الآثار الكاملة

الهزيمة والايديولوجيا المهزومة



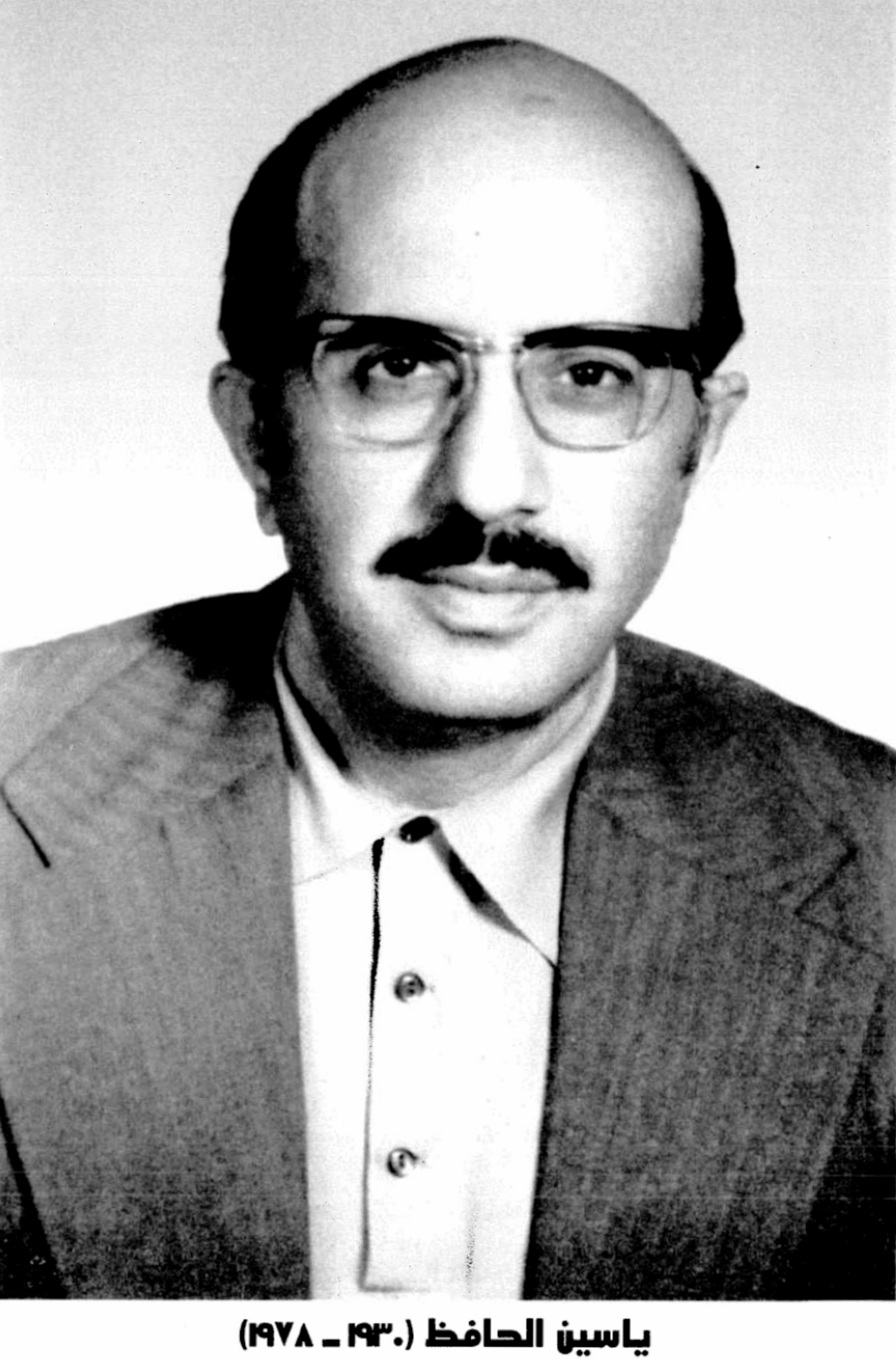


دار الطليعة - بيروت

ياسين الحافظ

الهزيمة

والايديولوجيا المهزومة



ياسين الحافظ (١٩٣٠ ـ ١٩٧٨)

بيروت ـ ص . ب ـ ١١١٨١٣
تلفـون ٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى
تموز (يوليو) ١٩٧٩

ياسين الحافظ

الهزيمة والايديولوجيا المهزومة

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

تقديم

كتبت مواضيع هذا الكتاب في فترة زمنية غير قصيرة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)، مع ذلك يبدو الكتاب وحدة متكاملة متسقة، لأنه يدور حول موضوعين فقط: **الأول**: هو الهزيمة الكبرى التي عانتها وتعانيها الأمة العربية، منذ وعد بلفور وحتى اليوم.

الثاني: هو نقد هذه الهزيمة نقداً معمقاً والذهاب، ربما، لأول مرة، من نقد السياسة إلى نقد المجتمع، في تفسير هذه الهزيمة. في هذا النقد حاولنا أن نذهب إلى الجذور، حاولنا أن نكون راديكاليين. (ولا نعتقد أن القسم المعنون «نحو وعي مطابق في السياسة الدولية» ينال من وحدة الكتاب أو اتساقه، لأنه يبدو مجرد ملحق).

ولأن هذا الكتاب قد كُتب في مناسبات مختلفة متعددة، سيرى القارئ نفسه أمام تكرارٍ أحياناً. لكنه سيجد أنه تكرار لولبي، بمعنى أنه يحمل تقدماً إلى الأمام، يحمل مزيداً من التعميق والتطوير للأفكار وإغنائها وتدقيقها.

آمل أن يخدم هذا الكتاب في تنمية الوعي بالأسباب العميقة (الايديولوجية، السوسيولوجية، الاقتصادية، السياسية) التي ولدت الهزيمة.

بيروت ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨
المؤلف

تاريخ وعي
أو
سيرة ذاتية ايديولوجية ــ سياسية

منذ زمن غير قصير تملكتني رغبة ملحّة في كتابة سيرتي الذاتية على الصعيد الايديولوجي ـ المجتمعي ـ السياسي، أو، بعبارة أخرى، تاريخ تطور الوعي الذي امتلكت، في مختلف المراحل الفكرية ـ السياسية التي مررت بها. هذه الرغبة الملحة في كتابة سيرتي، التي لم تكن بالتأكيد وليدة الرغبة في الحديث عن النفس، هي محاولة للخدمة من خلال عرض هذه السيرة. ذلك أن الحديث عن مراحل تطور أو تدرج وعي مواطن شارك ما وسعته المشاركة في الأحداث التي عاشتها الأمة التي ينتمي إليها، ويزعم في الوقت نفسه أنه أحرز فقط في المراحل المتأخرة، قدراً مناسباً من الوعي المطابق. هذا الحديث قد يخدم (ولهذا السبب فقط أقدمت على تسجيله) في إلقاء ضوء على عناصر التأخر والتقليد التي لا تزال مسيطرة على وعي قطاعات غير صغيرة من العاملين في سبيل تحرر أمتهم ووحدتها وتقدمها، وتحول دون امتلاكهم وعياً مطابقاً لحاجات الأمة، عناصر تفسر الإخفاقات التي عانتها وتعانيها حركة الثورة العربية.

إن هؤلاء الذين لا يعرفون معنى العطش الفاوستي إلى المعرفة، وهؤلاء الذين لقوا راحة الضمير والعقل في يقينية معتقد إيماني ما، وأيضاً هؤلاء الذين لا يدركون أن الوعي هو سيرورة تتكامل وتتواصل بغية الاقتراب من حقيقة واقعية، غير مكتملة على الدوام، ومن واقع متحرك على الدوام، هؤلاء كلهم لن يجدوا في هذه السيرة ما يرضيهم.

لذا إلى غير هؤلاء تتوجه هذه السيرة.

مدينتي الصغيرة: قيمها وتقاليدها وايديولوجيتها

١ ـ ولدت في العام ١٩٣٠ على الأرجح، في مدينة صغيرة، دير الزور، على ضفاف نهر الفرات في قسمه السوري، قد لا يتعدى عدد سكانها آنذاك العشرين ألف نسمة. دير الزور هذه تقوم على ضفاف الفرات ولكن على حافة صحراء أو قلب صحراء بالأحرى. وفي هذه المدينة ترعرعت أيضاً، فلم أغادرها إلى دمشق للالتحاق بالجامعة إلاّ في العام ١٩٤٩.

في هذه المدينة الصغيرة، والأحرى القرية الكبيرة، كنا نجد ونعيش كل ما يميز التقليد العربي والتاريخ المجتمعي العربي: المدينة مؤلفة من مجموعة عشائر وأفخاذ وبعض «أغراب» (أي وافدين جدد إلى المدينة، ويبقون أغراباً مهما طال زمن سكناهم)، والعشائر والأفخاذ متوضعة في أحياء تكاد تكون خاصة، واقعة في الدير الأصلية القديمة، «دير العتيق»، المجموعة السكنية المتراصة المبنية من الجص واللبن، وذات الطرق الضيقة الترابية المظلمة. وتبدو العشيرة حصناً أو ملاذاً مجتمعياً، اقتصادياً وأخلاقياً و«سياسياً» للفرد. والطفل منذ نعومة أظفاره كان يحفظ شجرة نسبه وصولاً إلى الجد الثاني عشر على الأقل. إذاً، فنظام القرابة كان يشكل المحور الذي تدور حوله الحياة المجتمعية، ومن هنا شيوع زواج بنات العم (كل زوجة تسمى ابنة عم ولو لم تكن كذلك) وشيوع الثأر والفدية.

القيم الفكرية لهذه القرية الكبيرة كانت خليطاً من قيم بدوية خالصة، وقيم إسلامية صوفية، ثم إسلامية سنية وهابية مع بعض تأثيرات محمد عبده، كما سنرى. وعلى الرغم من أن دير الزور كانت شيئاً ما يصبح مدينة شرقية صغيرة، وعلى الرغم من أنها تحوي عدداً من الحرف البسيطة، إلاّ أن القيم والفضائل البدوية، كانت تلقى إعجاباً وتقديراً لا حد لهما، وعلى رأسها ذلك الاحتقار البدوي التقليدي لقيم الشغل والزراعة والمزارعين بخاصة. كان «الشاوي» (أي الفلاح الزراعي)، محتقراً، ويعامل باستعلاء وخشونة في آن، لأنه كان يبدو ضعيفاً وخائراً أمام شجاعة البدوي الذي يفرض عليه الخوّة. في الرؤية المجتمعية الديرية، كان الرعي أعلى قيمة ومنزلة بكثير من الزراعة، حتى إن البدوي كان يأنف من تزويج ابنته للشاوي، «مربي الدجاج» وزراع «العوين» والخيار والقثاء. وعلى منواله، منوال البدوي، كان ينسج «الديري» في تعاليه على الفلاح وتعامله معه. ولعل دير الزور تشكل صورة مصغرة مبسطة عن علاقة المدينة العربية بالريف، التي لم تكن سوى علاقة طفيلية من زاوية اقتصادية: تأخذ من الريف كل شيء ولا تقدم له، في المقابل، شيئاً يذكر سواء من سلع أو خدمات، اللهم إلّا دور تسويق بعض المنتوجات الريفية الأولية في مدن

أكبر، حلب تحديداً، وجلب بعض منسوجات وسلع أخرى منها وبيعها للفلاحين.

على الصعيد الايديولوجي، إلى جانب القيم البدوية، كانت الصوفية، في شكلها الأكثر انحطاطاً وعامية، تهيمن على عقول الناس. كانت دير الزور، قبل الاحتلال الفرنسي، أشبه بتكية دراويش كبيرة، تتجاور فيها الطرق الصوفية، كالنقشبندية والراوية. وفي الأزقة الترابية المظلمة الضيقة، وفي الأحراش المحاذية أو القائمة في جزيرة في وسط نهر الفرات، كانت تنتشر وتنشر خرافات الجن والعفاريت، وتصارعهم أو تعاونهم أو تزاوجهم مع بني الإنسان. والقصص الخرافية (ولا أقول الأسطورية) التي كنا نسمعها من جداتنا كانت كلها تدور حول الجن وأفعالهم وتصرفاتهم، والأشكال البشرية أو الحيوانية التي يظهرون بها. كما كانت كرامات ومعجزات الأولياء الصالحين، حيث تحولت أضرحتهم إلى مزارات، الميدان الثاني الذي تدور حوله الحكايا والنوادر، وتنذر من أجله النذور والضحايا. ناهيك عن الإيمان بالغيب والخوارق.

بيد أن تحولات وأحداثاً طرأت أدت إلى انحسار نفوذ الصوفية، سواء كايديولوجيا أو كمؤسسات. فبعد الحرب العالمية الثانية بعامة، وبعد الاحتلال الفرنسي بخاصة، لعبت عوامل عديدة في تقليص دور وتأثير الصوفية. لعل أهمها:

١ ـ قيام سلطة زمنية علمانية جديدة، السلطة الكولونيالية، لا تمت بصلة للصوفية، في حين أن الأخيرة كانت في تحالف دائم مع السلطة العثمانية يعطيها القوة والنفوذ.

٢ ـ التحديث الكولونيالي الذي هز وبدأ يقرض المجتمع التقليدي الذي كانت الصوفية غطاءه الايديولوجي لقرون طويلة.

٣ ـ تأثيرات اتجاهات إسلامية سنية مجددة كانت خليطاً من تعاليم محمد عبده والوهابية، نقلها شاب ديري درس في الأزهر، هو محمد سعيد العرفي.

٤ ـ انتشار التعليم الكولونيالي، وإن المحدود، وتكوّن نويات صغيرة من «المثقفين» الذين تلقوا شيئاً من تعليم مشرب بعض الشيء بتأثيرات غربية.

والواقع أن الشيخ العرفي قد لعب دوراً فائق الأهمية في تطور دير الزور الايديولوجي والسياسي، تمثل في نضاله المزدوج ضد الصوفية من جهة، ثم في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي (رغم تحوله إلى مواقف متعاونة في ما بعد) من جهة أخرى. معه وبعده لم تعد دير الزور تلك التكية الكبيرة، كما لم تعد تماماً تلك المدينة الهاجعة المذعنة للاستعمار، حيث عرفت ولأول مرة بدايات وعي وطني ـ إسلامي ـ عربي.

الإطار العائلي والعشائري والديني

٢ ـ داخل هذا الإطار المديني، عشت، بالطبع، في إطار عائلي، ربما كان أعمق تأثيراً من الأطار الأول على تكويني النفسي والايديولوجي والأخلاقي.

كان والدي من عشيرة تدعي أنها العشيرة الديرية الأصلية، ويقال إنها فرع من عشيرة تسمى «البقَّارة»، تقطن شواطىء الفرات القريبة من دير الزور. كان حرفياً على مهارة عالية، وتقلب في عدد منها: مصلح أسلحة، سائق، دركي، وأخيراً عاد إلى مهنته الأولى، التي بقي يمارسها حتى وفاته. كان يجيد القراءة والكتابة (وهذا نادر في ذلك الحين)، فضلاً عن ولعه بالأدب الجاهلي بخاصة، حيث كان يحفظ عن ظهر قلب المعلقات السبع التي كثيراً ما كان يترنم بها ويدندن، والتي كثيراً ما حاول تلقيني إياها وشرح بعض معانيها.

من الناحية الايديولوجية، كان والدي تلميذاً وصديقاً للشيخ محمد سعيد العرفي، الذي كان كثير التردد على منزلنا. من هنا ونتيجة لتأثيره، كان لقائي مع إسلام سني نزعت عنه قشرته الصوفية وطردت منه الخرافات، إسلام متزن، متوازن، بسيط إلى حد البداوة، وعلى بعض استعداد للتصالح مع بعض منجزات وفتوح العالم الثالث. من جهة أخرى، كان لهذه الصداقة بين والدي والشيخ العرفي نتيجة أخرى بالغة الأهمية، تمثلت في تحرري النسبي من ثقل قيود نظام القرابة العشائري، الذي اعتبر مناقضاً للإسلام الحقيقي. والواقع أن تحرر والدي النسبي من العشائرية فتح لي مجالاً رحباً لانعتاق كلي ومبكر من التقليد العشائري، الأمر الذي سهّل علي الانتقال إلى ممارسة سياسة حديثة، تخطت، ذاتياً على الأقل، الممارسات السياسية العشائرية، حيث دخلت في مواجهة مباشرة وجادة معها في مرحلة جد مبكرة من عمري لذا كنت، رغم صغر سني في ذلك الحين، من أوائل الذين أسهموا، في مدينة دير الزور، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في الإعداد لتجارب حزبية كانت تريد نفسها حديثة وتتجاوز بالتالي التقليد العشائري في ميدان السياسة.

من الجانب الآخر من الإطار العائلي، جاءتني التأثيرات التي أفرزها بالأحرى وضع والدتي وليس والدتي بالذات. في مجتمع جد تقليدي، منطو أو مغلق على نفسه، كان من الطبيعي أن يكون وضع والدتي وضع ضحية، بل وضع ضحية مزدوجة. رغم المكانة التي كانت لأمي لدى والدي، إلاّ أنها كانت مضطهدة كزوجة ثم كامرأة في مجتمع يحتقر المرأة، كما أنها كانت ضعيفة ومضطهدة بوصفها أجنبية (أرمنية، بالتالي، مسيحية) من خارج القوم الديري. لم تبرح ذهني قط الدموع التي

كانت تترقرق في عينها، كما لم يبرح ذهني ما عانيت في طفولتي من أطفال أقربائنا وجيراننا لأن أمي غير ذات أصل إسلامي وغير ديرية، رغم ما كانت تتمتع به من تقدير، نظراً لدماثتها وكرمها وعفة لسانها وميلها إلى خدمة الآخرين واندماجها أو مراعاتها العالم التقليدي في دير الزور. ذكرى الاضطهاد المزدوج الذي عانته أمي تقبع ولا شك في أساس الوعي الديمقراطي الذي امتلكت في ما بعد، بدءاً من الستينيات. إن إدانتي التي لا ترحم للمجتمع التقليدي واهتمامي الشديد (بل قل هواي) بالثورة الديمقراطية ودورها الأولي والحاسم في سيرورة التقدم العربي، وبالتالي قضية تحرر المرأة بوصفها رائز ومحك تحرر المجتمع ككل، ليست بلا صلة، على الأرجح، بهذه التجربة العائلية التي عانيت. كما أن المضايقات التي عانيتها من أبناء أقربائي في مرحلة الطفولة، بسبب وضع أمي القومي والمذهبي، هيأتني لتفهم عاجل وعميق لمسألة الأقليات في العالم العربي، عندما نما وعيي الديمقراطي، إثر ومع الهزائم التي أخذت تنزل بحركة الثورة العربية وصولاً إلى هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وأخيراً فإن وضعها هذا سهّل علي التخلص من دون صعوبة من نزعة كره الأجنبي التي تلازم كل المجتمعات التقليدية، وبخاصة المضطهدة منها، هذه النزعة التي وقعت، ولا شك في براثنها مدة ما من الزمن، معتقداً، شأن أبناء جيلي من «التقدميين» العرب، أنها هي الوطنية والعداء للاستعمار. وفي كل الأحوال، فإن نزعة كره الأجنبي لدي لم تتعد الحيز السياسي، إذ إنني بقيت باستمرار منفتحاً وإيجابياً إزاء الثقافة الغربية بوجه عام، والثقافة الغربية الديمقراطية والاشتراكية بوجه خاص.

أولى خطواتي في السياسة وبداية الصراع ضد التقليد

٣ ـ في زمن سيطر فيه العزوف على سواد الناس، أو كانت فيه «السياسة» ضرباً من امتداد للصراعات العشائرية، كيف أمكن أن أهجر هذا العزوف وأنتقل إلى الاهتمام بالسياسة بمعناها القومي والحديث؟! في بلد كان تجسيداً حياً للتقليد، كيف أمكن أن أتخلص من براثن هذا التقليد في أبعاده اللاهوتية والمجتمعية والايديولوجية والسياسية؟! وبالتالي، كيف أمكن أن أصبح، بالتدريج طبعاً، عقلانياً وواقعياً؟! وأخيراً، كيف تدرجت في مراتب الوعي، وصولاً إلى وعي أزعم أنه مطابق؟!

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، من المناسب الإشارة:

١ ـ إن التخلص من التقليد، ذي الجذور العميقة في العقل البشري، كان سيرورة تطور بطيئة، متلاحقة، جاءت من خلال الممارسة والتأمل والتثقف في آن. وإنه لا يمكن بالنتيجة التخلص منه بموقف قطيعة انفصالية.

٢ ـ من الصعب أن يؤكد أحد أنه تخلص نهائياً وكلياً من تأثيرات التقليد الواعية أو غير الواعية في مجتمع متأخر لم يشهد ثورة ديمقراطية وقومية. وبالتالي يصعب أن يؤكد أحد أنه أصبح عقلانياً وواقعياً بكل معنى الكلمة، في مجتمع شرقي ضاغط ومفعم بالشعورية والمعتقدية. وهذا يعني أن التأثيرات المجتمعية المتخلفة تجعل امتلاك العقلانية والواقعية معركة مفتوحة، ينبغي أن يعاد كسبها على الدوام، وأنه ينبغي تنمية وتعميق هذه العقلانية والواقعية باستمرار.

٣ ـ إن التدرج في مراتب الوعي وإن كان سيرورة، إلّا أن مراحل الوعي ومحطاته قد تتداخل من جهة، كما أنها من جهة أخرى قد تحمل تراجعات، بسبب من التقلبات الشديدة التي شهدها الوطن العربي: «الانتصارات» ثم الهزائم، الآمال ثم الخيبات.

نحو تصور وطني وحديث للسياسة

٤ ـ شأن الكثيرين من أبناء جيلي، كان النضال ضد الاستعمار الفرنسي المدخل الأولي الذي قادني إلى ميدان السياسة. إذ ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى استأنفت الحركة الوطنية في سوريا نشاطها، الذي توقف طيلة سنوات الحرب. وفي مدينة دير الزور، كان طلاب التجهيز (اسم المدرسة الإعدادية ـ الثانوية آنذاك) على ضآلة عددهم، موقد الحركة الوطنية النشيطة المعادية للانتداب الفرنسي. فكانت المظاهرات الطلابية، التي تخترق البلد من أقصاه إلى أقصاه، مركز تدريبي الأولي في السياسة، أي الاهتمام بشؤون الوطن، وبالتالي الاهتمام بمصلحة تتعدى المصلحة الشخصية أو العائلية أو العشائرية.

والسياسة بهذا المعنى كانت تقليداً جديداً على دير الزور. إذ إن سواد الناس، رغم عطفه علينا باعتبارنا من أبنائه، كان إما غير متفهم للعمل الذي نقوم به، وإما مشفقاً علينا من بطش الاستعماريين. فعلى الرغم من أن هذا السواد كان ينظر إلى الانتداب بوصفه سلطة أجنبية وكافرة، إلاّ أن التقليد التاريخي القديم، تقليد إطاعة الحاكم والخوف منه، كان يزن بقوة على موقف هذا السواد. ومن هنا جاءت معارضة الأهل لتدخل أبنائهم في السياسة، باعتبار أن الخلاص فردي، وأن الامتثال أو الفرار هو طريق هذا الخلاص.

والواقع أنه إذا كان وطء الاستعمار الفرنسي هو الذي فتح أمامنا باب الاهتمام بالسياسة، فإن القمع الكولونيالي «الليبرالي» الفرنسي لم يصل إلى درجة تجبرنا على العودة إلى المناخ البسيكولوجي التقليدي، حيث التقليد السياسي معدوم، وحيث يخيم مناخ العزوف والفرار. مع الاستعمار، ولأول مرة في التجربة العربية الحديثة، أمكن الفرد العربي أن يعارض سلطة قائمة من دون أن يقتل أو يحاصر إلى أن يستسلم

من جهة، وأن يحظى بضرب من العطف السلبي الصامت من قبل المجتمع من جهة أخرى. من هنا يمكن القول إن التجربة الكولونيالية هي التي أطلقت، ومن دون أن تتعمد ذلك، عملية تسييس المجتمع العربي، الذي لم يكن يعرف التقليد السياسي من قبل، وإن نزع الاستعمار، الذي تلاه استبداد شرقي محدث، كان إشارة بدء عملية معاكسة، عملية تصفية رواسب «الديمقراطية الكولونيالية» ونزع السياسة عن المجتمع أو إجبار الناس على الابتعاد عن السياسة.

كارثة فلسطين وتكوين رؤية سياسوية رومانسية

٥ ـ بيد أن كارثة فلسطين كانت، بالنسبة إلي كما بالنسبة إلى كثير من أبناء جيلي أيضاً، الحدث الأكثر أهمية الذي عمّق وأكد اهتماماتي السياسية **أولاً**، وأعطاها، بتأثير من المعتقد القومي العربي الذي كان ينتشر في ذلك الحين، ذلك الطابع «الراديكالي» والرومانسي **ثانياً**: «راديكالي» بمعنى أنني اتخذت موقف إدانة قاطعة وقطيعة جذرية إزاء من اعتبرتهم المسؤولين عن الكارثة: الفئة العربية الحاكمة أولاً والاستعمار الذي مكّن اليهود من فلسطين ثانياً، رومانسي بمعنى أنني رأيت إلى النكبة رؤية أخلاقوية أو فسرتها تفسيراً أخلاقوياً، إذ إنني اعتبرت الكارثة حصيلة تواطؤ بين الحكام العرب وقوى خارجية شريرة تتمثل بالدولة الاستعمارية. هذا التفسير المبسط، السطحي، وحيد الجانب، المؤامراوي ـ الخياناوي إذا صح التعبير، هو الذي وجّه رؤيتي السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي طوال عقد ونيف قبل أن أتلمس ببطء شديد وبتذبذب تصوراً واقعياً وعقلانياً لهذا الصراع. في هذا الوعي المؤامراوي ـ الأخلاقوي، كان يكفي الإطاحة بالنخب الحاكمة المتواطئة والاتيان بـ «أنبياء صغار»، مخلصين، طيبين، مرتبطين بالشعب، إلى الحكم حتى تنتهي إسرائيل. وفي كل هذه «الثورة» التي بها آمنا، بقي المجتمع بمنجاة من النقد، إذ أدين السطح السياسي للمجتمع وتركت كل حيزاته الأخرى، التي تصنع وتصوغ الحيز السياسي، بمنجاة من التشكيك والتساؤل. ومضى زمن طويل قبل أن أدرك أن المجتمع العربي بالذات هو المهزوم، وأن الخيانة تكمن وتعشش وتفرّخ في ثنايا هذه البنى المتيبسة المفوّتة التي للمجتمع العربي.

معتقدي اللاهوتي يأخذ بالذبول والاهتزاز

٦ ـ في الوقت الذي كنت أخطو فيه أولى خطواتي نحو الاهتمام بالسياسة، وبالتحديد في المرحلة الإعدادية من حياتي المدرسية، كان المعتقد الإيماني، في بعده اللاهوتي يذبل ويتراجع في تفكيري. لا أتذكر سبباً واضحاً محدداً دفع إلى هذا

التطور، ولكنني أتذكر حزمة من التظاهرات الايديولوجية والمجتمعية والسياسية التي مهدت وصاغت، كما أعتقد، هذا التطور، كما أتذكر ذلك القلق المعرفي الذي خيم على ذهني في تلك الفترة، الذي انتهى إلى ضرب من الاقتناع بتفسير أكثر عقلانية للعالم. هذه الحزمة من الأسباب والتظاهرات تتلخص في:

١ ـ في المناخ الايديولوجي للبيت، حيث لعب دوراً هذا التصور البسيط الذي كان يحمله والدي عن المعتقد الإيماني الإسلامي، إذ بدا لي أنه خطوة في اتجاه العقلانية عندما نزع قشرته الصوفية وطرد منه كل الخرافات التي غلفته، ودفعه في اتجاه متصالح مع العلم والعالم الحديث. أضف إلى ذلك أن المناخ الايديولوجي في بيتنا كان، رغم أن والدي كان مسلماً مؤمناً، أقرب إلى اللامبالاة والتسامح في ما يتعلق بالطقوس الدينية.

٢ ـ موقف التعاون والتصالح مع الانتداب الفرنسي الذي انتهى إليه عدد من رجال الدين الديريين، وفي مقدمتهم الشيخ العرفي، أثار في ذهني الكثير من الشكوك والتساؤلات حول صحة المعتقد الإيماني، الذي اعتبرته، من خلال موقف هؤلاء، قد أدار الظهر للقضية الوطنية والتماسك الأخلاقي في آن.

٣ ـ إقبالي في تلك الفترة على مطالعة كثيفة ومحمومة، خلال سنتين متواليتين، في ناد ثقافي فتح آنذاك قريباً من بيتنا، حيث التهمت كتب مكتبته كلها تقريباً. وما إن اطلعت عل نظرية داروين، في واحد من كتب إسماعيل مظهر، كما أعتقد، حتى بدت لي تصورات وحجج المعتقد الإيماني اللاهوتي متهافتة وبلا أساس.

بالطبع، لم تكن القيم الأخلاقية التي نشرتها بلا صلة بالمعتقد الإيماني الإسلامي. لذلك بدت هذه القيم، في لحظة من اللحظات، وكأنها معلقة في فراغ. بيد أن التقليد ليس ذا بعد واحد، بل له أبعاد أخرى أولها البعد السوسيولوجي، الذي أبقاني مطبوعاً بطابع البيئة الإسلامية السنية التي نشأت فيها. فلم يتح لي التوصل إلى قيم أخلاقية جديدة خالية من الوهم، إلا عبر سيرورة بطيئة وطويلة تبلورت خلالها قيم أخلاقية جديدة ثورية مرتكزة على حاجات زمنية وتغذيها يوتوبيا المجتمع العربي الجديد الذي أحلم به، مجتمع قائم على القومية والإنسانوية والاشتراكية. بيد أن نفَساً ما دينياً لا يخلو من تلاوين صوفية، واعياً أو غير واع، بقي هاجساً يؤثر على وجداني الأخلاقي، الذي سرعان ما وجد في بعض القيم والمثل السياسية الجديدة التي آمنت بها دعامة له: الالتصاق بمصالح الشعب البسيط الفقير، جعلني أميل إلى البساطة والقناعة في حياتي المعاشية اليومية، واقتلع مني بالتالي كل ميل للاقتناء وجمع المال. التعلق بيوتوبيا تنشد انقلاباً كاملاً في حياة الشعب العربي عززت لدي ميلاً قوياً للانسجام مع النفس أولاً، والابتعاد عن

الإغراءات والوجاهات ثانياً. وأخيراً فإن ثقة مبكرة وعالية بالذات، جعلتني أتصور نفسي في غنى عن/أو دفعتني إلى أن أتعالى عن كل منصب أو جاه أو مال. وفي كل الأحوال فإن قول السيد المسيح «اجهدوا للدخول من الباب الضيق» و«ماذا يجدي الإنسان إذا خسر نفسه وكسب العالم» بقي ماثلاً أمام ضميري يوجه تصرفي ويلهمني في لحظات الإغراء أو الضعف.

الانتقال من معتقد إيماني إلى آخر

٧ ـ في مناخ شرقي يفتقر إلى تقليد عقلاني، يصعب أن يتخلص المرء دفعة واحدة من المعتقد الإيماني في سائر أبعاده ووجوهه، ذلك أن التاريخ والمجتمع في آن يعملان معاً لتعويض هذا المعتقد الإيماني الديني بمعتقد إيماني آخر، ربما زمني أو «ثوري» أو «تقدمي» أو «اشتراكي» أو «قومي» أو «شيوعي»، ذلك لأن العالم الايديولوجي أو الثقافي للناس، لم يبن بأحجار عقلانية وواقعية، لذا فإن ذبول معتقد إيماني ديني في عقل من العقول، لا يعقبه بالضرورة انبثاق توجهات عقلانية. فالإلحاد الشرقي، الذي لا يقبع في قاعه ديكارت ما أو ليبنتس ما أو هيغل ما، غالباً ما يفتقر إلى أرضية أو نواة عقلانية، فيغدو إيمانيةً مقلوبة. وهذا هو الذي يفسر، مع أسباب أخرى، الطابع المعتقدي الإيماني للماركسيات العربية.

والواقع أن تعويض معتقد إيماني بآخر يدل على أن النهاجية المعتقدية (أو النهاجية الدوغمائية) لا تزال توجه العقل أو الفكر، وتجعله يفرز باستمرار بدائل وألواناً من المعتقدات الإيمانية، قد تبدو متعارضة في اتجاهاتها، إلا أنها تبقى متماثلة أو متشابهة على الصعيد النهاجي. النهاجية الإيمانية، التي تزعم أنها اجترحت الحقيقة مرة واحدة وإلى الأبد، تنطلق من الحدس والمثل وحزمة ساكنة وثابتة من المبادىء والتصورات، الأمر الذي يؤدي إلى ضمور الواقعي والعقلاني أولاً وإلى التعصب ثانياً. في حين أن النهاجية العلمية، التي تعتمد الفكر العقلاني، المادوي التحليلي ـ التركيبي، تنطلق من الواقعي، ساعية وراء المطابقة وتكييف الفكر مع الوقائع، للوصول إلى حقيقة علمية، تبقى نسبية على كل حال، ويجري تجاوزها جدلياً مع كل خطوة يخطوها البحث العلمي، مؤدية إلى مناخ مجتمعي ـ ثقافي يقوم على التسامح والتسوية بين المواقف المتعارضة على الصعيد السياسي، أو صنع تركيبة من الآراء والأفكار المتناقضة، على الصعيد الفكري.

إن صلابة وعمق «النهاجية» يفسر، جزئياً على الأقل، كيف انتقلت إلى معتقدية إيمانية ذات طابع زمني، ذات طابع سياسي، قومي عربي. لقدا بدا لي المشروع القومي العربي في ذلك الحين، وكنت في الثامنة عشرة على الأرجح، بسيطاً، أخاذاً، متماسكاً، متسقاً ينطوي على إعادة اعتبار للذات العربية التي

هزمت، إعادة اعتبار مليئة بالتحدي والزهو بالماضي والثقة بالمستقبل، وذلك لأن الهزيمة بدت عرضاً أو كبوة طارئة في تاريخ أمة ذات جوهر متعال لا يغلب ولا ينحدر. عندما استعيد الأثر الذي تركه في نفسي كراس «ذكرى الرسول العربي» للأستاذ ميشيل عفلق والثمالة القومية التي كانت تفعمني عندما أقرأها، يتضح لي صدق ما يحكى عن تأثير الكلمة السحري لدى العرب ومنزلة الخطابة والبلاغة لديهم. حقاً «إن من البيان لسحرا». والواقع أن البلاغة والحرارة والميتافيزياء الثورية التي طبعت أسلوب هذا الكراس وأفكاره، لعبت بلا جدال دوراً كبيراً في تحويله إلى «بيان» الحركة القومية العربية (كما «البيان الشيوعي» بالنسبة للحركة العمالية - الاشتراكية في الغرب) لما بعد الحرب العالمية الثانية ومرتكزها الايديولوجي وأساسها النظري.

من خلال هذا المعتقد الإيماني القومي العربي، الذي نبذ فكرة التطور التاريخي، أعطي الماضي العربي تفسيراً يفصل بين جوهر الأمة الخالد، المبدع، الباهر، المتعالي على التاريخ، وبين حاضرها المخجل، الراسف في الأغلال (ولكن الذي يشكل عرضاً سطحياً طارئاً، لأنه لا يمثل حقيقة الأمة)، فبدا المستقبل طريقاً مستقيماً مفتوحاً، ما أن ينطلق فيه الجيل الجديد حتى تتساقط المشكلات وتذلل العقبات وتنفتح عبقرية الأمة وطاقاتها ويندحر أعداؤها. وفي وجه تجزئة تاريخية طويلة، يدعمها الاستعمار، أطلق المعتقد القومي شعار الوحدة العربية، التي تشكل استعادة لعصر ذهبي سلف وبالتالي، سيطرة على المستقبل ومفتاحاً لحل معضلاته. وضد المنهج المادوي، التحليلي - التركيبي، أطلق المعتقد القومي العربي منهجاً يعتمد الحدس والفطرة السليمة، التي يمكن للعربي أن يستعيدهما ما إن يستعيد أصالته التي شوهها الاستعمار.

عندما جاءت كارثة فلسطين أعطت دفعاً لا مثيل له للمعتقد القومي العربي الجديد. الفئات السياسية التي قادت الحركة الوطنية المعادية للاستعمار تهزم من قبل الصهيونية وتفقد، بالتالي، شرعية قيادة الأمة. في المقابل، يطرح المعتقد القومي العربي تعليلاً للهزيمة يرضي الكرامة العربية الجريحة من جهة، ويدعو، من منظور ظافروي، إلى حلول بسيطة وواضحة ومتفائلة من جهة أخرى: ما أضاع فلسطين هو خيانة الفئات العربية الحاكمة، التي أبعدت الشعب عن المعركة، وتواطأت مع الاستعمار. أما الحل فيبدأ بالإطاحة بهذه الفئات وصعود فئات مخلصة، لا تساوم ولا تهادن ومرتبطة بالشعب، إلى السلطة. تعليل أخلاقوي - مؤامروي للهزيمة، وتصور ظافروي للتحرير شكّلا ضرباً من رومانسية سياسية (بدت لي آنئذ موقفاً راديكالياً وثورياً)، أعطت هذا الاتجاه القومي العربي الجديد شرعية ايديولوجية -

سياسية، ما لبثت أن استقطبت الغضب القومي، الذي فجرته الهزيمة، لدى قطاعات واسعة من الإنتيليجنسيا في سوريا ثم في عدد من الأقطار العربية.

هذه الصياغة الايديولوجية ـ السياسية للمشروع القومي العربي، التي أبقت البنى المجتمعية ـ الثقافية ـ الايديولوجية بمنجاة من التشكيك والنقد، والتي تفتقر إلى وعي كوني وتاريخي، كانت في التحليل الأخير، وكما بدأت أكتشف ذلك في نهاية الستينيات، ضرباً من عملية تحديث للتقليد، أثرت بقوة على قطاع واسع من الإنتيليجنسيا (تعرض فعلاً لبعض ريح ثقافي غربي، ولكن لم يمسك بوعي كوني وتاريخ مطابق)، في فترة كان فيها التقليد الأصلي يفقد شيئاً فشيئاً هيمنته عليها.

أول لقاء مع دمشق: إعجاب واندهاش

٨ ـ كان انتقالي إلى دمشق، إلى الجامعة فيها، بمثابة نقلة إلى عالم يكاد يكون جديداً. لقد قابلت دمشق بمزيج من الإعجاب والاندهاش، إذ إنه انتقال من «عروس الصحراء» (اسم أطلقه واحد من «الأدباء» الديريين على دير الزور) إلى مدينة عريقة في تقليديتها وعريقة في حضارتها الشرقية، ناهيك عن تظاهرات تأثرها بالحضارة الغربية. في الأشهر الأولى من إقامتي في دمشق أحسست وكأن دمشق فتحت آفاقاً جديدة أمام تفكيري وقدمت لي مذاقاً جديداً للحياة، وطرحت عليّ تعاملاً جديداً مع الناس يخلو من جفاف الصحراء وغلظة البداوة. ولكن في الوقت الذي قابلت فيه دمشق بالإعجاب والمحبة، لم أستطع أن أتخلص، ولفترة غير قصيرة، من موقف نقدي واستعلائي، منبعث ربما من رؤية نصف ريفية ونصف بدوية إزاء «الشوام»، إذ رأيت في لباقتهم ونعومتهم مظهراً من مظاهر الرخاوة والضعف، كما رأيت في هذه النافذة الصغيرة جداً، التي فتحها أمام الفتاة تقدم جد محدود وجد خجول (الحب ممنوع قطعاً في مدينتي)، مظهراً من مظاهر الميوعة الأخلاقية، وأخيراً رأيت إلى اعتدالهم في الإنفاق وضبطهم الحساب، وربما «عقلانيتهم» (وحيدة لجانب ومثلومة بالطبع)، صورة من صور البخل أو «حب المادة».

لقاء مع الماركسية. قوميتي وماركسيتي متصالحتان

٩ ـ في دمشق، في سنتي الجامعية الأولى، كان أول لقاء لي مع الماركسية في الكتب. وأقول الماركسية، وليس الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، التي بقيت أربع سنوات على توجس منها، أساساً بسبب ولائها السياسي للخارج والطابع اللاديمقراطي لبنيانها التنظيمي وعبادة الفرد التي تعيث فيها. وفي هذا اللقاء مع الماركسية، أخذت أتجاوز، رويداً رويداً وعلى امتداد سنة ونيف، المعتقد الإيماني القومي العربي.

هنا، من الجدير أن أذكر ردود الفعل التي أثارها موقفي الجديد هذا لدى الذين كانوا يشاطروني هذا المعتقد الإيماني، بخاصة في مدينة دير الزور: لقد رمي تصرفي بتهم تتراوح بين الانحراف والعقوق، إذ كيف يمكن المرء أن يتخلى عن مبدأ (الذي هو ضرب من دين، عندهم) آمن به؟! وكما اتهمني، من قبل، آخرون من أبناء عمومتي بالمروق عندما تحللت من عصبيتي العشائرية، يتهمني هؤلاء الآن بالمروق عندما تخليت عن المعتقد الإيماني القومي العربي. مواقف هؤلاء وأولئك هي نفسها، مع تغيير في التسميات فقط. وعندما أتأمل اليوم ردود الفعل هذه في كلا الموقفين يتجلى لي بوضوح كيف يتسلح التقليد بدعم أخلاقي، بل كيف يأخذ مظهراً أخلاقياً، فيحوله إلى قوة قاهرة تكاد لا تقاوم. إنه المعتقد (الدوغم)، مستودع الحقيقة، وكل ما عداه إما خاطىء أو منحرف أو كافر. عملية التدرج في الوعي، عملية الاقتراب المستمر من حقيقة تبقى نسبية على الدوام، لم (ولن) تكون واردة ولا مفهومة، ما دام المؤمن قد التقط حقيقة كلية، صحيحة على الدوام، لا يأتيها الباطل لا من ورائها ولا من أمامها. لا تعددية في الآراء وبالتالي لا تسامح. ومن المفارقة أن يدان تصرفي كخطأ أخلاقي (لا كخطأ سياسي، مثلاً)، في الوقت الذي يعترف فيه بنزاهتي، ويعترف فيه أيضاً أن تحولي إلى الماركسية إنما يعني الدخول من باب ضيق، بعيداً عن كل نفوذ أو جاه، في مجتمع لا يزال يعتبرها بدعة مستوردة. ولكن هكذا يعلم التقليد.

ولكن إذا كنت قد تخطيت أو نبذت المعتقد القومي العربي إلّا أنني احتفظت بالأهداف القومية العربية. لقد كانت ماركسيتي متصالحة مع القومية، لا بصورة ضمنية فحسب، بل بصورة صريحة أيضاً. لذا ساعدتني على أن أدرج المشروع القومي العربي في منظورات أكثر رحابة وانفتاحاً وعقلانية. مع الماركسية لم أعد قوماوياً بل قومياً (أو أمويا)، وبالتالي لم تعد الأممية دعوة إلى تخل عن القومية، بل دعوة إلى فهم المصلحة القومية في سياق عالمي أرحب وأكثر توازناً وواقعية، وأخيراً دعوة إلى نبذ النرجسية القومية وإلى تواضع في فهم الذات القومية ومكانها بين الأمم الأخرى. وعلى عكس الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، التي أبدلت التحليل بالمقارنة، لم أكن أرى إلى القومية (أو الأموية) كإنجاز معيق من إنجازات الماضي، بل كإنجاز تقدمي للمستقبل، إذ إنها تتطلب تجاوز كل البنى ما قبل القومية وتطمح إلى تحقيق الاندماج القومي للشعب العربي، الذي لا يزال، على الصعيد المجتمعي، مكسراً ومذرراً، بفعل الخصوصيات المحلية المفوتة. من هنا كنت على الدوام، وعلى درجة متفاوتة في الوعي، أضع الثورة القومية الديمقراطية في المكان الأول والأولي في سيرورة تحديث المجتمع العربي وتقدمه.

كذلك فإن الماركسية قد ساعدتني على نبذ التصور الماضوي للقومية العربية والوحدة العربية، على أن أنظر إليها من زاوية مستقبلية، كحجر زاوية في بنيان النهضة العربية المرجوة. وشيئاً فشيئاً، وبفضل الماركسية أيضاً، نزعت عن الوحدة العربية القشرة الصوفية والرومانسية التي كساها بها المعتقد القومي العربي. وبالتالي، مع نمو الواقعي في تفكيري، أصبحت أرى بوضوح أكثر ودونما استهانة أو استخفاف إلى العقبات الذاتية والموضوعية التي تعرقل السيرورة الوحدوية، ولم أعد أعتبرها مجرد «مؤامرة» إمبريالية ـ رجعية أو شيئاً ما عارضاً ومصطنعاً يزول مع «يقظة الروح العربية»، وصرت أثمن أكثر بكثير دور العامل الذاتي، الوعي بالتحديد، في بناء الوحدة، لكن مع اعتبار الوعي الوحدوي جزءاً من الوعي العام، أي وعي مسألة التقدم العربي بكل أبعادها. والواقع أن القاع القومي لميولي، مضافاً إليه نبذي أممية مجردة فارغة وتأكيدي على العياني أو المشخص، جعلتني دائم التأكيد على الخصوصية العربية التي لا يمكن صياغة استراتيجية ثورية صحيحة من دون أخذها بالاعتبار. بعد أن نبذت الأصالة، باعتبارها تعبيراً عن وعي سكوني لمجتمع تقليدي وعن رؤيا دورانية لحركة التاريخ، أصبح تأكيدي على الخصوصية العربية نوعاً من التأكيد على العياني من جهة، ومن جهة أخرى على تصفية البنى المفوتة، المتآكلة، الوسطوية، ما قبل القومية (طائفية، عشائرية، محلية، إقليمية) التي تركّد حركة المجتمع العربي. ولقد كتبت أكثر من مرة حول تعريب الماركسية، أو تكييف الماركسية وفقاً للأوضاع العربية الملموسة.

ولكن كيف، ولماذا طردت الماركسية، ماركسيتي، المعتقد القومي العربي؟ ما إن حل، في وعيي، التناقض بين القومية والماركسية، أو ما إن تبينت أو اقتنعت أن هذا التناقض بين القومية والماركسية، أو ما إن تبينت أو اقتنعت أن هذا التناقض وهمي، حتى زال توجسي من الماركسية وأصبحت أتعامل معها بلا ردود فعل سلبية، كالتي يستشعرها القوماوي الذي يتصور أن التناقض بين القومية والماركسية هو تناقض عصبي وغير متصالح. مع الزمن، ومع تنامي وعيي السياسي وقدرتي على نقد الاتجاهين: المعتقدي القومي العربي والماركساوي العربي المسفيت، أصبحت أرى أن الانقسام السياسي، في بلد متخلف ينشد نهضة حديثة، بين القومية والشيوعية، إنما يعبّر عن قصور في وعي كلا الفريقين، وإنه شكل «حديث» من أشكال الانقسام في المجتمعات التقليدية، وإنه لا يعبّر، بالتالي، عن تناقض ذي طابع طبقي ـ مجتمعي، بل هو بالأحرى تناقض يجد أسبابه في الايديولوجيا الايديولوجية، التي توجههما.

ما إن تخطيت هذه العقدة، عقدة التناقض المزعوم بين الماركسية والقومية، حتى بدت لي الماركسية متفوقة على المعتقد القومي العربي. بدت الماركسية كعمارة

حديثة، أما المعتقد القومي فبدا مثل خيمة. قدمت لي الماركسية مشروعاً ثورياً شمولياً ينقض بلا هوادة البنيان المخرب المفوّت الذي للمجتمع العربي ويعوضه بمجتمع حديث وعادل وعقلاني. بدا لي المنطق الماركسي محكماً، متسقاً، متوازناً، عميقاً، في حين بدا المنطق المعتقدي القومي العربي مفككاً، ساذجاً، سطحياً، أشبه بخطبة عربية بليغة تناشد الشعور والوجدان. بدت لي الماركسية علماً يساعد على فهم الواقع العياني أولاً ويفتح الطريق لتغييره تغييراً جذرياً ثانياً، في حين أن المعتقد القومي العربي بدا كرؤى ومثل متناثرة ويوتوبيا سلفية ترى إلى المستقبل ضرباً من عودة إلى عصر ذهبي مضى.

هذه السهولة النسبية في عملية تجاوز المعتقد القومي العربي إلى الماركسية، هل كانت مؤشراً على أنني كنت في سبيلي إلى التخلص من المرحلة المعتقدية (الدوغمائية) والايديولوجية من تطوري الفكري؟ في كل الأحوال، ثمة فرق كبير جداً بين معتقدية حدسية ولاعقلانية تجاوزتها، ومعتقدية (إذا سلمنا أنها كانت كذلك) ذات جذور عقلانية انتقلت إليها، إذ إن القاع العقلاني للماركسية، في تناقضه غير المتصالح مع المعتقدية، يلغم أساس المعتقد الإيماني ويهيئ إمكانية لتجاوزه. وعلى رغم أنني تلقيت الماركسية من مصدر غير دوغمائي تقريباً (هنري لوفيفر. لويس عوض في كتاباته الأولى)، إلاّ أن الماركسية بوجه عام كانت في ذلك الحين، في الحقبة الستالينية، تعاني تحجراً دوغمائياً، فسقطت في حالة تخلف وعجز عن تحليل الواقع الجديد والمتغير في العالم. ويصبح هذا العجز والتخلف مضاعفاً عند تصديها لمشكلات البلدان المتخلفة، حيث يتجلى طابعها الايديولوجي وميلها إلى تقديم وصفات مبسطة تنقل نقلاً ميكانيكياً التجربة السوفياتية، بصرف النظر عن الواقع الملموس لهذه البلدان. والعلم الأكاديمي «البرجوازي» الغربي (كما كنا ندعوه في ذلك الحين) لم يكن قد خطا خطوات ذات مغزى في دراسة المشكلات التي أفرزها نزع الاستعمار في بلدان العالم الثالث.

مع ذلك، لا يسعني القول إن ماركسيتي كانت معتقدية في أساسها. لقد انطوت، خلال فترة معينة، على عنصر ما، مجرد عنصر، غير مهيمن على كل حال، دوغمائي، إذ إن تفكيري كان، بوجه عام، تقريباً عصياً على القوالب، كما أنني لم أكن قد تتلمذت على الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، التي تزرع معتقدية قاتلة لدى محازبيها. أضف إلى ذلك أن تفكيري لم يخل البتة، ولا في فترة من الفترات، من عنصر واقعي، يتضخم يوماً ويضمر في آخر، إلاّ أنه بقي حاضراً فيه، يحول دون طغيان المعتقد أو الايديولوجيا على تصوراتي وتحاليلي ومواقفي.

بيد أن شعوراً حاداً بالعزلة واللاجدوى، وضغط الاعتبارات السياسية العملية (عندما اشتد الصراع حول سوريا في منتصف الخمسينيات بسبب من المحاولات الإمبريالية الرامية إلى إنشاء شبكة من الأحلاف)، وأخيراً انخراط الماركسية المؤسسية السورية في تيار الحركة الوطنية السورية وتصالحها (الذي تكشف في ما بعد أنه مؤقت وتكتيكي) مع بعض الأهداف والهموم القومية العربية، لم تلبث أن دفعتني إلى الاقتراب من الماركسية المؤسسية السورية، ثم إلى الالتزام بها في آخر الأمر، بعد تردد وتوجس استمرا حوالى خمس سنوات. لست أذكر بوضوح كيف قفزت فوق موقفي النقدي من هذه الماركسية، الناجم عن ولائها السياسي والايديولوجي للاتحاد السوفياتي وبنيتها التنظيمية غير الديمقراطية، لكن من المرجح أن تكون الاعتبارات الثلاثة التي ذكرت قبل قليل قد غلبت، ولا أقول أمّحت، موقفي النقدي ذاك. كما أنني أعدت تفسير، وبالتالي تبرير، الولاء للخارج بأنه ضرب من موقف أممي شوهته الدعايات «الإمبريالية» و«الرجعية» فزعمت أنه تبعية.

بعد فترة غير طويلة، لعلها لا تتجاوز السنة أو السنة والنصف، جاء المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، وبخاصة تقرير خروتشوف السري، ليفضح ويدين عدداً من وجوه التجربة السوفياتية في عهد ستالين وليكشف أن علاقات الأحزاب الشيوعية مع الحزب الشيوعي السوفياتي لم تكن علاقات أممية بل تبعية، وإن سياسات الأحزاب الشيوعية في العالم مرتبطة باعتبارات الدبلوماسية السوفياتية وخطواتها لا الاستراتيجية فحسب، بل التكتيكية أيضاً، وأن البناء التنظيمي لهذه الأحزاب هو بناء بيروقراطي وغير ديمقراطي في آن، إلخ. ما كشف عنه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي لم يلبث أن أثار أزمة واسعة في صفوف المثقفين الماركسيين في جميع أنحاء العالم. وفي سوريا، سرعان ما تملكتني أزمة ضمير وانتابني شعور بأنني ضحية مخدوعة، فطالبت، عبثاً، على أثرها بجملة من التصحيحات وعلى رأسها دمقرطة البناء التنظيمي واتخاذ سياسة واضحة وإيجابية إزاء الوحدة العربية وقضية فلسطين والاستقلال السياسي والايديولوجي عن الحزب الشيوعي السوفياتي.

على تخوم الحركة «التقدمية» في سوريا: نقد وعجز عن التجاوز

١٠ ـ وهكذا وجدت نفسي، بعد تجربة استمرت حوالى ثماني سنوات، أنزوي في تخوم الحركة «التقدمية» في سوريا، بفرعيها المعتقدي القومي العربي والماركسي العربي المسفيت. في التخوم وقفت، بمعنى أنني كنت داخل هذه الحركة وخارجها في آن. كنت وعياً ينقد ويعجز، أي وعياً مغموساً بتصورات ومقولات وفكرات وأوهام كل من الوعي القومي العربي التقليدوي الجديد والماركسي العربي المسفيت،

وفي الوقت نفسه يشكك بها وينقدها ويرى قصورها ولكنه يعجز عن تجاوزها. وأعني بالعجز عن التجاوز، العجز عن صياغة وجهة نظر إيجابية وتفصيلية تتناول المشكلات العينية، المجتمعية والاقتصادية والايديولوجية والسياسية، التي تواجه قوى الثورة العربية. والواقع أن صياغة وجهة نظر كهذه كانت تتطلب عُدّة ايديولوجية لم أكن قد امتلكتها آنذاك، تتطلب امتلاك وعي كوني وتاريخي، فضلاً عن تقدم في المنهجية الماركسية يخلصها من الاقتصادوية والمعتقدية التي فرضتها عليها الستالينية.

ومن المفارقة أن يتفق المعتقدان القومي العربي والماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، على ما بينهما من تناقض ايديولوجي، على تصور مشترك للتقدم العربي، تصور اقتصادوي. تبنت المعتقدية القومية العربية هذا التصور لأنه لا يشكك بالمجتمع العربي التقليدي وأصالته وايديولوجيته، ويختزل البلايا العربية إلى مجرد فقر، علاجه التنمية. كما تبنته الماركسية المؤسسية العربية لأنه ينسخ، في نظرها، التجربة السوفياتية، ولأن التقدم يمكن اختزاله إلى تصنيع، تصنيع، ما دامت الصناعة هي التي ترسي أساس «المجتمع الاشتراكي الحديث»، فضلاً عن أنه يتلافى إثارة مشكلات خطرة وحساسة تتعلق بالمجتمع التقليدي.

هذا التصور الاقتصادوي ـ التصنيعوي للتقدم العربي، الذي كان سائداً لدى الصف «التقدمي» عموماً في سوريا، لم أكن بعيداً عنه، بل لم يكن في وسعي تجاوزه، في وقت لم يكن قد ألقي فيه الضوء على مسألة الايديولوجية (أي دور العامل الذاتي) وأهميتها الحاسمة في تقدم البلدان المتأخرة وتحديثها.

موقفي من الناصرية: دعم ونقد، ترجٌ ويأس

١١ ـ في هذه الفترة، كان حدثٌ ما يعتمل ويتمخض في مصر. وشيئاً فشيئاً يبرز عبد الناصر بوصفه القوة «الثورية» الرئيسية في الوطن العربي، بل القوة التي «تحرك احتمالات الثورة في كل الأرض العربية». وما إن تأكد عداؤه للاستعمار (أو عداء الاستعمار له) وتجلى نزوعه القومي العربي، وتبلور توجهه، من خلال منظورات تنموية ـ تصنعوية، نحو إقامة «مجتمع اشتراكي جديد»، حتى انتزع ما يمكن تسميته بـ «الشرعية الثورية»، وأصبح زعيماً لا ينازع للجماهير العربية، ولم يسع التكوينات السياسية العربية الأخرى إلاّ أن تنخرط في تياره أو تتحالف معه، وإلا رأت نفسها محشورة في طريق مسدود أو منزوية في مكان هامشي.

الموقع الذي احتله عبد الناصر، ثقل مصر السياسي، ديناميته وجسارته في مواجهة الأحداث، مشروعه «الثوري» المرتكز على ثالوث التحرر من الإمبريالية

والرجعية وتحقيق الوحدة العربية والتنمية، ارتباطه العميق بالشعب الكادح، براغماتيته التي بدت لي متفوقة على معتقدية الحركات السياسية «التقدمية» العربية الأخرى ـ هذه كلها غلبت على تحفظاتي إزاءه، تحفظات تمثلت، في ذلك الحين، في نظرتي إلى السلطة الناصرية كسلطة برجوازية صغيرة أولاً وغير ديمقراطية ثانياً. وكنت أرد كل قصور وعثرات نظامه إلى هاتين الصفتين، سواء ما تعلق منها بالحيز الاقتصادي أو الايديولوجي أو السياسي.

وعندما أتأمل موقفي ذاك من عبد الناصر وأحاول تحليله والتقاط أسبابه، يبرز، منذ الوهلة الأولى، تأثير الماركسية العربية المسفيتة، ثم تأثير الاتجاه القومي العربي: من **الأول** تعلم عبد الناصر أن المشكلة التي تواجه مصر ستُحلّ عبر التحرر السياسي أولاً وعبر التصنيع ثانياً. ومن **الثاني** تعلم أن الوحدة العربية تشكل قاعدة التحرر والتصنيع وسياجهما. في هذا المستوى من الوعي الذي أملك في ذلك الحين، حيث حجبت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة كلاً من مشكلتَي التخلف والتأخر أولاً، وقطعت الواقع العربي عن بعديه التاريخي والكوني ثانياً، وأضعفت بوصفاتها الجاهزة والتبسيطية، همّ الالتصاق بمشكلاته العينية والتفصيلية ثالثاً ـ أقول: في مثل هذا المستوى من الوعي لم يكن ممكناً أن يكون موقفي آخر التجربة الناصرية. إلى هذه العوامل الثلاثة ينبغي، بالطبع، أن يضاف دور نفاد الصبر الثوري، ثم الافتقار إلى تراث ديمقراطي، افتقار سوّغ بعض تسويغ فكرة استئخار الديمقراطية، على أساس أنها مشكلة فحسب، من مشكلات أكبر تواجه الثورة العربية، وأنها مجرد بنيان سياسي لا صلة عضوية له بحركة المجتمع وإمكانات تقدمه وتحرره[1].

عندما وصلت إلى وعي مسألة التأخر، تهافت التفسير الطبقوي للتجربة الناصرية، الذي يرى في الطابع البرجوازي الصغير للسلطة الناصرية سبباً لتعثر ثم لاختناق هذه التجربة. فقد أخذت أتساءل، من خلال المقارنة، لماذا، مثلاً، تنتصر برجوازية صغيرة إسرائيلية (حزب العمل الإسرائيلي) وتنهزم برجوازية صغيرة، بل برجوازيات صغيرة، عربية؟ لماذا استطاعت الأولى تطوير مجتمعها، وعجزت الثانية

---

(١) وهنا أيضاً، لعب الجانب الأكثر سلبية في التجربة السوفياتية، الموروث من التقليد الأوتوقراطي الروسي، دوراً مهماً في إعطاء وعي زائف لـ «التقدميين» العرب حول المسألة الديمقراطية حيث اعتبرت خدعة برجوازية تارة أو مسألة مستأخرة تارة أخرى. أما الجوانب المضيئة في التجربة السوفياتية، وبخاصة عقلنة وعلمنة المجتمع والايديولوجيا السوفياتيين، فلم تلفت انتباه أحد من هؤلاء «التقدميين». وهكذا لعب التقليد الأوتوقراطي الروسي الذي كسي بقشرة ماركسية في الحقبة الستالينية، دوراً في تبرير وانبعاث تقليد الاستبداد الشرقي، ذي الجذور العميقة في بنيتنا المجتمعية والايديولوجية، وخلعت عليه حلة «ثورية وتقدمية».

عن ذلك؟ هنا أخذ يهتز، في ذهني، التصور الطبقوي كمفتاح لفهم حركة المجتمع العربي وصراعاته: لأن هذا المجتمع لم يشهد تطوراً على النسق الغربي، لم تتبلور فيه طبقات بالمعنى الحقيقي والواسع للكلمة، فكانت طبقاتنا «كاريكاتور طبقات»، ذلك لأن الطبقة ليست مقولة اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، مقولة ايديولوجية وسياسية وسوسيولوجية.

يقيناً، إن للمجتمع العربي بنياناً تراتبياً هيرارشيا (Hierarchise) معيناً، وإن هذا المجتمع تخترقه صراعات، وإن الأكثرية الساحقة من الأمة تعاني استغلالاً وفقراً، إلاّ أن الانقسامات العمودية التي تخترقه، الوزن الذي للنزاعات والخصوصيات والقوى المحلية والدور الذي تلعبه المنظومات التقليدية (وعلى رأسها نظام القرابة)، تسمح بالقول إن ما يميز التراتب المجتمعي العربي هو ضرب من «بداوة طبقية»، حيث نجد فئات تتخابط في مناخ ركودي، لا طبقات تتصارع في خط صعودي. هنا، في مثل هذا التراتب، يلعب العامل الايديولوجي دوراً مهيمناً، وإلا كيف نفسر انتقال عبد الناصر من موقع «طبقي» إلى آخر: من مواقع برجوازية وطنية إلى أخرى برجوازية صغيرة، ثم إلى أخرى أقرب أكثر فأكثر إلى الجماهير الكادحة، فالطبقة العاملة! هذه الظاهرة تلقي ضوءاً على الدور الحاسم الذي للمثقفين في البلدان المتأخرة، حيث يتمتعون، بسبب الطابع المهيمن للعامل الايديولوجي، بضرب من الاستقلالية في التراتب المجتمعي، ناهيك عن دورهم في نقل الوعي الكوني إلى بلدهم وتمهيد الطريق لتحديثه إذا كانوا تقدميين، وحجبه عنه إذا كانوا محافظين.

عندما تبينت الدور المهيمن الذي يلعبه العامل الايديولوجي، تكشّف لي قصور تفسير تعثر التجربة الناصرية ثم إخفاقها بالعامل الطبقي البرجوازي الصغير. لم تخفق التجربة الناصرية لأنها برجوازية صغيرة، بل بالضبط لأن الايديولوجيا التي حكمتها كانت متأخرة ومحافظة، وتفتقر إلى وعي كوني وتاريخي. لقد كان عبد الناصر، بارتباطه بالشعب وانفتاحه وشجاعته، فرصة تاريخية استثنائية ضاعت على الأمة العربية، لأن الإنتيليجنسيا العربية عموماً والمصرية خصوصاً كانت محافظة وخاوية فكرياً، ولأن النخبة الناصرية (وهي جزء من الإنتيليجنسيا المصرية) لم تكن تملك وعياً مطابقاً لحاجات التقدم العربي. كان التناقض بين الثورية السياسية والمحافظة الايديولوجية المجتمعية يلغم التجربة الناصرية، إذ في الوقت الذي كان فيه النظام الناصري يحصد الإخوان المسلمين (ونرمز بهم، هنا إلى التيار السلفي كله) سياسياً، كان يزرعهم ثقافياً وايديولوجياً، الأمر الذي ألقى به في سلسلة اختناقات انتهت بضربة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ القاصمة.

مع عبد الناصر في استراتيجيته وتكتيكاته

١٢ ـ بعد انهيار الوحدة المصرية ـ السورية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، كان من الطبيعي أن تنشب معارك متنوعة شديدة، بين عبد الناصر والحكم الانفصالي القائم في دمشق. في المعركة الإعلامية، التي دخل فيها أكرم الحوراني رأس حربة ضد عهد الوحدة، استخدمت قضية فلسطين محرقة لعبد الناصر، باعتباره متواطئاً مع الإمبريالية الأمريكية في سعيها المشترك لتصفية قضية فلسطين. وبالتحديد اتخذ من وجود البوليس الدولي في شرم الشيخ، الذي وضع بقرار من هيئة الأمم المتحدة إثر العدوان الثلاثي على مصر، مادة لتعهير عبد الناصر باعتبار أنه تخلى عن تحرير فلسطين، الذي كان مبرر قيام الوحدة وهدفها. واشترك في هذه الحملة آنئذ، ولهذا السبب بالذات، كل من السعودية والأردن.

في هذه المعركة، أخذت، بلا تردد، جانب عبد الناصر، لا دفاعاً عن الوحدة فحسب، بل أيضاً دفاعاً عن سياسة عبد الناصر الخاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٢، نشرت جريدة **البعث** (وكان جمال الأتاسي هو المشرف الفعلي على سياستها آنذاك) مقالةً طويلةً كان لها وقع في سوريا: جاء لطمة لعهد الانفصال ودفعة تشجيع للجماهير الوحدوية. عنوان المقالة كان ذا مغزى واضح: «قضية فلسطين بين الواقعية الثورية والثرثرة الديماغوجية».

في سياق هجومه على السياسة الناصرية، تحدى أكرم الحوراني عبد الناصر أن يضع شعار تحرير فلسطين في أمر اليوم، وأن ينتقل إلى استراتيجية وتكتيكات هجومية على إسرائيل، بدءاً بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ. بلا مواربة، عارضت توجهات الحوراني، واعتبرت شعار تحرير فلسطين، في ظل ميزان القوى غير المواتي للعرب، بسبب فقدان التضامن العربي، بمثابة عملية انتحار للعرب وتسليم بقية فلسطين لإسرائيل وتوريط مصر في هزيمة عسكرية. وبعد أن شرحت الظروف العسكرية والدولية، التي فرضت وجود قوات للطوارئ الدولية في شرم الشيخ، أيدت موقف عبد الناصر إزاء هذه المسألة. وفي نهاية المقالة خاطبت قائد الحملة على عبد الناصر: «الحقد موجه سيئ في السياسة. ليت الأستاذ الحوراني يجعل من عبد الناصر وقوداً لتحرير فلسطين، لكنه يريد أن يجعل من قضية فلسطين وقوداً لإحراق عبد الناصر». وبالفعل، فالتناقضات العربية منذ ذلك الحين وحتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وبخاصة التناقضيات المصرية ـ السورية، كانت تدفع في هذا الاتجاه، اتجاه القضاء على عبد الناصر، من خلال حرب بين مصر وإسرائيل.

عندما أعدت، في هذه الأيام، قراءة هذه المقالة، التي اعتبرها علامة بارزة في

تطور وعيي السياسي (والتي أعدت نشرها في كتابي **حول بعض قضايا الثورة العربية**[٢]، أحسست وكأني كنت في ذلك الحين أتوجس شبح هزيمة عربية مقبلة يتجول على الجبهة العربية ـ الإسرائيلية. بالطبع، لم أكن أحدس ولا أتنبأ، بل كنت أحلل ميول الواقع فقط وكنت أعرف حقيقة المعركة على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية في حرب عام ١٩٥٦. من هنا كنت مع سياسات عبد الناصر الاستراتيجية والتكتيكية إزاء إسرائيل، سياسات معتدلة، دفاعية، ذات نَفَس طويل، وكان يلفتني آنئذ أن تكون إسرائيل على هذا القدر من العداء لعبد الناصر رغم سياساته هذه إزاءها، وفي الوقت نفسه لا تأبه بمن كانوا يرفعون ليل نهار شعار تحرير فلسطين: السياسة علاقات موضوعية، وإسرائيل تعرف أين الخطر المحتمل وأين الخطر الوهمي.

في مناخ سياسي تخيم عليه ثورية شعورية مستفزة، حيث المزاود الأكبر هو الوطن الأكبر والثوري الأكبر، وحيث يعتبر نضالاً وصلابة، مثلاً، تسمية إسرائيل بالعصابات الصهيونية، كيف أمكن أن أتخذ هذا الموقف النقيض؟ وما هي العوامل التي صاغت موقفي هذا أو أثرت فيه؟

أ ـ كواحد من هذه الأمة المقهورة، المجزأة، التي مشت وراء عبد الناصر ووضعت فيه ثقتها وأملها، كان طبيعياً أن أصغي إلى نبضها. نعم، كانت لي شكوك حول جدوى ومستقبل التجربة الناصرية، إلا أنني لم أكن أسمح لنفسي أن أفقد الأمل في أن يتجاوز عبد الناصر نفسه ويجدد تجربته، ناهيك عن أنني لم أكن قد توصلت بعد إلى رؤية نقدية كلية وجذرية للمشروع الثوري الذي طرحه، والذي يتلخص في الوحدة والتنمية والاشتراكية. كنت أشعر بتناقض ما، وإن غير مستعص، غير أنني كنت أعايشه وأقبل به، لأنه لم يكن يسعني إلا أن أمزج بؤس الواقع ببعض الرجاء. كنت أرى الطريق طويلاً ومعقداً إلى تحرير فلسطين، إلا أنني على كل حال، كنت أراه يمر عبر المشروع الثوري الناصري. لم أكن أريد لهذه التجربة، التي كنت أرى بعض قصورها وأحرص عليها في الوقت نفسه، أن تقتل قبل أوانها في حرب غير متوازنة مع إسرائيل المدعومة من الإمبريالية الأمريكية. كنت أعرف أن المقصود لم يكن تحرير فلسطين، بل رأس عبد الناصر ومشروعه الثوري.

ب ـ هذا الموقف الذي اتخذت، عبّر عن نمو، بل هيمنة، الواقعي في تفكيري السياسي. لا شك أن الواقعي لم يكن يوماً غائباً عن تفكيري، إلا أن اتخاذ مثل هذا

---

(٢) ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥).

الموقف كان إشارة قاطعة على بعض الرومانسية الثورية، الذي كان لا يزال عالقاً، منذ طفولتي السياسية، في تصوراتي السياسية، قد ذبل وانتهى. لقد أدرت الظهر للشعورية والرغبوية في السياسة، نبذت السياسات الأفلاطونية، وأصبحت اعتبر أن الثورية الحقة هي الواقعية الثورية، أي الثورية التي تذهب من الواقع إلى الهدف، وليس من الهدف إلى الواقع.

ج ـ هذه الواقعية الثورية (والثورية هنا تشير إلى تمسكي بمشروع ثوري شمولي، أي بضرب من يوتوبيا) لم تلبث أن منحتني أدوات جديدة في التقييم السياسي، ليس لها مكان أو اعتبار لدى الرومانسية الثورية. أولى هذه الأدوات هي مقولة ميزان القوى (أو نسبة القوى) وتأثيره على العلاقات الدولية، سواء في زمن السلم أم في زمن الحرب، وشيئاً فشيئاً، مع الإطلاع والتعليم والتأمل، احتلت هذه الأداة التي اسمها «نسبة القوى» مكاناً مركزياً في تصوراتي وتحليلاتي السياسية. ولم تلبث أن لحقت بها أدوات أخرى: المصلحة، الفائدة، مفاعيل الزمن في تجاوز حق وإرساء آخر، الخ. وشيئاً فشيئاً أيضاً، وبتأثير من الواقعية الثورية أيضاً، أخذت أنزع عن ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي الأوهام التي نشرتها النرجسية القومية والعجز عن نقد الذات، وفرزت العوامل المحلية عن العوامل الدولية في هذا الميزان، وأخذت ألتقط العناصر الايديولوجية والسوسيولوجية والسياسية العربية المتأخرة وأثرها السلبي على هذا الميزان، الأمر الذي قادني إلى قراءة جديدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كشفت لي كيف سهّل الفوات والتأخر العربيان قيام دولة إسرائيل، وكيف سهلا ويسهلان توسعها بعد قيامها.

لقاء حميم مع الغرب

١٣ ـ في بحر ١٩٦٦/١٩٦٧ قضيت حوالى سنة في العاصمة الفرنسية. للوهلة لأولى، لقائي مع باريس لم يبعث فيّ كثيراً من الاندهاش، ذلك أني زرت من قبل عدداً من البلدان الغربية، رأسمالية واشتراكية، كما أنني كنت على معرفة ما بهذا الغرب من خلال الكتب. بيد أن هذا التماس المباشر، أو قل المعايشة، أعطى صورة جديدة حية لمعرفتي «الكتبية» به، معرفة لا أزعم أنها كانت وافية. أضف إلى ذلك أن هذه المعايشة فرضت عليّ تلقائياً إجراء مقارنات دائمة، في كل يوم، بل في كل ساعة، بين الوضع في الوطن العربي والوضع في الغرب، الأمر الذي كشف لي أكثر فأكثر، وبوضوح لا مثيل له من قبل، حالة التأخر والتفتت والضعف التي يرسف فيها شعبنا (المقارنة خير كاشف للتأخر العربي، كما أنها خير درس للعاملين

في سبيل التقدم العربي). والواقع أنه عندما تتحول كلمات، مثل إنسانوية، قومية، مواطنية، عقلانية، إلخ. إلى تصرفات يومية معاشة تصبح عالماً آخر، عالماً حياً، آسراً، إذ إن ما يدرج في الكتب يبقى مجرد إشارة، قد لا تلتقط ولا يدرك كل أبعادها ومعانيها، إلى عالم إنساني، معقد، زاخر، كبير.

مع هذا المجتمع الحديث، البرجوازي بالطبع، لا يمكن المرء الآتي من عالم متخلف، إلاّ أن يتخلص من تظاهرات النرجسية القومية (أو نزعة مَحْورة العالم حول الذات القومية) التي بثها المعتقد الإيماني القومي العربي، عندما يعرف، مثلاً، أن موازنة مترو باريس وحده تعادل الموازنة السورية. لا يمكن المرء أن يكتشف مأساة المرأة العربية، المتمثلة في اضطهادها وخنوعها وشعوريتها المضاعفة واستلاب شخصيتها، إلا عندما يرى إلى المرأة الغربية التي تحررت من الأَسر الذكوري وأسر التقليد. والواقع أن الشرقي الذي يتحدث إلى امرأة غربية لا يمكن إلاّ أن يفاجأ بأنها تتحدث بدون تحرّج، بلا غصة أو خنوع أو شعور بالنقص إزاء الرجل، بلا شك في نيات الرجل الاغتصابية المقنّعة، بلا دلع حريمي أو شعورية خالية من أي تأثير عقلاني، في باريس، لمست عياناً كيف أمكن المرأة أن تستعيد إنسانيتها وتقف إلى جانب الرجل لا وراءه، وماذا يمكن أن يفعل كل من الشغل والايديولوجيا الإنسانوية العقلانية في تطوير الكائن البشري، من حرمة إلى إنسانة.

في الغرب، كنت أذهل عندما أرى قوة الفرد وجرأته وثقته بنفسه أو تحرره الكلي من مختلف أشكال الخوف: هناك الفرد ديك، هنا الفرد دودة. هناك حبل سرة الإنسان موصولة بالألوهة، وهنا حبله مقطوع بتاتاً، بما هو عبد. هناك العنفوان، وهنا الوداعة. هناك بروميثوسية طاغية، وهنا القناعة وراحة البال. هناك الشك والتساؤل والنقد، وهنا اليقين والتلقين والامتثال. وعندما كنت أتساءل من أين هذه القوة التي للفرد الغربي، كان الجواب يقفز من خلال وملاحظة بسيطة للعيان، دونما حاجة لبحث وراء الأسباب التاريخية والايديولوجية والمجتمعية والسياسية: لأن بلاده كفّت عن أن تكون بلاد الخوف. في ديارنا العربية، منذ سنواته الأولى، وربما منذ شهوره الأولى، تتعاور الفرد أشكال لا تحصى من الخوف: خوف من العائلة، من المعتقد الإيماني، من التقليد، من المجتمع، من المدرسة، من الغد، وأخيراً من السلطة الاستبدادية الشرقية. في بلاد الخوف، سرير «بروكوست» ينتظر كل فرد، يتمدد فوقه ولكن لتقطع خصيتاه فيغدو ضحية وديعة مذعنة، حياتها فرار وموتها خلاص.

لا شك أن عوامل عديدة، مجتمعية وايديولوجية واقتصادية، مهدت لإسقاط

الخوف في الغرب، بيد أن الإطار الذي صُفّي فيه الخوف كان الإطار السياسي، أي الديمقراطية. هذه الديمقراطية، التي تحرر الإنسان من الخوف وتنمي كرامته الإنسانية وتشحذ قيمه الأخلاقية، فرضت نفسها عليّ من جديد، من خلال هذا الاحتكاك مع الغرب. وفي ضرب من النقد الذاتي، أخذت أتذكر كيف أن النخب السياسية العربية لم تلبث، بعد الاستقلال، أن خانت قضية الديمقراطية، وبررت هذه الخيانة تارة باسم «الاشتراكية» وتارة أخرى باسم وحدة الأمة أو ضرورات المعركة مع الإمبريالية وإسرائيل. والواقع أن الحركة «التقدمية» العربية، بفرعيها القومي العربي والماركسي العربي المسفيت، وبخاصة الصراع بين الناصرية والشيوعية العراقية بعد ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، هي التي وأدت الديمقراطية في المشرق العربي. إذ عندما يغيب التسامح وتدان التعددية ويعتبر كل فريق نفسه مالك الحقيقة، وعندما يمارس التقدميون السحل والسحل المضاد، وعندما يصبح السجن المكان الوحيد للخصم، وعندما يوضع القانون على الرف أو يصبح غلافاً لشهوة الحاكم أو مصلحته - عند هذا كله أو بعضه، ماذا يبقى للمجتمع من قيم ووسائل يدافع بواسطتها عن الديمقراطية.

غير أن المكر الأكبر، الذي أعطى دفعاً وشرعية لتقليد الاستبداد الشرقي المنبعث من جوف التاريخ، هو نقد الديمقراطية باسم اشتراكية قيد التحقيق، أو باسم ماركسية عربية مسفيتة أو معتقدية قومية عربية ذات تلاوين ماركسية مسفيتة. وفي ما بعد، في حزيران/يونيو ١٩٧٤، كتبت ضرباً من النقد لاشتراكية كهذه، تفتقر إلى مرتكز ديمقراطي، بوصفها اشتراكية تقليدوية ما قبل برجوازية، أي «اشتراكية» تشكل خطوة إلى وراء قياساً بالمجتمع البرجوازي الحديث، وقلت إن هذه ليست اشتراكية بل «تأخراكية»[٣].

---

(٣) من الممكن للاشتراكي، فقط الاشتراكي الذي أنجز بلده ثورة ديمقراطية برجوازية، أن ينتقد الديمقراطية البرجوازية (. . .) أن يدعو إلى تجاوزها. لكنه عندما يفعل ذلك، وينبغي أن يفعله، فإنما يفعله على هذه الأرضية البورجوازية وبفضلها وانطلاقاً منها، ولولاها ما كان له أن يطمح إلى ديمقراطية أوسع وأعدل وأعمق. أما الاشتراكي الذي لم يصنع بلده ثورة ديمقراطية، فإن نقده للديمقراطية البرجوازية يكون إما غبياً أو ماكراً، وذلك لأنه يدين منظومة ما زال بلده، من زاوية التطور التاريخي، دونها بمراحل. وبالتالي فإن الاشتراكية التي يطمح إلى بنائها، إذ افتقرت إلى قاعدة ديمقراطية، لن تعود اشتراكية بل «تأخراكية»، ذلك لأن الاشتراكية عندما تبنى على أرضية وسطوية لا يعود يجمعها نسب بالاشتراكية في صورتها الأصلية، ذلك لأن الأخيرة هي، في الأصل فرع من الديمقراطية والتحقيق الأمثل لها. إن اشتراكي البلد المتخلف، إذا كان أميناً للاشتراكية، لا يمكنه إلا أن يثمن الإنجاز البرجوازي الديمقراطي، وإن كان عليه أن يناضل لتجاوزه، أي أن يحققه ويتخطاه في آن.

شيئاً فشيئاً، من خلال ملاحظة التصرفات، المترافقة بالتأمل والتعليم، أخذت أتلمس وأكتشف القيم والمناهج التي توجه وتنظم حياة هذا الشعب الحديث: القومية، المواطنية، سيادة الشعب أو الديمقراطية، الإنسانوية، الفردوية، قيم الشغل، سيادة القانون، السيطرة على الوقت، ربط الكلمة بالشيء أو الفكر بالواقع، الفكر العقلاني التحليلي ـ التركيبي، إلخ. كنت أشعر أن هذه القيم والمناهج غريبة عن مجتمعنا، وأتساءل هل يمكن لمجتمع، كالمجتمع العربي، يطمح إلى تحديث نفسه، ألا يعتمدها ويتبناها؟! وبكلمة، كنت أتساءل: هل يمكن أن نتقدم من دون أن نتعلم من هؤلاء الذين أنضجوا وصاغوا هذه القيم والمناهج؟! لم يكن يؤرقني خوف، كالقوماويين، على الهوية القومية، ليس فقط لأن الغرب يفرض سلطانه السياسي والايديولوجي والتقني علينا منذ قرنين على الأقل، بل أيضاً لأنني اقتنعت أن تمثّل مناهج وقيم المجتمعات العصرية هو السبيل إلى المحافظة على وجودنا القومي، تمثل يتطلب ولا شك تغيير الإرهاب القومي، الذي لا يتعادل والوجود القومي أو الهوية القومية. هل كفّ اليابانيون عن كونهم يابانيين عندما تعلموا من الغرب مناهجه وقيمه؟! هل كفّ الأتراك عن كونهم أتراكاً من جراء التجربة التحديثية التي دشنها أتاتورك، ذو النزعة القومية التركية المتطرفة؟

هنا، عند هذه النقطة، أصبح من الطبيعي أن أميز بين غرب وغرب: غرب الفتوح الثقافية والعلمية والمجتمعية والاقتصادية التي صنعت العالم المعاصر (المكون من لحظات ثلاث: عصر الأنوار والثورة الفرنسية، المجتمع الصناعي، الحركة الاشتراكية)، وغرب الاغتصاب الكولونيالي ثم الهيمنة الإمبريالية. إذْ، لم أعد أرمي الطفل مع غسيله القذر، الأمر الذي كنا نفعله، نحن التقدميين العرب، بتأثير من نظرة مبسطة ووحيدة الجانب إلى الغرب، تكونت بتأثير من القاع التقليدوي لثقافتنا ثم من ردود الفعل، المفهومة ولكن القاصرة، على الامتهان الاستعماري، ثم من الايديولوجيا الماركسية السوفياتية ونظرتها الكاريكاتورية المسطحة إلى الفتوح الغربية. نعم، ينبغي مواجهة التظاهرات الإمبريالية في السياسات الغربية، لكن يتعين أن نبقى حريصين على تمثل الفتوح والإنجازات والمناهج الغربية، وبخاصة الايديولوجية والمجتمعية، التي تساعد على تحديث مجتمعنا العربي، تحديث يشكل، في النهاية، الحصن المكين الذي يتكسر على صخوره النفوذ الإمبريالي.

في باريس أيضاً، تتابعت مسيرة اقترابي من الواقعي: العنصر الايديولوجي يضعف على نحو ملحوظ في تفكيري، وأصبحت أجهد أكثر فأكثر لكي أرى الواقع بلا إضافات أو شطحات ايديولوجية. وفي نقطة معينة، وصلت إلى التمييز بين حكم واقع وحكم قيمة. إلا أنني، وأنا المتعلق بيوتوبيا ثورية، لم أفصل بينهما،

تركت مسافة بينهما فحسب، وذلك لأن جعل الواقع مطابقاً لحكم القيمة لا يتم بإغماض العين عن المسافة الفعلية التي تفصلهما، بل عبر سلسلة من النضالات والتكييفات والتقريبات والتحولات. هذه الرؤية، الباردة والخالية من الرغبة، إلى الواقع، ثم هذا التمييز بين حكم القيمة وحكم الواقع، جعلا مواقفي تبدو، في أحيان عديدة، في نظر عدد من «التقدميين»، غير مفهومة تارة ومدعاة للنقد بل وللإدانة تارة أخرى، إما لأنهم اعتبروها متشائمة أو لأنهم اعتبروها، وهم الذين يذيبون الواقعي بالقيمي، حكم الواقع الذي توصلت إليه هو نفسه حكم القيمة الذي أؤمن به، فيرمونني بنزعة محافظة أو استسلامية.

هذا الاقتراب من الواقعي جعلني أنظر إلى الثقافة الغربية نظرة جديدة: في السابق، بتأثير من الجدانوفية التي كيفت الماركسية السوفياتية، كنت أرى إلى الثقافة الغربية بوجه عام كثقافة طبقية، رجعية، تخدم البرجوازية والاحتكارات والإمبريالية. من هنا بقي، خلال فترة غير قصيرة، متاعي الثقافي مستنداً إلى «مبسطات مدرسية» تنطوي على ماركسية «اقتصادوية بدائية ذات منحى ميتافيزيقي، تخدم لتجنب المشكلات الواقعية». مع النظرة الجديدة (وجدت، في ما بعد، عند لوكاش تأكيداً وتسويغاً لها)، أصبحت أقبل على كل معرفة حقة، لأنها تخدم في التعرّف على الواقع الموضوعي، ورأيت ضرباً من تواصل وتكامل بين هذه المعرفة الحقة والماركسية الحقة. وأخيراً، بدت لي هذه المعرفة أكثر واقعية، ونقدية وغنى من الماركسية العربية المسفيتة والماركسية السوفياتية في آن، اللتين، بطابعهما الشرعي والامتثالي والايديولوجي، كانتا سداً أمام رؤية صاحية للواقع العياني.

موقفي الجديد هذا إزاء الثقافة الغربية والمقارنة الدائمة التي كنت أجري بين الأوضاع العربية والأوضاع الغربية فتحا أمامي السبيل لوعي مشكلة طالما تجاهلها أو حجبها كل من المعتقد القومي العربي والماركسي العربي المسفيت، وأعني مشكلة التخلف. فأقبلت على البحوث الغربية الخاصة بهذه المشكلة (مثلاً: لاكوست، باران، ميردال، بيرو، بيتلهايم، ألبرتيني، بايروك، إلخ.)، وبقيت، بل ما زلت، أتابعها، على درجات متفاوتة من التركيز، منذ ذلك الحين. مع هذه البحوث، شعرت أن الإصبع موضوعة على الجرح، أن مشكلات عينية تطرح، وأن الكلام قد انتقل من العموميات إلى الخصوصيات والتفاصيل، الأمر الذي اعتبرته، بحق، يحقق قفزة في نمو وعيي وعلامة بارزة في طريق تطوري الفكري والسياسي، وجزءاً مهماً من عدتي الثقافية في تحليل الواقع العربي.

١٤ ـ عندما نشبت حرب حزيران/ يونيو كنت لا أزال في باريس. في هذه المدينة، يمكن المرء أن يتابع الحرب ويعرف حقيقة مجرياتها أحسن مما لو كان في بلد عربي، حيث التعتيم أو المبالغة الإعلاميان. لقد أمسكت قلبي منذ أن بدأت الأمور في التأزم، وبالتحديد منذ أن طلب عبد الناصر سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ، واستجيب الطلب خلافاً لكل توقع. وعندما اندلعت الحرب، في اليومين الأولين بالتحديد، تملكني خوف من الهزيمة وأمل في صمود ما في الوقت نفسه. وما إن أخذ غبار المعركة ينجلي عن هزيمة على الجبهات العربية الثلاث، حتى أحسست بما يشبه الزلزلة الممزوجة بالعار. وعندما كنت أرى بعض الأصدقاء والمعارف غير العرب، يحاولون تلطيف وقع الهزيمة عليّ أو مؤاساتي، كنت أشعر أن كل كلمة يقولونها كانت نوعاً من إهانة وهزء بي وبأمتي. الخجل من عار الهزيمة دفعني إلى الهرب بسرعة، من الباب الخلفي، من باريس إلى بيروت. وعندما كان عبد الناصر يعلن مسؤوليته في مساء ٩ حزيران/ يونيو عن الهزيمة ويستقيل، كنت أستمع إلى خطابه وقوفاً في ساحة البرج، والدموع تترقرق في عينيّ. وكما هو معروف، في بيروت كما في غيرها من المدن العربية، نزلت الجماهير في حالة يتم مفجعة إلى الشوارع تطالب عبد الناصر بالبقاء والصمود من جهة، وتصب نقمتها وتنفس غضبها على بعض الرموز المعتبرة سبباً للهزيمة من جهة أخرى. وطوال أشهر، وفي مناخ من الإحباط واليأس، كانت فكرة الانتحار تراودني بين حين وآخر، ولكن يصدها أولاً شعور بالمسؤولية إزاء زوجة وثلاثة أطفال، وثانياً ضرب من بقايا ثقة ميتافيزيقية بالطاقات الثورية للشعب العربي.

عندما أعدت في هذه الأيام قراءة الدراسة التي كتبت في ذلك الحين (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧) عن هزيمة حزيران/ يونيو، تبينت درجة الواقعية في رؤيتي حجم الكارثة التي حلت بالأمة العربية، ولكن بعد أحد عشر عاماً مضت ونحن نتجرجر في أوحال الهزيمة، تنكشف الكارثة أسوأ بكثير وأكبر بكثير من الصورة التي رسمتها، رغم أنني اعتبرت في ذلك الحين متشائماً وسوداوياً. ولكن ربما كانت التطورات التي تلت الهزيمة، وبخاصة وفاة عبد الناصر، هي السبب الذي كبَّر حجم الهزيمة وأعطاها هذا الشكل شديد المأساوية.

هذه الرؤية الواقعية، التي طردت كل محاولة للتهوين من حجم الكارثة، جعلتني شديد الإدانة لكلبية (أي الوقاحة التي تستهين بالرأي العام وتستغفله) نشرت وانتشرت بعد الهزيمة، كلبية تقول إن عدوان حزيران/ يونيو قد فشل لأنه عجز عن

إسقاط «الأنظمة التقدمية»، أو إن هزيمة حزيران/يونيو قد فتحت الباب للمشروع بتحرير فلسطين. ولم يتساءل هؤلاء كيف تنهزم «أنظمة تقدمية» تقود أكثر من أربعين مليون نسمة أمام ثلاثة ملايين يقودهم نظام غير تقدمي! ولم يتساءل هؤلاء أيضاً في ما إذا كان حزيران/يونيو مدخلاً لتحرير فلسطين أم تسليماً لبقية فلسطين!

ما إن بردت دماء الهزيمة وبرد دمي معها، حتى أصبحت أرى في شعار «تصفية آثار العدوان» الناصري شعاراً في منتهى الواقعية، ورأيت صواباً تراجع عبد الناصر التكتيكي إلى وراء وإلى يمين في محاولة لتجميع كل ما يمكن تجميعه من قوى الأمة العربية. ومضى بعض زمن قبل أن أكتشف أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يعطي إسرائيل مكاسب سياسية ملحوظة، لا يعبر عن ميزان القوى الفعلي، وأن الوضع العربي دون القرار المذكور، وأن العرب بحاجة إلى بذل جهود كبيرة، على رأسها تحديث المؤسسة العسكرية العربية، وتقديم تضحيات ضخمة، للوصول إلى تطبيق مناسب لقرار مطاط وغامض يحكمه بالنتيجة ميزان القوى الفعلي العربي ـ الإسرائيلي، بعنصريه المحلي والدولي.

والواقع أن الأسوأ من الهزيمة والأدعى منها إلى الأسى والتشاؤم هو الوعي الزائف الذي قابلت به الإنتيليجنسيا العربية الهزيمة. إذ لو أنها كانت تملك وعياً مطابقاً لما وقعت الهزيمة، ولو افترضنا أنها كانت ستقع لسبب ما فإنها لن تلبث أن تصفى بلا تأخير، ذلك أن توفر الوعي المطابق يسهل في حدود كبيرة عملية الترميم وإعادة البناء.

إن ردود الفعل التي بدرت من الإنتيليجنسيا العربية إزاء الهزيمة، كانت تتراوح بين امتثالية تقليدية (وهذا حال الأكثرية الساحقة)، وثورية لاعقلانية فصامية (وهذا حال الأقلية القليلة). وكلا الفريقين كان يتجنب أو يعجز عن البحث عن الأسباب العميقة والأصلية للهزيمة، ناهيك عن نظرتهما وحيدة الجانب إلى السياق الذي وقعت فيه الهزيمة.

سيراً مع تقليد قديم، بوجه عام، رمت الإنتيليجنسيا العربية الهزيمة على ظهر عوامل خارجية، وبالتحديد رمتها على ظهر الإمبريالية الأمريكية وجزئياً على «تقصير» الاتحاد السوفياتي، واستراحت من عناء البحث وخففت عن نفسها عذاب الضمير في آن (لقد فندت أكثر من مرة وجهة النظر هذه). بعض منها، وهو بعض كبير، رأى في الهزيمة عقاباً لنا لأننا ضللنا سواء السبيل، واعتبرها قدراً لا مهرب منه يتعلم منه المسلمون درساً للعودة إلى صراط السلف الصالح (الفلاحون المصريون اعتبروها عقاباً على تمليكهم أراضي الاقطاعيين). بعضها الأخير، اعتبرها حصيلة

سلسلة أخطاء عارضة وغير أساسية كان من الممكن ألا تقع أو أن تتلافى، وبالتالي فليس لهذه الهزيمة كبير دلالة على حالة المجتمع العربي وما يزعم عن تخلفه (السؤال الكاشف: لماذا، بعد أحد عشر عاماً، لم يتم تلافي هذه الأخطاء؟!). والبعض الأخير، الذي لعب دوراً مهماً في التنظير للحركة القومية العربية خلال ثلث القرن الفائت، دعا إلى العودة إلى نقطة البداية، ولم يتساءل لماذا لم يؤد الانطلاق من هذه النقطة والسير طوال خمسة وعشرين عاماً بدلالتها إلى الهدف المنشود. كما لم يشكك في كون نقطة البداية نفسها هي التي قادت إلى نقطة النهاية هذه في حزيران/يونيو ١٩٦٧. والقليل القليل من هذه الإنتيليجنسيا، الذي اتخذ موقفاً نقدياً، بقي نقده سياسوياً، أي مقتصراً على السطح السياسي للمجتمع، كما كان مستعجلاً نافذ الصبر، فوقع في ثوراوية صبت الماء في طاحون المهزومين (دحضت هذه الثوراوية مراراً).

وكان مأمولاً أن تنهض الماركسية العربية بهذا الدور، دور الفضح، نظراً لجوهر الماركسية (ماركسية ماركس) النقدي من جهة، ولأنها توفر إمكانات امتلاك وعي كوني من جهة أخرى. لكن شيئاً من هذا لم يحدث. والأصوات الماركسية العربية ذات الموقف النقدي الراديكالي، البعيدة عن الماركسية المؤسسية السوفياتية، بقيت، في مناخ الهزيمة المحموم هذا، ذات تأثير هامشي.

لم تثبت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة طابعها الشرعي والامتثالي بقدر ما أثبتته في رؤيتها هزيمة حزيران/يونيو وموقفها منها. مرّت الكرام بالهزيمة: لم تفرد بحثاً بل بحوثاً عن الهزيمة، ولا تحدثت عن أسبابها المجتمعية والايديولوجية والسياسية، ولا أشارت بكلمة عن التخلف أو التأخر بوصفه حضن الهزيمة أو فاعلها، ولا نقدت الرومانسية الثورية التي سمحت للمؤامرة الإمبريالية ـ الإسرائيلية أن تنجح، ولا قالت شيئاً عن الأسباب الايديولوجية والمجتمعية المسببة تأخر البنية العسكرية العربية. اكتفت بإدانة الإمبريالية والصهيونية. وانتقلت إلى دفاع نفاقي وتقريظي عن المهزومين وتحدثت، هي أيضاً، عن فشل العدوان الإسرائيلي لأنه عجز عن إسقاط «الأنظمة التقدمية»، متجاهلة أن إسرائيل احتلت من الأرض أضعاف مساحتها التي سيطرت عليها في حرب عام ١٩٤٨. فهي عندما نبذت الجوهر النقدي للماركسية، وضعت جانباً ما في الأدب الماركسي من دراسات وأبحاث تتعلق بالقوانين التي تحكم مجرى الحروب. وهكذا أعلنت «براءة» المهزومين وثبتت «شرعية» و«حتمية» الهزيمة وسترت الواقع العربي المهزوم، بل قل المجتمع المهزوم.

وأخيراً لا بد أن نتساءل: ما الذي يبقى من الإنتيليجنسيا، في بلد متأخر، إذا

تخلت عن وظيفتها النقدية؟! وماذا يمكن شعباً، كالشعب العربي، أن يفعل إذا تخلت إنتيليجنسيا عن هذه الوظيفة؟!

في الكراس الذي كتبت، بالتعاون مع عدد من الأصدقاء، حول هزيمة حزيران/يونيو، استخدمت مقولتَي التخلف والبرجوازية الصغيرة كمفتاحين لتفسير الأسباب الأساسية للهزيمة، كما اعتبرت التجزئة العربية سبباً أساسياً آخر، إضافياً، للهزيمة. مقولة التخلف هذه، ما لبثت أن فتحت أمامي باباً لنقد المجتمع التقليدي العربي، نقد كان بمثابة «تابو» بتأثير من نزعة شعباوية تارة أو أصالوية تارة أخرى، ما زالتا واسعتي الانتشار في صفوف «التقدميين» العرب.

بينت قبلاً قصور التفسير الطبقوي هذا، لأنه يغفل التحديد التاريخي للتطور العربي أولاً، ولأن البرجوازية الصغيرة «طبقة» فضفاضة وغير متجانسة ايديولوجياً وسياسياً ثانياً، ولأن التراتب الطبقي العربي غير متبلور نظراً لأن المجتمع العربي لم يصبح مجتمعاً صناعياً ثالثاً، ناهيك عن الاستقلالية النسبية التي للسياسة في البلدان المتخلفة والدور الحاسم الذي تلعبه الإنتيليجنسيا فيها.

ومن جهة أخرى، فإن مقولة التخلف التي استعملت، التي تعلمتها من البحوث الغربية المتعلقة بالعالم الثالث، كانت بالأحرى اقتصادوية، فبقي نقدي للمجتمع التقليدي العربي غير كلي وبالتالي على درجة غير كافية من الراديكالية. وفي كل الأحوال، فإن هذه المسافة التي قطعت باتجاه وعي أكثر صحواً واقتراباً من حاجات الثورة العربية كانت، في ذلك الحين، جديدة كلياً في الأدبيات السياسية العربية، ذلك لأن هذا النقد تعدى السطح السياسي (الذي لا يزال يدور حول «التقدميون» العرب) ومضى إلى عمارة المجتمع العربي ووضعها تحت مبضعه.

بلا تأخير، تصديت في هذا الكراس، وتابعت ذلك في مناسبات كثيرة، للنزعات اللاعقلانية التي برزت وتفاقمت بعد الهزيمة، واعتبرتها الوجه الثاني للميدالية العربية (الوجه الأول: الأنظمة المهزومة)، الذي عبّر عن نزعة رغبوية ورومانسية في تجاوز الهزيمة، وأنها، في التحليل الأخير، الايديولوجيا التي أفرزتها الهزيمة بالذات. إلاّ أنني، في الوقت نفسه، تصديت بقوة للنزعات الانهزامية الرسمية سواء تلك التي تسترت بشعار «حرب التحرير الشعبية» أو رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو تلك التي برزت وتفاقمت بعد غياب عبد الناصر (حدّ كتابي **اللاعقلانية في السياسة** موجّه ضد النزعة الانهزامية أمام أمريكا وإسرائيل)، لأني كنت أعتقد ولا أزال، أن حداً أدنى من الجدية وحدّاً مناسباً من التضامن العربي كفيلان بتصفية آثار العدوان.

الإقامة في لبنان. تطور وعيي

١٥ ـ في لبنان ومعه، وجزئياً، بفضله وصلت محطة أخرى أكثر تقدماً في تطور وعيي الايديولوجي ـ السياسي ـ المجتمعي. لم يؤوني لبنان من شبه تشرد بعد سجن دام تسعة أشهر ونيف فحسب (في السجون بخاصة تنكشف البنية السياسية العربية على حقيقتها)، بل أيضاً لم ألبث، بعد إحساس عابر بالغربة، أن شعرت بدفء افتقدته منذ زمن. أصبحت أنام ملء جفوني من دون أن يؤرقني هاجس زوار الليل. ومن لبنان وفيه وحده أيضاً كانت كتبي تطبع وكتاباتي تنشر. أكثر من ذلك: بفضل لبنان، أصبحت على اتصال حميم بالثقافة الحديثة، تعلمت كيف أتعامل على نحو أقل فأقل شرقية مع زوجتي وأولادي، تعلمت كيف يكون الشغل المنظم المنتظم وكيف السيطرة على الوقت. في الغرب كنت قد أخذت فكرة مباشرة عن الحداثة وحققت تماساً ما معها، وفي لبنان حاولت، ولا أزعم أنني نجحت، وأنا الذي أعيش وسط مجتمع شرقي ضاغط، أن أمارسها وأجعل منها نمط حياة.

من هنا شعرت، عندما أخذ لبنان يحترق، بفاجعة مزدوجة قومية وشخصية: أحسست، وأنا ذو الهوى القومي العربي، أن ليس وطني فقط هو الذي يحترق، بل بيتي أيضاً، وأن فاجعة لبنان كانت مجانية. كثيرة هي الأسباب الأصلية والمباشرة التي دفعت إلى إحراق لبنان، لكن يخيل إليّ أنه لقي هذا المصير لأنه نافذة للديمقراطية، مهما بدت مثلومة وملوثة، كانت لا تزال مفتوحة فيه. هذه النافذة، التي تفد منها رياح الثقافة الحديثة، والتي جعلت من لبنان مختبراً فكرياً للوطن العربي، وأن بيروت عاصمته الثقافية والسياسية، كانت مستهدفة بلا شك.

في هذه المحطة من تطور وعيي، يمكنني القول إنني أتممت عبور عصر الايديولوجيا، إنني انتهيت من عصر الايديولوجيا. لا يمكن المرء أن يقدر مدى التشويه والتحوير اللذين تنزلهما الايديولوجيا بالوعي إلا عندما يتركز كيف حجبت أو أسقطت، في نظر الحركة التقدمية العربية، مشكلة ضخمة وأساسية من مشاكل الثورة الديمقراطية، وأعني مشكلة الأقليات أو التكسير المجتمعي. لقد تجاهل التقدميون العرب، ولا يزالون، المشكلة الطائفية إما بتأثير من منظور طبقاوي أو بتأثير من الرؤية الرومنسية اللاتاريخية التي للمعتقد الإيماني القومي العربي. ومن الطبيعي أن يؤدي الوعي الزائف لمشكلة قائمة في الواقع الموضوعي إلى تجاهلها فتفاقمها: وهكذا تعقدت المشكلات الطائفية وصولاً إلى انفجار، صامت حيناً ومكبوت حيناً آخر، زاد النسيج المجتمعي العربي تخلخلاً.

عندما جئت للإقامة في لبنان، كنت، كواحد من التيار التقدمي المشرقي،

أجهل وأتجاهل في آن المسألة الطائفية في الوطن العربي أو، في أحسن الأحوال، أبسّطها وأنظر إليها نظرة وحيدة الجانب وبالأحرى أكثروية بشكل ضمني وغير واع. بيد أن الشكل الحاد واليومي الذي للصراع السياسي الطائفي اللبناني، الناجم عن وجود أقليات كبيرة وازنة، ما لبث أن فرض عليّ إعادة التفكير بالمشكلة. وببطء شديد وتردد وتدرج أخذت أتلمس المشكلة، تلمساً لا أزعم أنه وصل إلى درجة المطابقة إلاّ مع تكوّن وعيي التاريخي، الذي كشف لي عمق المشكلة وتعقيداتها وجذورها التاريخية.

بيد أن العامل الأكثر أهمية في هذه المحطة من تطور وعيي الايديولوجي - السياسي كان كتابات عبدالله العروي، وتحديداً **الايديولوجيا العربية المعاصرة والعرب والفكر التاريخي**.

مَن يقرأ كتابي **حول بعض قضايا الثورة العربية** (١٩٦٥) يرى ولا شك كم كنت أولي من أهمية للثورة القومية الديمقراطية، وأنني كنت على وعي عام مناسب بمشكلاتها ومتطلباتها، وأنني اتخذت موقف إدانة حاسم ونهائي للمجتمع العربي التقليدي. غير أن العروي، الذي ساعدني (وأقول هذا بكل تواضع) على وعي البعد التاريخي للواقع العربي، والذي شد نظري إلى دور الايديولوجيا السلفية في عرقلة التقدم العربي، والذي طرح التاريخانية كمنظور وحيد للتقدم العربي، والذي أكد على ضرورة انسجام المناهج مع الأهداف، ـ العروي هذا أعطى منظوراتي القومية الديمقراطية كل اتساقها وتكاملها وثبت بعديها التاريخي والكوني. هنا، أي عندما بدت لي الثورة القومية الديمقراطية البدوة التي لا بد منها للتقدم العربي، وعندما أصبحت أرى إلى الاشتراكية، كإنجاز وتجاوز للديمقراطية وليست نفياً لها، تراجع إلحاحي قانعاً بصواب النقد الاشتراكي للنظام البرجوازي.

عندما أعطي الواقع العربي بعديه الكوني والتاريخي، وبالتالي عندما أصبح التخلف تأخراً أي عندما لم يعد التخلف مجرد مقولة اقتصادية، بل مؤشراً على التطور العام لمجتمع ما ومكانه في سلم التطور البشري، غدت رؤيتي للواقع العربي ومصاعبه وبلاياه أشد وضوحاً وبالتالي أشد مأساوية بكثير. وهذا ما جعلني، رغم أني كنت أتخطى الأربعين من العمر آنذاك، أنبذ ظهرياً كل روح مصالحة مع الواقع وأنزع إلى مزيد من الراديكالية، وأعطاني في الوقت نفسه نَفَساً طويلاً في العمل السياسي، فلم أعد ثورياً نافد الصبر ولا ظافروياً، الأمر الذي يقود عادة إما إلى المغايرة أو إلى الانتهازية.

الهزيمة الكبرى

من وعد بلفور إلى دولة إسرائيل
أو
كيف سهَّل التأخر العربي قيام إسرائيل

عندما نواجه كلاً من وعد بلفور ودولة إسرائيل بنظرة تاريخية، يتبدى لنا، منذ الوهلة الأولى، أن حجم الأول حصاة، أما حجم الثانية فجبل. هذا الانتقال من موطن إلى دولة، أي الانتقال من حصاة إلى جبل، هل كان حتمياً؟ أما كان ممكناً، لو أن عمارة المجتمع العربي أقل فواتاً، أن يبقى الوطن موطناً فلا يتحول إلى دولة؟ بل، أما كان ممكناً للعرب أن يلغوا، بنضالهم خلال فترة الانتداب، هذا الوعد ويحيلوه إلى قصاصة ورق؟ وبعبارة صريحة: أليس التأخر العربي هو الذي سهل قيام إسرائيل أكثر بكثير من الانتداب البريطاني؟

من نافل القول إن العناصر المكونة لدولة إسرائيل قد تكونت أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين. لكن هذا لا يعادل أو لا يعني أن الاستعمار البريطاني هو الذي أقام إسرائيل. بيد أن الإشكالية في الوعي العربي محلولة على نحو آخر، على هذا النحو: الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل. كما أنها في الوعي الفلسطيني محلولة على هذا النحو أيضاً: الاستعمار، مضافاً إليه تخاذل العرب تارة وخيانتهم تارة أخرى، هي التي أقامت دولة إسرائيل. وبالطبع، في كلا الوعيين، بقيت عمارة المجتمع العربي وايديولوجياه وقيمه بمنجاة من التشكيك.

ولكن، كيف هي الإشكالية في الواقع، لا في الايديولوجيا؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال عبر ملاحظات تتناول مفاصل الأحداث، من دون الدخول في عرض تاريخي يتناول تفاصيل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ـ الإنكليزي، الذي تفترض أن القارئ مطلع عليه.

ولكن، قبل ذلك، لا بد من الإشارة:

١ ـ إن التحدي الصهيوني أكبر وأعنف من التحدي الاستعماري، إذ إن الأول

هيمنة واقتلاع، في حين أن الثاني هيمنة فقط.

٢ ـ ما أصاب الشعب الفلسطيني كان ممكناً أن يصيب أي شعب عربي آخر، إذ إن التأخر الفلسطيني عينة فحسب من التأخر العربي العام.

ـ ١ ـ

في فلسطين، ماذا واجهت الحركة الصهيونية؟ ماذا واجه الانتداب البريطاني؟ أي كيف كانت عمارة المجتمع الفلسطيني في سائر حيزاتها وجوانبها؟ ماذا كان في وسع هذا المجتمع أن يفعل لمواجهة غزو جماعات أخرى حديثة أو شبه حديثة؟

من الزاوية الاقتصادية، واجهت اقتصاداً شبه طبيعي، أي اقتصاداً ذا تقنيات متأخرة جداً وعلاقات إنتاج إقطاعية شرقية، أي إن الأراضي كانت في حيازة إقطاعيين غائبين، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في تسهيل انتقال أراض عربية إلى اليهود[١]. في العام ١٨٩٥ لم يكن أكثر من ١٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة مستثمراً، والعربة بدولابين لم تكن قد ظهرت إلا قبل ذلك بعقدين[٢].

من الزاوية المجتمعية، نظام القرابة هو السائد. كان الفرد من الأسر الإسلامية لا يقول كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراع تقاليده قبل كل شيء، مصلحة أسرته قبل كل مصلحة ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ (. . . .) الفلسطينيون منقسمون بعضهم على بعض، كل واحد منهم يمثل أسرته لا وطنه[٣]. وبعبارة أخرى، كان المجتمع الإسلامي الفلسطيني مفتتاً أو مذرراً بواسطة نزعة انعزالية، خصوصية، عشائرية[٤]، أي إننا كنا إزاء جماعة (ما قبل قومية) لا مجتمع (أي بنيان قومي حديث). من هنا، عندما تكونت، بعد الانتداب، أطر سياسية حديثة (الأحزاب)، بقيت قشرة متموضعة فوق الانقسامات العائلية والطائفية، التي تميز المجتمع العربي التقليدي.

والواقع أن نظام القرابة العربي قد لعب، ولا يزال، أشد الأدوار كؤداً وشؤماً في عرقلة الاندماج القومي العربي ومحاولة عملية تسييس المجتمع العربي، ذلك لأن نظام القرابة هذا يعارض الانصهار المجتمعي ويقف حائلاً دون أن تصبح القومية نسيجاً سوسيولوجياً للجماعات العربية. لذا فإن استمرار نظام القرابة لدى جماعة ما

---

(١) لو أن ثمة فيودالية، أو شيء من نمط إقطاعي غربي، حيث يعيش الإقطاعيون في الأرض التي يملكون، لما حدث مثل هذا الانتقال، الذي سهله اقطاعيون فلسطينيون وغير فلسطينيين.

(٢) Nathan Weinstock, *le Sionisme contre Israël* (Paris: Maspéro, 1969), pp. 68-69.

(٣) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٣٦. نقلاً عن حليل سكاكيني.

(٤) Weinstock, Ibid, p. 165.

يشكل مؤشراً على أنها لا تزال في مرحلة تاريخية ما قبل قومية. والقومية بالنسبة إلى جماعة كهذه لا تعني علاقة مجتمعية ـ سياسية، بل مجرد موقف تمايزي إزاء جماعة أخرى، وهذا ما يجعلها عاجزة عن بناء دولة عقلانية حديثة.

إلى جانب ذلك، ثمة الانقسام التاريخي المعروف بين المدينة والريف والعلاقة غير المتوازنة بينهما، ناهيك عن تشرذم السكان الزراعيين إلى كثرة من القرى المعزولة (حوالى ٨٥٠ قرية، تشكل ٧٠ بالمئة من مجموع السكان)، القائمة بذاتها والمكتفية نسبياً. هذا الانقسام والتشرذم، مضافاً إليها تركز الحياة الثقافية في المدينة، جعلت الريف الفلسطيني، شأن الأرياف العربية الأخرى، يستمر في كونه لا شيء (Neant) من الناحية السياسية، طيلة فترة الصراع مع الصهيونية. نقطة ضعف المجتمع العربي، لا الفلسطيني فقط، بل مقتله تتركز في ريفه. في عام ١٩١٨، كان، كما يقول «أورومسي غور»، المسلمون القرويون والمسلمون الملاكون موالون لبريطانيا[٥].

المدينة الفلسطينية هي أيضاً، بدورها، كانت مفتتة ومنقسمة عشائرياً أو عائلياً. والمنافسات العائلية التقليدية الموغلة في القدم (وبخاصة الخصومة بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي) بقيت بوجه عام عنصراً مهيمناً في السياسات الفلسطينية، حتى في أشد الفترات توتراً واحتداماً، سواء مع الحركة الصهيونية أو مع الانتداب البريطاني.

إن مجتمعاً كهذا، غير مسيّس أو ما قبل سياسي (Pre-Politique) لم يستطع أن يواجه الغزو الاستعماري البريطاني بمقاومة (١٩١٧ ـ ١٩١٨). «طبقة الأفندية كانت منقسمة وعاجزة»[٦]، «ولم يكن ثمة مؤشر لدى السكان الأصليين على وجود تطلعات قومية لأجل الاستقلال، والشعور القومي العربي ضعيف جداً»[٧]. وفي ما بعد، أي في أواخر العشرينيات، ومع تصاعد النشاط الصهيوني وكرد فعل عليه، يولد شعور وطني فلسطيني ـ إسلامي ملتبس، شعور تضامن إزاء الغزو القادم من الخارج.

في هذا السياق، كان طبيعياً أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية، في جميع أطوارها، حركة وطنية تقليدوية خالصة أو تكاد. وتجلّى هذا واضحاً في هذا التمفصل أو الاندماج بين الديني والعشائري في قيادتها التاريخية[٨]. من هنا كانت

---

(٥) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦) تقرير أورومسي غور ١٩١٨، في: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٧) تقرير كلايتون في: ج. كمشي، **النهضة العربية الثانية**، ص ٢٧١.

(٨) تطور الحركة الوطنية السورية كان آخر، حيث مرت في مرحلتين: الأولى التي استمرت حتى نهايات الثلاثينيات، كانت تقليدية. أما الثانية فلعب فيها مثقفون متنورون دوراً بارزاً، ناهيك عن دور العناصر شبه البورجوازية وشبه الحديثة.

قواعدها المجتمعية تتمثل بالوجاهات المحلية وبرجال الدين المسلمين في آن، ووعيها كان مشيخياً. القوى السياسية شبه الحديثة (حزب الاستقلال) حوصرت من قبل القوى التقليدوية وبقيت هامشية. بسبب هذه البنية السياسية المفوتة، المماتة، تكشفت عن عجز واضح عن بناء أحزاب سياسية بالمعنى الحديث للكلمة، فبقيت السياسات الفلسطينية انعكاساً للمنافسات التقليدية، الخسيسة، الحقيرة، التي قامت منذ أجيال واستمرت بين العشيرتين الرئيسيتين، الحسيني والنشاشيبي، فاستنفدت طاقات النضال الوطني الفلسطيني وسهلت انتصار الصهيونية.

وعلى هذا كان الجسم السياسي الفلسطيني (فعلياً: طبقة «الأفندية» المستندة إلى قاعدة مجتمعية عشائرية ومدينية) صغيراً، لا لأن طبقة «الأفندية» محدودة جداً في الأصل فحسب، بل أيضاً لأنه مقطوع عن الريف الفلسطيني، الأمر الذي جعله ضعيفاً، وبالتالي معتدلاً ومتعاوناً ومستنداً في حدود واسعة على «الخارج» العربي. فإذا أضفنا إلى هذا كون وعيه مشيخياً، يتبدى لنا كم كان مغلولاً السلاح العربي سواء ضد الانتداب أم ضد الصهيونية، وذلك لأن الوعي المشيخي عاجز، لفواته، عن صياغة استراتيجية وتكتيكات قادرة على مواجهة عدوين عنصريين من جهة، ومن جهة ثانية لأنه كان قد فقد، مع الحقبتين المملوكية والعثمانية بخاصة، كل روح مقاومة للحاكم وقنن الفرار طريقاً للخلاص. وفي كل الأحوال، فإن الوعي المشيخي للحركة الوطنية الفلسطينية وسم نضالها بثلاث سمات:

١ ـ جعل طابع نضالها ومحرضه دينياً بالأحرى.

٢ ـ أعطى هذا النضال طابع رد الفعل لا طابع الفعل، وبالتالي أفقده كل منظور مستقبلي، استباقي.

٣) وجه حدّ النضال ضد الصهيونية بالأحرى لا ضد الانتداب البريطاني، بل جعله موسوماً بروح متعاونة معه خلال فترة جد مديدة.

ـ ٢ ـ

كيف فكرت، وماذا فعلت الحركة الصهيونية لتحويل مشروعها الخاص بإقامة دولة يهودية إلى أمر واقع؟ (Fait accompli) وما هي الفروق بين الييشوف (اليهود المقيمون في فلسطين) وعرب فلسطين، على الصُعُد السياسية، الايديولوجية والمجتمعية؟ وكيف أخذت تؤثر هذه الفروق على ميزان القوى اليهودي ـ الفلسطيني، وصولاً إلى إنقلابه لصالح الييشوف؟

منذ البداية، كانت الحركة الصهيونية تعتبر مشروعها في إقامة دولة يهودية أمراً واقعياً، استناداً إلى واقعة التأخر العربي، التي جعلتها تتجاهل الشعب العربي في فلسطين: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. وبالتالي لو أن شعباً حديثاً يقطن فلسطين ما كان ليخطر ببال الحركة الصهيونية أن بإمكانها السيطرة على فلسطين أو على جزء منها. ومنذ البداية أيضاً كان واضحاً أن الاستراتيجية الصهيونية المسيطرة على فلسطين كانت مرتكزة على تصورات سياسية حديثة:

أ ـ العمل تحت المظلة الاستعمارية وكجزء من المد الاستعماري الأوروبي على العالم غير الأوروبي.

ب ـ الاستناد إلى دولة أو أكثر لتحقيق المشروع الصهيوني.

ج ـ عدم الإعلان عن الهدف الأخير (إقامة دولة يهودية)، ولكن السير بتدرج وثبات إليه: فكّر بدولة إسرائيل دوماً، ولا تتحدثْ عنها أبداً.

د ـ الوصول بالتدريج إلى ميزان قوى محلي، يهودي ـ فلسطيني، يمكّن من إقامة الدولة الصهيونية.

إذا تأملنا الحلقة المركزية في الاستراتيجية الصهيونية، المتمثلة بفتح أبواب الهجرة دوماً ومن دون قيود أمام اليهود، نراها متصلة اتصالاً حميماً بالهدف الصهيوني الأخير، دولة إسرائيل، ذلك أن استمرار الهجرة وصولاً إلى تحول اليشوف إلى أكثرية (في كل أو بعض فلسطين) يضمن تحول ميزان القوى لصالحه، الأمر الذي يوازي من الناحية العملية قيام دولة إسرائيل.

الحلقة المركزية في الاستراتيجية الفلسطينية (إذا غامرنا بإطلاق مصطلح حديث على سياسات تقليدية) هي نفسها الصهيونية ولكن مقلوبة: إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هنا كانت نقطة الضعف القاتلة في السياسات الفلسطينية، النقطة التي سهلت قيام إسرائيل، ذلك أنه لم يكن بوسع السياسات الكولونيالية الإنكليزية إلا أن تتعرض لضغوط وتأثيرات، قد تصمد لها تارة، ولكن قد تصدع لها تارة أخرى، كما أثبت تاريخ ثلاثين عاماً من الانتداب على فلسطين. لقد كان مطلب استقلال فلسطين، ما دامت أكثريتها عربية، في حال تحققه، وحده الكفيل بإغلاق نهائي لأبواب الهجرة، وبالتالي وقف تحول ميزان القوى لصالح اليشوف. لا يمكننا الجزم، بالطبع، أن طرح مطلب الاستقلال والنضال في سبيله كان سينتهي إلى نجاح أكيد، لكنه يبقى الموقف الأكثر سداداً والأكثر عقلانية والأكثر انسجاماً مع المصلحة

القومية العربية، كما أنه يحل في طريقه مسألة الهجرة. وفي كل الأحوال، فإن طي مطلب الاستقلال تارة وعدم التركيز عليه تارة أخرى من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية (عدا حزب الاستقلال، الذي بقي هامشي التأثير)، إنما يعكس المنهج المتعاون مع الانتداب الذي سلكته هذه الحركة، لا خوفاً من قوة بريطانيا فحسب، بل أيضاً أملاً في سياسة إنكليزية محابية أكثر فأكثر للعرب، تقطع الطريق أمام المشروع الصهيوني.

بالنسبة إلى الييشوف، يبدو لافتاً، منذ الوهلة الأولى، تعلقه بيوتوبيا تتمثل في عملية بناء الدولة اليهودية. هذه اليوتوبيا، التي لم تضعف التصاقه بالواقعي، جعلته يتشرب جملة من القيم والمثل منحته بسيكولوجيا ذات طابع إرادوي وكفاحي ورسالي (رغم تناقض هذا مع الاستهانة بالغير، العرب، ومع محاولة اغتصاب وطن الآخرين)، عملت لاستبدال النمط النموذجي القديم لليهودي، «العايش من الهواء»، بنمط نموذجي جديد يعيش على الشغل اليهودي ويرتبط بالأرض. ولقد نهض ثوريون روس يهود، ممن ساهموا في ثورة عام ١٩٠٥ المخفقة ثم تحولوا إلى الصهيونية وهاجروا إلى فلسطين، بهذه المهمة.

أضف إلى ذلك أنَّ الييشوف منظم على عدة صعد: على الصعيد السياسي، كان ثمة نوع من البرلمان المنتخب ومجلس تنفيذي يلعب دور حكومة تقريباً. على صعيد المدن، الهستدروت، الذي يشكل العمود الفقري للحركة الصهيونية، ينظم ويؤطر شغيلة المدن. في الريف، الكيبوتزات تؤطر وتعبئ الشغيلة الزراعيين. يسيج كل ذلك «الهاغاناه» (قوة الدفاع اليهودية)، التي تشكلت بشكل نصف سري في عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، واستمرت تنمو كماً وكيفاً، وقامت بدور حاسم في حرب عام ١٩٤٨، ثم تحولت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. في العام ١٩٤٢، كان ٤٣٠٠٠ من الييشوف، رجالاً ونساء، يحملون السلاح كمتطوعين في جيوش الحلفاء. هذه القوة العسكرية، التي كانت تشرف عليها سياسياً «الهاغاناه»، والتي استفادت من تأهيل عسكري جيد، كانت أحد إنجازات الييشوف التي حسمت المعركة مع العرب. يقيناً، إن الييشوف كان مقسماً إلى أحزاب متنافسة وتخترقه خصومات داخلية وصراعات سياسية وتناقضات مجتمعية، إلا أنه يبقى صفاً واحداً إزاء الخارج، وهو يملك الأجهزة التي تصون وحدته هذه وتعبر عنها[٩].

---

(٩) Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, l'histoire immédiate (Paris: Editions du Seuil, 1968), pp. 32,33, et 37.

هذه الصورة توضح من دون لبس أن اليشوف كان كله (عدا الأطفال والشيوخ) معبأ ومهيأ للمعركة القادمة، بل كان كله في المعركة، سواء كانت ساخنة أو باردة، على هذه الجبهة أو تلك، في هذا الصعيد أو ذاك. وبكلمة: كان اليشوف مجتمعاً سياسياً أو مسيَّساً، قائماً على مرتكزات مجتمعية وايديولوجية حديثة بوجه عام.

وفي المقابل، لا نجد شيئاً من هذا القبيل في الجانب الفلسطيني. جماعة غير سياسية يجبر القسم الأكثر وعياً والأكثر نفوذاً منها (أي أفندياتها)، تحت ضغط تهديد خارجي، على دخول ميدان السياسة. وإلى هذا الميدان حملت، بالطبع، قيمها وايديولوجياها ووعيها ومصالحها. لذا فالأطر السياسية التي زُعم أنها حديثة، الأحزاب، لم تستطع أن تسيِّس أو تؤطر الشعب تسييساً وتأطيراً حديثين. وكان من الطبيعي ألا يوجد بين هذه الأحزاب خلافات برنامجية (عدا حزب الاستقلال)، لأنها كانت امتداداً للانقسامات العشائرية والعائلية التي تخترق المجتمع التقليدي الفلسطيني، بل إن هذه الأحزاب «الحديثة» تموضعت فوق تلك الانقسامات وعبرت عنها «وحدثتها». كذلك لم تكن الجماعة الفلسطينية تملك تنظيماً عمالياً يذكر بالهستدروت، بل على العكس فقد عملت الأحزاب الأكثر تقليدية على محاصرة وخنق النويات العمالية العربية الآخذة في التكوين آنذاك. كما لم تكن تملك تنظيمات فلاحية تذكر بالكيبوتزات، الأمر الذي فاقم عجز وضعف الجسم السياسي الفلسطيني. ناهيك عن أن الأخير لم يقم، بشكل منهجي ودائم، بإنشاء منظمات عسكرية تذكِّر بالهاغاناه.

هذه الصورة التي للبنية السياسية الفلسطينية، ومقارنتها بالبنية السياسية التي لليشوف، تفسر بوضوح جميع الانتصارات السهلة والسريعة التي أحرزها اليشوف في حرب عام ١٩٤٨، انتصارات كشفت القصور والتفسخ العربيين، لا التفوق والقوة اليهوديين. كما تفسر بوضوح كاف لِمَ كانت مدن وقرى عربية تسقط، في العام ١٩٤٨، بسهولة بيد اليشوف وآلاف المسلحين العرب قابعين في قراهم[١٠].

- ٣ -

كيف كانت سياسات الانتداب البريطاني؟ هل كانت متذبذبة أم ثابتة ومصممة؟ ما مغزى تذبذبها وتناقضها؟ هل كان العامل الدولي (الانتداب الإنكليزي + الموقف الأمريكي + الموقف السوفياتي + قرارات هيئة الأمم المتحدة) هو الذي مكن

---

(١٠) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٨)**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١١٣.

اليشوف من إقامة دولة، أم أن العامل المحلي، أي ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، هو الذي حسم مصير النزاع؟ وإذا افترضنا أن العامل الدولي لعب لصالح اليشوف، فما صلة ذلك بالأمر الواقع الذي صنعه اليشوف في فلسطين وجابهوا به العالم؟ وإذا افترضنا أن الفلسطينيين، ومن ورائهم العرب، وضعوا العالم أمام أمر واقع وسيطروا بالقوة على كل فلسطين، هل كان العامل الدولي سيغير هذا الأمر الواقع ويسلم فلسطين لليشوف؟

لا شك أن وعد بلفور الذي ثُبت في صك الانتداب الذي أقرته «عصبة الأمم»، كان حجر الأساس الذي بنيت عليه وحوله المرتكزات والهياكل التي قامت عليها دولة إسرائيل. بيد أن صك الانتداب نفسه نص على أنه لن تمس حقوق وأوضاع الفئات الأخرى من السكان. لذا فإن معاينة السياسات الإنكليزية خلال فترة الانتداب تبين بوضوح لا مثيل له أن وعد بلفور، شأن أي قرار سياسي لدولة حديثة، كان يشكل لحظة فحسب في مسار للسياسة الكولونيالية الإنكليزية، طويل، متعرج، متذبذب، متناقض، تلعب به موازين القوى والضغوط المتبادلة. والواقع أن صك الانتداب بالذات ما كان ممكناً، كما قال حاييم وايزمان[11]، أن يأخذ هذا المنحى المحابي للطرف الصهيوني ويلعب هذا الدور الكبير في تحديد موقف الدول الكبرى الإيجابي من المطامع الصهيونية لولا اتفاق فيصل ـ وايزمن، أي لولا هذا التنازل العربي غير المبرر.

من هنا، ومع بروز وتنامي المعارضة العربية بادرت إنكلترا إلى إصدار كتاب أبيض في العام ١٩٢٢ يفسر وعد بلفور على نحو أقل محاباة بكثير لليهود، معلناً أن المقصود من وعد بلفور ليس تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي، بل فقط إقامة موطن قومي يهودي في فلسطين، فارضاً قيوداً على الهجرة اليهودية تتناسب مع «قابلية الاستيعاب الاقتصادية للبلد»، كما وضع عدداً من القواعد الأقل محاباة بخصوص التعامل مع «الوكالة اليهودية». هنا، في هذا الكتاب الأبيض، أرادت بريطانيا أن تعطي نفسها دور الحكَم بين العرب واليهود.

بعد ذلك، وبوجه عام، مضت فترة هدوء في فلسطين (١٩٢٤ ـ ١٩٢٩)، نجمت بالدرجة الأولى عن عدم فاعلية الحركة الصهيونية، حيث توقف، في العام ١٩٢٧، مثلاً، دفق الهجرة إلى فلسطين وأصبح مغادرو فلسطين أكثر من القادمين إليها، فتوقف أو تلاشى النشاط السياسي الفلسطيني، نظراً لأنه بقي حتى ذلك

---

(١١) مكسيم رودنسون: **إسرائيل واقع استعماري؟**، ترجمة احسان الحصني، مراجعة أنطوان مقدسي، من أدب المعركة؛ ١ (دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٩٦٧)، ص ٥٠ ـ ٥٣.

الحين مجرد رد فعل وليس فعلاً. وجاءت حادثة البراق أو حائط المبكى لتفجر تحركاً فلسطينياً ما قبل سياسي أو دون سياسي (Pre-Politique) (كما قال، بحق، فانشتوك) ضد اليهود. وكانت مناسبة اقتضتها الحكومة الإنكليزية، فعينت «لجنة شو» لاستقصاء الأسباب البعيدة والقريبة للتوتر الذي ساد فلسطين. وقد انتهت اللجنة إلى إقرار عدد من التوصيات، ما لبثت أن أصدرتها الحكومة الإنكليزية في كتاب أبيض جديد في العام ١٩٣٥، اعتبره الييشوف محابياً للعرب، وبخاصة في ما يتعلق بالقيود التي وضعها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هذا التحول البريطاني لم يلبث أن أثار احتجاجات صاخبة وضغوطاً قوية، سواء في فلسطين أم في إنكلترا، لدرجة أن حاييم وايزمان، الحليف التاريخي لبريطانيا، قدم استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. إثر ذلك، في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٣١، أرسل رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني، رسالة إلى وايزمان تلغي عملياً الكتاب الأبيض المذكور، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وقدمت الوكالة اليهودية تنازلات تتعلق بالهجرة، ووفرت تسهيلات جديدة لعملية فصل الجماعتين اقتصادياً عن بعضهما. لذا سمى العرب رسالة ماكدونالد هذه بـ «الرسالة السوداء».

بيد أن مجيء النازية إلى الحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣ أنقذ المشروع الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية. فبعد توقف الهجرة إلى فلسطين، أخذ المشروع الصهيوني يغدو يوتوبيا فقدت صلتها بالواقع، إذ لم تبلغ، في العام ١٩٣١، نسبة الييشوف إلى مجموع سكان فلسطين سوى ١٧,٧ بالمئة فقط (١٧٥٠٠٠ ييشوف، ١٠٣٦٠٠٠ عرب). وهكذا أخذ المشروع الصهيوني يذبل وينحدر. غير أن الاضطهاد النازي لليهود لم يلبث أن أطلق موجات هجرة متلاحقة لا سابق لها إلى فلسطين. وما إن حل العام ١٩٣٩ حتى بلغ عدد اليهود ٤٢٩٦٠٥ من مجموع سكان فلسطين البالغ ١٥٠٠٠٠٠ نسمة، أي حوالى ٢٨ بالمئة. هنا فقط أصبح مشروع الدولة اليهودية، على جزء من فلسطين على الأقل، مشروعاً واقعياً، حيث حُلت، كما سنرى، مسألة ميزان القوى المحلي، الفلسطيني ـ اليهودي.

في هذه الحقبة أيضاً، تابعت السياسة الكولونيالية الإنكليزية سيرها التناقضي، المتخبط، المتذبذب، بفعل جملة من الضغوط المتعارضة الي تؤثر في/أو تتنازع عملية صنع القرار الكولونيالي الإنكليزي. ولعبت جملة عوامل لصالح إعادة نظر بريطانية، بدت في ذلك الحين جدية، في موقفها من النزاع القائم في فلسطين. النضال الفلسطيني ـ العربي المسلح وغير المسلح في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وتوجهه مباشرة ضد الاستعمار الإنكليزي، حاجة بريطانيا إلى استعادة ثقة العرب في وقت بدا

واضحاً أن العالم يقترب من حرب عالمية ثانية، الاختلافات داخل النخبة السياسية الإنكليزية حول السياسة الواجب اتخاذها إزاء الصراع الفلسطيني ـ اليهودي، وعلاقة ذلك بحماية قناة السويس والمحافظة على طريق الهند ـ هذه العوامل كلها كانت تدفع ببريطانيا إلى إيفاد لجنة تحقيق الواحدة تلو الأخرى إلى فلسطين بحثاً عن أسباب الصعوبات والاضطرابات والتفتيش عن الحلول الممكنة. في العام ١٩٣٧، ولأول مرة، يقترح تقرير «لجنة بيل» تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وإسرائيلية، ودولة ثالثة تحت الحماية البريطانية وتضم القدس وشريطاً يوصلها بالبحر. غير أن رفض العرب واليهود معاً اقتراحات «لجنة بيل»، دعا لجنة أخرى، «لجنة هيد»، للاستنتاج بعدم إمكانية تطبيق مشروع بيل، فطوي.

إلا أن بريطانيا لم تلبث، وقد أقلقتها المشاعر العربية المعادية لها والمتعاطفة مع الألمان والاقتراب المتزايد لشبح الحرب، أن حزمت أمرها، فأصدرت في أيار/مايو ١٩٣٩ كتاباً أبيض جديداً أرادت به حسم المشكلة. بموجبه تبقى فلسطين محكومة من قبل الإنكليز، وتناقش مع الأطراف المعنية مسألة إصدار دستور خلال خمس سنوات، ثم تنال فلسطين استقلالها خلال عشر سنوات. وسمح لـ ٧٥٠٠٠ يهودي بالهجرة إلى فلسطين في السنوات الخمس القادمة، وبعد ذلك تتوقف الهجرة على موافقة الأغلبية العربية. بيع الأراضي لليهود حُدّ في بعض القطاعات ومُنع في أخرى. وفلسطين لن تصبح، كما يقول هذا الكتاب الأبيض، لا دولة عربية ولا دولة يهودية.

والواقع أن هذه الدولة ثنائية القومية، التي أرادتها بريطانيا، لن يشكل اليشوف فيها سوى حوالى الثلث، الأمر الذي أثاره إلى أقصى حد. وفي الوقت الذي انخرط فيه اليهود إلى أقصى الحدود، في الجيوش الحليفة، في الصراع ضد النازية، كانوا يعدون للمعركة مع بريطانيا. وما إن قاربت الحرب العالمية الثانية نهايتها، حتى بدأت المنظمات الصهيونية اليمينية، مثل «الإرغون» و«ليهي»، مدعومة بالرأي العام اليهودي في فلسطين، أعمال الإرهاب والإغتيال والانتقام ضد الإنكليز. وأخذت أعمال الإرهاب هذه حجماً أكبر بكثير عندما نزلت الهاغاناه إلى الساحة عند انتهاء الحرب، في نهاية عام ١٩٤٥. وبالطبع، بقي الفلسطينيون في موقف المتفرج والمنتظر، مع أن الكتاب الأبيض، موضوع الصراع، كان لصالحهم إجمالاً، وبخاصة في ظل ميزان القوى المحلي، الفلسطيني ـ اليهودي.

في هذه الأثناء، كان ثمة عوامل عديدة أخرى تدفع بريطانيا إلى مراجعة سياستها في فلسطين، عوامل كانت مهمة ولا شك، ولكن تبقى الحرب اليهودية ضدها العامل الأكثر أهمية. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انطلقت موجة نزع

استعمار واسعة ومتلاحقة في العالم، فانسحبت بريطانيا من اليونان وبورما والهند. وأخذت سياستها تستلهم بشكل خاص اعتبارات الحرب الباردة وعلاقتها مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن أزمة اقتصادية كانت تطحنها. في هذا السياق، وتحت ضغط هذه العوامل، تتخذ الحكومة البريطانية قراراً بـ «التخلص من الموحلة الفلسطينية». وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٧، يعلن بيفان، الوزير العمالي لشؤون الخارجية، أن بريطانيا ستنسحب من فلسطين وتضع مسؤولية اتخاذ قرار حول مستقبل فلسطين على عاتق هيئة الأمم المتحدة.

عندما نقل أمر البت بمصير فلسطين إلى المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة، كان اليشوف قد حقق إنجازين: **الأول** يتمثل في استبدال الدولة الحليفة ـ الحامية، فأصبحت الولايات المتحدة (بدلاً من بريطانيا)، التي برزت بوصفها الدولة الأقوى، اقتصادياً وعسكرياً، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تكون فيها لوبي (جماعة ضغط) صهيوني يملك قدراً ملحوظاً من النفوذ والتأثير على النخبة السياسية الأمريكية. ولقد انبثق هذا اللوبي من مؤتمر بلتيمور المنعقد في ١١/٥/١٩٤٢ في نيويورك، حيث أعلنت فيه الحركة الصهيونية لأول مرة أهدافها الحقيقية، المتمثلة أولاً في إقامة دولة يهودية في فلسطين، بعد أن آنس اليشوف، كما ذكرنا قبلاً، ثقة كافية بالنفس، من جراء تحول ميزان القوى المحلي لصالحه. **الثاني** يتمثل في أن اليشوف استطاع، بأفعاله، أن يقنع المجتمع الدولي بقوة مواقعه في فلسطين وبالقوة التي يملكها وبفعاليته في حرب العصابات التي يشنها على الإنكليز وإرادته الراسخة في الاستقلال، وباستحالة تعايشه في دولة واحدة مع عرب فلسطين. ألا يفسر هذا، جزئياً على الأقل، كيف التقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، على ما بينهما من تناقضات، على تأييد قرار تقسيم فلسطين!

على هذه الأرضية، لا في فراغ، ولد قرار هيئة الأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين. لقد وضع اليشوف العالم، وعلى رأسه أمريكا والاتحاد السوفياتي، أمام أمر واقع، ليس فيه خيارات بل خيار واحد. لا شك في أن الاتحاد السوفياتي وأمريكا، وبخاصة أمريكا، قد لعبا دوراً في دفع عدد من الدول إلى تأييد قرار تقسيم فلسطين، لكن حتى هذا جاء مبرراً بـ/ومستنداً إلى فعل اليشوف.

حتى السياسة الأمريكية لم تخلُ، هي أيضاً، من تذبذب. فبعد أن أيدت قرار التقسيم، بل بعد أن ألقت بثقلها السياسي لإقراره وكسب المؤيدين له من الدول المترددة، عاد مندوبها في هيئة الأمم المتحدة، أوستن، ليعلن في ١٩/٣/١٩٤٨ في

مجلس الأمن عن تبدل في السياسة الأمريكية، فاقترح وقف قرار التقسيم وعقد هدنة في فلسطين ودعوة الجمعية العمومية للموافقة على مشروع وصاية على فلسطين.

هذا التبدل في الموقف الأمريكي يبين، لكل مَن لم تسيطر عليه الرؤية المؤامراوية، كيف أن قرارات الدول الكبرى ليست نهائية ولا «مخططة منذ زمن بعيد» من قبل «عقول كلية الوعي»، بل هي، أيضاً، قرارات عادية تصنع يوماً فيوماً أحياناً. يقيناً أنها قرارات دولة حديثة، ولكن من قال إن القرارات الحديثة لا تنطوي على تقلبات وتذبذبات، بل أخطاء أيضاً، مَن قال إنها لا تتأثر بوجه خاص بميزان القوى وبالأمر الواقع.

عوامل عديدة لعبت لتعديل الموقف الأمريكي، لعل منها وعد روزفلت ثم ترومن للملك عبد العزيز السعود «بألا يتخذ أي قرار يتعلق بفلسطين دون استشارة كاملة للعرب واليهود وألا يقرر أي شيء يكون ضد المصالح العربية» (٥/ ٤/ ١٩٤٥ ـ و٢٨/ ١٠/ ١٩٤٦)، ثم بروز الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها الدولة الأقوى التي ستلعب دوراً متزايد الأهمية في الشرق الأوسط، وأخيراً توسع المصالح البترولية الأمريكية في البلدان العربية. بيد أن العامل الأكثر أهمية في تعديل الموقف الأمريكي إنما كان شك السياسة الأمريكية في قدرة اليشوف على الصمود في وجه الثقل العربي، وبالتالي لو أن العرب ثبتوا، في الحرب، الشكوك الأمريكية، وسيطروا بالقوة على كامل الأرض الفلسطينية، لانتهت أمريكا، على الأرجح، إلى الاعتراف بالأمر الواقع الذي يخلقه العرب. هذه الحقيقة تفضح بالتالي الوهم العربي الرائج القائل إن قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم هو الذي أقام دولة إسرائيل. بالحرب قامت الأخيرة، وبالحرب توسعت، لا بقرارات من الهيئات الدولية، صدر العشرات منها لصالح العرب من دون أن تنفذ، لأنهم يفتقرون إلى القوة اللازمة لتنفيذها.

إزاء التردد والتقلب الذي واجهه القرار الدولي حول مستقبل فلسطين، وبخاصة بسبب الموقف الأمريكي الجديد، وإزاء افتقار هيئة الأمم المتحدة إلى القوة اللازمة لفرض قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، ونظراً لاقتراب موعد انسحاب بريطانيا من فلسطين (حوالى شهرين فقط كانا يفصلان بين تبدل الموقف الأمريكي وانسحاب بريطانيا)، يتجه اليشوف إلى خلق أمر واقع يضعه أمام المجتمع الدولي كخيار وحيد. ويخاطب حاييم وايزمان أمريكا قائلاً: «إن قوة العرب خرافة لا صحة لها»، ويضيف: «إذا كان قرار التقسيم سيثير مصاعب، فإن العدول عنه سيثير مصاعب أشد وأبعد أثراً».

هنا، أصبح الييشوف وعرب فلسطين وجهاً لوجه. وأصبحت الحرب وسيلة حسم النزاع.

رقمياً، كان الييشوف يشمل حوالى ثلث سكان فلسطين. مع ذلك فإن الحرب حُسمت لصالحهم بسهولة وسرعة، كما سنرى بعد قليل. لماذا لم يلعب العدد لعبته لصالح عرب فلسطين؟ لماذا لم يكن ميزان القوى لصالحهم؟ ولكن، إذا تأملنا الواقع بمزيد من التدقيق، سنتساءل: حتى العدد الفعلي، هل كان لصالحهم؟ إن العدد عندما نكون إزاء حرب، هو العدد المعبأ في المجهود الحربي ومقتضياته فقط. فلنقم ببعض حسابات تعطينا فكرة عامة وتقريبية فقط عن هذه المسألة، مسألة العدد، ولصالح مَن لعب قانون العدد بالنتيجة.

من المعروف، لأسباب تاريخية عديدة، منها اقتصار الثقافة والحضارة على المدينة الإسلامية، ومنها أيضاً العلاقة الطفيلية بين المدينة والريف الإسلاميين، أن الريف الفلسطيني، بما هو ريف عربي ـ إسلامي، لا شيء سياسياً. وهذا يعني أننا يجب أن نستبعد حوالى ٧٠ بالمئة من العدد الفلسطيني، كذلك ينبغي أن نستبعد النساء اللواتي يشكلن نصف سكان المدن، أي حوالى ١٥ بالمئة من العدد الفلسطيني، وإذا افترضنا (والأمر ليس كذلك، بالطبع) أن جميع سكان المدن الفلسطينية، التي يزيد عدد سكانها عن ١٥٠٠٠ نسمة، أحرزوا قدراً مناسباً من الوعي السياسي فجرت تعبئتهم عسكرياً، وإذا استبقينا رقمياً لدى كل من الطرفين الأطفال والشيوخ، وفي المقابل إذا عرفنا أن الريف اليهودي (ونسبته ٢٠,٦ بالمئة من عدد اليهود، في العام ١٩٤١) مسيّس ومنظم عسكرياً في الكيبوتزات بخاصة، وأن المرأة اليهودية هي أيضاً معبأة في المجهود الحربي والأعمال المرتبطة به ـ إذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار نتبين أن الييشوف كانوا قادرين على تعبئة وحشد ما يتعدى ثلاثة أضعاف ما يمكن، نظرياً، لعرب فلسطين حشده وتعبئته في الحرب والمجهود الحربي وما يرتبط بهما.

إذاً، فقانون العدد لم يكفّ عن لعب لعبته. ولكن ـ بالنسبة إلى مجتمع شرقي ـ إسلامي، ينبغي أن تؤخذ العطالة بالاعتبار، وبالتالي استخراج العدد المؤهل لدخول اللعبة فقط وتشغيل قانون العدد، ناهيك عن الخبرة العسكرية التي حصل عليها الييشوف في الحرب العالمية الثانية وقدرته على استيعاب التقنيات العسكرية الأوروبية، بسبب الايديولوجية الحديثة التي يملك.

وكان من الطبيعي في ظل ميزان للقوى كهذا (الراجح عددياً لصالح الييشوف، ناهيك عن تفوقه على صعد الثقافة والوعي والتنظيم) أن يخسر عرب

فلسطين معركة إحباط مشروع فلسطين خلال أقل من أسبوع (وبالتحديد بين ٦ و١١ نيسان/ أبريل)، بل سيطر الييشوف على أكثر من الرقعة التي خصصت له بموجب قرار التقسيم. ولولا العامل الدولي لكان بإمكان الييشوف السيطرة على كل فلسطين. كما تمضي السكين في قطعة زبدة، كانت قوى الييشوف العسكرية تتقدم بسهولة محتلة أراضي فلسطين، «فهزمت المقاومة الممثلة بتشكيلات الجهاد المقدس العسكرية وباللجان القومية، وهزمت جيش الإنقاذ الذي كانت جامعة الدول العربية تنفق عليه»[١٢]. وهكذا بعد أيام من تصريحات وايزمان وطبقاً لها، خلق الييشوف أمراً واقعاً ووضعوا العالم أمامه.

في هذه الأثناء، كانت الدول العربية تعقد المؤتمر تلو الآخر. وفي ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، إثر انتهاء الانسحاب البريطاني، تجتاز جيوش عدد من الدول العربية حدود فلسطين حاملة مخططات هجومية واسعة المرامي «بيد أنها لم تستطع، في النهاية، أن تحتل، عدا استثناءات نادرة، سوى جزء من المناطق المتروكة للعرب بموجب قرار التقسيم، إذ ردتها قوى الييشوف العسكرية على سائر الجبهات.

هنا أيضاً كانت الهزيمة شيئاً عقلانياً:

١ ـ ضعيفاً كان استعداد تلك الدول العربية للانخراط بعمق في القضية، فضلاً عن أنها كانت مغرورة إذ توهمت أن عرض عضلات بسيطاً سيكفي لحمل اليهود على الاستسلام، ثم يلي ذلك اتفاق يترك لليشوف من الأرض أقل مما خصتهم به هيئة الأمم المتحدة.

٢ ـ دوافع قرار التدخل كانت متناقضة، ولم تكن متمحورة حول إنقاذ فلسطين: الأردن كان يريد توسيع رقعة دولته بضم الضفة الغربية، ودول عربية أخرى كان همها معاكسته أو تقليص مكتسباته. ومن هنا لم تحارب الجيوش العربية بقيادة واحدة، بل حارب كل جيش على حدة وتبعاً لأهداف دولته وأغراضها السياسية.

٣ ـ الجيوش العربية كانت آنذاك بقايا جيوش كولونيالية، تفتقر إلى خبرة قتالية مناسبة، فضلاً عن أن معنوياتها لم تكن عالية، وفساد ضباطها كان ظاهرة ملفتة، ناهيك عن ارتهانها للغرب، بخاصة إنكلترا، في ما يتعلق بالسلاح والذخيرة.

٤ ـ حتى من الناحية العددية، كان قوام الجيوش العربية المحاربة مجتمعة مساوياً تقريباً لجيش الييشوف (٢٥٠٠٠ لكل من الطرفين)، الذي كانت خطوط

(١٢) هاني الهندي، **حول الصهيونية وإسرائيل** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٠٩.

مواصلاته أقصر بكثير من خطوط مواصلات الجيوش العربية. ولكن في تموز/يوليو ١٩٤٨ أصبح قوام جيش اليشوف ٦٠٠٠٠٠ جندي، مقابل ٤٠٠٠٠ جندي عربي[(١٣)].

ـ ٤ ـ

هذا العرض المكثف لخطوط القوة في السياسات الاستعمارية الإنكليزية في فترة ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ثم للتطورات التي أصابت المسألة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة وصولاً إلى حرب ١٩٤٨، لن يعجب الذين اعتادوا المنهج المؤامراوي في التفسير (ومن الواضح أنه منهج امتثالي ورجعي)، وسيرونه «جد سطحي»، لأنه لم يغص في «أعماق» السياسات الاستعمارية بوجه عام، والسياسات الاستعمارية الإنكليزية والإمبريالية الأمريكية بوجه خاص، ولم «يحللها نظرياً».

بالضبط هذا ما أردت: أردت لرؤيتي أن تبقى عالقة في المباشر والعياني (من دون أن أهمل بالطبع النظرية العامة)، وما دمت لم أقبض على «الأعماق الخبيئة». ذلك أن المادية التاريخية تعلم أن الصلة بين العياني والمباشر من جهة، والجوهر من جهة أخرى صلة صميمة. حتى الزبد العائم على السطح ينبغي أن يفحص قبل أن يرمى (كما يقول لوفيغر). كما تعلم أن العالم ليس (Tendances) تلعب بها وتحكمها جملة عوامل قد تدفعها في هذا المنحى أو تردها إلى ذلك، وأن في السياسة دائماً ما هو متحرك وغير متوقع ما دام من الممكن أن يفلت من التحليل هذا العنصر أو ذاك، هذا العامل أو ذاك. وتعلم أيضاً، ما دامت تؤكد على «التحليل هذا الملموس لوضع ملموس»، أن السياسات الاستعمارية (وسياسات الدول الكبرى إجمالاً) ليست دوماً كلية الوعي ولا كلية القدرة، وأنها تخطئ وتصيب، تنجح وتخفق، كما أنها سياسات واقعية تخضع لجملة من القواعد والمؤثرات والمصالح، وأن عملية صنع القرار السياسي في الدول الحديثة عملية معقدة نظراً لضخامة الجسم السياسي في هذه الدول ودوره في صنعه أو التأثير عليه.

والواقع أن تأمل النقطة التي بدأ منها الغزو الاستيطاني الصهيوني (وعد بلفور) والنقطة التي وصلت إليها سيرورة الانتداب (دولة إسرائيل) تدل بوضوح كيف يمكن الضغوط والصراعات ونسب القوى أن تفعل بالواقع وتدفعه بعيداً عن السياسة التي قيل إنها «نهائية» و«مرسومة سلفاً»، ذلك أن حجم وعد بلفور جد

---

(١٣) رودنسون: **إسرائيل واقع استعماري؟**، ص ٨٢ ـ ٨٤، و *Israël et le refus arabe*, 75 and *d'histoire*, p. 39.

بسيط وجد صغير إذا قيس بدولة إسرائيل. فلماذا انزلقت بريطانيا (وهنا، نحن نحاجج افتراضاً فقط) إلى مواقع أخرى تضخمت فيها مكاسب الحركة الصهيونية هذا التضخم الكبير؟! تُرى لو أن ضغوط وقوى الحركة الصهيونية كانت أضعف فأضعف، أما كانت مكاسب الييشوف أقل فأقل؟! أو لو أن ضغوط وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية كانت أكثر فاعلية، أما كان باستطاعتها أن تضع نهاية أخرى لوعد بلفور وتحوله إلى قصاصة ورق، وتفعل باليهود والإنكليز ما فعل الأتراك باليونان والقوى الاستعمارية الفرنسية ـ الإنكليزية بعد الحرب العالمية الأولى؟! ولكن، أين وعي أتاتورك من وعي أمين الحسيني، أين وعي الحركة القومية التركية من وعي الحركة القومية العربية! يكفي أن نطلع على النقد الذي وجهه عدد من «مفكري» الحركة القومية العربية وقادتها في ذلك الحين إلى اتجاهات أتاتورك الديمقراطية حتى نقبض على أسباب الهزيمة العربية الطويلة.

ثم لنتأمل ظاهرة أخرى شديدة الأهمية، ظاهرة اعتدال الحركة الوطنية الفلسطينية الطويل، بل نهجها المتعاون مع الانتداب الإنكليزي. ينبغي، بادئ ذي بدء، استبعاد التفسير الأخلاقوي المؤامراوي لظاهرة الاعتدال هذه، لا لأنه تفسير ساذج ويمس، من دون أن يقدم وقائع ملموسة، نزاهة مواطنين يملكون اعتباراً لدى شعبهم فحسب، بل أيضاً لأن مثل هذا التفسير يدين، في النتيجة، كامل الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ يعتبر القيادات خونة والقواعد ماشية بشرية، وإلا كيف نفسر سير الحركة الوطنية هذه وراء عملاء أو متعاونين مع الاستعمار! وأخيراً، لأن مجتمعاً لا يمنع زعاماته من أن تخون هو مجتمع مهزوم بالقوة. والواقع أن اعتدالها إنما ينبع من سببين رئيسيين: **الأول** هو ضعف أو ضآلة الجسم السياسي الفلسطيني وانقسامه، **والثاني** هو الوعي المشيخي الزائف المفوت الذي يملك، وعي جعله يخطئ الحلقة المركزية في إحباط المشروع الصهيوني، حلقة تتمثل في النضال لنقل مركز القرار في المسائل الحاسمة، مسألة الهجرة مثلاً، إلى اليد العربية، أي بشكل عام اعتبار مطلب استقلال فلسطين المقدمة التي لا بد منها لإحباط المشروع الصهيوني. والواقع أن الذبذبات والتعرجات والتناقضات التي وسمت السياسات الإنكليزية في فلسطين، قد شجعت ميول الاعتدال لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن دور الدول العربية الموالية لبريطانيا أو المسايرة لها (الأردن والعراق الهاشميين، السعودية)، توهمت أن الروح الإيجابية المتعاونة مع سلطة الانتداب قد تدفعها إلى مواقف تجهض المشروع الصهيوني. بيد أن السياسة الإنكليزية، بما هي سياسة حديثة، سياسة واقعية، ويحكمها بالتالي ميزان القوى. وهذا ما فات الحركة الوطنية الفلسطينية أن تفهمه.

وقولنا إن اعتدال الحركة الوطنية الفلسطينية ووعيها المشيخي هما اللذان جعلاها تخطئ الحلقة المركزية، في إحباط المشروع الصهيوني لا يعني أن العكس صحيح، أي أن التطرف كان سيحبط المشروع الصهيوني، ذلك أن العرب كانوا يخسرون وهم في مواقف الاعتدال، فكيف الأمر لو أنهم أصبحوا في مواقف التطرف من دون أن تسندهم قوة تجعلهم تعبيراً صادقاً عن ميزان القوى الفعلي (ناهيك عن أن أمين الحسيني انتقل إلى مواقع التطرف، عندما أصبحت مشاريع التقسيم مطروحة بصورة جدية). قيل بحق: الزائد أخو الناقص. والتطرف والاعتدال ليسا موقفين قابلين للتقييم بشكل منفصل عن الواقع العياني، وبالتحديد عن نسبة القوى الفلسطينية ـ اليهودية. الاعتدال قد يكون في حالة حماقة وفي حالة أخرى حصافة. والتطرف قد يكون في حالة ما في منتهى الواقعية الثورية، وقد يصبح في حالة أخرى هبلاً ثوراوياً. المهم تحليل وتقييم كل حالة على حدة ومعرفة نسبة القوى بالضبط، ثم اتخاذ الموقف المناسب.

لقد حمَّل الوعي العربي، بما هو وعي امتثالي ومحافظ، العامل الدولي كل مسؤولية البلايا والهزائم التي منيت بها الأمة العربية (على الساحة الفلسطينية بالتحديد)، التي وقعت ضحية مؤامرة شيطانية محبوكة منذ زمن طويل ونهائية وحتمية لا مفر منها. هنا، يحجب هذا الوعي الامتثالي الواقع العياني ويعدم فكرة التجربة التاريخية لدى الإنتيليجنسيا العربية، ويجعلها، بالتالي، غير قادرة على التعلم من الممارسة (ممارستها تبقى تكرارية، وبالتالي غير إبداعية) والاعتراف بالتقصير الذاتي. إنتيليجنسيانا هذه لا تُراكم، رأسها برميل بلا قعر. وتجارب العقود الثلاثة الماضية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي تشهد على ذلك، بل تؤكده.

كتب مؤرخ فلسطيني، وليد خالدي، ما يلي: «إن مؤرخ المستقبل سيشير بإصبعه إلى هذه الأيام القليلة من شهر نيسان/أبريل ١٩٤٨ قائلاً: إن فلسطين سقطت عملياً بين ٦ و١١ نيسان/أبريل».

نحن العرب لم نفقه بعد وحدة الزمان، أي ترابط وتواصل وحداته أو لحظاته، كما أننا لم نفقه بعد أن هذا الترابط ذو طابع سببي وتراكمي. لذلك نخدع أنفسنا بالحديث عن «لحظات تاريخية» و«أيام مصيرية» (لنتأمل هذه الفخفخة اللفظية وكيف تلعب لتمويه الواقع أو حجبه) غلبنا فيها وقررت، هي وحدها، نتيجة الصراع. فقط عندما نرى إلى الزمان مؤلفاً من وحدات تنبثق كل واحدة من جوف الأخرى، وحدات مترابطة ترابطاً ذا طابع مسببي وتراكمي، يمكننا، من جهة، أن نكتشف عقلانية التاريخ، وبالتالي استحقاقنا الجزاء الذي فرضه علينا (ونعني الهزيمة أمام الصهيونية)، ومن جهة ثانية أن نعي أن فلسطين لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في

شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل. سقطت فلسطين خلال السنوات الثلاثين هذه، وكل يوم في هذه الفترة (هذا إذا أغمضنا العين عن القعود التاريخي العربي الطويل) كان معركة ننهزم فيها أمام الصهيونية، وكل يوم من هذه الفترة كان لحظة حاسمة، لحظة مصيرية، قررت مع اللحظات الأخرى الوضع الذي انتهت إليه فلسطين في العام ١٩٤٨. ولأننا لم ندرك وحدة الزمان، بدت كارثة فلسطين، في كتب التاريخ العربية، حدثاً لا عقلانياً، صدفة، شيئاً ما جاء به الغيب أو فرضه القدر، لا نتيجة متوقعة لقعودنا التاريخي الطويل وحصيلة عقلانية لمواجهة استمرت نصف قرن تقريباً بين جماعة ومجتمع، أي بين جماعة مفوتة ومجتمع حديث، وبعبارة محددة أكثر: بين جماعة ما قبل برجوازية ومجتمع برجوازي.

والواقع أن هذه النظرة العربية إلى الزمان هي التي تفسر لِمَ كانت سياسات الحركة الوطنية الفلسطينية، والدول العربية عموماً انتظارية تارة ورد فعل تارة أخرى، ونادراً جداً ما كانت فعلاً (ناهيك عن كونها ضعيفة الإمكانات والوسائل)، في حين كانت الحركة الصهيونية ترى إلى الزمان بوصفه عاملاً حاسماً في المعركة وتستخدمه، بملء قوتها وقدرتها، للوصول إلى نقطة يميل فيها ميزان القوى المحلي لصالح الييشوف، باعتباره عتلة الدول اليهودية المنشودة. ولقد لعبت النظرة الأخلاقوية الرومانسية العربية إلى الحق دوراً في تشكيل نظرتهم إلى الزمان، باعتباره يحوي غيباً ما أو قدراً ما يسند الحق التاريخي العربي في فلسطين.

إذاً، عندما نعي أن وحدات الزمان مترابطة على نحو تراكمي وسببي، وبالتالي عندما نعي أن عقلانية ما تربط وتنظم أحداثاً تتدافع في مسار تاريخي ما، وبكلمة عندما نقر بعقلانية التاريخ، لا يعود في الوسع سوى الإقرار أن قيام إسرائيل كان أمراً متوقعاً. بل يمكن القول إن قيام إسرائيل أصبح مؤكداً عندما مال ميزان القوى المحلي إلى جانب الييشوف في العام ١٩٣٩. بفعل هذا العامل أو ذاك، كان ممكناً أن يتأخر قيام إسرائيل سنة أو سنوات، أو كان ممكناً أن تكون إسرائيل أصغر أو أكبر مساحة، إلا أن قيام دولة لليهود كان أمراً مؤكداً بفضل ميزان القوى المحلي، الذي حوّله الييشوف إلى صالحه، والذي لم يلبث أن صنع أمراً واقعاً، سرعان ما فرض نفسه وشرعيته على العالم.

لقد كان تكوّن إسرائيل سيرورة متصلة من المواجهات والمعارك على مختلف الصُعُد، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الحربية، سيرورة بقيت دائرة مدة ثلاثين عاماً ونيف. وبالتالي لم يكن قيامها شيئاً من قبيل الضربة القاصمة الخاطفة التي حسمت في أسابيع أو شهور. حتى المعارك العسكرية، التي نشبت بين العرب

واليهود، قُبيل الانسحاب الإنكليزي وبُعيده، للسيطرة على الأرض الفلسطينية، هي مجرد حلقة في سيرورة صراع طويلة، ونتيجتها كانت حصيلة تراكم استمر طوال هذه الحقبة، وكانت محكومة بالتالي بالعوامل نفسها التي حكمت الصراع العربي الإسرائيلي، منذ وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل. إلا أن هؤلاء الذين ينكرون عقلانية التاريخ، ويرون إليه بوصفه كوماً من الأحداث التي تحكمها الصدف، غير القادرين، بسبب وعيهم المحافظ، على استيعاب التجربة التاريخية العربية ونقدها والإمساك بدور التقصير والقصور الذاتيين العربيين في الهزيمة في فلسطين، لا بد منزلقين إلى نزعة قدرية، حيث تبدو الهزيمة زلة قدر سيئ لا مفر منها، أو يبدو وكأنه ـ أي التاريخ ـ أخذ مساراً غير عقلاني، الأمر الذي يضاعف عجزنا أمام إسرائيل، لأنه يمنعنا من الإمساك بالأسباب الحقيقية التي فرّخت الهزيمة.

لو أن إسرائيل قامت نتيجة حظ عربي عاثر، لو أنها قامت في غفلة عن التاريخ، لو أنها كانت غلطة لا عقلانية من غلطات التاريخ، لو أنها قامت بسبب «أخطاء» عربية عارضة أو غير بنيانية، لما أمكنها أن تستمر حتى اليوم، لأن العرب سيكونون قادرين حتماً وبلا تأخير على أن يعيدوا للتاريخ عقلانيته ويجعلونه يصحح هفوته بتكنيس إسرائيل من الوجود.

بعد توقيع آخر اتفاقية للهدنة بين الدول العربية وإسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٤٩، قال بن غوريون في خطاب ألقاه أمام ضباط الهاغاناه، التي تحولت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ما يلي:

«إن ما تحقق لنا هو نصر تاريخي عظيم للشعب اليهودي كله، كان أكبر مما تصورناه وتوقعناه. ولكن إذا كنتم تعتقدون أن هذا النصر قد تحقق بفضل عبقريتكم وذكائكم فإنكم على خطأ كبير. إني أحذركم من مخادعة أنفسكم. لقد تم لنا ذلك لأن أعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ والفساد والانحلال».

لقد لخّص بن غوريون البلايا العربية بإحكام. هنا ولدت الهزيمة، ومن هنا تبدأ عملية تصفية الهزيمة.

عبد الناصر والصراع العربي ــ الإسرائيلي

ـ ١ ـ

بعد أن قضت الإمبريالية الإنكليزية، بالتضامن مع الدول الإمبريالية الأخرى، على أولى محاولات الوحدة العربية، والتحديث التي قادها محمد علي وابنه إبراهيم في العام ١٨٤٠، انتقلت إلى وضع أساس أو حاجز يقف أمام احتمالات الوحدة. هنا نبشت مشروع نابليون القديم، القاضي بإنشاء وطن قومي يهودي يتصدى لاحتمالات المشاريع «التوسعية»، التي قد يستأنفها محمد علي أو أحد خلفائه، للعودة إلى سوريا (على حد قول بالمرستون، وضمان أمن مواصلات الإمبريالية بالتالي[١]. لقد أمسكت الإمبريالية الإنكليزية إذاً بمفتاح المسألة الأول، وما لبثت أن أمسكت بالمفتاح الثاني: فما دامت احتمالات النهضة تكاد تكون متمركزة في مصر، وأن الاحتمالات الوحدوية الجدية ستنطلق بالتالي من مصر وتدور حولها، لذا عملت الإمبريالية الإنكليزية، بعد احتلال مصر في أواخر القرن التاسع عشر، على تشجيع إيديولوجيا قومية مصرية[٢]، مهمتها تكريس عزلة مصر التي فرضتها الإمبريالية بقوة

---

(١) انظر: فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨، وانظر أيضاً: Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient, 1815-1848* (Paris: Bloud et Gay, 1970), p. 335.

(٢) انظر: ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمه إلى العربية كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٢٣٥.

لسنا إلا بصدد إعطاء إشارات سريعة حول هذا الموضوع المهم وتبيان حقائق تاريخية بسيطة تؤكد أن قضية فلسطين محكومة بمسألة الوحدة والتجزئة. وإذا كنا قد استشهدنا بكاتب عربي متنكلز، فليس غرضنا الطعن بنزاهة دعاة الحركة القومية المصرية الأوائل، هذه الحركة التي تجد مبررات ما موضوعية في التاريخ المصري والواقع المصري، ولكن غرضنا أن نبين إلى أي حد تستطيع الإمبريالية أن تلعب أو تنمي اتجاهات وميولاً لها بعض الجذور في الواقع الموضوعي. ترى ألم يكن ايديولوجيو ومخططو الإمبريالية الإنكليزية قد تمثلوا درساً من خلال عملية رد الغزو الصليبي التي نجحت عندما وحد صلاح الدين الأيوبي مصر وسوريا؟ =

السلاح بقضائها على مشروع محمد علي الوحدوي.

هذه النزعة القومية المصرية التي تقولبت، بعد القضاء على حركة عرابي، في قالب محمد عبده الإصلاحي، كان لا بد لها أن تفرز وعياً ملتبساً وقاصراً لقضية فلسطين. ما دامت مصر تشكل أمة، لذا كانت قضية فلسطين، بمعنى ما، وإلى حد ما، مشكلة خارجية. لم تكن القيادات الوطنية التقليدية تولي قضية فلسطين الاهتمام الذي تفرضه أهميتها وخطورتها. أما المثقفون والجماعات السياسية التي كانت تولي هذه القضية عناية أكبر، فكانت بالأحرى تقليدية وإسلامية ما قبل برجوازية عموماً، ترى في الصهيونية خطراً على شعب «آخر» تربطه بشعب مصر رابطة الدين والجوار.

أضف إلى ذلك أن الطابع غير الراديكالي للقيادات الوطنية الجماهيرية المصرية جعلها، على حد قول عبد الناصر، عاجزة على أن تمد بصرها عبر سيناء، فلم تلتقط لا الأبعاد الحقيقية للغزو الصهيوني، ولا دوره في الاجتياح الإمبريالي للوطن العربي، ولا البعد الحقيقي لاستقلال مصر الفعلي، هذا البعد الذي اكتشفه عبد الناصر عندما وعى أن الأفق الحقيقي لتحرير مصر تحرراً كاملاً يشترط تحرر الوطن العربي كله، بل أفريقيا أيضاً، من النفوذ الإمبريالي، وبالتالي زوال إسرائيل.

ـ ٢ ـ

قبل أن يستلم عبد الناصر السلطة، بل عندما كانت عملية تنظيم الضباط الأحرار في بدايتها، كان وعيه للقضية الفلسطينية مطبوعاً، إلى حد ما، بالرؤية المصرية السائدة. قلت «إلى حد ما» وذلك لأن أصول عبد الناصر الشعبية ونشأته النضالية في حداثته ووطنيته الراديكالية، جعلته يولي اهتماماً أكبر بكثير لقضية فلسطين(٣). أما بعد انتسابه للجيش فمن المحتمل، إن لم أقل من المرجح، أن تكون

= وفضلاً عن ذلك فإن هذه الانعطافة التي أحدثها عبد الناصر، بإعادة مصر إلى إطارها الطبيعي كقوة فاعلة، تعطي صورة واضحة عن رؤية عبد الناصر التاريخية التي تفوقت على سائر رؤى مفكري وساسة مصر ما قبل العام ١٩٥٢.

ومن جهة أخرى ينبغي لنا أن نحدد بالضبط محتوى شعار «القومية العربية» الذي أطلقته في المشرق العربي جمعيات وشخصيات قومية عربية. لم يكن الأفق الوحدوي لهؤلاء، في معظم الأحوال، يعانق مصر من جهة ولا يعرف حقيقة دورها من جهة أخرى. وبالتالي فإن النقد الذي وجهه عبد الناصر في «الميثاق» للحركة الوطنية المصرية، حين عزا سبب فشلها، مع أسباب أخرى، لكونها لم تستطع أن تتعلم من التاريخ ولم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء ـ هذا النقد يصيب أيضاً، وإن بنسبة أقل، الحركة القومية العربية المشرقية.

(٣) لا شك أن الجماهير المصرية كانت أكثر اهتماماً بكثير من قياداتها الوطنية بقضية فلسطين، وبالطبع كان القطاع الطلابي أكثر تحسساً من قطاعات الشعب الأخرى. ولقد كان عبد الناصر، كما يروي هو وبعض من كتبوا عنه، واحداً من زعماء تلك المظاهرات التي كانت تجوب شوارع القاهرة في كل عام بمناسبة ذكرى=

تأثيرات الإخوان المسلمين على بعض رفاقه في التنظيم من جهة، وتأثيرات عزيز المصري، الذي عاش وناضل فترة طويلة في بيئة سياسية قومية عربية من جهة أخرى، قد أسهمت في تعميق ذلك الاهتمام. فكان عبد الناصر من أوائل الضباط المصريين الذين حاولوا الالتحاق بجيش الإنقاذ، الذي كان يحارب في فلسطين قبل أيار/مايو ١٩٤٨[٤].

إن اشتراك عبد الناصر في حرب فلسطين، الذي أتاح له أن يلتقط عياناً، ومن خلال تجربته المباشرة الذاتية، فساد النظام، كان أحد العوامل الرئيسية التي فجرت ثورة ٢٣ تموز/يوليو، كما كان عاملاً حاسماً في تقدم وعي عبد الناصر للمسألة الفلسطينية، إلا أن هذا الوعي بقي آنذاك غائماً إلى حد ما. غير أن اشتراكه هذا في الحرب لعب دوراً كبيراً في إعطاء نزعته القومية طابعاً أكثر راديكالية. في الفالوجة، حيث كان عبد الناصر محاصراً مع جنوده من قبل الهاغاناه، اكتشف أن مصر «فالوجة أخرى على نطاق كبير»، وأنه لا يحارب في أرض غريبة بل دفاعاً عن النفس[٥].

هل كان عبد الناصر يسقط وعيه لقضية فلسطين في العام ١٩٥٤ (أي عندما كتب **فلسفة الثورة**) على وعيه لها في العام ١٩٤٨؟ هذا هو المرجح، لأن نزعته القومية العربية لم تتوضح إلا في العام ١٩٥١[٦]. والحال أن مثل هذا الوضوح هو الذي يعطي العربي غير الفلسطيني مزيداً من الوعي بجوهر المسألة الفلسطينية من جهة، ويجعل التزامه بها مصيرياً من جهة أخرى.

ولكن إذا كان وعي عبد الناصر القومي العربي قد توضح في العام ١٩٥١، إلا أننا نعتقد أن هذا الوضوح لم يصل إلى حد التبلور في العام ١٩٥١، كما ذكر عبد الناصر، بل في العام ١٩٥٣، عندما بدأت المناوشات الأولى بينه وبين القوى الإمبريالية، وأمريكا بالتحديد، التي رفض منذ العام ١٩٥٢ توقيع اتفاقية الأمن المتبادل معها مقابل صفقة أسلحة عرضتها أمريكا. ولقد كان تدشين محطة إذاعة **صوت العرب**، في أيار/مايو ١٩٥٣، أول أمارة قاطعة على ذلك.

= وعد بلفور، الذي كان أحد عوامل بزوغ الوعي العربي لدى عبد الناصر.

(٤) انظر: جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، [د.ت.])، وانظر أيضاً: **عبد الناصر والثورة** (القاهرة: الشباب الاشتراكي، ١٩٧٠)، ص ١٣ ـ ٢٠.

(٥) لخص عبد الناصر الدرس الذي تعلمه كما يلي: «ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلاً واحداً». انظر: عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٦١

(٦) انظر: **عبد الناصر والثورة**، ص ١٩.

ما العناصر التي ساهمت في بلورة وإنضاج هذا الوعي القومي العربي لدى عبد الناصر؟ تجدر الإشارة أولاً إلى أن انشغال مصر بالتجديد والتحديث، فضلاً عن التحرر من الاستعمار، يشكل المحتوى الرئيسي لنزعتها القومية، بما في ذلك النزعة القومية المصرية. فعلى الرغم من حضور الماضي في الحاضر المصري، الذي يزن على محاولات النهضة، إلا أن هذه النهضة في الرؤية القومية المصرية ليست إحياء ماضٍ سلف، فالالتفات إلى الماضي في النزعة القومية المصرية أضعف مما هو في البلدان العربية الآسيوية، رغم أن السلفية وبصمات المجتمع القديم تبدو أقوى في مصر. ومن هنا لم يكن النزوع الوحدوي الناصري بعثاً للماضي العربي، كما في المشرق العربي الآسيوي، بل بالأحرى إحياء لحاضر ليس مشلولاً وهزيلاً وخانعاً لا لأنه مشرذم بفعل الإمبريالية ومضطهد من قبلها. ولهذا فإن النزعة القومية العربية أصبحت أكثر عصرية وأكثر راديكالية عندما صبت من جديد في القالب الناصري. وهذا يفسر لماذا نمت النزعة القومية العربية في مصر وقويت في الصراع ضد الإمبريالية، في حين أن النزعة القومية العربية في بلدان المشرق العربي، وبسبب من بروز العنصر السلفي، فجرت ثورتها الأولى بقيادة لورانس الفعلية وعايشت الإمبراطورية، رغم تناقضات معها خفيفة أو شديدة إلى هذا الحد أو ذاك، وفي هذه الفترة أو تلك. ألم تتوهم الحركة القومية العربية المشرقية، مثلاً، في أوائل الخمسينيات، أن من الممكن أن تقوم وحدة بين سوريا والعراق، عراق نوري السعيد والعرش الهاشمي، والإمبريالية الإنكليزية بالنتيجة والفعل.

لقد عاشت مصر تحت نير الاستعمار الإنكليزي منذ أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل الوعي المصري للظاهرة الاستعمارية أكثر وضوحاً وعيانية ومرارة. أما الشرق العربي والآسيوي فلم يواجه الاجتياح الاستعماري المباشر إلا مع الحرب العالمية الأولى وبعدها، ومن هنا القصور المشرقي في وعي مسألة الاستعمار عن الوعي المصري لها. هذه الإشارة تلقي بعض الضوء على فهم عبد الناصر لمسألة الوحدة العربية ومسألة فلسطين. يقيناً أن عبد الناصر قد تحدث مراراً عن قضية فلسطين حديثاً نشعر وكأنه الجرح يتكلم، ولكن خلفية تفكيره في مسألة الوحدة ومسألة فلسطين أعمق وأوسع وأكثر عقلانية وعصرية.

جمال عبد الناصر حسين، حسين البوسطجي، الذي يلاحقه ويؤرقه هاجس الإذلال الاستعماري (وهذا الهاجس لاحق ماوتسي تونغ وهوشي منه أيضاً)، لم يكن يريد شيئاً سوى أن يكون الشعب الذي ينتمي إليه بشراً فحسب. إن كلمة «إرفع رأسك يا أخي»، التي قالها في العام ١٩٥٣ في قرية الزعفران، تكاد تلخص

كل حلمه (وحلم كل مصري عربي) العظيم والدائم. ولقد اكتشف عبد الناصر أن المصريين، وحدهم، لا يمكن أن يتحرروا تحرراً فعلياً وكاملاً في عالم العمالقة وعالم الإمبريالية. هذا الاكتشاف قاده إلى اكتشاف آخر هو الوحدة العربية. والوحدة العربية قادته إلى اكتشاف قضية فلسطين، الممتزجة والمشروطة بمسألة الوحدة العربية.

لم يكن للسلفية من وزن مهم في نزوع عبد الناصر الوحدوي. والفكرة المحورية لديه تتلخص في أن الوحدة العربية هي أمضى سلاح في وجه الإمبريالية. ولقد توصل عبد الناصر، عبر رؤية تاريخية واستراتيجية، إلى المعادلة التالية: الوحدة العربية + البترول + المكان الجغرافي = تحرر من الهيمنة الاستعمارية وعودة إلى مسرح التاريخ[٧]. ومن هنا كانت صيحة عبد الناصر التاريخية الثانية: «لقد انتهى عهد العزلة». هذه الصيحة، التي تدين كل قصور الرؤية الوطنية والقومية المصرية وضيق أفقها وافتقارها إلى الراديكالية، وضعته في موقع صدام دائم مع الاستعمار، وجعلت الناصرية، وهي حركة قومية بالأساس، في حالة تطور إلى أمام، من حيث وعيها ومن حيث تبدل وتجذر سيمائها أو بالأحرى لحظاتها الطبقية.

هذه الخلفية للنظرة المصرية إلى الوحدة العربية، والمسألة الفلسطينية بالتالي، هي التي تضفي على الموقف التكتيكي الناصري إزاء إسرائيل عقلانيته الباردة، ولكن لهذه العقلانية (وهي عقلانية نسبية بالطبع ما دمنا متخلفين ولم نهضم، كما هضم الصينيون، مثلاً، العقلانية الغربية ممثلة بأعلى وأعمق لحظاتها، وأعني الماركسية ـ اللينينية) أسباباً أخرى أهمها أن الضربات الاستعمارية والإسرائيلية تكاد تكون مركزة على مصر[٨]، وإن «التراكم الثقافي في مصر أغنى بكثير (أو بالأحرى أقل فقراً) منه في أي قطر عربي آخر، فضلاً عن رسوبات النزعة الإقليمية المصرية وما يرتبط بها وينبثق عنها من نزعات محافظة «تفضل السلامة عن طريق العزلة»، على حد قول عبد الناصر.

ولكنّ ثمة تساؤلات، بل شكوكاً، ما زالت تثار حول مسألة الالتزام الناصري عربياً، بسبب من موضوعة الدوائر الثلاث التي وردت في **فلسفة الثورة**.

إن هذه الموضوعة هي، في التحليل الأخير، جزء لا يتجزأ من نظرته إلى مسألة الوحدة العربية ومسألة التحرر من النفوذ الاستعماري. فالدائرتان الإسلامية

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٨) حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أحد الأمثلة الساطعة على هذه الحقيقة: صراخ إسرائيل كان يعلو على سوريا، ولكن ضربتها نزلت بمصر.

والأفريقية تبدوان، في نظر عبد الناصر، كقوى احتياطية أو صديقة للدائرة العربية في صراعها ضد الإمبريالية، لم يكونا في نظره ليشوشا أو ينازعا الانتماء العربي لمصر أو يتناقشا معه، بل يكملاها. لم يلغ عبد الناصر القوقعة الإقليمية المصرية ليقع في قوقعة إقليمية عربية، فضلاً عن أن اتجاه عبد الناصر الأفرو ـ آسيوي هذا، إنما هو امتداد مطور لاتجاه قائم في إيديولوجيا الأفغاني ومحمد عبده.

إن أفق عبد الناصر السياسي لم يستطع أن يعانق، عندما كتب **فلسفة الثورة**، ما اصطلح على تسميته الآن بالعالم الثالث كافة، فاقتصر على جزء من هذا العالم المضطهد والكادح يقع في مدى بصره، جغرافياً وتاريخياً[٩]. إذاً فالسياق الذي طرح فيه عبد الناصر فكرة الدائرتين الأفريقية والإسلامية إنما كان سياق كفاح ضد الاستعمار ولم يكن لينطوي على نظرة جغرافية أو دينية[١٠]. وهذا ما يفسر رفضه، وهو يفاوض الإنكليز للجلاء عن مصر، ضم تركيا إلى الدفاع المشترك مع الدول العربية.

ليس لنا أن ندهش إذاً إذا كان عبد الناصر، في **فلسفة الثورة**، قد خص الدائرة الأفريقية بصفحة واحدة والدائرة الإسلامية بصفحة أخرى، في حين أن حديثه عن الدائرة العربية وقضية فلسطين قد استغرق خمس عشرة صفحة. لا شك أن ثمة عناصر إسلامية في ايديولوجيا عبد الناصر القومية العربية، في بداية الثورة على الأقل، ولكن تلاحم النضال المصري مع نضال الشعوب العربية وتجربته مع الإخوان المسلمين ومع السعودية، ووقوع إيران وباكستان تحت النير الإمبريالي، وتقدم وعيه «الاشتراكي»، كل هذا جعل مفهومه للعروبة والوحدة العربية يفقد رويداً رويداً ملامحه الإسلامية. إذاً فالدائرتان الأفريقية والإسلامية، إنما كانتا نافذة على العالم ومصيره، بخلاف الانغلاق العربي للإيديولوجيا القومية التقليدية في بلدان الشرق بخاصة.

ـ ٣ ـ

عندما التقط عبد الناصر، عبر الوحدة العربية، جوهر المسألة الفلسطينية وحقيقة الغزو الصهيوني إنما كان يسجل بذلك انتقالاً من مرحلة التلمس إلى مرحلة

---

(٩) ألا يذكّر عبد الناصر هنا بالزعيم الشيوعي التتري سلطان عالييف وبالزعيم الشيوعي الاندونيسي طان ملكا!!

(١٠) لنتذكّر صداقات عبد الناصر مع «الكفار!!» وصلاته الحميمة بـ: نهرو، تيتو، نكروما، لومومبا.

أريد أن أسميها بمرحلة الرومانسية الثورية. لماذا ثورية؟ ولماذا رومانسية؟

ثورية، لأن وصول عبد الناصر إلى السلطة كان بمثابة فتح صفحة جديدة في الرؤية الرسمية العربية والموقف الرسمي العربي إزاء مسألة فلسطين، بمعنى أن عبد الناصر كان أول حاكم عربي يعلن للجماهير العربية، خلافاً للحكّام العرب وضدهم، أن المقصود ليس فلسطين بل العرب، وأن الاستعمار مسؤول عن هذه الجريمة، وبالتالي فإن الغرب ليس حكماً في النزاع بل هو طرف فيه، والقضية لن تحل مع الغرب ومن خلاله بل ضده[١١].

ورومانسية، لأن عبد الناصر كان يرى إلى كارثة فلسطين بمثابة نتيجة للخيانة والتآمر[١٢]. هنا، كان عبد الناصر، شأنه في تشخيصه الأول، يقف مع الجماهير العربية، سواء في احتدام عواطفه أم في حدود رؤيته. يقيناً أن مثل هذا التشخيص قد التقط سبباً من أسباب الكارثة[١٣]، إلا أن هذا السبب ليس جذر الكارثة من جهة، كما أنه كونه السبب لا يعني أن إلغاءه سيفتح طريق «نيفسكي»، المستقيم الرحب، القصير، لإزالة الكارثة. أضف إلى ذلك أن عبد الناصر، في هذه المرحلة الرومانسية الثورية، وإن كان قد أكد بحق مسؤولية الاستعمار في كارثة فلسطين، إلا أنه لم يمسك تماماً، بسبب قصور وعيه للظاهرة الإمبريالية، بالآفاق التاريخية

---

(١١) في خطاب ألقاه في نادي فلسطين بالإسكندرية بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، قال عبد الناصر: «إن الاستعمار، الذي لا يريد لهذه المنطقة أية حرية، يسند إسرائيل، وهي (جزء من) خطة الاستعمار في القضاء على الأمة العربية جميعاً، وهي ليست خطة قصيرة الأجل، بل طويلة تهدف إلى القضاء على العروبة كلها. إن العملية ليست عملية فلسطين، إنما هي عملية العرب... نحن يمكننا أن نقضي على الغرب إذا اتجهنا إلى العمل وحده... ضد الاستعمار، لأنه سبب النكبات، وهو الذي دبر نكبة فلسطين، ويدبر النكبات للبلاد العربية جميعاً». انظر: جمال عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، كتب قومية؛ ٣٠١ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ١٠ ـ ١٣.

(١٢) «... لقد كانت جيوشنا (جيوشنا جميعاً في حرب عام ١٩٤٨) تبدو كقطع شطرنج لا قوة لها ولا إرادة إلا بقدر ما تحركها أيدي اللاعبين... وكانت شعوبنا جميعاً تبدو في مؤخرة الخطوط ضحية مؤامرة محبوكة أخفت عنها عمداً ما يجري، وضللتها عن وجودها نفسه»، في: عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٦٥.

(١٣) إن الخيانة واسعة المدى (أي خيانة حكم لا خيانة فرد أو مجموعة) هي أساساً، وفي آخر تحليل، قضقضة انهيار المجتمع التقليدي المتيبس، الهش، الممات، عندما يتلقى صدمة الدول الاستعمارية. حقاً إن المجتمع الحديث المتماسك لا يخلو من ظاهرة خيانية كهذه، ولكن في مثل هذا المجتمع تبقى هذه الظاهرة أمراً هامشياً وعابراً فضلاً عن أن تماسك المجتمع وعافيته تجعلان التأثيرات السلبية لتلك الظاهرة محدودة وغير متطاولة. إن هشاشة المجتمع المتخلف تتيح للإمبريالية أن تمد شبكات من الأقنية الخيانية. أما تماسك المجتمع الحديث فلا يسمح، في أسوأ الأحوال، سوى بمد قصبات خيانية ضيقة في الأطراف والتخوم، كما أنه يشل فاعليتها أو يضعفها. أليس أمراً له دلالته أن أكثر المجتمعات العربية تخلفاً هو أكثرها إفرازاً للظاهرة الخيانية الواسعة؟

للصراع العربي ـ الإسرائيلي وبانعكاسات الحلف الصهيوني ـ الإمبريالي على المعركة.

كيف كان عبد الناصر يتصرف طوال هذه الفترة الرومانسية الثورية، التي انتهت مع العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦؟ هذا ما سنحاول توضيحه عبر استعراض بعض الأحداث والوقائع التي نعتقدها مفيدة لإنارة البحث: بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة، كي نلقي ضوءاً سريعاً على استراتيجية إسرائيل وبالأحرى نظرتها التاريخية، إلى أن الجبهة الإسرائيلية المصرية لم تشهد اعتداءات إسرائيلية على مصر طوال سنوات حكم فاروق بعد حرب العام ١٩٤٨، وبقيت الحال كذلك، في ما عدا حادثة السفينة بيت كاليم وقضية لافون[١٤]، حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥، حيث شنت إسرائيل عدواناً واسع النطاق على القوات المصرية في غزة، ذهب ضحيتها سبعة وثلاثون من العسكريين المصريين وتسعة من المدنيين الفلسطينيين.

في الفترة الأولى من هذه المرحلة حارب عبد الناصر عى جبهتين رئيسيتين: حارب في الجبهة الأولى لتصفية بعض الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية بين الضباط الأحرار وللقضاء على الإخوان المسلمين والأحزاب كافة، وحارب في الجبهة الثانية لكي يظفر أخيراً بجلاء الجيوش الإنكليزية عن مصر بعد احتلال دام أكثر من نصف قرن. وفي الفترة الثانية من هذه المرحلة كان محور جهد عبد الناصر منصباً على تسليح الجيش المصري أولاً وعلى محاربة المحاولات الإمبريالية الرامية إلى إدخال المشرق العربي في أحلاف استعمارية، ما لبثت أن تبلورت في حلف بغداد الذي وقع في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥. ومن المناسب هنا، وفي هذه الأيام بالذات، أن نذكر، مروراً، بأن عبد الناصر قد أمر في الربع الثاني من العام ١٩٥٤ بتشكيل فرق للفدائيين الفلسطينيين، وهو القرار الذي اعتبره بعض الصحافيين الغربيين بمثابة النذر الأولى لحرب عربية ـ إسرائيلية جديدة[١٥].

شعور عبد الناصر بالخطر الصهيوني، وتجربته المرة كضابط في الجيش، بسبب قصور السلاح المصري وفساده في حرب العام ١٩٤٨، جعله يعتبر هدف بناء جيش قوي أحد الأهداف الستة لثورة ٢٣ تموز/يوليو. ووضع بالفعل هذا الشعار في أمر

---

(١٤) للاطلاع بتفصيل على حادثة السفينة الإسرائيلية «بيت كاليم»، التي أرسلتها إسرائيل في محاولة لعبور قناة السويس في العام ١٩٥٤، وعلى قضية لافون، حيث حاولت إسرائيل القيام بعمليات تخريب في السفارات الغربية في القاهرة بغية إفشال المفاوضات المصرية ـ الانكليزية والحيلولة بالتالي دون جلاء القوات البريطانية عن مصر، انظر: Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël* (Paris: Maspéro, 1969), pp. 426-427, et Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, l'histoire immédiate (Paris: Editions du Seuil, 1968), p. 69.

(١٥) انظر: جان لاكوتير: **عبد الناصر** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص ١٧٨.

اليوم. إن رفض عبد الناصر الأحلاف الاستعمارية، بل حربه ضدها، وامتناع الدول الإمبريالية عن إمداد مصر بالسلاح إلا شرط قبولها الدخول في هذه الأحلاف، حشر عبد الناصر في مأزق استمر يعانيه بتمزق حوالى سنتين ونصف السنة.

لِمَ هذه المدة التي تبدو لنا، اليوم، طويلة؟ الأسباب كثيرة. لعل أهمها: تبدل سياسة الاتحاد السوفياتي إزاء مصر، حسم جزء مهم من التناقضات في قيادة الضباط الأحرار، انتظار إتمام جلاء القوات البريطانية عن مصر، الوقت الذي قضاه عبد الناصر، شأنه في ذلك شأن أي مواطن عربي، للخروج من المحارة أو من عملية التعليب والتكييف الاستعمارية، اتساع أفقه السياسي نحو مزيد من النضج من خلال تأثيرات باندونغ، يأسه من احتمالات تسليح غربية بعد أن اتسعت شقة خلافه مع الغرب بسبب رفضه سياسة الأحلاف، وأخيراً - لا آخراً - التحدي العسكري الإسرائيلي الذي تمثل في عدوان ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ على غزة، حيث تجلى للعيان، مجدداً، الضعف العسكري المصري.

لماذا العدوان على غزة؟ وما نتائجه المباشرة وغير المباشرة؟ لنتذكر أن حلف بغداد قد وقع، بعد ضغوط وتمهيدات ومناورات استمرت أكثر من سنة، في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥. وبعد شهر فقط شنت إسرائيل هذه الغارة، التي لا سابق لحجمها في حوادث الحدود بين مصر وإسرائيل. لقد أرادت الإمبريالية، عبر إسرائيل وبواسطتها، أن تلقن عبد الناصر درساً بسبب موقفه من حلف بغداد. والتقط عبد الناصر المحتوى السياسي لهذه الغارة، التي كانت نقطة تحول حاسمة في تطور ثورة ٢٣ تموز/يوليو[(١٦)]. فشن هجوماً استراتيجياً (إذا صح التعبير) على الجبهة

---

(١٦) في خطابه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، قال عبد الناصر: «.. لقد كانت حادثة ٢٨ شباط/فبراير الماضي والاعتداء الوحشي اليهودي المدبر... نقطة تحول. لقد كان هذاالاعتداء ناقوس الخطر الذي جعلنا نبحث وندقق في التعرف إلى السلام ومعنى السلام.. ومعنى توازن القوى في المنطقة..». وفي خطابه في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٧ قال: «إن معركة الدفاع عن الشرق الأوسط أو معركة الأحلاف العسكرية المفروضة من الخارج لم تلبث أن قادتنا إلى اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل، هذه الاشتباكات التي بدأت بالغارة على غزة. قبل الغارة لم نكن نشغل أنفسنا كثيراً بخطر إسرائيل. كنا نعتبر خطر إسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء أوطاننا. كنا في ذلك الوقت نعتبر أن خطر إسرائيل هو في حقيقة أمره ضعف العرب، ولولا هذا الضعف ما استطاعت أن تغتصب من الوطن العربي بقعة من أقدس بقاعه وأطهر أراضيه. إن دخان الغارة على غزة في شباط/فبراير قد انجلى ليكشف عن حقيقة خطيرة تلك هي أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة، وإنما إسرائيل في حقيقة أمرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى الاستعمار والصهيونية العالمية».

وفي خطابه بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٥٨، قال: «عندما خرجت قوات الاحتلال من بلادنا بدأت اعتداءات إسرائيل على حدودنا، حتى ننضم إلى الأحلاف، ونطلب من الدول التي تنادي بالأحلاف في=

الإمبريالية، مترافقاً مع تراجع تكتيكي، غير ناجح، على الجبهة الإسرائيلية(١٧).

لقد أثارت هذه الغارة الإسرائيلية على غزة ما يشبه الزلزال في تطور الحياة العربية والثورة العربية. فالشعب العربي، الذي كان شبه مستكنّ داخل بيضة ذات قشرة صلبة، هي القشرة الإمبريالية، كسر هذه القشرة، بيد عبد الناصر، لكي يكتشف أن في العالم عالماً آخر غير الغرب الإمبريالي. إن عبد الناصر، عندما اشترى السلاح من الدول الاشتراكية، لم يأت بالسلاح فحسب، بل جاء برؤية جديدة للعرب، وذلك لأنه «حرك أمراً كان الشعب المصري (والعربي) محروماً منه منذ زمن طويل، ألا وهو الإيمان بوجود حرية أو حل خارج الإطار الاستعماري أو نصف الاستعماري»(١٨).

هذه الغارة إذاً كانت نقطة انطلاق سلسلة أحداث، أمسك بعضها برقاب بعض وصولاً إلى ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق، مروراً باستيراد السلاح من الدول الاشتراكية وتأميم قناة السويس والصراع ضد مبدأ آيزنهاور وإفشاله وقيام وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا. وهكذا أكدت قضية فلسطين من جديد مكانها المركزي في الثورة العربية: لقد كانت حجر الانهيار بالنسبة إلى أنظمة وأوضاع العام ١٩٤٨، وها هي في العام ١٩٥٥ تصبح رافعة الثورة العربية في انطلاقتها الجديدة.

حصول مصر على السلاح، متزامناً ومترافقاً مع اضطرام الصراع بين الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر وبين الإمبريالية، وشعور إسرائيل أن في مصر محاولة جادة لبناء دولة حديثة، جعلها ـ أي إسرائيل ـ تتجه لضرب هذه القوة الصاعدة قبل أن تقف على قدميها. لا شك أن وصول بن غوريون إلى رئاسة الوزارة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٥، بعد إقصاء موشي شاريت الذي كان من أنصار تكتيك مرن إزاء العرب، كان سبباً مباشراً في تنظيم عدوان ٢٨ شباط/فبراير على غزة، ولكن من الخرق الاعتقاد أن المسألة هي مسألة مجيء فريق متصلب، فريق الصقور،

= الشرق الأوسط أن تحمينا من عدوان إسرائيل. ففي عام ١٩٥٥ أعلن حلف بغداد، فرفضنا الانضمام إليه وصممنا على سياستنا وتمسكنا بها، فكانت النتيجة أن وقع علينا العدوان من إسرائيل. ولم تكن إسرائيل إلا منفذة لسياسة الاستعمار الذي تتعامل معه».

انظر: عبد الناصر: **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٢٩، ٣٠، و٣٦.

(١٧) لقد شدد عبد الناصر هجومه على حلف بغداد والاستعمار والرجعية المرتبطة به، ولكنه قدم إلى كبير المراقبين الدوليين اقتراحاً يقضي بسحب قوات الفريقين، المصري والإسرائيلي المسلحة مسافة كيلومتر عن جانبي خط الهدنة. وقد رفضت إسرائيل هذا الاقتراح. انظر: لاكوتير، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٢.

وإبعاد فريق مرن مسالم، فريق الحمائم، كما يميل إلى ذلك تفسيرا رودنسون وفانشتوك[١٩]، والعديد من اليساريين الأوروبيين والعرب. ينبغي أن ينظر إلى عودة بن غوريون من زاوية اشتداد الصراع بين الحركة القومية العربية والإمبريالية بأحلافها ومشاريعها، ، وبالإضافة إلى ذلك فإن بن غوريون ليس مجرد زعيم فريق متصلب، بل إن عودته إلى رئاسة الوزارة في الفترات الحاسمة (وأن ينفذ خصومه سياسته. مثلاً: إشكول في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، إنما يعني أنه هو الشخص الذي يجسد حقيقة إسرائيل ومصيرها، وأنه رجلها التاريخي، وهو وحده (ومدرسته بالتالي) من بين الساسة الإسرائيليين الذي يرى ببصيرة، رغم أوهامه الايديولوجية، المسار التاريخي للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

قبل أن نتابع سرد الأحداث المهمة وصولاً إلى العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل، فضلاً عن محاولتها منع جلاء القوات الإنكليزية عن مصر (قضية لافون) كانت مصممة منذ العام ١٩٥٤ على ضرب مصر عسكرياً، وكان ثمة خطة إسرائيلية فرنسية بهذا الشأن[٢٠]، كما أن بن غوريون طلب إلى موشي دايان، الذي كان رئيساً للأركان الإسرائيلية، إعداد خطة لضرب مصر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥[٢١]، ولكن مجلس الوزراء الإسرائيلي رفضها في ذلك الحين.

وعندما أمّم عبد الناصر قناة السويس، لم تترك إسرائيل فرصتها تمر، فانضمت إنكلترا إلى التحالف الفرنسي ـ الإسرائيلي، وباشرت إسرائيل العدوان، بالاشتراك مع دبابات يقودها جنود وضباط فرنسيون بمساندة غطاء جوي فرنسي ـ إنكليزي، أعقبه غزو فرنسي ـ إنكليزي لقناة السويس ومدنها. وانتهت الحملة بهزيمة عسكرية لمصر. ولكن بنصر سياسي ضخم، سببه الأساسي وقوف الاتحاد السوفياتي ضد العدوان وعدم دعم أمريكا له: الاتحاد السوفياتي دعماً لنضال الشعب العربي، وأمريكا في محاولة لاحتلال مواقع الاستعمار القديم.

الأسباب التي دفعت فرنسا وإنكلترا للعدوان معروفة، ولسنا بمعرض الحديث عنها. وبعض الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى العدوان معروفة أيضاً:

---

(١٩) Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 69, et Weinstock, *le Sionisme contre Israël*, p. 428.

(٢٠) Weinstock, Ibid, p. 433.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١، و Rodinson, Ibid, p. 71.

الاعتراف!![22] وفتح مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. ولكن هذه بعض الأسباب لا كلها، رغم أن اللغط الشائع لا يلوكها إلا هي.

إذا كانت إسرائيل تريد الاعتراف فقط، فلماذا لم تحاول فرضه من قبل على نظام فاروق، بل لماذا لم تحاول فرضه على ثورة ٢٣ تموز/يوليو قبل أن تتضح وتتبلور اتجاهاتها القومية العربية والمعادية للإمبريالية؟ وسؤال آخر: لماذا لم تحاول إسرائيل الحصول على اعتراف الأردن أو سوريا؟ لماذا لا تبدأ بالأطراف الأقل قوة (بل بالأكثر ضعفاً) وتفرض عليها الاعتراف، لتنتهي بالطرف العربي الأكثر قوة (مصر) ما دام هذا الطرف لديه الاستعداد للأخذ والرد ـ إذا سلمنا جدلاً باتهامات أعدائه ـ حول مسألة الاعتراف بإسرائيل؟ وثمة أمر آخر: إذا كان هم إسرائيل الاعتراف فقط والعيش فقط، ألا يمكنها أن تتخلى عن بعض الأراضي (الأراضي التي احتلتها ولم تعتبر تابعة لإسرائيل بموجب قرار التقسيم) مقابل العيش بسلام؟ وما قيمة أراض ما إذا كان التخلي عنها يأتي بالسلام والاعتراف؟

الإجابة الصاحية عن هذه الأسئلة تلقي ضوءاً كاشفاً عن المنظور التاريخي الإسرائيلي للصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة، وعلى أرضية وخلفية السياسة الإسرائيلية من جهة أخرى. هذا ما سنتحدث عنه بعد قليل ببعض التفصيل، ونكتفي الآن بتثبيت ما أورده مكسيم رودنسون حول الأسباب العميقة والبعيدة للعدوان الإسرائيلي في العام ١٩٥٦:

«... فبالنسبة إلى بن غوريون، الذي كان يقود اللعبة من الجانب الإسرائيلي، كانت المسألة هي تسديد ضربة كبيرة تجبر العرب في النهاية على الاعتراف بإسرائيل كما هي، وعلى إنهاء حالة الحرب الضمنية بسبب هجمات الفدائيين، التي أصبحت جدية بما فيه الكفاية آنذاك، وعلى فتح مضائق تيران، ولكن لا شك أن خلفية تفكير بن غوريون تنطوي على ضم محتمل لأراض (عربية). وإن كل زلزلة للوضع ربما تؤدي إلى تغييرات مفيدة. وفي كل الأحوال، فإن بن غوريون، الذي تسلط عليه

---

(٢٢) إن هدف الاعتراف، اعتراف العرب بإسرائيل، هو بالأحرى سبب إضافي وثانوي للعدوان الإسرائيلي في العام ١٩٥٦. ولعل الإشارة الإسرائيلية القاطعة إلى هذه الحقيقة تتمثل في المذكرة الإسرائيلية السرية الموجهة إلى السفارة الأمريكية في إسرائيل قبيل زيارة بن غوريون للولايات المتحدة في أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٦١، وجاء في المذكرة أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتقد أن الوقت مناسب للتسوية السلمية للعلاقات بين إسرائيل والبلاد العربية. هذا ما أوردته الكاتبة السوفياتية جالينا نيكيتينا في مؤلفها، انظر: جالينا نيكيتينا، **دولة إسرائيل: خصائص التطور الاقتصادي والسياسي**، الترجمة العربية ([د.م.]: دار الهلال، [د.ت.])، ص ١٤٤، وقد نقلته المؤلفة عن جريدة: *Stuttgarter Zeitung*, 5/4/1961.

منذ زمن طويل الخوف من انتفاضة العالم العربي، والذي كان يتساءل ما إذا كان عبد الناصر سيصبح مصطفى كمال الذي سيخلص هذا العالم من الفوضى والتضعضع، قدر أن الوقت مؤاتٍ للضرب وقهر القوة التي تصعد، أو على الأقل الحصول على الاعتراف في ظرف تتمتع فيه إسرائيل بموقع قوة، قبل أن يفوت الأوان. كما ينبغي الاستفادة من تضافر ظروف تدفع إلى جانب إسرائيل دولتين غربيتين مسلحتين جداً، وهي ظروف قد لا تحدث من جديد قبل مضي زمن طويل»[٢٣].

لقد وصفنا موقف أو رؤية عبد الناصر، بعد اكتشافه الوحدة العربية، بأنها رومانسية ثورية. فلنضبط حدود هذا التعبير عبر التقاط العناصر الواقعية المتضمنة في هذه الرؤية ووزنها، ولنحاول تلخيص تجربته في هذه المرحلة والمعطيات التي استجرّها من تجربته:

أ ـ كضرب من استمرار لحركة النهضة المصرية، ولأن عبد الناصر كان أول قائد عربي قد أدرك مشكلة التخلف وأهميتها وإلحاحها، لذا كانت التنمية هاجسه الرئيسي إن لم أقل المركزي. وكان هذا الهاجس أحد عوامل اصطدامه مع الإمبريالية أو تهادنه التكتيكي المتقطع معها.

ب ـ رغم أن عبد الناصر كان يرى صلة الإمبريالية بإسرائيل، إلا أن قصوره في وعي الظاهرة الإمبريالية عموماً حال دون رؤيته الطابع العضوي لصلة إسرائيل بالإمبريالية إلا من خلال تجربة عدوان العام ١٩٥٦. ولقد فوجئ عبد الناصر بقبول إنكلترا وفرنسا تواطؤ إسرائيل معهما في العدوان[٢٤].

ج ـ إن عبد الناصر، رغم رومانسيته الثورية، إلا أنه لم يعلن، حتى في هذه المرحلة بالذات، أنه سيحرر فلسطين. لقد كان يقف عند حدود المطالبة بقرارات هيئة الأمم المتحدة، بما فيها قرار التقسيم، وكان يكرر، بصيغ عامة، الحديث عن استرداد حقوق شعب فلسطين.

د ـ إننا نلمح الجانب الرومانسي في رؤية عبد الناصر في خطاب له، بعد

---

(٢٣) Rodinson, Ibid, p. 73.

وكتب حبيب القهوجي: «لقد كتب بن غوريون مرة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بأن أخشى ما يخشاه بأن يقوم رجل من هذه الأمة ويوحدها كما حصل في الماضي وعندها لن يكون محل لإسرائيل في الشرق الأوسط»، انظر: **مجلة الثقافة العربية**، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٤٩.

(٢٤) انظر: محمد حسنين هيكل في: **النهار**، ١٩٧١/١٠٣.

تلقّي الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، قال فيه إن الجيش المصري أصبح أقوى جيش في الشرق الأوسط[٢٥]. ولكن هذا الجانب اختفى بعد عدوان العام ١٩٥٦، وأصبح يقول إننا نبني جيشاً لكي لا نصبح لاجئين[٢٦].

هـ ـ لا شك البتة في أن عبد الناصر كان يعتبر، حتى في هذه المرحلة، تحرير فلسطين بمثابة هدف رئيسي من أهداف الثورة العربية (سنشرح هذا بالتفصيل بعد قليل)، ولكنه لم يضع هذا الشعار في أمر اليوم[٢٧]، وأن عبد الناصر عندما عمل على تقوية الجيش المصري إنما كان يهدف فقط إلى الثبات في الدفاع، أو، في أحسن الأحوال، إحراز بعض مكاسب تكتيكية صغيرة تساعده في المعركة الكبرى في سبيل الوحدة وضد الإمبريالية.

ـ ٤ ـ

بعد هذه التجربة، دخل عبد الناصر مرحلة أريد أن أسميها مرحلة «الواقعية الثورية»، التي لازمته حتى غيابه. خلال هذه المرحلة سمعنا نبرته ترتفع في فترة وتخفت في فترة أخرى، بل رأينا تراجعات تكتيكية في فترة ثالثة. التقاط ملامح هذه الواقعية الثورية يقتضينا متابعة بعض الوقائع والأحداث:

لقد تمخض العدوان الثلاثي عن أحداث وتطورات كبيرة وكثيرة، لعل أهمها وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، التي ولدت وسط حالة حرب سياسية من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ما لبثت هذه الوحدة أن فجرت بدورها سلسلة من الأحداث، أهمها ثورة ١٤ تموز/يوليو، التي وضعت العالم كله على شفير حرب عالمية.

من التكرار أن نتحدث عن ردود فعل الدول الإمبريالية إزاء الوحدة. ولكن ما ورد هي ردود فعل إسرائيل؟ هياج وشعور بمأزق والتفكير بضربة عسكرية جديدة تفصم الوحدة[٢٨]. كيف أصبح الموقف العربي ـ الإسرائيلي بعد وحدة العام ١٩٥٨؟

---

(٢٥) من خطابه ١٤ أيار/مايو ١٩٥٦، انظر: عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٢٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٧) ولكن لا بد من إيضاح: أن السياسة علاقات موضوعية وليست نيات ذاتية. عبد الناصر لم يضع تحرير فلسطين في أمر اليوم فعلاً، ولكن إسرائيل لم تضع إلا رأس عبد الناصر في أمرها اليومي.

(٢٨) لم تكتب بعد دراسة عربية خاصة بمسألة الوحدة العربية وإسرائيل، رغم أن مسألة الوحدة العربية تعتبر المسألة المركزية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع ذلك فثمة دلالات بينية بما فيه الكفاية.

من الملاحظ أن إسرائيل قد أوقفت تقريباً اعتداءاتها على حدود الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة على حدود سوريا، حتى إذا افترضنا أن قوات الطوارئ الدولية، على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، كانت سبباً في منع الاعتداءات الإسرائيلية. إن العدوانين الإسرائيليين الوحيدين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٠ على الحدود السورية، قد قوبلا بردّ كان لأول مرة ذا مغزى، كما قام الجيش الأول (الجيش السوري) بعملية مضادة كانت أشد من العدوانين الإسرائيليين(٢٩).

طبعاً لم تتعدَّ الجمهورية العربية المتحدة، خلال فترة الوحدة، موقف الدفاع. هذا صحيح. ولكن إسرائيل تخلت، كما يبدو، مؤقتاً على الأقل، عن موقف الهجوم والردع. وهذا يفسر بأن ميزان القوى العسكري المحلي أصبح متأرجحاً وحساساً. هذا التأرجح وهذه الحساسية في ميزان القوى العسكري لم ينجما بالطبع عن مجرد الجمع العددي للقوة العسكرية المصرية مع القوة العسكرية السورية، فليس للجمع من وزن عسكري جدي إذا بقي الجيشان يتحركان كجيشين مستقلين وإن

= ويقول صبري جريس: «ما زلنا نذكر صرخة بن غوريون في أعقاب قيام أول وحدة في تاريخ العرب الحديث ـ وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا ـ حين قال: «إن هذه ليست جمهورية، ولا هي عربية، ولا هي متحدة!». لقد كانت هذه الكلمات تعبر عن الحقد والغضب والكراهية التي تفجرت في قلوب الصهاينة وهم أمام أولى البوادر الوحدية الحقيقية في العالم العربي. والواقع أن أشد ما ترهبه إسرائيل هو قيام أي ظاهرة حقيقية للوحدة العربية. والسبب بسيط جداً، فكلما كبر العرب صغرت إسرائيل. المسألة مسألة وجود كيانهم بأكملهم أو عدم وجود..». انظر: **الثقافة العربية**، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٥٩.

في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٨ نقلت الصحف السورية كلها تقريباً تصريحاً لنهرو أدلى به في البرلمان الهندي: «... إنني أرحب بوحدة مصر وسوريا... إن هذا الذي يجري في الشرق الأوسط (أي قيام الوحدة) أدى إلى سماع صوت التشاؤم من إسرائيل. وهناك بعض الخطر من أن تقوم إسرائيل بعمل طائش نتيجة لما حدث في الشرق الأوسط، وإذا ما حدث شيء من هذا النوع، فإن المرء ليعجز عن معرفة ما يؤدي إليه». ولقد ثبت هذا التصريح في: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ١٩٤.

عالج إيبان موقف إسرائيل بهذا الخصوص ولخص الصراع في المنطقة بوصفه صراعاً بين الوحدة والتعدد «التجزئة». أنظر: *Foreign Affairs* (July 1965), p. 629.

وأشار رودنسون إلى هياج بن غوريون عندما لاحت احتمالات الوحدة الثلاثية، انظر: Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 105.

أما صموئيل سيجيف، الكاتب الإسرائيلي، فقد أوضح ببعض التفصيل وجهة نظر إسرائيلي في الوحدة العربية في: Samuel Seguev, *Israël, les Arabes et les grandes puissances: 1963-1968*, traduit de l'hébrew par Gabriel Roth (Paris: Calmann-Lévy, 1968), pp. 16-18.

أما نظرة إسرائيل إلى مسألة الوحدة من زاوية عسكرية فنجدها في تقرير الأركان الإسرائيلية المنشور في: كارنجيا، **خنجر إسرائيل** ([دمشق]: دار دمشق، ١٩٦٧).

(٢٩) معلومات حصلنا عليها شخصياً من قائد الجبهة السورية آنذاك.

متضامنين[٣٠]، بل نجما عن تحول سببه وحدة الجيشين المصري والسوري وإمكانية عملهما كجيش واحد[٣١].

من الزاوية السياسية أخذت إسرائيل تتحدث لغة جديدة إلى حد ما. يقيناً أن إسرائيل لم تتراجع عن مواقعها الأساسية، ولكن لغة التهديد بالقوة قد خفتت[٣٢]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتجه تحرك إسرائيل ـ ونكرر: بسبب قيام الوحدة ـ إلى إقامة حلف بين الدول التي تحيط بأطراف الوطن العربي، فاقترح دايان، في ٨ أيار/مايو ١٩٥٨ ـ بدعم من بن غوريون ـ على مونتغمري إقامة حلف بين إسرائيل وتركيا والحبشة[٣٣]. كما حاول بن غوريون الحصول على تعهدات وضمانات من الحلف الأطلسي لحماية حدود إسرائيل[٣٤]. وأخيراً باشرت أمريكا، لأول مرة وبصورة علنية، تزويد إسرائيل بالأسلحة وبخاصة الصواريخ[٣٥]. وزادت المساعدات والقروض السنوية المقدمة من الغرب الإمبريالي في فترة الوحدة بنسبة قدرها ٣٥ بالمئة عن السنوات الثلاث السابقة للوحدة[٣٦]. وبعد الوحدة فقط نبتت في إسرائيل فكرة صنع قنبلة ذرية تساعدها في ذلك فرنسا[٣٧]. وقد لوحظ أيضاً أن المعدل الوسطي السنوي للهجرة إلى إسرائيل الذي كان خلال السنوات الأربع السابقة للوحدة (٥٤ ـ ٥٧) ٤٤,٦٠٠ مهاجر، قد أصبح، خلال سنوات الوحدة الأربع (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ٢٩,٧٥٠ مهاجراً، وهذا يعني أن المعدل الوسطي للهجرة قد هبط

---

(٣٠) انظر: كارنجيا، **خنجر إسرائيل**، ص ٢٨.

(٣١) لقد أثبتت الأحداث دوماً أن ما يسمى بالتضامن والتحالف العربي، في ظروف كالظروف العربية، لم تكن يوماً جدية. فما لم تكن ثمة قيادة سياسية مركزية فلن يكون هناك تحالف ذو جدوى وفاعلية من الزاوية العسكرية.

(٣٢) وقد أشار إلى ذلك عبد الناصر باعتباره ثمرة من ثمار الوحدة. انظر خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة، في: عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٣٨.

(٣٣) انظر: Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 85.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٠٠. وانظر أيضاً: نيكيتينا، **دولة إسرائيل: خصائص التطور الاقتصادي والسياسي**، ص ١٤٢.

(٣٥) نيكيتينا، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٣٦) انظر: Georges Corm, *les Finances d'Israël* (Beyrouth: Institut des études Palestiniennes, 1968), p. 38.

يستخلص من الجداول الإحصائية المنشورة في هذا الكتاب ما يلي: الهبات المقدمة لإسرائيل كانت في تناقص في فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧، ثم صعدت صعوداً ملحوظاً في فترة الوحدة. فبعد أن كانت الهبات الإمبريالية، ٢٤٥,٤ مليون دولار في العام ١٩٥٧ أصبحت ٣٤٦,٥ مليون دولار في العام ١٩٦١. ولم يرتفع هذا الرقم بعد مقتل الوحدة فبقي ٣٤٧,٩ في العام ١٩٦٥، وهبط إلى ٣٠٦,٣ في العام ١٩٦٦.

(٣٧) Weinstock, *le Sionisme contre Israël*, p. 447.

خلال سني الوحدة بنسبة قدرها ٣٣ بالمئة[٣٨].

- ٥ -

لقد كان مقتل وحدة العام ١٩٥٨، أي انفصال ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بمثابة حجر الانهيار الذي هوى بالثورة العربية وصولاً إلى هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولقد أدرك عبد الناصر، برؤيته التاريخية، هول الكارثة، كما أدركت ذلك الجماهير الفلسطينية، بغريزتها الثورية، وعلى نحو أوضح وأحدّ من الشعب السوري، وأوضح وأحدّ بكثير من الشعب المصري[٣٩].

فترة ما بعد الانفصال، وصولاً إلى حرب الأيام الستة، تشكل مرحلة مهمة في تطور وعي عبد الناصر لقضية فلسطين، كما تشكل خطوة إلى أمام في مصارحته جماهير الأمة العربية بتعقيدات مسألة النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وفضلاً عن ذلك، ففي هذه الفترة بالذات ألقي المزيد من الضوء على حقائق الوضع العربي ومفاصل أحداثه. لذا لا بد من متابعة تطور مواقف مختلف أطراف اللعبة.

أ ـ إن مؤامرة الانفصال، التي تواطأ فيها حلف رجعي عربي ـ إمبريالي ـ بيروقراطي عسكري سوري، والتي نجحت بسبب قصور الوعي لدى قيادة دولة الوحدة مضافاً إليها العامل الجغرافي، لم تُعِد عبد الناصر إلى «جادة العقل»، حسبما كانت تقدر الدوائر الإمبريالية. لقد دفعت عبد الناصر إلى مزيد من الراديكالية سواء على الصعيد الداخلي أو العربي. أما على الصعيد الدولي، في فترة شهدت انفراجاً عاماً في التوتر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فقد عمل عبد الناصر على إزالة ما تبقى من شوائب في العلاقات المصرية ـ السوفياتية وناور تكتيكياً مع الولايات المتحدة، التي وإن لم تكن قد قررت آنئذ إسقاط عبد الناصر، إلا أنها تابعت عملية صده وحصره داخل مصر، وتجلى ذلك واضحاً في دورها في دعم المملكة العربية السعودية في حرب اليمن، حيث قدرت، بالاشتراك مع السعودية، أن تدخّل عبد الناصر العسكري في اليمن هو مناسبة للقضاء عليه عبر تزمين المشكلة

---

(٣٨) انظر: الياس سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٦٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧. لا شك أن ثمة عوامل أخرى تتحكم بموضوع الهجرة، ولكن لا شك أن الوحدة تشكل عاملاً مهماً.

(٣٩) إن نسبة الفلسطينيين الذين قتلوا وسجنوا وطوردوا بسبب نضالهم في سبيل إعادة الوحدة كانت أعلى بكثير من نسبة السوريين، لا عجب، لقد شعروا، بحق، أنهم يدافعون عن أمل بالعودة قد انطفأ.

اليمنية ونزف الجيش والاقتصاد المصريين[٤٠].

وإذا كان كينيدي قد حاول إقامة جسر مع مصر، بعد فشل مبدأ آيزنهاور، على أساس خط إمبريالي جديد مرن، إلا أن هذه المحاولة سرعان ما ارتطمت بجدار النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ثم ارتطمت ثانية بسبب تأميمات العام ١٩٦١ واشتراك المخابرات الأمريكية في تدبير مؤامرة الانفصال في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. لقد حاول كنيدي أن يجد حلاً للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، فأجابه عبد الناصر برسائل تعيد طرح المشكلة بأساسها من جديد[٤١]، أما إسرائيل فقد أجابت كنيدي بأن الوقت غير مناسب للتسوية[٤٢]. وما لبث كنيدي أن تابع تزويد إسرائيل بالسلاح الأمريكي، حيث أصبحت إسرائيل بحاجة ماسة، بعد أن اتجه الجنرال ديغول إلى تبني خط تقارب مع العرب (ولكن ليس على حساب إسرائيل بالطبع)، وبعد أن اتجهت ألمانيا الغربية، بسبب الضغوط العربية، إلى إيقاف الدفعات الكثيفة من الأسلحة. وهكذا وقعت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ اتفاقية بين أمريكا وإسرائيل لتزويد الأخيرة بصواريخ «هوك» الأمريكية. وكانت هذه الاتفاقية، كما لاحظت غالينا نيكيتينا، نقطة تحول جديدة في السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل[٤٣]. حقاً إن الولايات المتحدة كانت تزود إسرائيل بالأسلحة، تدليساً وخداعاً للعرب، كما لاحظ رودينسون (Rodinson)[٤٤]، بواسطة ألمانيا الغربية، إلا أنها في العام ١٩٦٢ انتقلت علناً وصراحة إلى اتخاذ هذا الموقف، الذي يشكل ارتساماً لموقفها الهجومي الذي شهد ذروته الساخنة في العام ١٩٦٧.

ب ـ في سوريا عند الانفصال، شُنت حملة مركزة وكثيفة ومستمرة على عبد الناصر، قادها على الصعيد الإعلامي أكرم الحوراني وأحمد عسة[٤٥]. وتركزت الحملة

---

(٤٠) انظر الحلقة السابعة من كتاب محمد حسنين هيكل **عبد الناصر والعالم** في: **النهار**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٧١.

(٤١) أعاد هيكل نشر هذه الرسائل في الحلقة السادسة من كتابه **عبد الناصر والعالم** في: **النهار**، ١٧/ ١٠/ ١٩٧١.

(٤٢) انظر الهامش رقم (٢٢) أعلاه.

(٤٣) نيكيتينا، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٤) Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 145.

(٤٥) كان أحمد عسة يصدر جريدة **الرأي العام**، التي كانت أكثر الصحف السورية انتشاراً. هرب أحمد عسة بعد ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ إلى السعودية، ليعمل في الإعلام السعودي ويؤلف الكتب عن «منجزات» العائلة السعودية. كان أكرم الحوراني «راعي» هذه الجريدة، وكانت الصحف السورية كلها تقريباً تنشر مقالات أكرم الحوراني في عرض صفحاتها الأولى، ولعل أهم مقالاته وأشهرها هي المقالة التي نشرها في: **الرأي العام**، ٢١/ ٨/ ١٩٦٢.

على اتهام عبد الناصر بالعمالة لأمريكا وخيانة قضية فلسطين ومطالبة عبد الناصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية ومنع إسرائيل من المرور في مضائق تيران. ودخلت في المعمعة وسائل الإعلام الأردنية والسعودية، فكانت الإذاعات والصحف الأردنية والسعودية تذيع مقتطفات طويلة من مقالات أكرم الحوراني، وتذيع وتكتب تعليقات حول الموضوع نفسه وفي الاتجاه نفسه[٤٦].

ما لبث عهد الانفصال أن سقط. ولاح سراب وحدة ثلاثية مصرية ـ سورية ـ عراقية، ما لبث أن انطفأ. وبعد أحداث ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ وانفراد حزب البعث بالسلطة، تفاقم الصراع بين القاهرة ودمشق. وكان الموقف من مسألة تحرير فلسطين إحدى أهم النقاط التي دار حولها هذا الصراع ومادة رئيسية في المعركة الإعلامية الناشئة بين العاصمتين. وبالتحديد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤[٤٧]، أُطلق نفير المعركة ضد عبد الناصر، الذي اتهم بأنه يقبض من الغرب المعونات والمساعدات لكي يؤجل معركة تحرير فلسطين التي أصبحت ناضجة، أو لكي يصفي قضية فلسطين. وبشكل عام، كانت المواجهة جد هجومية من جانب دمشق، وجد دفاعية من جانب القاهرة. استمرت الأخيرة تدافع عن «الوحدة طريق تحرير فلسطين»، في حين أن الأولى قبلت الشعار واعتبرت «تحرير فلسطين طريقاً للوحدة». وبعد ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، أعلنت دمشق أنها ستعمل لتقارب ما مع القاهرة، وكرست في الوقت نفسه شعار تحرير فلسطين كشعار مطروح في أمر اليوم، وأطلقت شعاراً جديداً آخر: «الجيش لحماية الثورة وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين». ثم تدافعت الأحداث، كما سنرى، وصولاً إلى حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ج ـ بعد مقتل وحدة العام ١٩٥٨، وبعد أن ابتعدت عن أفق منظور احتمالات عودتها، شاع جو من اليأس في صفوف الجماهير الفلسطينية. صحيح أن عبد الناصر لم يضع تحرير فلسطين في أمر اليوم، إلا أن الجماهير الفلسطينية قد أدركت، بغريزتها الثورية، أن صعود القوة العربية إلى حد يقلب ميزان القوى لصالح

---

(٤٦) «إن مختلف الأنظمة الملكية العربية، التي كان عبد الناصر يهاجمها دائماً بسبب سياستها الرجعية، ما لبثت أن كالت له الصاع بالصاع، وهاجمته في موقفه المتساهل من مسألة حرية الملاحة الإسرائيلية إلى ميناء إيلات وبسبب وجود قوات الطوارئ الدولية على حدود قطاع غزة وسيناء. وتزايد تواتر وعنف هذه الهجمات كلما اقترب موعد انتهاء المشروع الإسرائيلي لضخ المياه من نهر الأردن»، انظر: Seguev, *Israël, les Arabes et les grands puissances: 1963-1968*, p. 24.

(٤٧) لوحظ آنئذ أن العلاقات بين النظام الأردني والنظام السوري أصبحت إيجابية. ولأول مرة في تاريخ سوريا يقوم رئيس للدولة بزيارة السفارة الأردنية مهنئاً بعيد جلوس الملك حسين على العرش. كما سمح للصحف الأردنية، لأول مرة أيضاً، بالدخول إلى الأسواق السورية.

العرب يشكل مفتاحاً لحل المشكلة. وفي جو اليأس والتراجع هذا أخذت ايديولوجيا المقاومة، التي كانت قد ولدت في صفوف بعض المثقفين الفلسطينيين العاملين في الدول العربية البترولية، والذين كان القسم الأعظم من قياداتهم في المناخ الفكري والسياسي للهيئة العربية العليا وحزب التحرير الإسلامي، تلقى بعض إصغاء في صفوف سكان المخيمات. أما سكان الضفة الغربية وغزة فكانوا، إلى حد كبير، بمنأى عن تأثيراتها. وقد تبلورت هذه الايديولوجيا في أطروحات منظمة «فتح». أما المنظمات الأخرى، التي نشأت بعدئذ، وبدأت تفكيراً مشابهاً ومنافساً في حركة القوميين العرب في العام ١٩٦٦، فلم تفعل شيئاً سوى السباحة في التيار الذي أطلقته فتح، مع إضافة تلاوين وهوامش ايديولوجية أخرى على بنيان فتح الايديولوجي نفسه.

في جو اليأس ولدت ايديولوجيا اليأس، ولكن توهمتها فتح ايديولوجيا التجاوز: لقد أصيب العرب بالترهل القطري[٤٨]، وسقطت الوحدة. إذاً فالمفتاح هو الثورة الفلسطينية التي ستكون كفيلة بتطوير الأوضاع العربية، تحررياً ووحدوياً، إلى الأمام[٤٩]. الموضوعة قد تبدو متماسكة على الصعيد الفكري المجرد، ولكن ثمة ثغرة تلغمها: أين تحط الكفة في ميزان القوى المحلي، أفي الجانب العربي أم في الجانب الصهيوني؟ أي هل يؤدي تفجير الثورة الفلسطينية إلى «ديان بيان فو» أم إلى «بريست ليتوفيسك»؟ الوقائع بينت أن تطور الأحداث قد قاد إلى هزيمة ٥ حزيران/ يونيو وإلى مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وإن ارتسامات «بريست ليتوفيسك» عربي، وليس «ديان بيان فو» عربي هي التي تلوح في الأفق الآونة. وهذا البريست ليتوفيسك العربي سيصيب، أول ما يصيب، القضية الفلسطينية، دونما أمل في نهوض جديد في مستقبل منظور.

هل كانت هذه الارتسامات بعيدة عن تصورات فتح لآفاق المستقبل؟ لا. مثلاً، ينقل إريك رولو رأياً لعضو، وصفه بالنافذ، في فتح، قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧: «إننا نأمل إثارة الحرب. نحن نعرف جيداً أن الدول العربية ليست قادرة عسكرياً على تحرير فلسطين، ولكننا نريد على الأقل الوصول إلى هذه النتيجة المهمة جداً بالنسبة إلينا: القضاء على عبد الناصر، الذي هو، موضوعياً، عميل للصهيونية، لأنه يرفض القيام بأي عمل ضد إسرائيل»[٥٠].

---

(٤٨) «تحرير الأقطار المحتلة»، من إصدار فتح، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٤٩) «كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة؟»، من إصدار فتح، ص ٣٢.

(٥٠) Eric Rouleau, Jean-Francis Held et Jean et Simonne Lacouture, *Israël et les Arabes, le 3ème combat* (Paris: Editions du Seuil, 1967), p. 59.

هل كانت دمشق (تحديداً: قيادة صلاح الدين) وفتح اللتان التقتا حول طرح هدف تحرير فلسطين في أمر اليوم بواسطة حرب التحرير الشعبية، سبباً في إثارة حرب حزيران/يونيو؟ لا، بالتأكيد، فاللعبة أكبر منهما بكثير. لقد كان ممكناً أن يكون بالفعل سبباً في إثارة الحرب لو أن العمل الفدائي كان أكثر فاعلية ضد إسرائيل، ولكن ما دام العمل الفدائي لم يكبد إسرائيل سوى قتيل واحد من بداية العام ١٩٦٧ حتى اندلاع حرب حزيران/يونيو[٥١]، لذا يمكن القول إن مسألة العمل الفدائي ضد إسرائيل كانت بمثابة ذريعة استخدمتها إسرائيل والإمبريالية الأمريكية في لعبة قررها البيت الأبيض، كما سنرى بعد قليل، منذ زمن.

د ـ كيف تصرف عبد الناصر في هذه الفترة؟ ما ردود فعله؟ ما تأثير ذلك على الاتجاه العام للثورة العربية؟ على صعيد ميزان القوى العسكري، الذي اختل اختلالاً شديداً لصالح إسرائيل بسبب الانفصال، شكّل عبد الناصر فرقة عسكرية جديدة، رغم شعوره بثقل الإنفاق العسكري على مجهودات التنمية، تعدل جزئياً ذلك الاختلال.

على الصعيد العربي العام، قام عبد الناصر بلف كوع إلى اليمين وتراجع إلى وراء. المعركة الحادة[٥٢] التي فتحها ضد السعودية وإيران، المدعومتين والمدفوعتين من قبل أمريكا، بسبب محاولتهما إنشاء الحلف الإسلامي، قد توقفت. ومن جهة أخرى، فإن معركة اليمن، رغم النزيف الذي سببته للاقتصاد المصري، ورغم بروز معارضة، تكاد تكون علنية، إقليمية ويمينية لعبد الناصر بسبب مشكلة اليمن في مصر بالذات، والتي كانت قد طرحت احتمالات تغيير في السعودية التي كانت تشكل المركز الأخير والقوي للقوى التقليدية المتحالفة مع أمريكا ـ هذه المعركة أصبحت عبئاً لا يمكن مصر أن تتحمله إذا أرادت أن تواجه مضاعفات المسائل التي طرحت في المشرق. وهكذا أوقف عبد الناصر صراعاً طبقياً جدياً على الصعيد

(٥١) أورد ناثان فانشتوك، نقلاً عن مصادر إسرائيلية رسمية، المعلومات التالية عن النشاط الفدائي قبل حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٦: ١٠ قتلى. عام ١٩٦٧ (من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٥ حزيران/يونيو، وعلى حدود الدول الأربع) قتيل واحد. عدد العمليات: عام ١٩٦٥ بلغ ٣٥ عملية، الناجحة منها ٢٧. عام ١٩٦٦ بلغ ٤١ عملية، الناجحة منها ٣٠. عام ١٩٦٧ بلغ ٤٦ عملية الناجحة منها ٢٠. انظر: Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, p. 471.

(٥٢) لا بد أن أذكر، استناداً إلى الذاكرة، إلى أن صحف دمشق كانت تهون آنذاك من شأن الحلف الإسلامي وتعتبر الحلف الإسلامي وهماً خلقه عبد الناصر، فالرجعية ضعيفة وأن الهدف الأساسي للاستعمار من وراء مشروع الحلف الإسلامي هو دفع دمشق للقاء بالقاهرة.

العربي العام. وقد تجلى ذلك سواء في خطابه يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ الذي دعا فيه إلى عقد مؤتمر للقمة أو في محاولته حل مشكلة اليمن وسحب الجيش المصري.

وقد لوحظ في هذه الفترة، فترة ما بعد الانفصال وصولاً إلى خطابه في وفد المجلس التشريعي لغزة يوم ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦٢، أن لهجة عبد الناصر أخذت تشدد، إن لم نقل تركز، على أن المعركة طويلة **أولاً**، وأن تحرير فلسطين مرتبط بالقضاء على التجزئة والتخلف **ثانياً**[٥٣]. ففي رده على مطالبة عهد الانفصال بتحرير فلسطين، (وخطابه في وفد غزة كان هو الرد) تقدم عبد الناصر خطوة إلى الأمام في مصارحة الجماهير العربية برأيه حول مشكلة تحرير فلسطين، كما أنه لم يكن أقل صراحة في خطابه الذي دعا فيه إلى مؤتمر القمة الأول[٥٤].

ماذا قال عبد الناصر في هذين الخطابين بخاصة وفي تلك الفترة بعامة؟ قال بالضبط ما معناه: «إن قضية فلسطين هي أصعب قضية في العالم. ومَن يقول لكم (للفلسطينيين) إنه وضع خططاً لحلها إنما يخدعكم. يجب أن نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية. مَن يقول لكم إن قضيتكم سهلة إنما يخدعكم، لأنها ليست إسرائيل وحدها، بل مَن وراء إسرائيل. مَن يريد الحرب لا بد أن يكون مستعداً لها... ونحن لسنا على استعداد. ليس لدي خطة لتحرير فلسطين (خطة بمعنى برنامج محدد الخطوات والتوقيت). بالنسبة إلى هذه القضايا يجب أن نعرف متى نقف ومتى نهجم ومتى ننسحب. لقد كانت الوحدة عاملاً مساعداً. لقد كانت الوحدة البلاء الأكبر بالنسبة إلى بن غوريون (.. هذه الوحدة لم تعد قائمة الآن). فلسطين سنة ١٩٤٨ كانت متاجرة سياسية. لا يمكن أن ننسى فلسطين بالطبع، ولا يمكن أن نتخلى عنها، ولكن لا يمكن أيضاً أن نعالج قضية فلسطين بالطريقة الي عولجت بها سنة ١٩٤٨ بالمزايدات والبعد عن المسؤولية»[٥٥]. وبعد أن بيّن عبد الناصر، بصراحة لا سابق لها، حدود قوة مصر، وبالتالي حدود المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، كمواجهة دفاعية وجزئية، دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي غايته حشد القوى العربية لمعالجة موضوع ضخ إسرائيل لمياه نهر الأردن. كيف كان عبد الناصر ينظر إلى مشكلة مياه الأردن؟ وما هو الإطار الذي وضعه فيها؟ وهل كان عبد الناصر يتصور أن ثمة

---

(٥٣) انظر: عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ١٢٠، ١٣٧، و١٣٩.

(٥٤) ما كان عبد الناصر ليواجه هذا الحرج أمام الجماهير العربية لو أن أجهزة الإعلام المصرية لم تخف عليها حقيقة المعارك العسكرية مع إسرائيل عام ١٩٥٦.

(٥٥) انظر: عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ٩٧، ١١٩، و١٤١.

جدوى من وراء عقد مؤتمرات للقمة بهذا الشأن؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما غاية عبد الناصر وأهدافه من وراء مؤتمرات القمة؟ وأخيراً ما حقيقة مشكلة مياه الأردن، وما أهميتها بالنسبة إلى إسرائيل، وهل كان عبد الناصر يتصور أن لا بد من مواجهة مع إسرائيل إذا حوّل العرب روافد الأردن؟

سنتناول هذا الموضوع باختصار شديد: منذ العام ١٩٦٠ كان عبد الناصر يتابع أعمال ومشروع إسرائيل لضخ مياه من نهر الأردن. وقد بحث عبد الناصر المسألة في مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة من الزاويتين التقنية والسياسية، واستبقى عبد الناصر الناحية العسكرية ليقررها في ضوء النتائج التي يمكن أن ينتهي إليها العملان التقني والسياسي[٥٦]. ويبدو أن سقوط الوحدة ومضاعفاته قد ألقى المسألة في الظل وأبعد المسؤولية المباشرة عن موضوع التحويل عن عبد الناصر.

عندما دعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمرات للقمة، هل كان يتصور أن المواجهة بين العرب وإسرائيل قائمة لا شك فيها إذا حوّل العرب روافد الأردن؟ لا نعتقد ذلك، لا لأن مؤتمرات القمة لن تقدم شيئاً جدياً وحاسماً لمواجهة قريبة محتملة فحسب، بل لأن عبد الناصر لا بد أن يكون عارفاً أن تحويل روافد الأردن سيُبقي لإسرائيل كميات من المياه توازي ما اقترح تخصيصه لإسرائيل بموجب مشروع إريك جونستون[٥٧]، فضلاً عن أن عبد الناصر يعرف أن مشكلة تحويل مياه الأردن ليست بمثابة خلق إسرائيل ثانية[٥٨]، كما كانت بعض الدعوات تروج آنئذٍ، كما أن مياه الأردن ليست كافية لحل المشكلة المائية في إسرائيل، التي كانت تعمل جاهدة لدفع أمريكا إلى مساعدتها لإقامة مشروع ضخم لتحلية مياه البحر. ومن جهة أخرى فإن الأشغال العربية لتحويل الروافد لن تكون شغّالة إلا في عام ١٩٧٧. وعلى هذا يمكن أن نستنتج أن أهداف عبد الناصر من وراء مؤتمرات القمة كانت:

١ ـ دفع الدول العربية للمساهمة المالية بتحويل الروافد وتكوين قوة عسكرية فلسطينية (حليفة له بالطبع).

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٥٧) Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 175 et Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, p. 459.

(٥٨) قال عبد الناصر في حديث إلى مجلة **بليتز** الهندية بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٦٤: «ليس مصدر قلقنا هو المياه التي يسرقونها والأرض التي يعتزمون استعمارها (تعميرها، بالأصح) عن طريق استجلاب مهاجرين غرباء، فإن هذه الأعمال ـ رغم عدم شرعيتها ـ ليست بالخطر الكبير، ولكن ما يهمنا هو ألا نسمح لهم بأن يقووا ويدعموا قبضتهم على الأرض التي اغتصبوها عن طريق سلب المياه العربية وسرقة الأرض العربية والاستمرار في تمزيق الجرح الذي أصاب اللاجئين الفلسطينيين بطردهم من ديارهم».

٢ ـ تشكيل جبهة عربية تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية على الغرب يبعد احتمالات المواجهة العسكرية (وهي احتمالات ضئيلة على كل حال ما دامت هذه المشكلة ليست حاسمة بالنسبة إلى إسرائيل).

٣ ـ إن عبد الناصر، الذي لا يهمل الاحتمالات الصغرى، كما يقول منطق هيغل، قدر أن الإمكانات العربية مفيدة مهما ضؤلت في حالة مواجهة لا يتوقعها ولكن لا يستبعدها.

٤ ـ رغم أن عبد الناصر يقدر أن مصر هي وحدها التي ستُجر إلى الحرب في حال وقوعها، وأن الدول العربية الأخرى هاربة سلفاً من المعركة، إلا أنه أراد قطع طريق المزاودة بقضية فلسطين التي تمارسها دول عربية مختلفة ومتخالفة. ففي مؤتمرات القمة سيتحدد عياناً ما ستقدمه كل دولة فعلياً في هذا السبيل[٥٩]. وبالفعل فقد نجح عبد الناصر، مؤقتاً على الأقل، من هذه الزاوية.

بيد أن دمشق ما لبثت أن صعَّدت مجدداً بالتعاون مع فتح، أجواء التوتر مع إسرائيل. ولكن قبل أن نكمل عرض الصورة من جانبها العربي، لا بد من وقفة سريعة لعرض الوجه الآخر للصورة.

هـ ـ لقد شهد العام ١٩٦٦ انتقال أمريكا من مرحلة صد وحصر عبد الناصر إلى مرحلة ضربه والقضاء عليه. ففي أوائل العام ١٩٦٦ أوقفت أمريكا شحنات القمح إلى مصر[٦٠]. وفي ربيع العام نفسه قررت أمريكا ـ بحسب تعبير مايلز كوبلند ـ أن «اللعبة الكبيرة قد انتهت»، فقدمت لإسرائيل كميات كبيرة جداً من الأسلحة الهجومية «يمكن استخدامها لتدمير القواعد الجوية للعدو، وبخاصة قواعد الجمهورية العربية المتحدة»[٦١]. ويحدد مايلز كوبلند ـ رجل المخابرات الأمريكي ـ بنود الإنذار الذي وجهته أمريكا لعبد الناصر بما يلي: ١ ـ خروج مصر من المعركة العربية. ٢ ـ تصفية الاتحاد الاشتراكي. ٣ ـ إدخال نوع من التنظيم على الإدارة وتحديد عدد الموظفين بـ ١٨٠ ألفاً. ٤ ـ تحديد عدد الجيش بخمسين ألفاً. ٥ ـ إلغاء

---

(٥٩) عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٦٠) هشام شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأميركا** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ٨٢، نقلاً عن دافيد نيس (وهو دبلوماسي أمريكي كان في القاهرة قبيل العدوان) في: *New York Times*, 9/2/1968.

(٦١) *Le Monde*, 2/5/1966, et Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 175, et Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, p. 425.

التأميم وإنهاء القطاع العام(٦٢). وكان من الطبيعي أن يرفض عبد الناصر الإنذار. وبحلول العام ١٩٦٧ أصبح هدف السياسة الأمريكية، كما قال دافيد نيس، «إسقاط عبد الناصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي»(٦٣).

و ـ ماذا كان يحدث في الجانب الإسرائيلي؟ إن مجيء ليفي إشكول في العام ١٩٦٣ إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، بعد إبعاد بن غوريون، إنما سجل الرجحان النهائي لكفة النفوذ الأمريكي في إسرائيل، ونقل الأخيرة محور تحالفاتها الدولية من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة. ولهذا فإن إشكول، الذي كانت سياسته التكتكية إزاء العرب تختلف بعض الاختلاف عن سياسة بن غوريون، اتجه إلى تطبيق سياسة بن غوريون ذاتها، عندما قررت الإمبريالية الأمريكية تصفية حساباتها مع عبد الناصر.

بعد أن حُدد الهدف وقُرّر، وهو إسقاط عبد الناصر، وبعد أن تمت الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية عبر صفقة الأسلحة الأمريكية الضخمة في أيار/ مايو ١٩٦٦، أصبحت المسألة هي مسألة إيجاد المبررات والذرائع الكفيلة بتغطية هذه العملية أمام الرأي العام الدولي من جهة، وشحن يهود إسرائيل لتعبئتهم للحرب وإقناعهم بضرورتها من جهة ثانية(٦٤). وكان الفخ هو تهديد سوريا بالعدوان. ولقد وضع عبد الناصر قدمه الأولى في الفخ عندما وقّع اتفاقية مع دمشق في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦.

ز ـ والسؤال الآن: كيف يمكن عبد الناصر، المخندق في مواقع دفاعية إزاء إسرائيل، أن يعقد اتفاقية دفاع مع سلطة تنادي بمواقف هجومية وحرب تحرير شعبية، رغم اختلاف سياساتهما والنزاع والشكوك والعداء بينهما؟ السؤال يبدو أكثر من محيِّر، والإجابة القاطعة صعبة للغاية، ومع ذلك فثمة عناصر قد تلقي بعض الضوء على موقف عبد الناصر هذا: إن عبد الناصر، الذي كان على اقتناع من أن الإمبريالية الأمريكية تنوي إسقاطه(٦٥) وأن إسرائيل تعد العدة للحرب، رأى في

---

(٦٢) مايلز كوبلند، **لعبة الأمم** (بيروت: دار الفتح، ١٩٧١)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٦٣) نقلها هشام شرابي، عن خطاب ألقاه دافيد نيس في مؤتمر لبحث الشؤون العالمية عقد في جامعة كولورادو في نيسان/أبريل ١٩٦٨، انظر: شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأميركا**.

(٦٤) وقد تم فعلاً هذا الشحن من خلال الصحف الإسرائيلية بخاصة، عبر إبراز تصريحات الشقيري وعبر تضخيم أعمال الفدائيين، والتهويل بها، بحيث كانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تعكس أعمال الفدائيين على نحو أضخم من بلاغات «العاصفة»، كما كانت المخابرات الإسرائيلية تضع متفجرات في أماكن معينة وتفجرها بحيث لا تحدث أضراراً في الأرواح ثم تنسبها للفدائيين.

(٦٥) يروي إيريك رولو، «أن عبد الناصر كان مقتنعاً بأن المخابرات الأمريكية ضالعة في مؤامرة=

هذا الاتفاق ضرباً من إرضاء للاتحاد السوفياتي، الذي كان يبدي بالغ العطف والدعم لدمشق، قد يكون سبباً في أن يتخذ الاتحاد السوفياتي موقف حماية لكليهما. ومن جهة أخرى، فإن من المحتمل أن يكون عبد الناصر قد قدر أن هذا الاتفاق سيخفف من تطرف مواقف دمشق بهذا الخصوص، ولهذا فإن المصادر المصرية المسؤولة أعلنت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ أن توقيع الاتفاق مع سوريا لا يعني أن الجيش المصري ملزم بالتدخل مباشرة ضد كل غارة إسرائيلية على المواقع السورية.

بعد أن رُبط عبد الناصر بسوريا، سهل على إسرائيل والإمبريالية الأمريكية إحكام الفخ: الحكومتان السوفياتية والسورية بالإضافة إلى المخابرات المصرية، تُعلمان عبد الناصر في ٨ أيار/مايو ١٩٦٧ عن حشود إسرائيلية على حدود سوريا. مراقبو الأمم المتحدة يعطون تأكيدات معاكسة. الحكومة الإسرائيلية تنفي الحشود وإشكول يبدي للسفير السوفياتي استعداده لمرافقته إلى المكان الذي يريد في شمال إسرائيل لإطلاعه عياناً على الوضع. إلا أن تصريح إسحق رابين في ١٣أيار/مايو، الذي أدلى به للصحف الإنكليزية يعطي، على العكس، الانطباع بوجود حشود كهذه، فضلاً عن أن المخابرات الإسرائيلية قد بثت برقيات للتضليل، التقطتها السفن السوفياتية في البحر المتوسط، كما التقطتها أجهزة الاستماع المصري، أوحت بأن الحشود قائمة وأن خطة الهجوم معدة وقيد التنفيذ(٦٦).

وعلى كل حال، فإن مسرحية الحشود العسكرية، التي كانت، كما أثبت غودفراي جانسن(٦٧)، حقيقية وإيهامية في الوقت نفسه، حققت غايتها عندما حبكت الفخ على عبد الناصر وذلك بانزلاقه إلى إعلان حالة حرب (Acte de Belligerence) اعتبرت من قبل أمريكا وإسرائيل كافية لتبرير وتغطية عدوان إسرائيلي على مصر معدّ بالتواطؤ مع أمريكا، الأمر الذي تحقق بإغلاق خليج العقبة وسحب قوات الطوارئ الدولية. ولو أن هدف إسرائيل هو فقط قطع دابر العمل الفدائي المنطلق من سوريا أو قلب السلطة السورية، لاستطاعت أن تحرك حشودها وتضرب قبل أن يتحرك عبد الناصر(٦٨).

= الإخوان المسلمين التي اكتشفت عام ١٩٦٥، وفضلاً عن ذلك فقد وقعت أربعة انقلابات أمريكية في إندونيسيا وغواتيمالا وغانا واليونان في الربع الثاني من العام ١٩٦٧،» في: *Le Monde*, 6/6/1967.

(٦٦) Rodinson, *Israël et le refus arabe: 75 ans d'histoire*, pp. 181-182.

(٦٧) أنظر: Godfrey H. Jansen, *Whose Suez? Aspects of Collusion, 1967*, Monograph Series; no. 13 (Beirut: Institute of Palestine Studies, 1968).

(٦٨) في ١٢ أيار/مايو صرح إسحق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أنه «لا يمكن أية دولة في الشرق الأوسط أن تشعر بالأمن ما لم يتم القضاء على الحكم الثوري في دمشق». انظر أيضاً: =

كيف نفسر تصرفات عبد الناصر هذه؟ لم يفقد عبد الناصر رأسه تماماً في دوامة هذه الأحداث، إلا أنه عانى ضرباً من تشتت. لقد كان مرناً، إلا أنه كان عاجزاً عن الحسم، الحسم بعقل بارد في اللحظات الخطيرة. وبالرغم من أن الطابع التاريخي لشخصية عبد الناصر، مثله في ذلك مثل أية شخصية تاريخية، يضفي مسحة من مغامرة على بعض تصرفاته الكبيرة، إلا أن حساباته في هذه الفترة، رغم أنها كانت خاطئة، لم تكن بلا بعض أساس.

لم يكن عبد الناصر يريد الهجوم على إسرائيل بالطبع، ولكن كانت نواياه تتجه إلى إنقاذ سوريا من مخاطر تهديدات اعتقدها جدية، من خلال ضغوط ومناورات تحولت إلى فخ قاتل. إن حساباته كانت مبنية على أساسين رئيسيين: الجيش المصري والدعم السوفياتي. حقاً إن عبد الناصر لم يكن يقدر أن الجيش المصري أقوى من الجيش الإسرائيلي، إلا أنه كان، بالتأكيد، يعتقد أن الجيش المصري يمكن أن يقاتل مدة ما دون أن ينهزم. أما الدعم السوفياتي، فإنه ربما كان يقدر أن الاتحاد السوفياتي سيتدخل بطريقة ما لمنع الهزيمة على الأقل. وهذا لم يحدث.

هذا جانب من الموضوع، أما الجانب الآخر منه فهو أن عبد الناصر، الحريص على روابطه بالجماهير العربية، والذي لم يستطع أن يواجهها إلا بنصف الحقائق متأخراً، بسبب موقفه الأبوي منها، قد سار، بسبب هذا الحرص، على صراط ضيق جداً بين نارين: نار الديماغوجية التي تصور أنها ستقطع صلاته بالجماهير العربية، أو ستضعفها على الأقل، ونار الإمبريالية التي أحكمت هذا الفخ المميت لتصفي حساباتها معه إلى الأبد. وفي هذا الصراط الضيق لم يستطع عبد الناصر، الذي جرحته تهم الجبن والعمالة، أن يمسك رأسه تماماً وأن يتوازن تمام التوازن، فهوى. ولكن تلقفته الجماهير التي وقفت لأول مرة في التاريخ مع قائد مهزوم.

Micheal Bar-Zohar, *Histoire secrète de la guerre d'Israël*, les grandes études contemporaines = (Paris: Fayard, 1968), pp. 291-296.

وملخص رواية بار زوهار (المؤرخ المعروف وشبه الرسمي) كالآتي: كان مجلس الوزراء الإسرائيلي منقسماً، لاعتبارات سياسية وعسكرية، حول مسألة الهجوم على سوريا في ٥ حزيران/يونيو. وقد مارس ألون ضغوطاً شديدة على الوزارة لدفعها لاتخاذ قرار بمهاجمة سوريا، وجاء بوفود شعبية من شمال إسرائيل لهذا الغرض. ولقد عارض دايان في البدء الهجوم على سوريا. وبعد أن قبلت مصر وقف إطلاق النار في ٩ حزيران/يونيو عاد دايان فأمر بمهاجمة سوريا من دون علم أشكول، الذي أيد الهجوم في البداية ثم عارضه بعد ذلك، ثم عاد أخيراً فوافق على أوامر دايان بالهجوم.

وحاول عبد الناصر أن يقف من جديد، مع شعبه، وهو في القاع، قاع الهزيمة. ولكن أمريكا قررت أن تتابع المعركة وصولاً إلى إعادة الشعب العربي إلى ما قبل العام ١٩٥٢، أي إلى ما قبل عبد الناصر[٦٩]. وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ غاب عبد الناصر وهو ينزف (وشعبه ينزف معه)، ولكنه كان واقفاً.

ـ ٦ ـ

كيف تبلورت وتحددت رؤية عبد الناصر للمسألة الفلسطينية، وما هي الدفة السياسية الموجِّهة التي استخلصها لمواجهة الخطر أو الغزو الصهيوني؟

١ ـ إن إسرائيل جسم غريب زرعه الاستعمار وتحميه الإمبريالية للقضاء على احتمالات النهضة العربية وليكون رأس جسر لها في الوطن العربي. إن إسرائيل هي «الشعب» النقيض للأمة العربية. إنها نقيضة الوجود العربي.

٢ ـ بما أن ميزان القوى المحلي ليس في صالح العرب، وبما أنه ليس بإمكان إسرائيل أن تقضي على الأمة العربية، لذا فإن الصراع سيكون صراعاً تاريخياً ومديداً. ومن هنا يرفض عبد الناصر الأوهام السلامية على صعيد المستقبل، استراتيجياً وتاريخياً، كما أنه يرفض الأوهام التحريرية على صعيد التكتيك والعمل السياسي.

٣ ـ إن الضعف العربي يتجسد في ظاهرتين أساسيتين: التخلف والتجزئة. وبما أن الصراع ضد التخلف معركة طويلة، ونتائجها في المدى القريب ليست ناجعة في قلب ميزان القوى المحلي لصالح العرب، لذا تغدو الوحدة العربية طوق خلاص للعرب في المرحلة الراهنة والثقل الذي سيرجح ميزان القوى المحلي لصالح العرب، وسيكون هذا الرجحان أشد بقدر ما تكون الوحدة أوثق وأكثر تلاحماً وتقدماً. إن وزن العرب العددي ليس له ـ كما أثبتت تجارب الأعوام العشرين الماضية ـ أي قيمة إلا في إطار وحدة فعلية وفعالة. ما دام العرب متخلفين فهم كمية ليست ذات بال في واقع التجزئة، ولكن في إطار الوحدة قد يصبحون كماً له قيمته حتى في ظل تخلفهم الراهن. حتى الوحدة في ظل التخلف ستحشر إسرائيل في مواقف دفاع، بل دفاع تراجعي.

---

(٦٩) روى محمد حسنين هيكل، «أذكر أنني التقيت مرة بأحد المستشارين الذين يعملون في لجنة الطوارئ في البيت الأبيض، وأذكر أنه قال لي: «بعد أن اطمأن جونسون إلى انتصار إسرائيل، فإن سياستنا أصبحت قائمة على الاحتفاظ بالوضع الذي نشأ عنه وعدم تغييره إلا على شروطنا»، انظر: **الأهرام**، ١٩/٢/١٩٧١.

٤ ـ إن تحرير فلسطين جزء من الثورة العربية، وجزء من نضال الأمة العربية ضد الاستعمار. وما دامت إسرائيل ليست الحلقة الأضعف، بل الأقوى في السلسلة الإمبريالية، لذا لا يمكن أن تتقدم قضية العرب في فلسطين جدياً نحو التحرير ما دام ثمة رجعية عربية وما دام البترول العربي ليس بيد العرب، أي ما لم تتقدم الثورة العربية لتنجز قسماً كبيراً من أهدافها.

٥ ـ بما أن عبد الناصر يطل على النزاع العربي ـ الإسرائيلي من خلال منظور صراعي طويل الأمد، لذا فإن المعارك مع إسرائيل ستدور على مختلف الصُعد وعلى مختلف الجبهات: كل ما يقوي العرب يضعف إسرائيل ويشكل خطوة على طريق التحرير المعقد والطويل. المهم أن يناضل العرب لكي ينقلب ميزان القوى لصالحهم. وعندما ينقلب هذا الميزان ستترنح إسرائيل، وستتهاوى حتى قبل المعركة العسكرية الفاصلة.

٦ ـ خلافاً للديماغوجية والجهل، التي لا ترى إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا من زاوية هجومية تحريرية، فإن عبد الناصر، كسياسي حقيقي وكعسكري حقيقي، قد أدرك أن الحرب ليست هجوماً فقط، وأن من الممكن أن تكون الحرب العربية الإسرائيلية حرب دفاع من جانب العرب في فترة ما وفي ظل توازن ما.

٧ ـ إن عبد الناصر قد عرف، من خلال التجربة ومن خلال دراسة كلوزيفيتس، «إن الطريق إلى فلسطين لا يفتحه السلاح وحده. إن الجيوش الوطنية، إذا لم تكن في قوتها تعكس واقعاً اجتماعياً صلباً وقوياً، تصبح في أحسن الأحوال قشرة من حديد يسهل كسرها. وإنما تصبح للجيوش الوطنية فاعلية حقيقية إذا كانت قوتها أعمق من قشرة الحديد، إذا كانت قوة دروعها مستمدة من قوة الواقع الاجتماعي ومقدرته»[(٧٠)].

٨ ـ لقد استوعب عبد الناصر جيداً موضوعتي لينين وماوتسي تونغ. موضوعة لينين التي تقول بضرب السلسلة الإمبريالية في أضعف حلقاتها، وموضوعة ماوتسي تونغ التي تقول بأن الثورة تكون قوية حيث الثورة المضادة تكون ضعيفة. ففي رأي عبد الناصر، إن إسرائيل ليست الحلقة الأضعف، بل الحلقة الأقوى في السلسلة الإمبريالية. وينبغي البدء بضرب الحلقات الأضعف: الرجعية، جيوب الإمبريالية، التجزئة، إلخ.

---

(٧٠) من رسالة عبد الناصر إلى مؤتمر الطلبة العرب في الولايات المتحدة بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٧، نشرت في **الأهرام**، ١٩٦٣/٣/٢٨.

٩ ـ بما أن ميزان القوى المحلي الدولي ليس في صالح العرب، وبما أن إسرائيل ليست الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبريالية، لذا لم يضع عبد الناصر تحرير فلسطين في أمر اليوم. ولكنه أكد دائماً على أنه هدف أساسي من أهداف الثورة العربية. ولهذا خندق عبد الناصر في مراكز دفاعية، واتخذت إسرائيل ـ بالطبع ـ مواقع هجومية.

ولكن، كما قلت قبلاً، إذا كان عبد الناصر لم يضع هدف تحرير فلسطين في أمر اليوم، إلا أن إسرائيل قد وضعت على الدوام القضاء على عبد الناصر في أمر اليوم. وهذا يقتضينا الحديث، وإن باقتضاب، عن بلاتفورم إسرائيل، أي الدفة الموجهة للسياسات الإسرائيلية. إن بلاتفورم إسرائيل هو بلاتفورم عبد الناصر مترجم إسرائيلياً وصهيونياً:

أ ـ إن الحفاظ على وجود إسرائيل يقتضي تكبيرها سكاناً وأرضاً من جهة، كما يقتضي الحفاظ على طابعها الغربي من جهة أخرى. وهذا يقتضي أن تعيش إسرائيل في حالة توتر دائم مع العرب، وأن تنتهج بالتالي سياسة توسعية وهجومية ما دام ميزان القوى لصالحها، لهذه الأسباب لم تكن محاولات إسرائيل للحصول على التعايش مع العرب لا جدية ولا أولوية، كما أن شعارها بقي هو هو طيلة وجودها: لا شبر ولا نفر. ومن هنا فإن إسرائيل هي أيضاً، وبخاصة رجالها التاريخيين، ترى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيستمر طويلاً، نصف قرن أو أكثر. إن إسرائيل لا يخدعها وهم احتمالات سلام، التي قد تفرض إحداها اليوم، ولكنها لا بد أن تنقض إن غداً أو بعد غد، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل العرب.

ب ـ إن بقاء التجزئة هو طوق نجاة دائم لإسرائيل. لذا كانت إسرائيل، ولا تزال، شديدة الحرص على «استقلال» البلدان العربية «المهددة بالابتلاع المصري»!! ليس في الشرق الأوسط عرب ويهود مثلاً، بل هناك سوري وعراقي ومصري وسعودي وإسرائيلي. بل أكثر من ذلك هناك: سنة وشيعة وأكراد وموارنة ودروز وآشوريون وعلويون... إلخ. إن أبا إيبان يلخص الصراع في الشرق الأوسط بأنه صراع بين الوحدة والتعدد[٧١]. ومن هنا، فإن إسرائيل تبني آمالها على مزيد من التجزئة، لكي تكون الدويلة الأولى والأقوى وسط محيط من الدويلات القزمة المبنية على اعتبارات طائفية أو عنصرية إلخ. ولهذا السبب تشجع إسرائيل النزاعات المفتتة، النابذة، المبعدة عن المركز القومي العربي.

---

(٧١) انظر الهامش رقم (٢٨) أعلاه.

ج ـ تطبق إسرائيل بمنتهى الوعي والبراعة تكتيك هو شي منه: ضرب العدو الرئيسي في اللحظة الملائمة:

ـ العدو الرئيسي لإسرائيل هو مصر فقط: إن ضرب مصر يعني ضرب الكتلة، الثقل مركز الثقل، الكتلة المنسجمة المتراصة(٧٢). وبعد ذلك تصبح مشكلة الفراطة أو الفرافيط محلولة.

ـ أما اللحظة الملائمة فقد اختارتها إسرائيل بذكاء في العامين ١٩٥٦ و١٩٦٧: توفرت **اللحظة الأولى** في العام ١٩٥٦ عندما أمّنت دخول إنكلترا وفرنسا معها في الحرب، مضافاً إليها حالة المتفرج التي وقفتها الدول العربية الأخرى. وتوفرت **اللحظة الثانية** عندما أمّنت دعماً أمريكياً حاسماً مضافاً إليها أن العرب لم يكونوا شأنهم عام ١٩٥٦ و١٩٤٨ في حالة تجزئة فقط، بل في حالة انفصال مقاتل.

---

(٧٢) كتب باتريك سيل: «وقد اعتبرت إسرائيل مصر عدوها الرئيسي منذ العام ١٩٥٤ عندما حاول عبد الناصر الوصول إلى قيادة العالم العربي على أساس انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتحررة من سيطرة الدول الكبرى، كما بشر عبد الناصر بالتضامن العربي الشامل (أي جبهة عربية بتوجيه مصري)، وطالب باعتباره المنقذ الأول للحقوق العربية في فلسطين. وبناء على هذين الاعتبارين شكلّ خطراً وتهديداً كبيرين لإسرائيل، لذلك فقد سعت السياسة الإسرائيلية إلى أن تحبط حرية العمل لديه بإذلاله في ميادين الحرب والكشف من ثم عن زيف ادعاءاته بالقيادة والاستقلال. فكل نجاح دبلوماسي مصري على هذا الأساس كانت تتبعه حملة عسكرية صغيرة من جانب إسرائيل»، انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الأنوار، ١٩٦٨)، ص ٣٢٤.

هزيمة حزيران جذورها وأسبابها ونتائجها(*)

منذ الانفصال عام ١٩٦١ وحتى حزيران/يونيو ١٩٦٧، بدا واضحاً أن الثورة العربية قد أصبحت في مرحلة اختناق وحشرت في طريق مسدود. وكان لا بد من حدث يعلن ذلك ويحوله إلى حقيقة ملموسة في أعين الجماهير العربية، وجاء هذا الحدث، حرب الأيام الستة، على يد إسرائيل مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية، لا على يد الجماهير.

لقد هزت الهزيمة الشعب العربي من الخليج إلى المحيط، ورأى في نتائج حرب الأيام الستة تكريساً لهزيمة عمرها عشرون عاماً. ولم يكن الأمر كذلك لو لم تدوخها الدعايات الديماغوجية والتهويش القوماوي. ولكن لا بد للشعب أن يستفيق من هول الصدمة ويستعيد ثقته بنفسه وقدرته على مواجهة المحن.

إن شعباً يعي مغزى تجربته لا يمكن، على المدى الطويل، أن يغلب. بل سيجعل من الهزيمة محركاً نضالياً، عبر عملية مراجعة نقدية وجذرية لتجربته الماضية، تتيح شق طريق جديدة للثورة العربية.

إن الحقيقة الواقعة ثورية دوماً، لذا فإن بسطها أمام الشعب وتحليلها ليس السبيل الوحيد إلى المراجعة النقدية الجذرية للماضي فحسب، بل أيضاً السبيل إلى دفع النضال العربي إلى المستوى الذي يجعله قادراً على تجاوز الهزيمة.

١ ـ أهداف العدوان

حرب الأيام الستة، بين الشعب العربي وإسرائيل المدعومة من الإمبريالية، جاءت حصيلة تآمر إمبريالي ـ صهيوني ـ رجعي ما انفك ينسج شباكه مذ نجحت الإمبريالية بتنفيذ أولى مؤامراتها بفصم الوحدة بين سوريا ومصر. فالقنبلة الزمنية،

(*) كتبت في آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، روجعت ونقحت في أيار/مايو ـ تموز/يوليو ١٩٧٨.

التي انفجرت صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد أشعل فتيلها منذ عهد الانفصال. وفي سبيل تنفيذ هذه المؤامرة، ساهم أكثر من طرف: واستخدمت أكثر من وسيلة، ورفع أكثر من شعار.

وإذا كانت إعادة فتح خليج العقبة هي الهدف المباشر للعدوان، إلا أن الهدف الضمني والمركزي للعدوان هو رأس عبد الناصر العربي (أي المحتوى العربي للسياسة التي ينهجها عبد الناصر)، باعتباره الحلقة الحاسمة في ضرب حركة الثورة العربية، ثم توسيع رقعة إسرائيل جغرافياً وتكريس تفوّقها على الشعب العربي.

والهدف الأول هو عينه سواء بالنسبة إلى إسرائيل أم الإمبريالية الأمريكية:

فبالنسبة إلى إسرائيل، يشكل سقوط عبد الناصر خلاصاً من ثقل ثلاثين مليون إنسان زجهم عبد الناصر في مواجهتها. انكفاء مصر داخل حدودها، وعرقلة الوحدة العربية بالتالي، هما حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه الوطن العربي. هذا الانكفاء، عند تحققه، سيضمن لإسرائيل تفوقاً ملحوظاً على الجناح الآسيوي من الوطن العربي، ما بقي هذا الجناح أسير التخلف والتجزئة.

بالنسبة إلى الإمبريالية الأمريكية، فإن سقوط عبد الناصر يطفئ إلى أمد غير محدود بؤرة تشكيل مصدر إزعاج تارة وتهديد تارة أخرى لـ «أمن» الإمبريالية وهدوء المنطقة، ويوطد مراكزها السياسية والاقتصادية.

إن الإمبريالية الأمريكية، في هجمتها الممعنة الشاملة على العالم الثالث، رأت في تحركات إسرائيل العدوانية منفذاً لتحقيق أحد أهداف هجمتها ووسيلة لها، وبخاصة بعد أن فشلت بـ «تدجين» عبد الناصر عبر المساعدات والقروض. ولم تَحُلْ سياسة الأخير الدفاعية المتذبذبة، في المرحلة الأخيرة بخاصة، دون إصرار الإمبريالية الأمريكية على إسقاطه. هذه الحقيقة هي التي تفسر تحوّل موقف أمريكا في عام ١٩٦٧ عما كان عليه في العام ١٩٥٦، حيث اتخذت موقف الحكَم. أما دورها الفعلي المباشر، في حدود ما كشف من أسرار السياسات الأمريكية، فيتلخص في أمرين: **الأول** إرسال أسلحة ومعدات متطورة إلى إسرائيل قبل الحرب. **والثاني** إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للعدوان على مصر، بعد أن أكدت وكالة المخابرات الأمريكية احتمال انتصار إسرائيل في الحرب.

ذلك هو الهدف المركزي غير المباشر للعدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ حزيران/ يونيو. وهؤلاء هم طرفاه الرئيسيان.

وهذا ما أدركته الجماهير العربية بوضوح. ولهذا كانت ردود فعلها حادة عندما أذاع عبد الناصر تخلّيه عن السلطة مساء ٩ حزيران/ يونيو، الذي يمثل، في نظرها، رمزاً لمقاومة الإمبريالية. ولكن إذا كانت الجماهر العربية قد طرحت مسألة

تنحيّ عبد الناصر عن السلطة بحس سليم، إلا أن سلامة هذا الطرح على المدى القريب لا تعني كفايته، بل صحته، على المدى البعيد. وبالفعل لم تخن الجماهير غريزتها الثورية. فبعد أن استفاقت من هول الصدمة طرحت المشكلة طرحاً آخر، وأخذت تنقد النظام الناصري نفسه، وبخاصة تركيب المؤسسة العسكرية المصرية وامتيازاتها، لا لأنها لم تثبت جدارة في التجربة (وللمرة الثانية بعد تجربة عام ١٩٥٦) فحسب، بل باعتبارها العمود الفقري للنظام الناصري أيضاً، وباعتبارها صلب «طبقة» متأخرة وسائدة سياسياً ومنعمة بامتيازات، أثبتت تجربة ٥ حزيران/يونيو أن التطور التاريخي لم يتخطَّها فحسب، بل أصبحت عقبة أساسية في وجهه.

إذاً، فالهدف المركزي غير المباشر للعدوان كان المحتوى العربي للسياسة الناصرية. هذا المحتوى هو نقطة احتكاك أساسية، إن لم نقل وحيدة، بين النظام الناصري والإمبريالية. إن السياق الراهن للكفاح الوحدوي وللتضامن العربي، على رغم ما يعتور هذا الكفاح وهذا التضامن من تذبذب، سياق معاد للإمبريالية. ولهذا كان المحتوى العربي للسياسة الناصرية تقدمياً، فالإقليمية المصرية هي، في آخر التحليل، ضرب من الهروب من مواجهة الإمبريالية، لذا ليس غريباً أن يكون الجناح اليميني في النظام الناصري إقليمياً.

وما دامت تصفية المحتوى العربي للسياسة الناصرية هدف العدوان المركزي غير المباشر، يبدو من السابق للأوان الجزم بإخفاق العدوان أو نجاحه، قبل أن تتم تصفية آثاره المباشرة، وقبل أن تتضح نتائجه العامة على الصعيد العربي عموماً وعلى الصعيد المصري خصوصاً. وما دام المحتوى العربي للسياسة الناصرية هو الهدف المركزي للعدوان، يمكن القول إن بقاء عبد الناصر في السلطة أو تخليه عنها (رغم أهميته) ليس مقياساً كافياً لنجاح العدوان أو إخفاقه، إذا تحقق فعلاً انكفاء النظام الناصري داخل القوقعة الإقليمية.

ولكن، ثمة سؤال قد يُطرح: أليس المحتوى العربي للسياسة الناصرية وليد النظام الناصري نفسه؟ المنطق السطحي قد يقبل هذه الموضوعة، ولكن الذهاب بعيداً في فحص طبيعة النظام الناصري يبرز على نحو لا يقبل اللبس الدور الاستثنائي لعبد الناصر، حيث لعب دوراً حاسماً في فرض المحتوى العربي على النظام الناصري.

حقاً إن التحولات الثورية الجذرية تهيج الثور الأمريكي، ولكن من التبسيط الساذج المشوه أن نعتبر البقع التقدمية على جسد نظام ما تهيجه أيضاً. لقد عرفت الإمبريالية الأمريكية أحسن من غيرها مشكلة التخلف وطابعها الانفجاري في العالم الثالث. وهي لا تعارض حل هذه المشكلة شرط ألا تؤدي إلى نظام ثوري شعبي. وهي تدعو إلى الإصلاح الزراعي ما دام ذا طابع برجوازي صغير. كما أنها لا

تعارض التصنيع ما بقي هذا التصنيع في أطر تكميلية للاقتصاد الإمبريالي. وهي تدفع معونات للدول المطواعة العملية، أو للدول التي ترى إمكانية لتطويقها، معونات تكاد توازي موارد استثماراتها الهائلة في العالم. حتى التخطيط، الذي يمس الوتر الحساس في الذهن الاحتكاري الأمريكي، أصبحت لا تعارضه، بل كان كنيدي قد وافق على ممارسته في العالم الثالث.

هؤلاء الذين يصورون الإمبريالية الأمريكية كوحش أسطوري بلا دماغ، إما حمقى أو مُضلِّلين. الإمبريالية الأمريكية تعرف جيداً أن قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مضافاً إليها آلية السوق الرأسمالية الإمبريالية تكاد تجعل من المستحيل إفلات أي بلد من شباكها وضرب جوهر الهيمنة الإمبريالية، ما لم يجرِ تحول جذري في بنى المجتمع الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا فالنظام الناصري بلا محتوى عربي لا يستثير الإمبريالية جدياً. بل على العكس، فالتركيب الاجتماعي لهذا النظام، وقيامه على أكتاف بيروقراطية تشكل نواة لطبقة وسطى من طراز جديد، يوفر الإمكانيات لجعله ذا طبيعة تفاهمية مع الإمبريالية.

ثمة عاملان أساسيان يوفران للنظام الناصري هذه الأرضية التفاهمية: **الأول** هو ارتباط طبقته البيروقراطية، التي تختلف اختلافاً كلياً عن البيروقراطية المنحدرة من الطبقة العاملة، بهواها وعاداتها الاستهلاكية بالغرب. **والثاني** هو حاجتها للمعونات الغربية. وهذه الحاجة ناجمة عن حرصها على امتيازاتها ومصالحها، التي تمنع إتمام تدمير أطر المجتمع المصري التقليدي وبناه، فتحول بالنتيجة دون تعبئة الجماهير ودون توفير كامل الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية[١].

أما السبب الثاني للعدوان فيتمثل في النمو المطرد للعلاقات المصرية ـ السوفياتية وتحولها شيئاً فشيئاً إلى ضرب من تحالف، إن ثقل مصر والدور السياسي الذي لعبه النظام الناصري سواء في الوطن العربي أو أفريقيا جعل التحالف المصري ـ السوفياتي، الذي أصبح مرتكزاً على قواعد اقتصادية وعسكرية وسياسية، نقطة ارتكاز لمطاردة النفوذ الغربي والمصالح الغربية في كل من الوطن العربي وأفريقيا، الأمر الذي جعل إسقاط عبد الناصر مسألة ملحة ومطروحة في أمر اليوم من قبل الإمبريالية الأمريكية بخاصة والإمبرياليات الأخرى بعامة، ناهيك عن الدول

---

(١) الفرق بين الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية وبين الفائض المستخدم في التنمية (الذي تسميه البرجوازية الصغيرة ادخاراً) هو الفرق بين ما تستحوذ عليه بيروقراطية الدولة البرجوازية وبقايا الطبقات المستثمرة القديمة من الدخل القومي، كامتيازات طبقية أو تبعثره بصورة غير منتجة.

الرجعية، العربية والأفريقية على حد سواء، ودورها في التحريض على عبد الناصر.

٢ ـ ٥ حزيران/ يونيو كاختبار لما أنجزه العرب خلال عشرين عاماً

يقول لينين، استناداً إلى كلاوزيفتس، «الحرب اختبار لجميع قوى الأمة من اقتصادية وتنظيمية»، و«القوة العسكرية، كقوة قبضة اليد، رهينة بصحة الجسم السياسي وحيويته وصحة المجتمع وحيويته ككل». وعلى هذا فإن كارثة ٥ حزيران/ يونيو لم تكن مجرد هزيمة عسكرية فحسب، بل كانت «كشفاً بالحساب» أيضاً. لقد قدمت إسرائيل والإمبريالية للعرب «فاتورة» بما حققوه خلال عشرين عاماً مضت على الهزيمة الأولى، وهذه «الفاتورة» تتناول بالطبع شتى الميادين السياسية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، وبالتالي، العسكرية. لقد قدمت هذه الحرب لحركة الثورة العربية بعامة، ولعبد الناصر بخاصة، كشفاً بما تحقق خلال خمسة عشر عاماً.

إذاً، فالمعنى العميق لحرب الأيام الستة يتجاوز بكثير معنى الهزيمة العسكرية العادية، التي منيت بها هذه الأمة أو تلك في الحرب العالمية الأولى أو الثانية. كان ممكناً أن نسمي نتيجة هذه الحرب هزيمة عسكرية، لو كان ثمة ظل من التكافؤ السكاني بين الشعب العربي وإسرائيل. أما وإن إسرائيل أصغر بخمس عشرة مرة من قطر عربي واحد فقط، وتكسب منه المعركة العسكرية بمثل هذه السهولة والسرعة، عندئذ لا تعود المسألة مسألة هزيمة عسكرية عادية، لا من قريب ولا من بعيد[٢].

لقد وضعت الهزيمة كل «الإنجازات» العربية على المحك، وسلطت الأضواء الكاشفة على جميع جوانب الوجود العربي الراهن. لقد كانت حرب الأيام الستة اختباراً حقيقياً لبنى المجتمع العربي وهياكله وحركته وسير تطوره. كانت اختباراً لـ «الاشتراكية التي نبني، ولـ «التنمية» التي نحقق، ولـ «المجتمع الجديد» الذي نشيد. وبكلمة كانت هذه الحرب الخاطفة اختباراً لـ «الثورات» التي نصنع، وبالنتيجة هي اختبار للايديولوجيا التي توجّه هذه «الثورات» وللطبقات التي نهضت بها وقادتها.

وبالطبع، لم يتناول هذا الاختبار بنى المجتمع العربي «الجديد» فحسب، بل

---

(٢) نحن، عندما نركز على محاسبة النظام الناصري ونقده وكشف جذور عجزه، نفعل ذلك لأن هذا النظام يقود الكتلة البشرية العربية الأضخم عدداً، ولأنه الأكثر استقراراً، ولأنه الأكثر تقدماً (إذا شئنا الدقة: الأقل تخلفاً) في الوطن العربي، ولأن فيه تجري المحاولة الأكثر نجاحاً (أيضاً، إذا شئنا الدقة: الأقل فشلاً) على صعيد التنمية ومحاولة تجاوز التخلف، ولأنه الأكثر فاعلية على نطاق الوطن العربي، وأخيراً لأنه النظام الوحيد الذي يتمتع برصيد في أوساط واسعة من الجماهير العربية. لهذه الأسباب كلها فإن عبد الناصر (ونظامه معه) هو وحده الجدير بالمناقشة والنقد.

تناول أيضاً الاستراتيجية التي واجهنا، ونواجه، بها الإمبريالية وإسرائيل، وتناولت أخيراً التكتيك الذي ولدته هذه الاستراتيجية.

فلنتفحص الآن، بالتتابع، محتوى البنى العربية كجذر للهزيمة، ثم الاستراتيجية العربية، ثم التكتيك العربي.

٣ ـ البُنى العربية في التجربة، أو جذر الهزيمة

١ ـ عندما تُغلب كتلة بشرية تعدادها ثلاثين مليوناً أمام كتلة أخرى تعدادها مليونين ونصف (مهما بلغ من دعم الإمبريالية لها)، ينبغي ألا نقف بالتفسير عند حدود ما سمي بالخطأ والقدَر. مفهوم تماماً أن تغلب ألمانيا فرنسا تارة، أو تغلبها فرنسا تارة أخرى، ولكن ليس مفهوماً أبداً أن تُغلب فرنسا من قبل بلجيكا، ولا أن تُغلب ألمانيا من قبل هولندا. لا بد لـ «قانون العدد» أن يلعب دوره الحاسم في أية مواجهة، عند وجود ظل لتوازن ثقافي وايديولوجي وتقنولوجي بين المتواجهين. وعطالة هذا القانون هي ترجمة لعطالة العدد، لذا فإن تبرير الهزيمة بالخطأ والقدر هو هذر صبياني، إن لم يكن التضليل والخداع. في حالة كهذه يغدو التفتيش عن جذر الهزيمة، في ثنايا البنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، الطريق الوحيد لاستكشاف الحقيقة.

إن مثل العرب وإسرائيل، في النصف الثاني من القرن العشرين، يشبه إلى حد ما مثل الإنكليز والهنود في القرن التاسع عشر، أو مثل إندونيسيا وهولندا. والمسألة ليست مسألة تفوّق عسكري إسرائيلي (لأن التفوق ليس سوى نتيجة)، بل هي أولاً وآخراً مسألة ضعف بنى المجتمع العربي وشللها، وعجزها عن تحريك طاقات الأمة للدفاع عن ذاتها. ويتمثل هذا الشلل في حقيقة أساسية: التخلف.

«لم تكسب إسرائيل المعركة، بل العرب هم الذين خسروها» تلك هي حقيقة هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي كانت تتويجاً لهزيمة عمرها عشرون عاماً.

٢ ـ إذا كانت هزيمة كتلة بشرية بثلاثين مليون عربي أمام مليوني صهيوني ذات دلالة كاشفة للجمود والشلل الذي تعانيه بنى المجتمع العربي، كذلك فإن بقاء الكتل البشرية العربية الأخرى خارج المعركة عملياً، يشير إلى الجانب الثاني من الخلل الذي أصاب الوجود العربي، ألا وهو التناثر والتفتت، أي التجزئة الكيانية البنيانية.

حقاً إن تناثر الكيان العربي هو، إلى حد كبير، نتيجة من نتائج جمود البنى العربية وشللها، إلا أن هذا التناثر يشكّل، بدوره، عاملاً من عوامل استمرار شلل هذه البنى وتصلّبها. فضعف البنى العربية يثقل النضال الوحدوي، والتجزئة، بدورها، تسهم في إضعاف طاقات النضال ضد التخلف وضد الإمبريالية.

وإذا كنا نشير إلى مسألة التجزئة كعامل من عوامل هذه الهزيمة الطويلة أمام

الصهيونية، فذلك لأن الثقل البشري العربي عندما يأخذ شكلاً ساحقاً، سيلعب دوراً ملائماً في كبح العدوان الصهيوني، ولا نقول استئصاله. لذا ليس غريباً أن يكون حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل هو مقاومة الوحدة العربية وإحياء عناصر التناثر في المجتمع العربي، حتى داخل الكيانات القطرية القزمة القائمة.

٣ ـ لقد كانت الهزيمة سبباً في ولادة أدب سياسي نقدي، لم يكن ممكناً أن يرى النور لولا الهزيمة. وإذا كان القسم الأكثر جدية من هذا الأدب قد أدار الظهر، نسبياً، لعملية التبرير والتبخير، إلا أنه بقي يدور حولها، ويتحدث عن النتائج وكأنها الأسباب.

لقد تحدث هذا الأدب النقدي عن عدم امتلاك العرب ناصية العلم والتقنية تارة، وعدم وجود التصنيع الثقيل تارة أخرى، كسبب للهزيمة. والحال إن عدم امتلاك ناصية العلم والتقنية الحديثة وعدم تحقيق التصنيع الثقيل، ليسا، في آخر التحليل، سوى نتيجة من نتائج التخلف العربي ومظهر من مظاهره.

في أكثر الأقطار العربية تقدماً في سائر المجالات، أي في القطر المصري، حدثت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة مع ثورة ٢٣ تموز/يوليو، وتحقق تقدم في شتى المجالات، خلال الأعوام الخمسة عشر التي أعقبت ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢. هذه حقيقة واضحة، بل يمكن القول إن التحولات والإنجازات التي جرت في القطر المصري، تعتبر في طليعة ما حققه العالم الثالث (هذا إذا أخرجنا الدول الاشتراكية الآسيوية من العالم الثالث).

ولكن اختبار ٥ حزيران/يونيو ألقى أضواء كاشفة، على مدى كفاية ما تحقق بالنسبة إلى ما هو ممكن، ومطلوب وضروري أولاً، وعلى مدى جدية ما تحقق ثانياً. لقد كشف اختبار ٥ حزيران/يونيو عن قصور ما تحقق وعن رخاوته وهشاشته.

لقد تحقق إصلاح زراعي في القطر المصري، ولكن مشكلة الأرض، أي مشكلة الفلاح، لم تُحلّ، وبقي أربعة عشر مليون إنسان في الريف خارج السوق وعلى هامش التحولات، ولا يزال كنتيجة لذلك إلى حد ما، ثمانون بالمئة من الشعب العربي في القطر المصري غارقين في الأمية.

كما تحققت تنمية اقتصادية، وحدث تقدم في التصنيع، ولكن ما حدود جدوى هذا التصنيع؟! وما مدى كفاية هذه التنمية؟! لقد كان التصنيع، إلى أمد قريب، تصنيعاً خفيفاً واستهلاكياً، فهو، بالتالي، تصنيع تكميلي للصناعة الإمبريالية، ولهذا لم يصبح قاعدة الاقتصاد، وإنما بقي مجرد لطخ متناثرة على الجسد الاقتصادي

للمجتمع. أما معدلات التنمية فبقيت في حدود تكاد لا تتجاوز معدلات زيادة السكان، ولم تصب آثارها البسيطة جموع الريف المصري كافة، وهكذا بقي وسطي الدخل القومي (رغم أن هذا الوسطي في الظروف الراهنة للقطر المصري نظري وخادع إلى حد ما) كما كان عليه عام ١٩٥٢ تقريباً.

وفي القطر المصري أيضاً ثُمّرت كميات ومعدلات من الرساميل لم يحققها أي قطر عربي آخر، وبلغت معدلات الادخار نسباً لم تعرفها لا الجزائر ولا سوريا ولا العراق. ولكن مَن تحمّل عبء هذه الادخارات أولاً؟ ومَن استفاد منها ثانياً؟ وما هي نتائجها ثالثاً، وما هو المنطق الطبقي الذي كان يوجّه عملية استثمارها رابعاً؟ وهل هذه المعدلات مرضية وكافية خامساً؟

لسنا الآن بصدد تقديم أجوبة اقتصادية مفصلة عن هذه الأسئلة، ولكن حسبنا أن نقدم أجوبة خاطفة: لقد تحمل الشعب الكادح عبء هذه الاستثمارات، واستفادت منها البرجوازية الصغيرة بخاصة، والبيروقراطية بوجه أكثر خصوصاً. ونتائجها، كما أشرنا قبل قليل، كانت محدودة. أما معدلات هذه الاستثمارات بالنسبة إلى الدخل القومي فغير كافية، وغير قادرة على الخروج بالقطر المصري من حلقة التخلف المفرغة، وسبب عدم ارتفاع تلك المعدلات إلى المستوى المطلوب إنما يعود، إلى حد كبير، إلى الطابع الطبقي لسياسة الدولة، التي ترفض بحسب تعبير الميثاق الناصري، «تضحية الأجيال الحاضرة في سبيل الأجيال المقبلة».

هذه الحقائق التي نقدم، ليست في نظرنا سوى شواهد على الحلقة المفرغة التي يدور فيها نظام عبد الناصر. ونحن بتقديمنا هذه العلائم الاقتصادية على العجز الذي يعانيه النظام الناصري، إنما نقدم مجرد علائم حسية مباشرة لأسباب أعمق، هي الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية للتخلف. إن أولوية السياسة وأثرها على الاقتصاد، لا تتجلى في مكان بقدر ما تتجلى في ميدان الكفاح ضد التخلف، باعتباره كفاحاً سياسياً بالأساس، ولهذا فإن اجتياز أسوار التخلف ليس عملية اقتصادية سوى كنتيجة وكفرع.

لقد كنا نرى هذه الحقائق بوضوح، وثبتناها في معرض تحليلنا للنظام الناصري[٣]. ولكن هذه الحقائق لم تبدُ لنا جارحة وصارخة ورهيبة بقدر ما نراها اليوم، ونحن نقف على أشلاء هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. حقاً إن تحليلاتنا كانت، رغم صرامتها النقدية، تحتفظ ببعض التفاؤل وببعض الوهم أيضاً، ولكن كانت ثمة

---

(٣) انظر: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٨٧ - ١٦٠.

خلفية تثير هذا التفاؤل الممزوج بالوهم، ألا وهو الدور التقدمي النسبي الذي ينهض به النظام الناصري. ولكن على أشلاء هذه الهزيمة، لا بد للإنسان العربي أن يتساءل بمرارة: ما الفرق، من حيث النتيجة، بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٤٨؟!

وعندما قلنا إن ما ذكرناه ليس سوى مجرد شواهد اقتصادية، فإنما نعني أن عملية اختراق جدار التخلف، ليست من قبيل تحقيق نسب معينة في التصنيع في هذا الفرع الثقيل أو ذاك الخفيف، كما أنها ليست من قبيل تحقيق نسبة معينة في زيادة الدخل القومي (لأن هذا مجرد نتيجة)، بل هي عملية أعمق من ذلك بكثير وأوسع مدى، هي عملية مختلفة نوعاً. لقد حققت الهند، مثلاً، تقدماً لا ينكر في ميدان التصنيع، كما حققت زيادة في الدخل القومي، ولكنها مع ذلك بقيت خلف أسوار للتخلف عالية. في حين أن الصين أو فييتنام أو كوريا الشمالية، على رغم أنها ما زالت فقيرة، خرجت من حلقة التخلف المفرغة، واستوى التطور فيها على قدميه، يحث السير متصاعداً، رغم الصعوبات الداخلية والتهديدات والمؤامرات الخارجية.

وعندما قلنا إن الصين قد اخترقت، رغم أنها لا تزال فقيرة، جدار التخلف وخرجت من حلقته المفرغة، فذلك لكي نميز بين عملية الخروج من وراء أسوار التخلف، وبين القضاء على الفقر وتصفية رواسب التخلف وتحقيق التقدم بالنتيجة. ففي حين أن القضاء على الفقر وتصفية رواسب التخلف وذيوله عملية تاريخية ليست بالقصيرة، إلا أن عملية الخروج من وراء أسوار التخلف، ليست كذلك من حيث امتدادها الزمني. فما إن يخرج شعب ما من وراء هذا السور، حتى يستوي تطوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي واقفاً على قدميه، ليغذّ السير دونما صعوبات جدية.

٤ ـ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتجارب دول العالم الثالث المستقلة حديثاً تعلم أن الخروج من وراء أسوار التخلف، ليس مسألة إحداث تراكم تدريجي في التطور الاقتصادي، يؤدي في النهاية إلى الخروج من وراء ذلك السور. فالعالم الصناعي (الرأسمالي منه والاشتراكي) يزداد غنى وتقدماً، والعالم الثالث يزداد فقراً وتأخراً، والهوة بين العالمين ما برحت في اتساع. وما دامت أسوار التخلف موجودة، لذا فإن كل تقدم اقتصادي لا يمكن أن يكون سوى تقدم جزئي وخادع بالنتيجة. فهو جزئي لأنه، في أحسن الأحوال، لا يتعدى الحاجات الجديدة التي يفرزها واقع التخلف نفسه. وهو خادع بالنتيجة لأنه لا يؤدي، في أحسن الأحوال أيضاً، إلى الاحتفاظ بالمستوى السابق تقريباً (المنخفض طبعاً) لحياة الشعب المادية والثقافية. وعلى هذا فإن تطور العالم الثالث مراوحة في المكان نفسه يتوهم، خداعاً أو كذباً، أنها تقدم إلى الأمام.

إذاً، فعامل الزمن، في السياق الراهن لتطور العالم الثالث، يلعب دوره لا لصالح هذه الشعوب بل ضدها، وبخاصة في ظروفنا هذه، حيث يتفاقم فيها الاضطهاد الإمبريالي، وتشتد فيها عملية الاستغلال والسحق التي تمارسها، عبر تدهور حدود المبادلة، آلية السوق الإمبريالية على اقتصاديات العالم الثالث.

وفي ظروف دولية خانقة كهذه، تصبح الثورة الاشتراكية مسألة مصيرية حاسمة: فإما ثورة شاملة جذرية أو لا ثورة. لقد أثبتت الممارسة التاريخية لشعوب العالم الثالث أن حل جزء من المشاكل المطروحة، لا يعني بالضرورة أنه خطوة نحو حل كل المشاكل، ما دام هذا الحل الجزئي حبيس تصورات ومفاهيم ايديولوجية متأخرة، تقليدوية أو تقليدوية جديدة.

٥ ـ لقد حقق النظام الناصري تغييراً كبيراً في البنيان الاقتصادي، ولكنه لم يستطع أن يصنع ثورة اشتراكية، لأنه عجز عن تحطيم البنى الاجتماعية والايديولوجية للمجتمع التقليدي. وفشله في هذا الميدان هو الذي جر إلى تعثره وفشله النسبي في الميدان الاقتصادي، لأن تحطيم بنى المجتمع التقليدي يشكل العتلة التي تهير أسوار التخلف.

لقد انهار الإقطاع في القطر المصري على الصعيد الاقتصادي، ولكن القيم الايديولوجية للإقطاع لا تزال موجودة وقوية. إن أطر وبنى المجتمع التقليدي، التي تتميز بضرب من التصلب والتسلسل وعدم المساواة الاجتماعية الرهيبة وعيش الإنسان بدلالة الماضي، لا تزال تثقل الشعب المصري، والشعب العربي عموماً. لقد أُلغيَ لقب «بك» و«باشا» في القطر المصري، ولكن التأثيرات الايديولوجية للمجتمع التقليدي الإقطاعي، حولت تعبير «سيد» و«سيادة» إلى لقب من طراز جديد، لطبقة جديدة سائدة.

ها هنا المعضلة، ومن هنا يبدأ الحل أيضاً، ولكنه حل ثوري أولاً وسياسي ثانياً. إن القول بأن حل مشكلة التخلف ينطلق من تدمير بنى المجتمع التقليدية ليس اجتهاداً نظرياً، بل حقيقة عيانية أثبتتها التجارب الاشتراكية العلمية الآسيوية.

لقد اثبتت هذه الممارسة: ما إن تصبح الهياكل التقليدية للمجتمع ركاماً، حتى تغدو عملية التقدم مجرد مسألة وقت فحسب. بل أكثر من ذلك، فإن التقدم التقنولوجي سرعان ما يغذي البُنى الثقافية والايديولوجية، ويأخذ معنى جديداً مختلفاً عن تقدم تقني، مفترض ومزعوم، ينبت في دغل المجتمع القديم.

فعلى أنقاض المجتمع القديم يأخذ التصنيع، مثلاً مدى جديداً ومعنى جديداً، مدى ديمقراطياً ومعنى ثورياً. فلا يعود المصنع مجرد «إقطاع صناعي»، ولا يبقى مدير المصنع إقطاعياً من طراز جديد، بل تحرك الصناعة في المجتمع مشاعر مساواة

اجتماعية وتثبتها، وتجعل كل إنسان يعتبر نفسه نداً للآخر.

وعلى هذا لا تبقى الصناعة مجرد وسيلة لإنتاج الطيبات، بل تصبح وسيلة لعملية خلق جديدة لمجتمع جديد. وعلى ركام المجتمع التقليدي، لا تبقى التقنولوجيا الحديثة سحراً من طراز جديد، يبعث في الإنسان الاندهاش والتوجس، باعتبارها حدثاً لصق على الحياة الاجتماعية من الخارج، بل «تترشح هذه التقنية في صحراء الإنسان الدماغية وتجعله يعقل حقيقة هذه التقنولوجيا في تفاصيلها ومجموعها، وتنبجس حركتها من دماغه وعضلاته». وفي حالة كهذه فحسب، تصبح الصناعة مجرد رمز للإنسان، كسيد للطبيعة، وتغدو تكريساً لانعتاق الإنسان من أطر المجتمع التقليدي الخانقة، وعملية إرساء للأساس المادي، الموضوعي لهذا الانعتاق.

الانعتاق من أطر المجتمع التقليدي يحول الإنسان من مجرد كائن حي يعتبر العالم أمراً قائماً معطى يعانيه أو يتكيف معه، يخضع للطبيعة ويرضى بها كما هي، إلى إنسان يعمل للهيمنة على العالم وعلى الطبيعة، ويجهد لتغييرها وتحسين ظروفه عبر هذا التغيير. الانعتاق من أطر المجتمع التقليدي يحول الإنسان من مجرد كائن حي يعيش بدلالة الماضي وطراز الحياة التي تقدمها له العادات والأعراف الصلبة الموروثة، إلى إنسان يعيش بدلالة المستقبل، إنسان يناضل دوماً لإحلال الجديد محل القديم.

إن التقنولوجيا والتصنيع، إذ تفتقد جذرها الثقافي والايديولوجي وتربتها الإنسانية، إذا تسللت إلى المجتمعات التقليدية، تبقى مجرد قشرة لاصقة على سطح المجتمع، مما يحول دون اندياحها، فتصبح لطخة على جسم المجتمع، مجرد رقعة جديدة على ثوب قديم خرِق. عندئذ تكف الصناعة والتقنولوجيا عن كونها تأكيداً لسيادة الإنسان، وتغدو المصانع مجرد«زريبة» إنسانية من نوع جديد. فالبناء الصناعي ما لم يقم على أنقاض المجتمع التقليدي، يبقى محدوداً ملجوماً من جهة، ويفقد معانيه «البروميثيوسية» من جهة أخرى، فيصبح مجرد صخ يصك آذان المجتمع الراكد الهادىء القديم. أليس أمراً له دلالته أن السواد الهندي، رغم تقدم لا ينكر في مضمار التصنيع، لا يزال يخر راكعاً عند رؤية البقرة؟!

٦ ـ لو كان طريق تطور شعوب العالم الثالث، ومنه شعبنا العربي، تكراراً لطريق التطور البرجوازي الغربي، لكان تحطيم بنى المجتمع التقليدي وهياكله قد أُنجز على أيدي البرجوازية الوطنية. لكن هذه البرجوازية، التي لم تكن سوى كاريكاتور البرجوازية الأوروبية، بقيت، إلى حد كبير، جزءاً من بنى المجتمع التقليدي نفسه.

وأثبتت التجربة الثورية العربية أيضاً، كما أشرنا قبلاً، أن حظ البرجوازية الصغيرة القوماوية المتأخرة، في هذا المجال، لم يكن أوفر من حظ البرجوازية الوطنية بكثير.

وعلى هذا أصبحت طليعة اشتراكية ـ ديمقراطية، مؤطرة في طبعة سياسية قائدة، ومرتبطة بالكتلة الشعبية الكادحة، المالكة وعياً كونياً وتاريخياً، هي المؤهلة للنهوض بهذه المهمة التاريخية الكبيرة.

إن اقتدار الطليعة الاشتراكية الديمقراطية، التي توحد الأمة وتقودها، على تدمير المجتمع التقليدي، لا يتأتى من أنها هي وحدها التي تملك الايديولوجيا الثورية الجذرية، التي تواجه برفض صارم مطلق ذاك الطراز من المجتمعات فحسب، بل لأنها هي وحدها التي ستحقق ثورة اشتراكية، لا يمكنها أن تكون اشتراكية حقاً، ما لم تقم على أنقاض المجتمع التقليدي وتحل في طريقها جميع مشاكل الثورة الديمقراطية، حيث يأتي تدمير الهياكل التقليدية للمجتمع في رأس مهماتها.

لقد أعادت نكسة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ طرح هذه الحقائق على حركة الجماهير العربية، بعد أحلام كان يختلط فيها الوهم مع الانتهازية مع التهويش.

ومن خلال الهزيمة على حطامها، تأكدت من جديد الحقيقة الأساسية التالية:

تجارب العالم الثالث، المخفقة كلها (عدا تجربة الصين وفيتنام وكوريا)، برهنت على عقم ما سمي بـ «الطريق الثالث». لقد ساهمت هذه الأسطورة بتضليل الجماهير، وسترت خلال فترة غير قصيرة الطريق الاشتراكي الحقيقي. إن «الاشتراكيات الخاصة المتميزة» التي تنادي بها البرجوازية الصغيرة القوماوية ليست سوى وهم خادع، لا يوازيها في درجة الخداع سوى الوهم الآخر المسمى «الطريق اللارأسمالي» و«دولة الديمقراطية الوطنية».

٤ ـ الاستراتيجية العربية

١ ـ لقد حكمت الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة، بسبب دورها القيادي، الاستراتيجية العربية، وشكلت ملامحها، منذ فترة ليست بالقصيرة. لذا فالاستراتيجية التي نناقش هي استراتيجية البرجوازية الصغيرة. واستراتيجية كهذه ليست سوى مجموعة الرؤى والمواقف التي حركت المسار السياسي الطويل للقيادات البرجوازية الصغيرة العربية.

إذا شئنا تلخيصاً لميزات الاستراتيجية البرجوازية الصغيرة، يمكننا القول بأنها: استراتيجية ضيقة الأفق وعفوية إلى حد كبير أولاً، وهي متقلبة ثانياً.

فهي عفوية ضيقة الأفق، لأنها تفتقد الجذر الايديولوجي النفاذ، الذي يقدم للتخطيط الاستراتيجي أدواته التحليلية. ففي استراتيجية كهذه، يقوم الحدس والرؤى

مقام التحليل والتركيب. وهكذا تضيع البرجوازية الصغيرة في صور تفصيلية متفرقة متناثرة لقضايا الثورة العربية، مباشرة كانت أم بعيدة، فتعمل لمواجهتها بردود فعل، غالباً ما تكون عفوية أو مرتجلة، تبسّط الأمور وتعجز عن استشراف أبعاد المعارك ومضاعفاتها. إن استراتيجية بلا نظرية هي خبط أعمى بلا بوصلة. وبالفعل فقد عجزت البرجوازية الصغيرة عن ربط قضايا الثورة العربية ومعاركها في بناء استراتيجي يقدم صورة كاملة لأهداف مراحل الثورة العربية.

وعفوية هذه الاستراتيجية وضيق أفقها، انتهى بها إلى التقلب. وهكذا كان الخط الاستراتيجي للبرجوازية الصغيرة متعرجاً دوماً، متقلباً بين الجمود والمغامرة، متراوحاً بين الانجرار في ذيل الأحداث والقفز إلى مجهول، بين الانتقال بخفة من مواقف الإفراط بالثورية إلى مواقف التراجع وعدم الصمود. حقاً ليس من معركة إلا وتحمل في أحد جوانبها المغامرة، ولكن المعركة الثورية المستندة إلى استراتيجية صحيحة، ليست مغامرة، إلا لكون المستقبل لا يمكن أن يحدد سلفاً بحسابات رياضية بحتة. إن المعارك النضالية حساب واع منظم مدروس، لكل الاحتمالات الممكنة والقوى المتصارعة والأهداف المتوخاة.

والانتقال بخفة من مواقف الإفراط بالثورية إلى مواقف التراجع وعدم الصمود، ليس بالنسبة إلى البرجوازية الصغيرة من قبيل المرونة في التكتيك، بل من قبيل تحويل الموقف الاستراتيجي كله إلى لعبة مناورة تكتيكية مقطوعة عن أي خط استراتيجي شامل.

وافتقار البرجوازية الصغيرة إلى أفق استراتيجي، أو تحويلها الاستراتيجية إلى تكتيك، يحوّل التكتيك نفسه إلى مجرد ردود فعل سلبية. فغياب هذا الأفق يجعلها لا تتوقع التناقضات، فلا تستطيع أن تستبق حركتها، ولا أن تسهم في إنضاجها بالتالي. ولا تتدخل البرجوازية الصغيرة لحل هذه التناقضات، إلا عندما تبلغ مرحلة انفجارية، في محاولة يائسة لحماية مصالحها وتثبيت هيمنتها.

٢ ـ ولكن لننظر الآن إلى الأمور عن كثب، ولنتفحص استراتيجية البرجوازية الصغيرة القوماوية المتأخرة، حول قضية فلسطين بوجه خاص.

بعد كارثة ١٩٤٨، وتساقط أنظمة الحكم التقليدية بالنتيجة ارتفع نجم البيروقراطية العسكرية، فاستطاعت أن تفرض وجهة نظرها، حول الطريق إلى استعادة الحق العربي في فلسطين. ولم يكن ممكناً للبيروقراطية العسكرية أن تلعب هذا الدور، لولا تخلف الأحزاب البرجوازية الصغيرة من جهة، وغياب طليعة جماهيرية، ماركسية، حديثة، من جهة أخرى.

لقد اعتبرت البيروقراطية العسكرية معركة الشعب العربي ضد الاستعمار الإسكاني الصهيوني، المتمثل في إسرائيل، مجرد معركة عسكرية. وتبعاً لهذا تضخمت الجيوش العربية كمياً (لا نوعياً طبعاً)، كما تفاقمت الامتيازات المادية والمعنوية للبيروقراطية العسكرية.

وساهم التضخم العسكري والتبذير والامتيازات في إحداث ضرب من النزيف الاقتصادي، كان سبباً مهماً من أسباب شل التطور الاقتصادي العربي.

وترافق هذا التضخم، وإلى حد ما بسببه، بـ «عسكرة» الحياة السياسية العربية. ولكن هذه «العسكرة» لم تؤدِ إلى خلق قوة محاربة حديثة، عصرية.

لقد أبرزت تجربة البلدان المتخلفة، وجود تمايز بين العسكري والمحارب. وإذا كان لهاتين الكلمتين مدلول واحد في البلدان المتقدمة، إلا أن ثمة تمايزاً بينهما في البلدان المتخلفة. فالقوة العسكرية في البلدان المتخلفة هي أقرب إلى أن تكون قوة أمن داخلي منها إلى قوة محاربة حديثة.

إن جمود وشلل البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية في المجتمعات التقليدية، لا بد أن ينعكس وينسحب على الصعيد العسكري نفسه، لأن الحرب الحديثة، باعتبارها «اختباراً كلياً للقوى المادية والمعنوية لكل بلد»، هي حرب مجتمع ضد مجتمع، وليست حرب جيش ضد جيش، إلا كمظهر مباشر وخارجي ومكثف للصراع. وما دامت الخلفية أو الأرضية خلفية متخلفة، لذا لا بد أن تكون البنية العسكرية متخلفة في مضمار الحرب أيضاً.

وبالعكس، فإن تجربة العالم الثالث قد أثبتت أيضاً، أن شعباً معبأً موحداً، اخترق أسوار التخلف بقيادة طليعته الثورية الحديثة يستطيع أن يسد الثغرات التي تخلفها رواسب التخلف على القوى العسكرية. وأكدت التجربة أيضاً، أن باستطاعة جيش يملك ايديولوجيا عصرية وله صلة عضوية بالشعب أن يمتلك التقنية الحربية الحديثة.

ولأن الأرضية العربية أرضية تقليدية ومتخلفة، كان تضخم الجيوش العربية تضخماً ظاهرياً، لأنه كان مقطوع الصلة بالشعب أولاً ولأنه لم يتواكب بتحديث ايديولوجي ثانياً.

لهذا لم يستطع هذا النمو الكمي في القوة العسكرية العربية أن يغير ميزان القوى لصالح الشعب العربي، فبقي الموقف العربي دفاعياً، تتخلله تراجعات لصالح إسرائيل، كان «تتويجها» هزيمة حزيران/ يونيو.

٣ ـ إذا كانت وجهة نظر البيروقراطية العسكرية قد صورت المواجهة العربية للاستعمار الصهيوني كمجرد معركة عسكرية، إلا أن وجهة نظر عبد الناصر لم تكن كذلك، بل كانت مختلفة إلى حد كبير.

ثورة ٢٣ تموز/يوليو، التي نمت بذورها الأولى في خنادق القتال في فلسطين، وضعت في رأس مهامها تكوين جيش قوي. وكان إصرار عبد الناصر على تحقيق هذا الهدف إحدى الشرارات التي فجرت صراعه مع الإمبريالية. ولكن عبد الناصر، وهو القائد العربي الوحيد الذي تلمس مشكلة التخلف، لم يحول عملية إعداد الجيش القوي إلى نزيف اقتصادي، على أن هذا لا يعني أنها لم ترهق عملية التنمية في القطر المصري.

باشر عبد الناصر وحده حرب الفدائيين ضد إسرائيل. ومع تصاعد الصدام مع دول الاستعمار القديم، ومع النتائج العسكرية للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، اضطر عبد الناصر إلى وقف حرب الفدائيين، واتخاذ مواقف دفاعية تجاه إسرائيل.

وهكذا قاد التلمس البراغماتي عبد الناصر إلى خط استراتيجي جديد. وإذا كان عبد الناصر قد أعلن أكثر من مرة، في معرض رده على الابتزاز السياسي والتآمر الذي دبره أكثر من طرف، أن ليس لديه خطة لتحرير فلسطين، إلا أنه كان يملك تصوراً عاماً للقضية.

ولكن لأن البراغماتية هي التي قادت عبد الناصر إلى هذا التصور، بقي هذا التصور أقرب إلى أن يكون مجرد تكتيك أملاه الشعور بتفوق العدو منه إلى استراتيجية شاملة بعيدة المدى، تصبح مرتكزاً لكل موقف تكتيكي. وهكذا بقيت مواقف عبد الناصر، عملياً، مجرد مواقف تكتيكية قصيرة النفس، يتعاورها الجمود حيناً والجموح حيناً آخر. هذه الحقيقة تبرز، بأجلى صورها، إذا تذكرنا أن عبد الناصر، المخندق في مواقع دفاعية منذ عام ١٩٥٦، سرعان ما وقع، ما إن انتقل إلى تكتيك هجومي (وإن مناوراً)، في الفخ في ٥ حزيران/يونيو.

بحدود هذا التحفظ في تقييم طبيعة موقف عبد الناصر، يمكن أن تلخص الخطوط العريضة لمواقفه الاستراتيجية بالتالي:

أ ـ إن مواجهة إسرائيل مواجهة جدية مضمونة النتائج، تقتضي وطناً عربياً (أو على الأقل مشرقاً عربياً) متحرراً من الاستعمار، موحداً، أو متضامناً على الأقل.

ب ـ متابعة تقوية الجيش وتحديثه تقنياً.

ج ـ تنمية الاقتصاد وتطويره، لكي لا يبقى الجيش مجرد «قشرة سطحية تغطي

الحدود»، بحسب عبارة عبد الناصر في «الميثاق».

بيد أن عبد الناصر وقع في الفخ، من دون أن يتوفر للشعب العربي حتى الحد الأدنى من الظروف التي أرادها عبد الناصر شرطاً لمواجهة إسرائيل. فعلى امتداد نيف وعشر سنوات من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، لم يصب الشعب العربي تقدماً جدياً في الطريق الذي تصوره عبد الناصر. والخطوة الوحيدة في هذا الطريق كانت وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر، وهذه عاجلتها البيروقراطية العسكرية السورية، مدعومة من قبل الإمبريالية والرجعية، بضربة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. كما تحدثنا بما فيه الكفاية عن حلقة التخلف المفرغة التي صدت وتصد كل تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي حقيقي، (وبالنتيجة، عسكري، ما دام التحديث الايديولوجي مسبقة التحديث التقني العسكري). وعلى هذا فإن خط عبد الناصر الاستراتيجي لم يُتَح له التنفيذ على الصعيد العملي.

إن ارتطام تصورات عبد الناصر الاستراتيجية لم يكن مجرد صدفة أو حظ سيئ، فقد برهنت الممارسة الثورية العربية، أن القيادات الوطنية المتقدمة البرجوازية الصغيرة، التي خلفت الحكم التقليدي، قد استنفدت طاقاتها في مواجهة الإمبريالية والاستعمار الصهيوني الإسكاني مواجهة جذرية ناجعة. ويبدو، أيضاً، أن هذه الممارسة قد أثبتت إخفاق تلك القيادات في توحيد الوطن العربي.

٥ ـ التكتيك العربي، أو الأسباب المباشرة للهزيمة

سنقصر حديثنا على الأخطاء التكتيكية التي سبقت المعركة ومهدت لها. ونحن عندما نتحدث عن الأخطاء، إنما نعني بالضبط أخطاء القيادة الناصرية:

ولكن قبل الدخول في صلب الموضوع، ينبغي أن نسجل أن محور الجهد الإمبريالي ـ الصهيوني كان خلال أكثر من عشر سنوات، ولا يزال، مركزاً على الشعب العربي في مصر، وعلى قيادة عبد الناصر وأياً كانت النتيجة، سواء في عام ١٩٥٦ أم في عام ١٩٦٧، فإن الشعب العربي في مصر، هو، وحده تقريباً، الذي قاسى المعارك الساخنة مع الإمبريالية والصهيونية، وهو، وحده تقريباً، الذي تحمل التضحيات الجسيمة ومنه، وحده تقريباً، سالت الدماء.

١ ـ إنها حقيقة لا يرقى إليها الشك، كون أحداث حزيران/يونيو ١٩٦٧ مؤامرة، جرى إعدادها وحبكها منذ زمن ليس بالقصير. وأطراف هذه المؤامرة كُثر، وعلى رأسهم إسرائيل والإمبريالية الأمريكية.

إن تفاقم النزوع العداوني للإمبريالية الأمريكية، وعزمها على ركوب المخاطر

لتثبيت وتوسيع هيمنتها على العالم، بعد أن آنست تراجعاً ما من الاتحاد السوفياتي، بدا جلياً واضحاً، بدءاً من أزمة كوبا عام ١٩٦٢، مروراً بتصعيد الحرب في فيتنام، وصولاً إلى عدوان ٥ حزيران/يونيو، الذي تجلت نذره في تأزيم وتزمين مشكلة اليمن، ثم الحلف الإسلامي، وتحركات الإخوان المسلمين، ومؤامرات عدد من العسكريين المصريين، وقطع المساعدات المالية عن العربية المتحدة وشن حرب اقتصادية عليها.

ولكن اعتبار هزيمة حزيران/يونيو حصيلة لمؤامرة، لا يعني البتة أن تنفيذها ونجاحها كان أمراً حتمياً، دونما اعتبار لردود فعل قيادة الجمهورية العربية المتحدة، التي كان بإمكانها، لو أنها كانت تثق بوعي الجماهير، أن تتجنب الوقوع في فخ هذه المؤامرة.

لقد كان عبد الناصر يعلن دوماً، في معرض الرد على المشككين بسياسته تجاه فلسطين (بل الذين اتهموه بوطنيته منذ الانفصال ـ وتكشفوا عن عملاء)، أنه هو الذي سيختار زمان المعركة مع إسرائيل. ولكن الأمور جرت في الواقع على نحو مغاير كلياً. بحسب ظاهر الأمور، من الممكن اعتبار إغلاق خليج العقبة أمام السفن الذاهبة إلى ميناء إيلات بمثابة مبادهة من عبد الناصر لإشعال الحرب ضد إسرائيل. ولكن الحقيقة لم تكن كذلك للسببين التاليين:

السبب الأول: لقد خضع عبد الناصر للطرح الديماغوجي لقضية فلسطين وانساق لضغط الابتزاز السياسي، منذ عودته من مؤتمر القمة المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وهكذا حُشر عبد الناصر في مواقف ضيقت عليه الخناق الواحد إثر الآخر، حتى رأى نفسه في موقف يملي عليه إغلاق خليج العقبة (الذي كان مرتكز ساسة عهد الانفصال في الهجوم على عبد الناصر)، كرد على الابتزاز السياسي وكمناورة للضغط على إسرائيل، للحيلولة دون تنفيذ تهديدها بالانتقام من سوريا، التي تتهمها إسرائيل بتسهيل تسرب الفدائيين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل.

السبب الثاني: لم يكن عبد الناصر يتصور أن إغلاق خليج العقبة سيؤدي إلى الحرب، لأن ميناء إيلات ليست ذات أهمية حاسمة، اقتصادياً، بالنسبة إلى إسرائيل[٤] ولكن إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، اللتين كانتا تفتشان عن مبرر (لا

---

(٤) وهو كذلك فعلاً: ٥ بالمئة فقط من التجارة الإسرائيلية تمر منه، كما تمر منه نصف احتياجات إسرائيل من البترول، التي يمكن إسرائيل أن تستوردها من رومانيا مثلاً، كما كان عليه الأمر قبل العام ١٩٥٦.

عن سبب) للعدوان، وجدتا في إغلاق خليج العقبة هذا المبرر الكافي لإقناع الرأي العام الدولي بشرعية ضرب القطر المصري. ومع ذلك فإن عبد الناصر، الذي أدرك متأخراً جدية المؤامرة، قد اتفق مبدئياً مع مندوب من الحكومة الأمريكية جاء إلى القاهرة للمفاوضة على تسوية لمشكلة العقبة. ثم سافر زكريا محيي الدين إلى واشنطن ليلة العدوان (ولكنه قطع رحلته في يوم العدوان)، لاستكمال الاتفاق حول الموضوع.

ولكن تراجع عبد الناصر لم يشفع له، بعد أن وجدت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية المبرر (لا الدافع). ويبدو أن المفاوضات الأمريكية مع عبد الناصر كانت بهدف كسب الوقت لصالح إسرائيل، بعد أن ملكت زمام المبادرة وأمنت تعبئة وحشد قواتها، وآنست لجيشها الانتصار المؤكد السريع، لم تشأ أن تترك الفرصة تفلت من يدها.

ولأن عبد الناصر لم يكن يعني الحرب، لذا لم يكن يملك المبادهة. وهذه هي الثغرة الكبيرة، الأساسية، القاتلة، في التكتيك الناصري. لو أن عبد الناصر كان يملك استراتيجية منبثقة من تحليل عقلاني للقضية، لما أخطأ هذا الخطأ التكتيكي الفادح، ولما انساق للضغوط والابتزاز، بحيث يتخلى بسهولة وسرعة عن «رؤاه» الاستراتيجية التي كان يعلنها كثيراً.

إن امتلاك إسرائيل زمام المبادرة، قد تجلى في أمور عديدة، سياسية وعسكرية، هي التالية: أ: تأييد أمريكا لمشروع العدوان ودعمها له. ب: استطاعت إسرائيل إقناع الرأي العام الغربي بأنها تخوض حرباً دفاعية، وأن عبد الناصر ارتكب عملاً حربياً عدوانياً بإغلاق خليج العقبة. ج: منازلة الجيش المصري منفرداً، ثم استدارت إلى سوريا والأردن. د: إن قسماً مهماً من الجيش المصري كان لا يزال في اليمن، أو أنه وصل حديثاً ودخل المعركة وهو متعب منهك. هـ: إن الحشد السريع الكثيف للجيش المصري، وتوغله بعيداً عن قواعده الأساسية، أدى، في ظل التعفن البيروقراطي، إلى انقطاع خطوط مواصلاته وتموينه. ولقد كان هذا العامل سبباً حاسماً في تعجيل إسرائيل البدء بالحرب، على رغم أن الحل السياسي لمشكلة خليج العقبة كان شبه مؤكد.

٢ ـ إذا كان حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل السياسية هو منع الوحدة العربية عبر عزل مصر عن المشرق (والقضاء على القومية العربية بالتالي، عبر الدفاع عن التجزئة الراهنة، بل وتفتيت الكيانات الصغيرة القائمة إلى كيانات طائفية أصغر)، فإن حجر الزاوية في استراتيجيتها العسكرية، إنما يقوم على منازلة الجيوش العربية في ظروف تتمكن فيها من منازلة كل جيش على حدة، باعتبارها قادرة على

تأمين التفوق العسكري على كل قطر عربي، عندما يكون منفرداً. لذا فإن أية مغامرة عسكرية تقوم بها إسرائيل، مرهونة بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة «يضرب كل منها على حدة، رغم عمليات التنسيق، تبعاً للاستراتيجية الخاصة لكل دولة».

وعلى هذا، فإن عدم وحدة الجيوش العربية يشكل عاملاً أساسياً لضمان تفوق إسرائيل على العرب، في الظروف العربية الراهنة على الأقل. فلو أن جميع، أو معظم، الجيوش العربية المشرقية على الأقل قد دخلت المعركة، ودخلتها كجيش واحد له استراتيجية واحدة، لما انهزم العرب (ولا نقول لانتصروا) عسكرياً، على الرغم من الواقع المتخلف للبنية العسكرية العربية. بل يمكن القول إن إسرائيل لم تكن تجرؤ على القيام بالهجوم.

وعلى هذا الأساس تبقى كلمة السر في الصمود أمام إسرائيل ومواجهتها جدياً (في ظل التخلف العربي الراهن)، هي وحدة الجيوش العربية في الدول المحيطة بإسرائيل (بالإضافة إلى العراق).

لقد استطاعت إسرائيل، عند إغلاق خليج العقبة، أن تمسك زمام المبادهة سياسياً وعسكرياً. فدفعت بثقلها العسكري الحاسم (يقدر الخبراء الغربيون أن ٨٠ بالمئة من الجيش الإسرائيلي كان على (الجبهة المصرية) نحو القطاع المصري)، في وقت بقي فيه الاتفاق العسكري بين مصر وسوريا والأردن حبراً على ورق، وفي وقت لم يصل فيه الجيش العراقي إلى ميدان المعركة.

في ظل حالة كهذه من التبعثر، وفي ظل تفوّق عسكري إسرائيلي (كدولة ذات إنتيليجنسيا حديثة في مواجهة دولة متخلفة فقيرة لا يزال ثمانون بالمئة من شعبها، وبالتالي من جيشها، أميين، فضلاً عن الوعي التقليدوي الجديد لنخبتها النافذة)، وفي ظل تكافؤ عددي (إن لم نقل تفوّق عددي إسرائيلي) بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي ـ في ظل هذه الظروف مجتمعة (بالإضافة لما ذكرناه عن انقطاع خطوط مواصلات وتموين الجيش المصري)، كان صمود، ولا نقول انتصار، الجمهورية العربية المتحدة أمراً غير أكيد. هذه الحقيقة التي جلتها حرب حزيران/يونيو (وكما سبق أن جلتها حرب عام ١٩٥٦)، لا يغير منها تغييراً أساسياً مسألة دور «المفاجأة»، التي كانت بالغة الأثر والأهمية التي أدت إلى تدمير الطيران المصري صبيحة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

٦ ـ التصفية الحقة لآثار العدوان

١ ـ إن تصفية آثار العدوان، في ظل الظروف الراهنة التي تحكم الشعب

العربي، لن تكون أكثر من عملية «لفلفة» لآثار الهزيمة. بل أكثر من ذلك، إن التسوية السياسية (إذا كان ثمة تسوية سياسية) لا بد أن تنطوي على تنازلات لصالح إسرائيل، سواء أكانت هذه التنازلات ضمنية (مثلاً: خروج إسرائيل من الحرب كأكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وبقاؤها في مركز قوة وتهديد دائم)، أم صريحة (كالحصول على تنازلات تتعلق باكتساب أراضٍ عربية جديدة، أو نزع سلاح مناطق أخرى، أو الاعتراف بوجودها فعلياً).

إن التسوية السياسية، حتى وإن عادت بإسرائيل إلى المواقع التي كانت عليها قبل ٥ حزيران/يونيو، ستبقي على أسطورة «إسرائيل التي لا تقهر»، وستزيد توطيد كيانها، وستدفع بالغرب إلى مزيد من الدعم والتأييد لها، وستؤدي بالغرب الاشتراكي إلى مزيد من التقهقر في قبول إسرائيل كأمر واقع.

وفضلاً عن ذلك، فإن التسوية السياسية ستدفع بالإمبريالية الأمريكية إلى مزيد من الشراسة والإمعان في هجومها على الثورة العربية، وستظهر بمظهر السيد الذي لا يعصى له أمر في منطقة الشرق الأوسط. وسينجم عن ذلك تثبيت وتمتين مواقع الرجعية، التي ستقوم بهجمات معاكسة لاستعادة بعض مواقعها. ولقد تجلت نذر ذلك واضحة في اليمن.

وأخيراً فإن التسوية السياسية، إذا لم تُودِ بالنظام الناصري، فإنها ستخرج به كسيحاً، أي كجزء من ماضي الثورة العربية، فيفقد فاعليته وتأثيره، وسيتضاءل محتواه العربي إن لم يتلاشَ، وسيتكيّف بصمت على استحياء مع الإمبريالية. وعلى الصعيد الداخلي سيأخذ منحى يمينياً، أخذت بوادره تظهر بعيد النكسة.

ولهذا قابلت الجماهير العربية هذا الاحتمال بالرفض.

أما عبد الناصر، الذي ما زال يملك زمام المبادهة العربية، والذي استعاد ثقته بنفسه وبقيادته بعد التحرك الجماهيري الذي أعاده إلى السلطة في ٩ حزيران/يونيو، وبعد أن أدرك النتائج غير المباشرة للتسوية السياسية، فقد أخذ يتجه رويداً رويداً إلى الاقتناع بأن طريقها مسدود.

وإزاء إصرار إسرائيل على إحراز مكاسب قصوى، اتجه الاتحاد السوفياتي إلى مزيد من الدعم للجمهورية العربية المتحدة.

إن ستاتيكو ما قبل ٥ حزيران/يونيو، قد خرق لصالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، ويراد تكريس ستاتيكو جديد يضمن تفوقاً كاملاً ودائماً لإسرائيل والإمبريالية الأمريكية، في حين أن مبادىء التعايش السلمي تقتضي العودة إلى

ستاتيكو ما قبل حزيران/ يونيو. وإزاء موقف جديد كهذا، يهدد جدياً سمعة الاتحاد السوفياتي (كدولة صديقة لقضية التحرر العربي، وكدولة كبرى في آن معاً) في العالم العربي بخاصة والعالم الثالث بعامة، اختار الاتحاد السوفياتي طريق عدم التراجع أمام انتصار إمبريالي حطم «ستاتيكو» ما قبل ٥ حزيران/ يونيو. ولهذا عاود الاتحاد السوفياتي دعماً جاداً للجمهورية العربية المتحدة.

تلك هي الصورة كما بدت لنا الآن. ولكن ليس باستطاعة أحد التأكيد على حتمية تجنب القيادات البرجوازية الصغيرة طريق التسوية السياسية.

٢ ـ ولكن القيادات البرجوازية الصغيرة، المتأخرة، حتى وإن اختارت (بل أجبرت، بالأحرى) العمل المسلح سبيلاً لتصفية آثار العدوان، ستجعل من ذلك، إذا استطاعت، وسيلة لرد اعتبارها من جهة، ولتأكيد هيمنتها على الجماهير من جهة أخرى. ولهذا اختارت فعلاً طريق عزل الجماهير عن المعركة.

لقد كان ممكناً أن تكون هزيمة حزيران/ يونيو نقطة انعطاف مصيرية في التاريخ العربي، تتجاوز فيه حركة الجماهير العربية النظام الناصري، مؤدية إلى تجاوز النظام الناصري لنفسه. ولكن الطبقة البرجوازية الجديدة، بقيت على إصرارها على عزل الجماهير، مثل ما كانت عليه الأمور قبل الهزيمة.

أقصى ما استطاع عبد الناصر أن يفعله، مستنداً إلى قوى الجماهير، هو تصفية الصدأ والتعفن البيروقراطي في الجيش، بأداة بيروقراطية عسكرية أيضاً. وتم للبيروقراطية في الوقت نفسه تبديد ذلك التحرك الجماهيري، تحرك ٩ و١٠ حزيران/ يونيو، الذي لم يشهد له الوطن العربي مثيلاً. وهكذا بقيت البيروقراطية في مكانها، وسيتوطد مركزها من جديد، في حال تصفية آثار العدوان بعمل عسكري، تقوده البيروقراطية وحدها.

٣ ـ إن معركة تصفية آثار العدوان (التي تحتل، ويجب أن تحتل، في المرحلة الراهنة، المكان الأول على الصعيد التكتيكي) تقتضي إشراك الشعب العربي بالمعركة، إن إشراك الشعب بالمعركة سيكون ضمانة للنصر من جهة، وضمانة للنَفَس الطويل في المعركة من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن اشتراك الشعب بمعركة تصفية آثار العدوان سيكفل تنمية حركة الجماهير الشعبية وصعودها، وهذا ما يمهد لمتابعة مرحلة أعلى لاحقة في الكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية.

وفي كل الأحوال، فإن هزيمة حزيران/ يونيو، مهما تكن نتائج جولة ثانية محتملة، ستكون إحدى النقاط الفاصلة في تاريخ الثورة العربية، وستبقى مهمازاً

يحرّض النضال العربي لدكّ معاقل الإمبريالية، واختراق أسوار التخلف وتحويل الاستقلال الشكلي والكيانات القطرية المبعثرة إلى تحرر اجتماعي حقيقي، يتصاعد إلى اشتراكية عصرية في إطار الوحدة العربية.

ملحق
دور الايديولوجيا والشكل (*) في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي

الجماعات السياسية المسيطرة، مدعومة بالإنتيليجنسيا الرجعية، تعترف، صراحة أو ضمناً، أنها عاجزة عن مواجهة إسرائيل، ولهذا سلمت أمرها لأمريكا التي ستسحب، لأسباب نفطية ومالية واستراتيجية، إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. ولكي تخفي أو تموّه مسؤوليتها عن هذا العجز، تزعم أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يحكم ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي ويجعله لصالح إسرائيل، وبالتالي لا يمكن العرب مواجهة إسرائيل ما دامت أمريكا وراءها. وتمضي الأبواق الدعائية خطوة أخرى نحو التحديد: الحق على السلاح السوفياتي، الذي لا يقارن بالسلاح الأمريكي. وهكذا، ببساطة وبراحة ضمير، تُلقى، كالعادة، المسؤولية على الخارج: الحق عالطليان.

والواقع أن مثل هذا التفسير (والأصح: التمويه) لأسباب العجز العربي مقبول كلياً من البنى السياسية العربية، الحاكمة والمعارضة على حد سواء، كما أنه مقبول من المجتمع العربي بوجه عام. لهذا السبب، أي لهذه الامتثالية في التصور ولهذا الحيدان في الوعي، كانت قدرتنا على التقدم معدومة تقريباً، وكانت ثوراتنا السياسية حركة دورانية أو مراوحة في المكان نفسه، على الصَعُد الثقافية، المجتمعية، الاقتصادية، العسكرية.

لنفحص هذه الأطروحات، لنرى في ما إذا كانت أوهاماً أم وقائع!

لا شك أن التقنولوجيا الغربية، والأمريكية بخاصة، أكثر تطوراً من التقنولوجيا السوفياتية. لكن الخبراء العسكريين الغربيين يعترفون أن التقنولوجيا

(*) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧.

العسكرية السوفياتية، وبخاصة في ميدان الأسلحة التقليدية، ليست، بوجه عام، أدنى مستوى من التقنولوجيا الغربية. فالاتحاد السوفياتي قد استطاع، بسبب إلزامات أمنه القومي، أن يزيل العراقيل من أمام تطور التقنولوجيا العسكرية السوفياتية، التي مضت تنافس نظيرتها الغربية. والحرب الفييتنامية، أو الحرب الفييتنامية ـ الأمريكية، جاءت بالبرهان، علماً أن الاتحاد السوفياتي كان أسخى في توريد السلاح، كماً ونوعاً للعرب منه لفييتنام. والأسلحة العربية في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، كما أكدت كتابات غربية عديدة، كانت، بوجه عام، من الزاوية التقنولوجية، نداً للأسلحة الإسرائيلية. وعندما نقول «بوجه عام» فإننا نعني، مثلاً، أن سلاح القطاع (أ) العربي أكثر تطوراً من نظيره الإسرائيلي، وأن السلاح في القطاع (ب) الإسرائيلي أكثر تطوراً من نظيره العربي، وهكذا إلى أن نصل إلى حصيلة عامة متقاربة أو متعادلة لسلاحي الطرفين، العربي والإسرائيلي.

كيف تتفسر، إذاً، نتائج الحروب العربية ـ الإسرائيلية؟!

ما دامت التقنولوجيا الحديثة مجرد فرع تطبيقي من فروع شجرة المعرفة الغربية، لذا فإن المرتكزات الثقافية أو الايديولوجية لطائرة الميراج أو الفانتوم أو الميغ (مثلاً) نجدها في فكر ديكارت، وسبينوزا، وفولتير، وهيغل، وماركس (إلخ.)، وبالتالي فمن السذاجة تصور استخدام التقنية الحديثة مجرد عملية كبس أزرار، وليس عملية عقلانية تنطوي على تواصل ثقافي بين الإنسان والتقنية أو بين الإنسان والآلة. هذه القطيعة، لدى العرب، بين التقنولوجيا وقاعها الثقافي العقلاني الحديث، أو قل بين التقنولوجيا وبعدها الايديولوجي، هو الذي يحول السلاح الحديث الذي بين أيديهم إلى ما يشبه الحديد الخردة، في مواجهة جيش ذي قوام بشري مشبع بايديولوجيا عقلانية حديثة. والواقع أن التقدم المذهل للتقنولوجيا الحديثة، بما تنطوي عليه من دقة متناهية وضبط، وما تتطلبه من تنظيم وترابط وشغل، يوسع أكثر فأكثر الفارق بين المستوى الايديولوجي الذي تستلزمه والمستوى الحالي للايديولوجيا العربية، ويجعل صعباً أكثر فأكثر على العرب، المخثرين في نمط ثقافة غير مناسب للتقنية الحديثة، امتلاك ناصيتها. لذا فالتفاوت في كفاية أو فاعلية نوعين من السلاح، على مستوى تقنولوجي واحد أو متقارب، إنما يتقرر وفقاً لمستوى الثقافة والايديولوجيا والبنى والقيم المجتمعية. فكلما تمكن جسم عسكري من استيعاب الثقافة والقيم التي تسند/ أو تكمن في أساس التقنولوجيا الحديثة، تزايدت كفايته في استخدام السلاح الحديث.

أضف إلى ذلك أن استيعاب التقنولوجيا الحديثة يتطلب شغلاً منتظماً، والحاجة إلى الشغل تتزايد إلى أقصى حد في التقنولوجيا العسكرية، حيث يغدو الجسم

العسكري، بمختلف أسلحته، آلة ضخمة، ذات تروس معقدة ومتنوعة، تتطلب تناغماً واتساقاً وترابطاً. والحال، إننا، نحن العرب، على صعيد مسألة الشغل، لا نزال نعاني قصوراً يتمثل في ضعف روحية الشغل. فلأسباب عديدة، تاريخية وقيمية، لم يتكون لدينا تقليد راسخ للشغل. ونعني بالشغل: الكدح، المتقن، المنتظم، المتلاحق، المتعب، المعرّق البالغ درجة النجاز والاكتمال. أليست الشطارة، المقبولة في مجتمعنا، هي «شغل» اللاشغل، أو «شغل» بلا شغل، أو، في أحسن الأحوال، لفلفة الشغل أو الشغل من قفا اليد، لاقتناص كسب بلا عرق. بل، كلمة «كسب» ألا تعني الحصول على جزاء بلا استحقاق أو بلا شغل؟! ألا تنطوي صفة «شاطر» على ضرب من تقريظ، مع أنها ترمي الموصوف بشيء من «الغلا غلا» أو الحيلة؟! هذا القصر في تقليد الشغل يتحول إلى قصور في استيعاب التقنولوجيا الحديثة، وعلى رأسها التقنولوجيا العسكرية.

إذاً، فالثقافة الحديثة والشغل (ونضيف: علاقات مجتمعية حديثة) هما الشرطان اللازمان لاستيعاب التقنولوجيا الحديثة. وبالطبع، هما، على الصعيد العسكري، الشرطان اللازمان للانتقال من طائرات إلى سلاح طيران، من عسكر إلى جيش، من مدافع إلى مدفعية، إلخ. عندما توضع مجموعة طائرات في عمارة طيرانية نسميها سلاح طيران، عمارة كآلة ضخمة، معقدة، متماسكة، ذات تروس معشّقة، تكون قد تمت نقلة من طائرات إلى طيران. فالقوام البشري، حامل الثقافة العقلانية الحديثة، الشغِّيل العرقان، هو الذي يؤمن هذا الانتقال ويسمح باستخدام الطائرات التي صارت طيراناً استخداماً عسكرياً حديثاً.

من دون أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار يتحول ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، المؤاتي لإسرائيل، إلى ظاهرة لاعقلانية، وبالتالي يصبح التفوق العسكري الإسرائيلي ظاهرة أسطورية لا سبيل إلى تفسيرها أولاً، ولا إلى تغييرها وقلبها ثانياً.

في كل ميزان قوى تدخل عناصر عديدة منها: مالي، اقتصادي، عتادي، ثقافي، مجتمعي، سياسي، جغرافي، إلخ. والتركيب الديالكتيكي، إذا صح التعبير، لمجموع هذه العناصر يحدد ميزان القوى العام. ومن الواضح أنه عندما تتوازن العناصر الثقافية والمجتمعية والسياسية لدى طرفي الميزان، يصبح للعنصرين المالي والعتادي دور حاسم في تحديد ميزان القوى. والحال، لو أننا حللنا ميزان القوى العسكري العربي ـ الإسرائيلي إلى عناصره المكونة وتأملنا العنصرين المالي والعتادي يتبين لنا أن القصور العربي إنما يكمن في العنصرين السياسي والمجتمعي (المستندين إلى قاع ايديولوجي معين)، ذلك أن العنصرين الأولين، المالي والعتادي، كانا على الدوام تقريباً لصالح الجانب العربي. بل يمكن القول إن هذين العنصرين في ميزان

القوى المصري ـ الإسرائيلي كانا، بوجه عام، لصالح مصر، ناهيك عن ميزان قوى دول المواجهة ـ إسرائيل (دول المواجهة = مصر + سوريا + الأردن).

نقدم في ما يلي متوسط الإنفاق السنوي على أغراض الدفاع في السنوات الثلاث السابقة لكل من حربي حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والسنوات التالية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر (بملايين الدولارات)، لدى كل من إسرائيل ودول المواجهة ومصر.

ثم نقدم الميزان العتادي في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

البلد	الفترة	القيمة (بملايين الدولارات)
إسرائيل	١٩٦٥ ـ ١٩٦٧	٤٩٨
دول المواجهة		٨٣٤
مصر		٦٤٥
إسرائيل	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢	١٣٨٧
دول المواجهة		١٧٠٣
مصر		١٤٢٢
إسرائيل	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧	٤٠١١
دول المواجهة		٦٢٠٥
مصر		٥١٠٩

الميزان العتادي في حرب ١٩٦٧

	إسرائيل	دول المواجهة
القوات المسلحة العاملة	٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
القوات المسلحة الاحتياط	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
دبابة ومصفحة وناقلة جنود	١١٠٠	٣١٠٠
مدفع ذاتي الحركة	٢٥٠	٢٨٠
مدفع مقطور	-	١٣٠٠
طائرات قاذفة ومقاتلة	٣٥٠	٦١٢

الميزان العتادي في حرب ١٩٧٣

	إسرائيل	دول المواجهة
القوات المسلحة العاملة	٦١٠٠٠	٤٦٥٠٠٠
القوات المسلحة الاحتياط	٢١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
دبابة ومصفحة وناقلة جنود	٤٧٠٠	٧٦٦٠
مدفع ذاتي الحركة	٤٠٠	٥٠٠
مدفع مقطور	٥٠٠	٣٤٢٠
طائرات قاذفة ومقاتلة	٤٣٢	١٠١١

ملاحظات إيضاحية:

١ ـ هذه المعلومات مستقاة من التقارير السنوية الصادرة عن «معهد الدراسات الاستراتيجية» (في لندن) حول موازين التسلح والإنفاق العسكري في العالم. وتعتبر معلومات المعهد موثوقة وقريبة من الواقع، كمؤشر عام.

٢ ـ القوات المسلحة الاحتياطية الإسرائيلية سهلة وسريعة التعبئة والحشد، وبالتالي يمكن اعتبارها، في حدود معينة، في عداد القوات العاملة. في حين أن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى قوات الاحتياط العربية. فضلاً عن ذلك، فإن نسبة أسنان القوات المسلحة الإسرائيلية إلى تعدادها العام أعلى بشكل ملموس من نظيرتها العربية. الحالة العربية هذه تعكس، بالطبع، التأخر العربي، سواء على صعيد الدولة أم المجتمع.

٣ ـ تشير مصادر عربية ذات خبرة في الشؤون المالية وعلى اطلاع فعلي، أن الإنفاق على الشؤون العسكرية العربية أكبر بنسبة ملحوظة من الأرقام المذكورة أعلاه، التي هي الموازنات الرسمية المنشورة. الأمر الذي يدل على أن الإنفاق العسكري الإسرائيلي أكثر اقتصادية بكثير من الإنفاق العسكري العربي، في حين كان من المنطقي توقع العكس، نظراً لارتفاع متوسط الدخل الإسرائيلي عن نظيره العربي. هذه اللااقتصادية إنما تتفسر بلاعقلانية الإنفاق، ناهيك عن البعزقة والامتيازات والهدر. وعلى كل حال، يبقى الإنفاق العربي على شؤون الدفاع أكبر بكثير من نظيره الإسرائيلي.

٤ ـ على الصعيد العتادي، من الملاحظ أن كمية الأعتدة العربية تقارب،

إجمالاً، ضعف كمية الأعتدة الإسرائيلية، حتى على صعيد الطيران. والمستوى التقنولوجي للعتادين متوازن تارة ومتقارب إجمالاً.

٥ ـ يُزعم أن ميزان القوى قد اختل لصالح إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، أساساً بسبب انقطاع مصر عن ترسانتها السوفياتية. حتى إذا صح ذلك، فالمسؤول هو القرار السياسي للنظام المصري، علماً بأن الإنفاق العسكري لمصر وحدها، في سنوات ما بعد حرب ١٩٧٣، أكبر من الإنفاق العسكري الإسرائيلي.

اتجاهات التطور العربي المقبل(*)

تحليل الوضع العربي يهدف إلى معرفة شروط ومعطيات معركة الشعب العربي أولاً، ومعركة قوى التقدم العربي ثانياً. هذه المعرفة تتطلب الانطلاق من الحقائق الواقعية، لا من المثل، ولا من الرغبة والشعور. من هنا سنتجنب اللهجة الظافرية التي تركب معظم الحركات السياسية التقدمية العربية، كما سنتجنب إضفاء لون وردي على الواقع العربي، وكذلك التهوين من حجم وصعوبة المشكلات والبلايا العربية.

هذا يتطلب: (١) تحليل الوضع الراهن للصراع العربي ـ الإسرائيلي. (٢) تحليل خطوط القوة في التطور الداخلي العربي، سواء في البلدان ذات النظم التقليدية الجديدة أو البلدان ذات النظم التقليدوية.

الوضع الراهن للصراع العربي ـ الإسرائيلي واحتمالاته

١ ـ كانت حرب تشرين الأول/أكتوبر منعطفاً في مجرى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجه عام، وفي معركة «تصفية آثار العدوان» بوجه خاص. حرب تشرين الأول/أكتوبر أصبحت رائزاً نهائياً للقوى المتصارعة، تبلورت خلالها وبسببها وتحت ستارها اتجاهات استراتيجية جديدة، ونكاد نقول تاريخية، للسياسات العربية المشرقية. وبسبب هذه الحرب أيضاً تحددت بمزيد من الوضوح اتجاهات السياسة الإسرائيلية وعناصر قوتها وضغطها.

٢ ـ خط الاستسلام في السياسة المصرية، الذي لاحت نذره قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر بكثير، والذي تعمق وترسخ بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، وجد في هذه الحرب «القابلة» التي ولّدته والتسويغ الوطني لفرضه وإقناع الشعب به: الدعم السوفياتي لم يجدِ، حرب الاستنزاف لم تجدِ، وها هي حرب تشرين الأول/

(*) تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧٦.

أكتوبر لم تُجدِ، إذاً، لا بد من اللوذ بأمريكا، التي ستكون كفيلة، إذا ابتعدت مصر عن الاتحاد السوفياتي، بإيجاد حل ما، تصفية الفريق الناصري، اصطناع الخلاف مع الاتحاد السوفياتي، اتفاقية فصل القوات، اتفاقية سيناء، إلغاء المعاهدة المصرية ـ السوفياتية، فكفكة القطاع العام والعودة إلى ضرب من رأسمالية ميركانتيلية، الخ. هذه كلها معالم الطريق الجديد ما بعد الناصري. بل هناك ما هو أدهى وأمرّ: ثمة ميل مصري، لدى النخبة النافذة والإنتيليجنسيا معاً، للخروج من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ميل أكيد ولكن خجول ومتردد، أولاً لأن المشكل المصري (سيناء) مع إسرائيل لم يحلّ، ثانياً لأن مصر محتاجة إلى/ وراغبة في الرساميل النفطية العربية.

لماذا هذا الانهيار؟! لماذا هذا الميل، الذي نعتقده ـ ونرجو ألا يكون الأمر كذلك ـ أبعد من استراتيجي؟

خيانة؟ هذه تهمة لا تفيد شيئاً ولا توضح شيئاً. لماذا الخيانة؟ وكيف يوافق الشعب المصري (واضح أن الأكثرية الساحقة تؤيد السياسة الحالية) على هذه الخيانة؟! ما دام شعب برمّته لا يمكن أن يخون، لذا ينبغي التفتيش عن الأسباب البعيدة والقريبة لهذا الميل المصري الجديد.

قاع هذا الميل يتمثل في الوضع الجيو ـ سياسي والتاريخي الذي يميز مصر. الأسباب ذات المدى المتوسط تتمثل، أولاً، في هشاشة وتقليدوية المرتكزات الاجتماعية والايديولوجية للتجربة الناصرية، وثانياً، في تجربة أربع حروب خاسرة مع إسرائيل، خلال حوالى ربع قرن، وبخاصة العجز عن استعادة سيناء رغم مضي حوالى عشر سنوات تقريباً على حرب ١٩٦٧. الأسباب القريبة أو المباشرة تتمثل في الإعياء الذي أصاب مصر (وليس النظام فقط)، أي في عملية تهنيد مصر، بفعل عوامل، الرئيسي منها هي، **أولاً**، التكاثر الانفجاري للسكان، **وثانياً**، ضرب البنية الناصرية للاقتصاد المصري والهبوط إلى رأسمالية ميركانتيلية (لا الصعود إلى رأسمالية حديثة منتجة)، **وثالثاً**، عبء الإنفاق العسكري المتزايد خلال السنوات العشر الماضية. بيد أن العنصر الحاسم كان الخيار السياسي للنخبة السياسية الحاكمة.

٣ ـ لنقل، بادئ ذي بدء، إن التضامن العربي في وجه إسرائيل، عند قيامه وفي أحسن أحواله، هو بالأحرى سياسي، وفي أضيق الحدود، عسكري واقتصادي وقائي. طوال ثلث القرن الماضي، لم يكن في الحلبة العسكرية سوى مصر وسوريا، وفي حدود معينة، الأردن، وفي لحظات محدودة، العراق. في ظل التجزئة والتناثر القومي والتناقضات الإقليمية، تلعب الجغرافيا الدور الحاسم في زج دولة عربية في حومة الصراع: الدول المحاذية لإسرائيل، عدا لبنان المقاد مارونياً، الذي لا يعتبر الصراع العربي ـ الإسرائيلي شأناً لبنانياً.

في المرحلة الراهنة حتى التضامن، بالحدود المتواضعة التي رسمنا، مفقود. بل ثمة تمزق عربي، يمتد من التعادي وصولاً إلى العزوف والابتعاد عن الهمّ الإسرائيلي. عندما كفت مصر، في عهد السادات، عن كونها قاعدة للمشروع الوحدوي، أمكن تحقيق ضرب من تضامن عربي لعب دوراً إيجابياً في فترة حرب تشرين الأول/أكتوبر: حاسماً في الميدان العسكري ومفيداً في الميدان السياسي والاقتصادي. ما إن استخلص النظام المصري من حرب تشرين الأول/أكتوبر النتائج التي دعمت اقتناعاته السابقة (وملخصها أن الحل بيد أمريكا)، حتى اندفع يمزق صلب التضامن العربي، التضامن المصري ـ السوري، مدفوعاً باعتبارين: **الأول** استعجال استعادة قناة السويس وبترول أبو رديس، **والثاني** تقديم برهان ولاء جديد وكبير إلى أمريكا. في عملية تمزيق التضامن العربي هذه، أكد النظام المصري بوضوح أنه: **أولاً**، غير مستعد لاتخاذ مواقف توحي بأنه متردد أو غير ثابت في هواه الأمريكي، **وثانياً**، أنه يفهم التضامن العربي بوصفه أداة في خدمة حتى تكتيكات السياسة المصرية، وليس تسوية أو حلاً وسطاً بين الآراء والمصالح العربية. والواقع أن الهوى الغربي (ليس الغرب ـ الحضارة والثقافة والقيم البرجوازية الحديثة. بل الغرب ذو السطوة والسلطان) المسيطر على السياسات العربية، المقترن بشعور ضمني بالعجز العسكري أمام إسرائيل (في العلن: صراخ منفخة)، أضعفا إلى حد بعيد الشعور بالحاجة إلى التضامن العربي: أمريكا ستحل المشكل. في المقابل، أصبح التمزق العربي، كما سنرى، ورقة رئيسية في يد إسرائيل.

٤ ـ الاعتراض السوري على السياسة المصرية لا ينصب على مبدأ التسوية، بقدر ما ينصب على انفراد مصر بالتسوية، كما أن التسوية المعروضة على سوريا لا تنطوي على استعادة ما يمكن مقارنته بقناة السويس أو بترول أبو رديس. اندفاع مصر منفردة في طريق «الحل الأمريكي» وصنع السياسة السورية أمام أحد خيارين: إما السير مع مصر، أو اختيار طريق الصمود والإصرار على تصفية آثار العدوان. الخيار الأخير يتطلب ثلاثة شروط رئيسية: (١) تحديث البنية العسكرية السورية. (٢) الحصول على دعم عربي مناسب، عسكري واقتصادي. (٣) الحصول على دعم مناسب من الاتحاد السوفياتي. وبما أن تحقيق هذه الشروط أمر غير متيسر آنياً، لذلك فإن جهود الدول البترولية (السعودية والكويت بخاصة) مستمرة لجعل السياستين المصرية والسورية تلتقيان مجدداً.

٥ ـ الحركة الوطنية الفلسطينية، هي أيضاً، متجهة، مع بعض تردد ومع بعض تحفظ، إلى القبول بتسوية أو بحل أمريكي، أو في أحسن الأحوال، بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، المسمى في السابق سيئ الصيت، مع تعديل ما.

هل هذا التحول من موقف إلى نقيضه (من تحرير فلسطين إلى قرار مجلس الأمن) ما يدعو إلى الاندهاش؟ لا، بالتأكيد. بل نقول: ما كان يدعو إلى الاستغراب هو ألا يحدث مثل هذا التحول. كيف ولماذا؟!

عوامل هذا التحول ذاتية وموضوعية: العوامل الذاتية (أي المتعلقة بالحركة نفسها) تتمثل، **أولاً**، في كونها حركة شبه تقليدوية **وثانياً**، في كونها حركة إقليموية. العوامل الموضوعية (أي الخارجة عن الحركة نفسها) تتمثل في الظروف العربية المنهجية إلى القبول بشروط سبق للحركة القومية العربية (وللحركة الوطنية الفلسطينية السابقة لـ «فتح») أن رفضت أقل إجحافاً منها، طوال ربع قرن.

كون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة شبه تقليدوية جعلها عاجزة، من جهة، عن القبض عن وعي مطابق، وبالتالي، عاجزة، من جهة أخرى، عن الفعل الثوري في اللحظات المؤاتية. فضلاً عن ذلك، فإن ماضويتها جعلتها عاجزة عن استشراف منظورات واحتمالات ثورية عربية تقلب ميزان القوى الحالي. وجاء نزوعها الإقليمي ليعزز هذا الإحساس بالعجز: تصورها المشكل بوصفه صراعاً فلسطينياً ـ إسرائيلياً (وليس صراعاً عربياً ـ إسرائيلياً)، المقترن بإدراك إجمالي تقريبي بميلان ميزان القوى بصورة دائمة لصالح الجانب الإسرائيلي. هذا كله يفسر هذه المفارقة (الظاهرية بالطبع) في التصرف السياسي الفلسطيني، يفسر كيف يعقب الارتطام بصخرة الواقع العنيدة قفزة من الرومانسية الثورية إلى الواقعية المحافظة الاستسلامية.

والأدهى أن الحركة الوطنية الفلسطينية، على رغم أنها لم تكن منذ زمن غير قصير غير بعيدة عن هذه[1]، انفتحت على التسوية وهي في مواقع ضعيفة: (١) لم تفِ بوعدها الكبير، إذ لم تعجز فحسب عن إطلاق حرب تحرير شعبية حتى في الأرض الفلسطينية المعمورة عربياً (ناهيك عن الأرض المعمورة إسرائيلياً)، بل أيضاً عجزت عن تطوير المقاومة الشعبية إلى حد مناسب فيها. (٢) وبالتالي، لم تحرر أية رقعة فلسطينية بالصراع المسلح (مثلاً: هوسها المعتقدي ـ الإيماني بـ «لانظريات حرب التحرير الشعبية» أعجزها عن توقع دور ما أو فعل ما للجيوش العربية، وبالنتيجة، أعجزها عن اقتناص الفرصة التي جاءت بها حرب تشرين الأول/أكتوبر لتقوم بفعل قتالي مناسب، فعل قتالي كان ممكناً، لو ملكت ايديولوجيا حديثة ووعياً مطابقاً، أن يصعد إلى تحرير الضفة الغربية وغزة، اللتين كانتا، خلال الحرب، تفتقران إلى قوة عسكرية إسرائيلية كافية. (٣) جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر،

---

(١) انظر أعمال ومناقشات المجلس القومي الثاني، ١٩٧٠.

التي أعطت دولتي المواجهة جواز مرور حربجي ووطني إلى التسوية، لتخفف الوزن المعنوي للحركة الوطنية الفلسطينية، فلم تعد الطرف الذي لا بد من الحصول على موافقته للوصول إلى تسوية دائمة وأكيدة، نسبياً بالطبع.

لكن لم تعدم الجلبة الثوراوية الفلسطينية التي انفجرت بعد هزيمة حزيران/ يونيو، حصيلة ما: ثمة شبه اقتناع عربي ودولي (شعبي ورسمي) بأن شيئاً ما يجب أن يصنع لصالح الشعب الفلسطيني: في تسوية منتظرة أو مأمولة للفصل الراهن من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ينبغي ترضية الشعور «القومي» الفلسطيني، باجتثاث الشعور الحاد بالضياع القومي لدى الفلسطينيين: الشقفة الأكبر من الأرض الفلسطينية هوّدت وشرّد عربها، الشقفة الأصغر «حُكمت أردنياً». في الـ «دياسبورا» العربية، ومع اختلاف جد كبير في المعاملة، يعاني الفلسطينيون شيئاً من تمييز، غربة وحصاراً. لذا من المناسب أن يكون الفلسطينيون طرفاً في التسوية العتيدة: هذا هو أساس وزنهم المعنوي، عربياً ودولياً على حد سواء.

ولكن لأن كل تسوية سياسية لا يمكن إلا أن تأخذ بالاعتبار، **أولاً**، الحقائق الواقعية، **وثانياً**، نسب القوى، لن تنال التسوية المحتملة من الحقائق الواقعية التي قامت عليها أو أقامتها إسرائيل ولا من مقتضيات نسبة القوى ذات الأرجحية الإسرائيلية. من هنا ستأتي الترضية الفلسطينية على حساب طرف آخر، الطرف الأردني: هذا هو مغزى الدويلة الفلسطينية التي يُراد لها أن تقام على الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الفلسطيني في اشتراط الاشتراك في مؤتمر جنيف كشعب لا كلاجئين يبدو، من هذه الزاوية، ومن زاوية جوهر المسألة الفلسطينية، غير ذي بال: ما دامت نسبة القوى هي الحكم. حتى الاعتراف، إذا تم، بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني سيكون اعترافاً رمزياً: (١) حق العودة إلى الوطن سيكون حق آلاف قليلة جداً، أي إن حق العودة سيتحول، عملياً، إلى الحق في التعويض. (٢) الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين، الذين يعيشون في إطار الدولة الإسرائيلية، سيبقى وعداً إسرائيلياً (إذا أعطي) من جهة، وتحكمه الممارسة لا القانون من جهة أخرى. (٣) إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد اختزلت، وإن تكتيكاً ومرحلياً، حق الفلسطينيين القومي في تقرير مصيرهم في إنشاء كيان قومي لهم على الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها ستواجه، في ظل نسبة القوى بينها وبين إسرائيل، ليس فقط مسألة الاعتراف بإسرائيل، بل أيضاً مطلباً تصر عليه الأخيرة: تجريد الدويلة الفلسطينية من السلاح أولاً، وكفالة إجراء تفتيش دائم للتأكد من ذلك ثانياً، والاتفاق على ضمانات دولية تكفل ذلك ثالثاً (فضلاً عن تعديلات في الحدود ومشكلة تدويل القدس).

هكذا إذاً: «الديالكتيك» التقليدوي الفلسطيني لا يشتغل هيغلياً: بدلاً من ديالكتيك تناقض ـ تقدم ـ تجاوز، يشتغل «ديالكتيك» آخر: منازعة ـ حركة دورانية ـ حبوط.

٦ ـ في تصورها لحل محتمل للأزمة، النخبة السياسية الإسرائيلية تأخذ بالاعتبار، بطبيعة الحال، ميزان القوى بين العرب وإسرائيل. عناصر هذا الميزان متعددة: إقليمية ودولية، عسكرية واقتصادية:

أ ـ في تقويمها لحرب تشرين الأول/أكتوبر، ترى إسرائيل (والمعني دوماً: النخبة السياسية الإسرائيلية) أنها كانت، في مرحلتها الأخيرة، نصراً عسكرياً لإسرائيل، حالت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دون قطف ثماره السياسية، وبالتالي فإنها تعتبر نفسها مهزومة على الصعيد السياسي. لتعديل ميزان القوى هذا، وإعادته إلى ما قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر، لم تضيع إسرائيل وقتاً: أعادت تسليح الجيش الإسرائيلي بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية ونفضت الجيش من أساسه إلى رأسه.

من هذا الموقع عقدت إسرائيل اتفاقية سيناء، التي جاءت تعبر فعلاً عن ميزان القوى هذا الذي أرادته إسرائيل، الذي مال أكثر لصالحها بفعل التمزق العربي: لقد اشترت أمريكا هذه الاتفاقية، بكل ما في كلمة شراء من معنى. فضلاً عن ذلك فإن الانسحاب العسكري الإسرائيلي، المحدود جداً، أبقى الأسلاب المصرية المستعادة تحت رحمة إسرائيل (القناة + بترول أبو رديس)، وهذا يعني أن أي تحرك مصري يزيد عن الحدود التي ترسمها إسرائيل سيكلف مصر خسارة هذا الأسلاب مجدداً. والواقع أن عملية الشراء الأمريكية لاتفاقية سيناء تبين، ما لم تقع تغيرات في السياسة الأمريكية لم نشهد بعد ارتساماتها، حدود واحتمالات التسوية القادمة والنهائية (في حال وقوعها) بين الدول العربية وإسرائيل.

ب ـ بيد أن مفاعيل حرب تشرين الأول/أكتوبر ذهبت إلى أبعد من الميدان العسكري والسياسي: أثرت بشدة على الوضع الاقتصادي الإسرائيلي. مرحلة حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كانت مرحلة ازدهار وتقدم في الاقتصاد الإسرائيلي. حرب تشرين الأول/أكتوبر قلبت الموقف رأساً على عقب: ثمة تدهور ملحوظ في الاقتصاد الإسرائيلي، والليرة الإسرائيلية تخفض ١٢ مرة في محاولة لتلافي عجز ميزان المدفوعات، الذي أصيب أساساً بسبب الإنفاق المتزايد على المشتريات العسكرية من الخارج. أضف إلى ذلك تأثيرات التضخم النقدي العالمية، التي فاقمت أزمته. هذه الحالة التي يعيشها الاقتصاد الإسرائيلي تلعب للصالح العربي

بالطبع، وهي تضعف إصرار إسرائيل على ميلها الواضح والثابت في إلحاق الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ومن جهة أخرى فإنها شددت الارتهان الإسرائيلي إزاء أمريكا، الأمر الذي يوهن الاعتراضات الإسرائيلية على قرار أمريكي، إذا افترضنا صدوره، بالحد من النزوع التوسعي الإسرائيلي وفرض تسوية على الطرفين المتنازعين.

إذاً، فالعنصران اللذان يلعبان بميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، ليسا من نوع عسكري ولا سياسي ولا من مصدر محلي، الأول: الاقتصادي، والثاني: دولي. ولكن في المقابل، يلعب لصالح إسرائيل التمزق العربي، أولاً، والاسترخاء العسكري العربي، ثانياً. إذاً، فالقرار أمريكي أولاً وأخيراً، وهي إذا ما أصدرته، فإنما ستصدره لا صدوعاً لوزن أو لضغوط عربيين، بل تنفيذاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي لا تزال مشروعاً يعتمل وينضج وتتنازعه ضغوط وميول متناقضة، كما سنرى. وهذا ما سيجعل الحل الأمريكي، المأمول والمعوّل عليه عربياً، مرتكزاً على ميزان القوى الفعلي كما تجلى في حرب تشرين الأول/أكتوبر، مضافاً إليه مقتضيات المصالح الإمبريالية الأمريكية في العالم العربي، وبالتالي فإن هذا الحل سينطوي على مكاسب أرضية وسياسية لإسرائيل.

ج ـ إلى أن يصدر قرار أمريكي مغاير، أو/ وإلى أن تلعب الأزمة الاقتصادية في إسرائيل دوراً يضطر إسرائيل إلى القبول بتسوية، ما زال الميل الإسرائيلي كما يلي: (١) الهدف الأول هو إلحاق أراض عربية (الجولان، الضفة الغربية، غزة)، وضمان حقوق معينة في شرم الشيخ. لا شك أن لإسرائيل مطالب سياسية، ولكنها، خلافاً للمزاعم الرائجة، تحتل مرتبة ثانوية قياساً بالمطالب التوسعية. (٢) استراتيجيتها هي التسويف. (٣) تكتيكها ووسائلها هي خلق حقائق واقعية إسرائيلية تدريجياً في الأراضي العربية، أي تهويدها شيئاً فشيئاً مع تمادي الاحتلال.

٧ ـ أ ـ توحل أمريكا في الحرب الفييتنامية أدى، من جهة، إلى انقسام الرأي العام الأمريكي، الأمر الذي دفع إلى انسحابها من فييتنام، وهيأ، من جهة أخرى، لشق طريق لتصورات استراتيجية جديدة في السياسة الدولية الأمريكية. كيسينجر هو صائغ هذه التصورات، ونيكسون هو الذي طرحها على الرأي العام الأمريكي والنخبة السياسية الأمريكية. واتفاقية فييتنام كانت أولى ثمرات هذه التصورات الاستراتيجية الجديدة.

محاولة كيسنجر تهدف إلى وضع السياسة الخارجية الأمريكية في سياق تاريخي، وإرسائها على أساس من الفكر السياسي الكلاسي: دولة لم تعان كارثة ولا هزيمة، نهجها مزيج من براغماتية وبيوريتانية، لم تألف، شأن الدول الأوروبية،

العلاقات ما بين الدول (Inter-etal) ذات سياسة دفاعية وبالتالي ذات مدى قصير: كل هذا جعل زاوية نظرها إلى المشكلات الدولية تنطلق من اعتبارات داخلية. محاولة كيسنجر تتمثل في كونه يريد للسياسة الأمريكية أن تطل على المشكلات الدولية من اعتبارات خارجية ـ دولية، انطلاقاً من مصالح أمريكا في العالم.

ولكن لا يزال من السابق للأوان القول إن التصورات الأمريكية قد فرضت نفسها على النخبة السياسية الأمريكية، وبخاصة نخبة الحزب الديمقراطي.

ب ـ لكن، ما تأثير ذلك على هذا الفصل من الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

أصبح من الثابت، بحسب ما نشر في الغرب عن مقدمات وملابسات حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أنه كان ثمة قرار أمريكي بإسقاط عبد الناصر، وبالتالي فإن العدوان الإسرائيلي قد تم بتواطؤ مع أمريكا، أو على الأقل، بعد ضوء أخضر منها. بعد وفاة عبد الناصر، ثم بعد الإطاحة برؤوس النظام الناصري في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١، بدا واضحاً أن عقبة رئيسية قد زالت من أمام احتمال مراجعة للسياسة الأمريكية إزاء أزمة الشرق الأوسط هذه. غير أن هذا لم يكن كافياً لكي تدرج أمريكا مسألة التسوية في جدول الأعمال: ميزان القوى الذي اختل في تقديرها أكثر من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لصالح إسرائيل، السياسة المسكينة للنظام المصري، ضغط اللوبي الأمريكي ذي الهوى الإسرائيلي، اقتراب الانتخابات الأمريكية، الخ.

من هذه الزاوية، خدمت حرب تشرين الأول/ أكتوبر في دفع أمريكا إلى أن تضع التسوية في جدول الأعمال. غير أن فضيحة «ووترغيت» وإقالة نيكسون لم تلبث أن استأخرت احتمال التسوية الأمريكي: استطاع اللوبي الأمريكي ذو الهوى الإسرائيلي أن يمارس تأثيراً على إدارة غير منتخبة (إدارة فورد)، وبالتالي ضعيفة، ويجعلها ترجئ البحث عن تسوية إلى حين مجيء إدارة جدية في انتخابات أواخر العام ١٩٧٦. إلا أنها نزعت الفتيل من النزاع بواسطة اتفاقية سيناء، الأمر الذي يتيح طبخ التسوية النهائية على مهل.

٨ ـ نستطيع القول إن السياسة الأمريكية، بعد وفاة ناصر وتصفية الناصرية وطرد الاتحاد السوفياتي من مصر (ومن سوريا: احتمال وارد)، تتجه نحو إنضاج تسوية تريدها نهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن ما أبعد هذا الكلام عن الزعم أن التسوية جاهزة ومعدة مسبقاً وأنها في حيز التنفيذ. ثمة ميل أو توجه ولكن ليس ثمة قرار، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة التي ستتولى زمام السلطة في العام ١٩٧٧ ستعمل بالأحرى لطبخ تسوية لا لفرضها. وفي عملية الطبخ هذه ستلعب عوامل رئيسية ثلاثة: (١) ميزان القوى المنطقي. (٢) ثقل أو وزن الضغوط التي

سيمارسها اللوبي الأمريكي ذو الهوى الإسرائيلي. (٣) التصورات الاستراتيجية التي ترى الإدارة الجديدة من خلال المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. من هنا فإن الإدارة الأمريكية (الجمهورية) وإن كانت لا تدعم النزوع التوسعي الإسرائيلي في حدوده القصوى، إلا أنها توافق على بعض توسع إسرائيلي فضلاً عن المكاسب السياسية.

٩ ـ الاتحاد السوفياتي، هو أيضاً، ينزع إلى/ ويعمل لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، رغم أنه يكمن في أساس التقارب العربي ـ السوفياتي. عوامل التوجه السوفياتي هذا تتلخص في: (١) بعض الإحراج الذي تعانيه السياسات السوفياتية، المتعلقة بهذا الصراع، أمام الرأي العام الغربي. بما في ذلك الشقفة الاشتراكية منه. (٢) التخلص من الالتزامات العربية، المحرجة والمبهظة، باعتبار أن كشف حساب الصراع العربي ـ الإسرائيلي غير مؤاتٍ للطرف العربي. (٣) متطلبات سياسة الانفراج، وبالأصح إزالة التوتر (Detente) مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً، كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي عاملاً رئيسياً في الحضور السوفياتي في الوطن العربي وفي التقارب العربي ـ السوفياتي، تقارب تنامى إلى حدود واسعة في السنوات الأخيرة من حياة عبد الناصر، إلا أن حدّ هذا الصراع، مع تزمين هزيمة ١٩٦٧ والعجز عن تصفية آثارها حتى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ما لبث أن انقلب ضد هذا التقارب: عجز البنى السياسية العربية عن تحديث المؤسسة العسكرية العربية، وبالتالي العجز عن إحداث تعديل في ميزان القوى المحلي، دفع إلى مطالبة ضمنية للسوفيات بممارسة دور نقالة للعرب، تضمن تصفية آثار الهزيمة. عجز الاتحاد السوفياتي عن ممارسة هذا الدور (بالتأكيد: أمريكا، أيضاً، عاجزة عن ممارسة دور نقالة لإسرائيل، لو أن ميزان القوى ليس لصالحها)، دفع إلى الركض وراء حل أمريكي، ما دامت الولايات المتحدة تملك مركز ثقل عند إسرائيل لا يملك مثله الاتحاد السوفياتي. ثمن هذا الحل: نزع الناصرية، تقليص الوجود السوفياتي، مصرياً ثم عربياً، العودة إلى تحت المظلة الأمريكية.

طبعاً، لم يكن بوسع الاتحاد السوفياتي، الذي قام بتوظيفات سياسية واقتصادية مرموقة في الوطن العربي طوال ربع قرن، القبول بهذا التقلص الذي أصاب نفوذه. بعد انهيار حضوره في العاصمة المفتاحية العربية، القاهرة، أخذ يمارس تكتيك استعادة المواقع: (١) عقد صلات مع هذه العاصمة وتوثيقها مع تلك بغية محاصرة الاتجاهات الساداتية. (٢) التضييق على احتمالات حل أمريكي منفرد. (٣) دعم المطالب العربية وتبنيها. (٤) انتظار اللحظة المؤاتية واقتناصها لاستعادة مواقعه. بيد

أن هذا التبني السوفياتي للمطالب العربية ليس مطلقاً، إذ يدور في الأطر الثلاثة التالية: (أ) إطار الحقائق الواقعية ونسب القوى المحلية. (ب) إطار المحور الموجه للسياسات الخارجية السوفياتية، المتمثل في الانفراج وإزالة التوتر مع الولايات المتحدة. (ج) وبالنتيجة، إطار التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة من الأطراف الثلاثة: العربي، الأمريكي والإسرائيلي.

لكن إذا كان زمام المبادرة في دفع عجلة التسوية، بسبب من نسبة القوى المحلية، بيد أمريكا، إلا أن هذه الأخيرة بحاجة إلى الاتحاد السوفياتي للمضي في التسوية. ويبدو واضحاً للولايات المتحدة أن العرقلات والصعوبات ستتزايد في وجه تسوية محتملة بقدر تزايد معارضة الاتحاد السوفياتي لها. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة، المتمسكة هي الأخرى بسياسة إزالة التوتر، وإن من خلال تصور مختلف بعض الاختلاف عن التصور السوفياتي، تدرك أن هذه السياسة تتطلب قدراً من التوازن والشمول يكفل عدم اهتزازها بقوة وقلبها. من هنا فالسياسة الأمريكية لا تستهدف تحقيق نصر كامل في الشرق الأوسط على الاتحاد السوفياتي، بل إنها توافق على بقاء وجود سوفياتي ما فيه إذا اقتصر على نشاطات وميادين محددة لا تعرض المصالح الاستراتيجية الأمريكية، الاقتصادية والسياسية، للخطر. هذه الحقيقة، وليست التكتكة المناورة، هي التي تفسر لَم نصح، مراراً، كيسنجر السادات بعدم القطع مع الاتحاد السوفياتي. بل من الممكن أن يكون كيسنجر قد نصح سوريا ألا تنهج الخط نفسه «المتطرف» الذي سار فيه السادات مع الاتحاد السوفياتي.

لكن إذا كان الطرفان، الأمريكي والسوفياتي، يتجهان إلى التسوية ويتوخيان السيطرة على الأزمة تجنباً لاحتمال مواجهة عسكرية بينهما (كما جرى في حرب تشرين الأول/أكتوبر)، إلا أن الوصول إلى تسوية فعلية يتوقف على عناصر متحركة: (١) تسليم الاتحاد السوفياتي، مؤقتاً على الأقل، بحجم لوجوده في الوطن العربي مقبول من قبل الولايات المتحدة. (٢) القرار الأمريكي الخاص بحدود وشروط التسوية ومدى اقترابه أو ابتعاده عن شروط الحد الأدنى المقبولة من الأطراف العربية، وبالتالي، مدى التعاون الأمريكي ـ السوفياتي في طبخ التسوية. (٣) ميزان القوى المحلي، العربي ـ الإسرائيلي، والتحولات التي تصيبه صعوداً أو هبوطاً.

١٠ ـ إذا استمرت الإدارة الجمهورية (لا يمكن التكهن بما ستكون عليه سياسة الحزب الديمقراطي، حيث نفوذ اللوبي ذي الهوى الإسرائيلي أقوى)، من المتوقع أن تعمل، خلال الربع الثاني (ربما الثالث) من العام ١٩٧٧، لعقد مؤتمر جنيف. وإذا كُتب لمؤتمر جنيف هذا أن يتوصل إلى تسوية للمشكلة، فإن هذه

التسوية ستكون، للاعتبارات التي ذكرنا، لصالح إسرائيل على صعيدي الأرض والسياسة، كما أن طبخ التسوية سيستغرق حوالى سنتين أو ثلاثة من المرمطة.

نحن إزاء حل استسلامي؟! إذا شئنا ذلك. لكن هذا الكلام يبقى على السطح، بعيداً عن أساس المشكلة، أو على أساس الحل الاستسلامي، الذي يكمن في ميزان القوى (أو نسبة القوى)، وبالتالي في الواقع الاستسلامي العربي.

عندما يكون ثمة واقع استسلامي، فإنه يؤول إلى أحد احتمالين: إما إلى استسلام فعلي (كما حدث في العام ١٩٤٨)، أو إلى استسلام موثق. ولا فرق، من زاوية المصلحة القومية، بين استسلام صامت فعلي وآخر موثق، بل، في حالات معينة، يمكن أن يكون الاستسلام الفعلي أكثر ضرراً من الموثق. ولهؤلاء الذين يهيجهم، كما الثيران أمام اللون الأحمر، الاستسلام الموثق، نقول: المهم والمفيد هو فقط رفض (أو تجاوز، بالطبع) الواقع الاستسلامي. لكن عبثاً نطلب ذلك، إذا كان تسعة أعشار هؤلاء الرافضين أكثر تأخراً، أكثر لا عقلانية وأكثر تقليدوية من هؤلاء المهزومين.

أما نحن، الأكثر عقلانية، فلا نعلّق كبير أهمية على هذا الاحتجاج: لماذا التوقيع على الهزيمة؟ إن احتجاجنا يذهب إلى جذر المشكلة: لماذا الهزيمة؟!. احتجاجنا هذا أقل توتراً بالطبع، ولكنه أكثر راديكالية: التوقيع على الاستسلام حصيلة للهزيمة، وليست الهزيمة حصيلة التوقيع. نحن ضد المجتمع المهزوم، لا سلطاته المهزومة وحدها، أما هؤلاء. الأبناء الأغبياء لهذا المجتمع وسجناء وعيه المفوّت وبناه التقليدية، فضد حكم أو حكومات، وسيكونون على مثل تخلف هذه الأخيرة وعجزها إذا كُتب لهم أن يتسلقوا يوماً سلم سلطة.

١١ ـ إذا تأكد، وهذا راجح، الميل المصري إلى الانسحاب من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن سوريا ـ البلد، سوريا ـ الشعب، ستقع في مأزق أبعد من استراتيجي، يفرض عليها اتخاذ خيار واضح لا لبس فيه ولا شعور: خيار عقلاني، بارد، يأخذ فقط بالاعتبار ميزان القوى الفعلي بينها هي وحدها (ما دام ليس ثمة تضامن عربي منتظم وجاد ومباشر) وبين إسرائيل. هذا الخيار ينبغي أن يكون قومياً، بمعنى أن تتخذ النخبة السياسية السورية، على مختلف اتجاهاتها وبصرف النظر عن التناقضات والصراعات التي تثور في ما بينها، موقفاً واحداً من الصراع السوري ـ الإسرائيلي.

موارد سوريا الطبيعية أكبر بكثير من موارد إسرائيل الطبيعية، سكانها أكثر من ضعف سكان إسرائيل، ولكن: (١) تملك إسرائيل بنية اجتماعية ـ ثقافية سياسية

ليبرالية وحديثة إلى حد مناسب، في حين أن بنية سوريا الاجتماعية - الثقافية - السياسية بنية تقليدية مفوتة ما قبل بورجوازية، وعلى غرارها بنية النخبة النافذة. (٢) الدخل القومي الإسرائيلي أكبر بكثير من الدخل القومي السوري (= ٥ أضعاف)، ناهيك عن أن المساعدات الخارجية المقدمة لإسرائيل أكبر من المساعدات والدخول الخارجية (واردات مرور النفط) التي تقدم لسوريا.

في ميزان للقوى كهذا تصبح استراتيجية شعار تحرير فلسطين الموقف العقلاني والقومي الوحيد. نعم إن حالة العداء التاريخية بين سوريا وإسرائيل ستدفع بالأخيرة إلى استمرار انتهاج سياسة عدوانية هجومية، إلا أن مهمة سوريا تبقى، مع الإعداد لأسوأ الاحتمالات، التملص من مواجهة مع إسرائيل، بل والاستعانة بالعامل الدولي لقطع الطريق على استراتيجية إسرائيل الهجومية. في ظل البنى الحالية، استئخار شعار تحرير فلسطين ليس تملصاً من الحرب، بل من الهزيمة.

هل نحن إزاء ميزان للقوى سيبقى لصالح إسرائيل؟! يتوقف ذلك على أحد عنصرين أو على كلا الاثنين معاً: (أ) أن تتخطى الإنتيليجنسيا السورية وعيها التقليدوي وتمتلك وعياً عصرياً كونياً. (ب) أن يكون ثمة تضامن عربي منتظم وثابت مع سوريا، أي: (١) أن تصرف الدول العربية، وبخاصة النفطية، نسبة من متوسط دخل الفرد موازية للنسبة السورية. (٢) أن يكفل حضور عسكري عربي على ميدان المواجهة مع إسرائيل (وطبيعي أن عبارة مواجهة أشمل وأوسع من كلمة معركة حربية). في حالة كهذه يصبح ميزان القوى لصالح الشعب العربي، وبالتالي يصبح شعار تحرير فلسطين لا مجرد بهورة، كما في ربع القرن الفائت، بل شعار واقعي. وينتقل من الرف إلى أمر اليوم.

دعوة إلى «تصفية قضية فلسطين»؟ إذا كان المقصود بهذه العبارة بقاء إسرائيل، فإسرائيل باقية ما بقي ميزان القوى لصالحها، بل، أكثر من ذلك، إنها تتوسع أرضياً على حساب الشعب العربي بوجه عام، والشعب الفلسطيني بوجه خاص. أما إذا كان المقصود منع إسرائيل من الحصول على الشرعية التاريخية (وهي أبقى وأعمق وأشمل من الشرعية القانونية التي يمكن أن تنتزعها من حكم مهزوم، والتي يمكن أن تنقض بحسب تحولات ميزان القوى) من الشعب العربي، فهذا غير وارد، ليس فقط لأن إسرائيل قامت على أنقاض شعب عربي، وليس فقط لأن أربع حروب عززت وعمقت الحقد التاريخي على الصهيونية، بل أيضاً لأن مجرد وجود إسرائيل يشكل نفياً للوجود العربي. إن إسرائيل نقيضة (Antithèse) الأمة العربية: لن تنال إسرائيل شرعية تاريخية.

ولكن لنتمعن قليلاً هذه الفزّاعة السياسية، «تصفية قضية فلسطين»، التي ما زالت، منذ أكثر من ربع قرن، معلقة كسيف على عنق المسرح السياسي المشرقي: الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الدائر بعد قيام إسرائيل، هل كان، من الناحية الموضوعية، لتحرير فلسطين أم لتوسيع إسرائيل؟! ذاتياً، نحن العرب نخوض الحروب لتحرير فلسطين. موضوعياً، الحرب تندلع بقرار إسرائيلي لتوسيع أرضي أو لضرب احتمالات للوحدة أو للنهضة العربية (ضرب عبد الناصر). وكما يقول لينين: مصيبة السياسة الشعورية والرغبوية أنها تريد الدخول إلى غرفة فتجد نفسها في غرفة أخرى: في العام ١٩٦٥، أرادت فتح والدول العربية المتحالفة معها تحرير فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فاحتلت إسرائيل في العام ١٩٦٧ باقي الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة). وهكذا فالفكر التقليدوي ـ المعتقدي ـ الوثوقي، الذي لا يستطيع أن يميز بين ما يدور في رأسه عن ما يدور في الواقع، لم يتبين الموضوع الحقيقي للصراع: مذ قامت إسرائيل وحتى اليوم، لم يكن الصراع صراعاً لتحرير فلسطين، بل صراعاً بين الوجودين العربي والإسرائيلي: المشكل الفلسطيني لا يلخص ولا يستنفد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على رغم أن الأول يقع في قاع الأخير. هذه الحقيقة تكشف تهافت الموضوعة السيكزوفرينية: «تصفية قضية فلسطين».

طوال ثلث قرن، دفع الفكر، وبالتالي، الوعي العربي التقليدوي والتقليدوي الجديد الشعب العربي، إلى هزائم متفاقمة أمام إسرائيل. بغية تمويه أسباب الهزيمة قالوا: الإمبريالية هي التي هزمتنا. الواقع أن إسرائيل، ذات الثلاثة ملايين، هي التي هزمتنا، بل أكثر من ذلك وأبعد: العامل الدولي هو الذي لعب دور لجم، في حدود واسعة، التوسعية الإسرائيلية. في وضع كهذا يتعين، قبل كل شيء، منع اللعب الشعوري أو الديماغوجي بشعار تحرير فلسطين.

الوعي التقليدوي الجديد لم يفشل فقط في مواجهة التحدي الإسرائيلي، بل فعل أسوأ من ذلك: سواء وعى أم لم يعِ، فإنه، **أولاً**، سوّغ ودفع إلى عسكرة البنية السياسية العربية، فأعيد وضع المجتمع العربي في قالب استبدادي شرقي، **ثانياً**، برّر وسهّل هدر النصيب الأكبر من الفائض الاقتصادي.

لقد آن للنخبة السياسية العربية بخاصة والإنتيليجنسيا العربية بعامة أن تفهم وتعترف أنها هي المهزومة، أن وعيها التقليدوي المفوّت هو المهزوم، وبكلمة: المجتمع العربي برمته، في بناه القائمة، هو المهزوم.

نقطة البداية هي، **أولاً**، قلب الاستراتيجية العربية قلباً كلياً، وبالتالي اعتبار

تحديث وعقلنة وكوننة وعي الإنتيليجنسيا العربية مقدمة لا بد منها لتعديل ميزان القوى لصالح الأمة العربية. **ثانياً**، أن نعمق ونجذر نقدنا، فندفعه من نقد الأنظمة (أي السطح السياسي) إلى نقد المجتمع (العمارة). وبالتالي المطلوب قلب مجتمع وليس قلب حكم فقط.

إن استنخار المواجهة مع إسرائيل قد يسهم بإطلاق ديالكتيك الصراع الاجتماعي (فينثني الصراع نحو الداخل، بدلاً من أن ينكب في الخارج)، ديالكتيك لجم طوال ثلث قرن باسم «تحرير فلسطين» وباسم وحدة قومية (وحدة الأمة) شكلية عرقلت التطور التاريخي للشعب العربي.

١٢ ـ هذا التوجه في تناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي يضع مسألة النضال العربي ضد الصهيونية والإمبريالية في سياق جديد كلياً: انتقال من الهوسة (أو العراضة) الثوراوية الشعورية والتفشش الكلامي إلى نضال متحضر، جذري وعقلاني، يؤدي فعلاً إلى تحرير عربي حق. وبكلمة: الانتقال، بعد هذه الهزيمة الطويلة والتاريخية، بالتقليد الوطني العربي الخاص بالنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، من الثورة البدائية إلى الثورية العصرية والعقلانية.

عندما قلنا إن النضال العربي كان ينكبّ في الخارج، عنينا أن المنظورات التقليدوية والتقليدوية الجديدة التي كانت تواجه، كانت تفشّ فحسب الغضب العربي على العدو البراني وتقف عاجزة عن تطوير وتحديث حقيقيين للداخل العربي، أي لمؤسسات وبنى المجتمع العربي المفوّت. من هنا كانت الانتصارات السياسية التي أحرزت، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هشة، محدودة ومثلومة، وتجلى ذلك سواء في الهزائم أمام إسرائيل أم في عملية نزع الناصرية، أم في الانحدار من المؤسسات والبنى شبه القومية أو نصف القومية إلى مؤسسات وبنى ما قبل قومية (الطائفية، المحلية، الإقليمية)، وبالتالي انهيار الدولة كمؤسسة تجسد وحدة الأمة أولاً وسيادة الشعب ثانياً.

إن أمة تعاني تأخراً، تجزئة، استعماراً استيطانياً وهيمنة إمبريالية، كالأمة العربية، ستجد نفسها، ولا شك، منخرطة في نضال طويل ضد هيمنات، عرقلات، عوامل وعناصر تعمل لغير صالح عملية تحررها من تلك الاستلابات والقواهر والقيود. لكن هذا النضال يغدو فعالاً بقدر ما يتجاوز المجتمع العربي بنياته ومؤسساته وايديولوجيته التقليدوية ويحدثها ويعصرنها. النضال الجذري، أي الذي يمسك بالمشاكل من جذورها، ليس عراضة شعورية بل سيرورة ثورية عقلانية.

إن دويلات صغيرة ومتخلفة، كالدويلات العربية، مهما بلغ حرصها على

استقلالها السياسي وسيادتها القومية، يصعب أن تتلافى ارتهاناً ما للأجنبي، يتضاءل أو يتوسع تبعاً لتعقيدات وعناصر ميزان القوى الدولي والتناقضات التي تخترقه (مثلاً: التسلح العربي، العامل الدولي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الصراعات الأمريكية ـ السوفياتية وتأثيراتها على الاستقلالات العربية، إلخ). من هنا كان الاستقلال العربي الحق والسيادة العربية الحقة، في عالم تخيم عليه مجتمعات صناعية متقدمة من جهة وتخترقه صراعات دولية دائمة من جهة أخرى، رهناً بالتقدم العربي أولاً وبالوحدة العربية ثانياً. وهذان هما سيرورة تنضج وتتكامل، وليسا مطلباً ينتزع بين يوم وليلة.

لكن، ما هي، عياناً وتحديداً، تظاهرات الهيمنة الإمبريالية، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟

١ ـ **على الصعيد الاقتصادي**، تتراجع أكثر فأكثر الأشكال المباشرة للاستغلال الاقتصادي الإمبريالي للعالم الثالث، وتتفاقم أكثر فأكثر عملية استغلاله عبر تدهور شروط المبادلة. هذا الاستغلال، الذي يمارسه العالم الصناعي المتقدم بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي، تحققه تلقائياً ميكانية العلاقات بين الاقتصادات المتقدمة والمتخلفة. لكن من المفيد التنويه: أ ـ المبادلة بين العالم المتقدم والعالم الثالث تتقلص من حيث النسبة، وإن كانت في تزايد طفيف في الأرقام المطلقة. ب ـ همّ العالم الصناعي ينصرف إلى الحصول على المواد الأولية التي يفتقر إليها من العالم الثالث أكثر مما ينصرف إلى المبادلة معه. ج ـ «معونات» العالم الرأسمالي المتقدم التي يقدمها إلى العالم الثالث لم تكن، قبل أزمة التضخم النقدي العالمية الراهنة، أقل من الأرباح والعوائد التي يحصل عليها من الأخير[٢].

٢ ـ **الواقعة الأخيرة** بخاصة تؤكد الأهمية البارزة، إن لم نقل الراجحة، للعنصر السياسي (وليس الاقتصادي) في الهيمنة الإمبريالية، في طورها الحالي. هذا العنصر، ومركباته متعددة، يجد في التنافس الدولي (تنافس يتفاقم إلى صراع تارة، وصراع يتراخى إلى تنافس تارة أخرى)، وبخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، محرضاً ومسوغاً رئيسياً.

تاريخياً، لم تكن التظاهرة الاستعمارية مقبولة من جماع المجتمع الغربي (التحليل

---

(٢) يقول بيير جاليه: «على الأرجح، يمكننا أن نقدر اليوم، بالنسبة لمجموع العالم الثالث، أن (الأموال) الخارجة منه باسم فوائد وعوائد تعادل بوجه عام الأموال الداخلية الجديدة في الهبات والقروض الحكومية والاستثمارات الخاصة و. . .» انظر: بيير جاليه، **نهب العالم الثالث**، الطبعة الفرنسية، ص ٨٧.

وإذا أضفنا إلى ذلك «المعونات» العسكرية، يصبح ما يدفعه العالم الرأسمالي أكبر بكثير.

الماركسي - اللينيني الكلاسي يلقيها على ظهر البرجوازية الغربية وحدها)، غير أن أكثريته لم تواجهها، قبل الحرب العالمية الثانية، بمعارضة جدية. مع انتهاء هذه الحرب، تنامى نضال الشعوب المستعمَرة والتابعة، المدعوم من قبل الاتحاد السوفياتي، الدولة الثانية الأعظم في هذه الحقبة، تنامى إلى درجة هزت المجتمع الأوروبي، الخارج متعباً ونازفاً من الحرب، وأدت بالنتيجة إلى عملية نزع الاستعمار، التي لعب عزوف قطاعات من الرأي العام الغربي تارة ومعارضتها تارة أخرى دوراً حاسماً في تأكيدها. إذا ضربنا صفحاً عن واقعة نزع استعمار سهلها تناقض بين دولتين استعماريتين (مثلاً دور التناقض الفرنسي - الإنكليزي في الجلاء عن سوريا)، وعن واقعات أخر تمت في إطار مخططات وتصورات استعمارية جديدة (بلدان أفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية)، وتفحصنا التجربتين الكفاحيتين المسلحتين الأكثر أهمية في مواجهة الاستعمار: (١) التجربة الجزائرية، رغم فعلها العسكري في المرحلة الأولى بخاصة، حققت نصراً سياسياً وليس عسكرياً. (٢) الثورة الفييتنامية، رغم الطابع الأسطوري لتضحيات الشعب الفييتنامي، ورغم الكفاية العسكرية العالية للنخبة الفييتنامية، ورغم الخسائر البشرية والمادية المهمة التي نزلت بالجيوش الأمريكية، حققت إنجازات عسكرية كفلت إحداث انشقاق خطير في الأمة الأمريكية، فرض، في النهاية، على الإدارة الأمريكية الانسحاب من فييتنام.

إذاً، فالعالم الغربي، بما في ذلك الولايات المتحدة، يعيش توتراً (أو نهبة) بين نزوع إلى الهيمنة متعدد الأشكال لدى أمم مصنِّعة متقدمة تقودها مصالحها القومية (نزوع يغذيه، فضلاً عن ذلك، الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وبين عزوف، يرقى أحياناً إلى معارضة، قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي عن التدخل بالشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. بل توجد ميول ما إلى مساعدة شعوب العالم الثالث، لدى قطاعات ديمقراطية وليبرالية، فضلاً عن القطاع الاشتراكي.

ماذا يستنتج من ذلك؟

أ - يتعين، بالطبع، على السياسات الوطنية العربية التصدي على الدوام لتظاهرات ميول الهيمنة الإمبريالية لدى الأمم المتقدمة، التي لا تزال تقودها، من حيث الأساس، مصالحها القومية.

ب - ولكن يتعين أيضاً فهم العناصر التناقضية في مركبات ومناهج السياسات الغربية. سياسات إمبريالية؟ لقد أصبح هذا الوصف، في ظل الشعورية والبدائية اللتين وسمتا القطاع الأوسع من الحركة الوطنية العربية، توتولوجيا، وبالتالي، غير كافية البتة لالتقاط العناصر الثابتة والمتغيرة في هذه السياسات وفهم نوابض وميكانية

اشتغالها: دور الرأي العام واللوبيات، الحقائق الواقعية، مفاعيل الزمن، موازين القوى، السياق الجغرافو ـ تاريخي لكل دولة، العامل الايديولوجي والثقافي، المصلحة القومية وزاوية النظر إليها، إلخ.

جـ ـ وأخيراً وثالثاً، ومن دون التخلي عن مقولة المصلحة والمنفعة المفهومتين فهماً صحيحاً، ومع الأخذ باعتبار أن السياق الجيوسياسي ـ التاريخي ـ الايديولوجي للسياسات السوفياتية مؤاتٍ تارة وغير مناقض تارة أخرى لطموحات الشعب العربي إلى التحرر والتقدم، يتعين على الحركات التقدمية العربية أن تعمل لإبعاد مشروعها الثوري عن دائرة التنافس أو الصراع الأمريكي ـ السوفياتي (وبخاصة بعد الانشقاق ثم التصارع ثم التشرذم التي أصابت الحركة الشيوعية العالمية، حيث لم يعد الاتحاد السوفياتي لا الرمز ولا المعاير ولا القائد)، الأمر الذي يجنبه مضاعفات دولية قد تؤذيه، كما يكفل للمنظورات التي تواجهه استقلالية فكرية وسياسية تخدم لمطابقة الوعي مع حاجات الواقع.

اتجاهات التطور الداخلي العربي(*)

بصورة عامة، يشهد الوطن العربي، ومنذ وقت/ وبوتيرة وشدة متفاوتتين بين قطر وآخر، سيرورة انتقال إلى الشخبوطية، أو لنقل إلى حقبة شخبوطية[٣]. وأخذت هذه السيرورة كل زخمها واتساعها مع نزع الناصرية[٤].

شيئا فشيئاً اتضح ويتضح ميل تحول إلى سيرورة نزع الاستعمار إلى سيرورة نزع تأثيرات بعض الحضارة الحديثة، الغربية، الذي تسلل إلى المجتمع العربي خلال التجربة الكولونيالية بخاصة. لا شك أن الأدوات التقنية الترفيهية، الأكثر قابلية للتصدير، الخاصة بالمجتمع الاستهلاكي الغربي، مطلوبة لدينا، فالطبقات الطفيلية

(*) تموز/ يوليو ١٩٧٧.

(٣) نسبة إلى الشيخ شخبوط، أمير أبو ظبي السابق. من الواضح أننا نستخدم هذه التسمية فقط للرمز إلى حزمة من التظاهرات السياسية، الايديولوجية، السوسيولوجية، الآخذة في التوسع في المرحلة ما بعد الناصرية، حيث يتمفصل تأخر سوسيولوجي وايديولوجي بدوي تارة وريفي مقترب إلى حافة البداوة تارة أخرى مع ثروات مالية لا صلة لها بإنتاجية المجتمع العربي (أي مع غنى مفرط لم يأت به الشغل العربي)، فيفرزان تظاهرات سنتحدث عن بعضها.

في هذا العصر، تلعب السعودية، بما تملك من قوة مالية (وليس اقتصادية) للإغراء والإرشاء، على المستويين العام والخاص، دوراً قيادياً. لكن التظاهرة الشخبوطية أوسع بكثير من التظاهرة السعودية، إذ إنها تشمل سائر الأنظمة التأخراكية ورمها واستحالاتها.

(٤) المقصود نزع الناصرية كمؤسسة لا كحركة سياسية.

المنعمة تتهالك عليها وتستهلكها بفحش، إلا أن الوافدات الغربيات الثلاث، الأكثر تمثيلاً وتمييزاً للحضارة الحديثة، ونعني الدولة القومية العقلانية والديمقراطية والعلم، تطارد وتضمر وتنحسر.

عوامل هذه السيرورة كثيرة، الذاتية منها هي الثلاثة الرئيسية التالية: ١ ـ إخفاق محاولة النهضة العربية الثانية، التي تلقت ضربة قاصمة في هزيمة حزيران [يونيو]. ٢ ـ الوعي المفوّت، التقليدوي أو التقليدوي الجديد، للإنتيليجنسيا العربية بوجه عام والنخبة السياسية العربية بوجه خاص. ٣ ـ دور البترول البدوي.

بيد أن الحرب ضد القيم والمثل القومية الديمقراطية الحديثة لم ولن تحسم نهائياً، رغم قوة المواقع التي تحتلها الرجعيات العربية، سواء القديمة أو الجديدة، ورغم أن الاستبداد الشرقي يجهد لافتراس كل روح المقاومة لدى الشعب ولاستئصال القوى التقدمية، وبخاصة الحديثة والعقلانية، من المجتمع العربي. لقد خسرت القوى التقدمية العربية، بسبب تخلفها وقصور وفوات وعيها، جولات، لكنها لم تخسر المعركة النهائية. في ظل التدهور العربي والبؤس القومي القائمين، لا يمكن الرجعيات العربية أن تستمر إلا إذا كسبت المعركة باستمرار. من هنا تبقى الحرب مفتوحة. والمستقبل، ما دامت الرجعيات العربية قد قذفت بالشعب العربي على منحدر قومي وأخلاقي وثقافي واقتصادي، سيتوقف على الوعي المطابق الذي يفترض أن تبلغه كتلة الإنتيليجنسيا العربية، على التنظيم والتضحية والجسارة التي يفترض أن تضبط وتفعم نضالات الطليعة العربية:

١ ـ التظاهرة الأولى في العصر الشخبوطي تتمثل بتصفية مشروع أو جنين الدولة ـ الأمة (أو الدولة القومية)، والتقهقر إلى مرحلة ما قبل الدولة، أي إلى الدولة العشيرة ـ الدولة ـ الطغمة، الدولة ـ الطائفة.

هذه التظاهرة تعبر، بالطبع، عن اشتداد، بل هيمنة، الميول ما قبل القومية (العشائرية، الطائفية، العائلية، الإقليمية أو المحلية)، كما توضح أن الوعي القومي (الأدق: القوماوي) العربي، الذي بلغ خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار مرتبة الوعي بانتماء سلبي إلى الأمة (أي الانتماء إلى الأمة بدلالة التعارض والتناقض مع الخارج فحسب)، لم يرقَ بعد إلى مرتبة الانتماء الإيجابي للأمة.

تصفية مشروع الدولة ـ الأمة تتجلى، أولاً، في الانفصال المتزايد بين الحكم والشعب، وثانياً، في تنامي الطابع التوتاليتاري المحافظ للأنظمة العربية، وثالثاً، في التوسع المذهل في فساد «الدولة، فساد لم يعد لا هامشياً ولا استثنائياً و مدلّساً، كما

أنه فساد ارتدى طابعاً سياسياً مملوكياً، أي إنه لم يعد مجرد مسألة انحلال أخلاقي، بل تعبير عن انفصال الحكم عن الأمة.

مع تصفية أو تفسيخ الاشتراكيات المختلفة (أو التأخراكيات)، لحساب تأخراليات (رأسماليات متأخرة) ميركانتيلية جمعت العهر الاستهلاكي الباذخ إلى التسول الذليل على أبواب الخيام البترولية، انبثقت من بيروقراطية الدولة شريحة جديدة (يمكن تسميتها بـ «البيروقراطية العليا» أو «برجوازية» الدولة التأخرالية) تحالفت وتمفصلت ودعمت برجوازية كومبرادورية سمسارية، وضعت الدولة والشعب في آن في خدمتها، فحولت، علناً تقريباً، الدولة إلى أداة نهب والشعب إلى موضوع نهب.

٣ ـ منذ هزيمة حزيران/يونيو، بدا واضحاً أن سلطان الايديولوجيا التقليدوية السلفية في توسع ملحوظ. والقطر المصري لا يمثل الحالة الوحيدة، بل القصوى فحسب. كما أن الصراعات السياسية الطائفية، المكتومة أو المتفجرة، التي يعانيها عدد من الأقطار العربية، غذّت ايديولوجيات طائفية صبت في تدعيم سلطان الايديولوجيات التقليدوية السلفية، فخلخلت هنا أو قطعت هناك اللحمة القومية للشعب، وطرحت مسألة الأقليات نفسها كمسألة ملحة ومتفجرة.

لم تعدم الايديولوجيا التقليدوية الظروف الذاتية والموضوعية التي مكنتها من الاستمرار، فالتقليد، الشفهي أو المكتوب، ما زال يقدم لكتلة الأمة (الريف + المرأة + أميي المدن) غذاءها الثقافي ووعيها السكوني المفوّت، على رغم الهزات والتغيرات السياسية التي أصابت السطح السياسي للمجتمع العربي. بيد أن الايديولوجيا التقليدوية لا تعيش، اليوم، كاستمرار فحسب، بل هي قد تلقت دفعاً وسع نفوذها وتأثيرها: إنها تهاجم وتصعّد وتكسب أراضي جديدة.

لا شك أن الهزيمة والمآسي والتدهور العربي المتزايد أعطت زخماً لهذه الايديولوجية التقليدوية: في ساعات الشدة، العون الآتي من الله، الصبر الذي يلهمه، ثواب السير على الصراط أو جزاء الخروج عنه، تشكل كلها ضرباً من تصعيد ايديولوجي للهزيمة، ضرباً من بلسم يفيد في الخروج من الهزيمة، يساعد على تحملها ثم نسيانها، ويلقي الضوء على أسبابها. لكن، في التحليل الأخير، هذا التصعيد أو البلسم أو الضوء ليس سوى بعض الأدوات المفهومية للايديولوجيا التقليدوية، وبالتالي لو أن ايديولوجيا ثورية وحديثة هي السائدة في صفوف الإنتيليجنسيا العربية لوجهت الهزيمة من زاوية أخرى، زاوية مستقبلية: تجديد وتحديث عمارة المجتمع العربي.

لعل السبب الأكثر أهمية في تنامي سلطان الايديولوجيا التقليدوية هو تهافت وإخفاق الايديولوجيا والحركة القوميتين العربيتين وكذلك الماركسية العربية، باعتبار أن هزيمة حزيران/يونيو هي، بالتحديد، هزيمتهما، وأن التجربة «الاشتراكية» التي عجزت عن تجديد وتحديث المجتمع العربي هي، بالتحديد أيضاً، تجربتهما. والزخم الجديد الذي حرك الايديولوجيا التقليدوية انطلق من الحجة التالية: ما دام «الجديد» قد عجز وفشل، فلماذا الاستمرار في تجنب طريق السلف الصالح، طريق التقيد الأصلي الأصيل؟!

والواقع أن الحركة القومية العربية، على رغم تناقضاتها السياسية الحادة مع الحركات التقليدوية (الإخوان المسلمين، مثلاً)، تشارك إلى هذا الحد أو ذاك الأخيرة بعض عناصرها الايديولوجية: الماضوية، اللاعقلانية، المعتقدية، ناهيك عن إدانتهما المشتركة، انطلاقاً من منظورات روحية وإيمانية، لليبرالية والماركسية على حد سواء. هذه العناصر الايديولوجية المشتركة هي التي تفسر تعايشهما، (وأحياناً، تصالحهما) الايديولوجي المترافق بصراع سياسي مرير: النظام الناصري، شأن الأنظمة التقليدوية الجديدة الأخرى المشابهة، كان يحصد الإخوان المسلمين سياسياً، في حين أن سياسته التعليمية والتربوية كانت تزرعهم ثقافياً وايديولوجياً. هذا الأمر يفسر، بعد أن تراخى الضغط السلطوي عليهم، لم احتفظوا بل عززوا قواهم الاجتماعية ومواقعهم الايديولوجية ونفوذهم في المجتمع.

وجاء أخيراً دور الايديولوجيا البدوية التقليدوية محمولة، بدلاً من على ظهور الجمال، على ظهور براميل البترول: الشعوب العربية غير البترولية، الأقل تأخراً بنسبة ملحوظة من الشعوب البترولية، تتعرض لعملية ضغط وغزو ايديولوجي وثقافي، ناهيك عن السياسي، من قبل الأخيرة.

لا شك أن عوامل عديدة داخلية وخارجية، ايديولوجية وسياسية، لعبت في عملية تصفية الناصرية في مصر، بيد أن البترول البدوي، حامل الايديولوجيا والثقافة البدوية، لعب دوراً رئيسياً في عملية التصفية هذه. ولقد كانت «دولة العلم والإيمان» الساداتية باكورة عملية الغزو هذه و«جمعية التكفير والهجرة» آخر ثمارها.

٤ ـ كان طبيعياً أن ينعكس المد الايديولوجي التقليدوي على ميدان التربية والتعليم بوجه خاص وميدان الثقافة بوجه عام. إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن الثقافة العربية، التي كانت تتبرعم مع تغلغل تيارات ليبرالية فيها، لم تلبث أن أخذت تذبل مع تراجع هذه التيارات أولاً ومع صعود الاستبداد الشرقي ثانياً، إلى أن لفظت أنفاسها مع العصر الشخبوطي: الفكر، المستحق اسمه، يموت أو يهاجر حيث

الاستبداد والتوتاليتارية. وتلملم الثقافة نفسها وتتكوم حيث تجد حرية ما: في لبنان مثلاً، بل في الخارج حيث الآلاف وآلاف المثقفين العرب منشورون في الجامعات ومراكز البحث وشبه الثقافة الباقي. قسم منهم يحمل المباخر، والقسم الآخر يهبط، بسبب فقدان أي اتصال أو تفاعل جديين مع الثقافة الكونية، إلى المحلّوية: ثقافة خردة منحدرة إلى أفق ضيعة، قبالة ثقافة كونية، ثقافة مدن، تتقدم وتزدهر.

في ميدان التربية والتعليم، حيث يُطبخ ويتقرر المستقبل العربي، يتجلى على أوضح صورة التكامل الايديولوجي (أو التسوية الايديولوجية) الذي قام بين اتجاه الإخوان المسلمين والاتجاه القوماوي، أي بين التقليدوية والتقليدوية الجديدة. هذا التكامل قدم برهانه الكبير في المجابهة مع إسرائيل خلال هذا العقد: المجابهة العربية ـ الإسرائيلية هي، في أعمق مستوياتها، مجابهة بين المدرسة العربية والمدرسة الإسرائيلية، بين الجامعة العربية والجامعة الإسرائيلية.

نأمل أن يصبح بإمكاننا تقديم دراسات تفصيلية حول البرامج والكتب المدرسية في قطر أو أكثر. ومع ذلك نرى مفيداً وضرورياً في آن تقديم ولو انطباعات عامة حول بعض البرامج والكتب المدرسية العربية:

المدرسة العربية لا تزال (أ) عاجزة عن تعليم اللغة العربية تعليماً عصرياً، يتيح للطالب المقدرة على القراءة والكتابة المضبوطتين **أولاً**، ويجعلها أداة إعلام حقيقية لنقل الثقافة الحديثة **ثانياً**، ويزيل الحواجز بين الفصحى والعامية **ثالثاً**.

(ب) تعرض التاريخ العربي، بحجة جعله أداة قومية، عرضاً ايديولوجياً ومبتسراً، يتنكر للحقيقة التاريخية حيناً ويلويها حيناً آخر. هذا الازورار عن الحقيقة التاريخية يعلّم الطالب لاعقلانية التاريخ ولاعقلانية الواقع، وبالتالي، يزرع اللاعقلانية والرومانسية والانغلاق في وعيه العام. وأخيراً، هذه الرؤية الميتافيزية للتاريخ تتابع تقليداً عربياً قديماً: تلغي الإحساس بالتاريخ، أي بالتطور والتغير، فتضعف بل تلغي، بالنتيجة، مقولة الواقعي في الوعي.

(ج) تُدرس العلوم على نحو لا يساعد على تنمية عقل علمي، أي «عقل يستطيع أن يقترب أكثر فأكثر من الواقع، أن يصوغ تمثيلاً أكثر فأكثر مطابقة للعالم الذي يحيط بنا ونحن جزء منه، بغية فهمه أولاً، ثم للانتقال من الفهم إلى التنبؤ (أو التوقع Prévision))، ومن بعد إلى الفعل».

في مرآتها، لا يمكن الطالب أن يمسك بالعالم الطبيعي، بما فيه الإنسان، من حيث نشوؤه، تطوره والقوانين التي تحكمه. الظاهرات الطبيعية تبدو أكواماً غير

منظومة ولا متسقة برابطة سببية، ونسبية الحقيقة العلمية تتحول أحياناً إلى اتهام العقل بالعجز، والظاهرات غير المتوقعة أو المدهشة، ذات المظهر الذي لم يفسر بعد، تقع في حيز أو إطار يقع قبل العلم أو بعده. وبكلمة تدرس العلوم فاقدة إلى هذا الحد أو ذاك نهاجيتها وصرامتها، ناهيك عن جذرها الفلسفي العقلاني.

هذه الحقيقة تفسر لَمِ يشكِّل الإخوان المسلمون نسبة كبيرة في القطاع العلمي العربي، ومنها الكليات العلمية في الجامعات.

(د) تدرس التربية الدينية وفق منظورات ماضوية وطائفية في آن.

لقد تخلت الحركة القومية العربية عن مبدأ أساسي من مبادئ الدولة القومية، مبدأ فصل الدين عن الدولة، وبالتالي، عن المدرسة. بيد أن قصور وعيها رماها في تخل أبعد: لو لم نكن إزاء مصلحة ايديولوجية (أو، إذا شئنا، تسوية ايديولوجية) بينها وبين الإخوان المسلمين، لعملت على تدريس التربية الدينية من منظورات عصرية وقومية في آن، متجاوزة المنظورات الماضوية والطائفية للتربية الدينية.

على صعيد تحديث الفكر الديني، وهو جزء من عملية تحديث الفكر العربي عموماً، يمكن عمل الشيء الكثير لجعله مستقبلياً، عمل يساهم في توجيهه نحو حل مشكلات الإنسان العربي الراهنة والمستقبلية، ويحافظ في الوقت نفسه على القيم والمثل الدينية، إن عمل تركيبة (Synthèse) بين القيم الدينية والمفاهيم العصرية والقومية ليس أمراً ممكناً فحسب، بل ضرورياً أيضاً. إن مهمة عظيمة تنتظر هؤلاء المثقفين المؤمنين المسلمين والمستوعبين التراث الإسلامي والمتمثلين ثقافة ومناهج العصر الحديث: تحديث الفكر الإسلامي وجعله مستقبلياً.

(هـ) عاجزة عن/ وغير مبالية في آن بتعليم اللغات الأجنبية بحيث يمكن النخبة المثقفة الاستفادة منها في عملية المثاقفة ونقل المعرفة، المتطورة والمتنامية باستمرار، بشتى فروعها، إلى بلدنا وشعبنا. هذا الواقع يستمد جذوره من الموقف القوماوي من الغرب والثقافة الغربية، ناهيك عن عدم إدراك تأثير ذلك على تدني مستوى التعليم الجامعي، وعلى المستوى الثقافي والتقني للبلد، وتهبيطه إلى مستوى محلي، إلى مستوى ضيعة، ولنقل مستوى كتاتيب، قياساً بالمستويات الثقافية للبلدان المتقدمة.

اللغات الأجنبية هي مركبتنا أو قناتنا إلى الثقافة الكونية والمعرفة العصرية. وسنبقى، بوصفنا شعباً يعاني حالة تأخر وفوات، بحاجة لا بد منها وملحّة إليها لأمد طويل طويل.

في الدول العربية غير البترولية أُضيف العامل المالي، المتمثل في نقص النفقات اللازمة للتعليم، إلى تلك العوامل الثقافية للتعليم التي ذكرنا، فدفع بالمستوى الثقافي للتعليم إلى تدهور متزايد، وأبقى نسبة الأمية تراوح مكانها في قطر وتزيد في قطر آخر. (١) النقص المتزايد في الأبنية المدرسية، وبالتالي التخلي عن اليوم الدراسي الكامل وتقسيم الطلاب إلى وجبات بلغت ثلاثاً أحياناً. (٢) نقص تأهيل المدرسين، بل قل انعدامه بنسب واسعة.

تضافرت لإفراز هذه الظاهرة عوامل عديدة: (١) ركود أو تراجع متوسط الدخل القومي للفرد. (٢) ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري. (٣) الانفجار الديمغرافي والارتفاع الكبير في نسبة الأولاد في سن الدراسة إلى مجموع السكان.

الجامعة العربية، تتدهور، هي الأخرى، قياساً بجامعات البلدان المتقدمة، إلى مستوى مدرسة ثانوية. بعض أهم أسباب هذه الظاهرة: (١) تراجع الفكر الليبرالي وسيطرة الفكر المحافظ أو التقليدوي على الفكر الجامعي. (٢) عدم نشوء مناخ البحث العلمي، أي عدم تكوّن ظاهرة «الرهبنة العلمية»، بل إن اللقب الجامعي أصبح، في حالات عديدة، مصدراً لدخل «كومبرادوري». (٣) انفصال الجامعة عن المجتمع وعدم ربط أهداف التعليم الجامعي بحاجات تطوير المجتمع. (٤) عدم امتلاك «المركبة» اللغوية، وهذا يصدق على الطلاب كافة وعلى نسبة غير بسيطة من الجسم التعليمي. (٥) التراجع المذهل في المستوى الثقافي والمهني للجسم التعليمي الجامعي، بسبب حشر التنابلة والجهلة، لأسباب سياسية وحزبية، وطائفية، في هذا الجسم. (٦) التوسع الديماغوجي في التعليم الجامعي، المستند بدوره إلى تعليم ابتدائي وثانوي جد متدن. هذا التوسع، الذي هبط إلى مستوى مذهل بنسبة الأساتذة إلى الطلاب، لم يعد يهدف إلى رفع المستوى الثقافي للمجتمع ولا تلبية حاجات تطور الاقتصاد، بل فقط إعطاء شهادات تشكل ضرباً من امتيازات بلا استحقاق على حساب المجتمع.

٥ ـ الانتقال من الزمن الناصري إلى الزمن الشخبوطي كان أيضاً انتقالاً إلى عهد ملوك الطوائف، حيث لم تعد التجزئة أمراً واقعاً فحسب، بل شرعياً أيضاً. لا شك أن المحاولة الوحدوية الناصرية كشفت عن قوة البنى التجزيئية والمصالح التي أفرزتها والايديولوجيا التي صاغتها، كما كشفت عن قصور ورومانسية الوعي الوحدوي، إلا أن هذه المحاولة وضعت العرب في عصر الوحدة، أي إنها انتزعت شرعية المشروع الوحدوي، وبالتالي، وسعت الاحتمالات الوحدوية، وحركت

وعززت الميول الجاذبة إلى المركز (Centripete)، ونزعت شرعية وجابهت الميول النابذة عن المركز (Centrifuge).

هذا الجزء الوحدوي هو تظاهرة من تظاهرات الجَزْر العام الذي أصاب حركة النهضة العربية، لذا من الطبيعي أن يكون الزمن الشخبوطي زمن استنقاع إقليمي. لكن من الواضح أن التراجع على الجبهة الوحدوية هو أكبر هذه التراجعات، وذلك لأن المشروع الوحدوي، في غياب عبد الناصر ونزع الناصرية، أصبح من دون قاعدة، أي من دون القطر ـ المركز، أو القطر ـ المحور للعملية أو للسيرورة الوحدوية. تظاهرات التراجع الوحدوي كثيرة، الملفت والمذهل منها هو النزوع الإقليمي الذي لا لجلجة فيه لدى الحركة السياسية الفلسطينية (خارج الضفة الغربية وقطاع غزة) الصاعدة مع هزيمة حزيران/يونيو ثم انتقال قوى تنسب نفسها إلى القومية العربية من رومانسية وحدوية إلى إقليمية ضمنية مقاتلة.

في المقابل، إن صعوداً جديداً في حركة النهضة والثورة العربيتين سيتجلى، على الأرجح، في حركة صعود على الجبهة الوحدوية جزءاً من مشروعها الثوري: عملية إنضاج الوعي الوحدوي لا يمكن أن تنفصل عن عملية إنضاج الوعي الثوري العام، ومشكلات التوحيد العربي جزء، بل جزء بالغ الأهمية وبالغ التعقيد في آن، من مشكلات بناء عمارة جديدة للمجتمع العربي.

وما دام المشروع الوحدوي جزءاً من المشروع العربي، سنبقى ضد النزعات الإقليمية وضد سائر أشكال وبُنى التجزئة، بوصفها وقائع واتجاهات مناقضة لسيرورة النهضة العربية بوجه عام، وبناء الدولة القومية العربية الموحدة بوجه خاص.

ولأن الوعي الوحدوي المطابق تظاهرة فرعية من تظاهرات الوعي الثوري العام المطابق، فإننا ننبذ أيضاً، فضلاً عن الإقليمية والتجزئة، الوعي القوماوي الرومانسي، الذي عجز تارة وأنزل الأضرار تارة أخرى بقضية الوحدة العربية. نحن نعمل، بلا كلل، للقبض على وعي قومي وحدوي مطابق، أي وعي وحدوي واقعي ـ ثوري، يمهد ويخدم الفعل الوحدوي.

٦ ـ في الزمن الشخبوطي ازدادت المدينة العربية تدهوراً. سواء من الناحية الاقتصادية والعمرانية أم من الناحية الثقافية والفكرية. خلافاً للمدينة الغربية. التي تطورت فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعمرانياً بصورة وئيدة ومنتظمة ومتسقة كمركز صناعي، توسعت المدينة العربية توسعاً مذهلاً، لا عقلانياً فوضوياً، بتأثير عوامل عديدة، أهمها: (١) التزايد الانفجاري في عدد سكانها (٥ ـ ٦ بالمئة سنوياً). (٢)

النزوح الطوفاني من الريف إليها. (٣) التضخم المفرط في الأجهزة الإدارية والعسكرية وتركزها في المدن.

يتجلى الطابع المأساوي لهذا النمو، إذا تذكرنا، مثلاً، أن خُمس سكان مصر يعيشون في القاهرة، التي ستصبح، وحدها، في العام ٢٠٠٠، أي بعد ٢٣ سنة، ٢٨ مليون نسمة. هذا التضخم الطفيلي، غير المصحوب بتقدم اقتصادي مناسب، في الأقطار غير البترولية بخاصة، يوسّع نسبة مساحات أحياء براكات التنك والطين (Bidonville)، أحزمة البؤس وبؤره، التي تبلغ نسبة مساحاتها اليوم بين ٣٥ و٦٠ بالمئة من المساحة الكلية للمدن العربية الرئيسية، والتي لا يتوفر فيها لا كهرباء ولا مياه ولا مجارير، ناهيك عن وسائل المواصلات والخدمات الصحية والأبنية المدرسية.

أضف إلى ذلك، وهذا هو الأمر الأكثر مأساوية، أن العمران في المدينة العربية، التي قامت في الأصل على أشرطة من الأرض إما ساحلية أو نهرية أو في واحات، أخذ يأكل، كالجراد، هذه الأشرطة أو الواحات: يأكل الأخضر، يصحرن الأرض (توسع دمشق العمراني في الغوطة أحد الأمثلة الأكثر مأساوية وبشاعة). من هذه الزاوية، المدن العربية تتريف، ترثّ، تقذر، تتصحرن، وتخلفها يتقدم من التخلف الكفافي إلى التخلف التسولي.

بيد أن ترييف المدينة العربية هو الظاهرة الأبرز والأشد شؤماً. هنا تطورنا كان «أصيلاً»: في الغرب، كان انتصار الحضارة الحديثة بمثابة انتصار للمدينة على الريف، ومن ثم مدننة الريف. المدينة أصبحت الموقد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحياة القومية. سيرورة التطور العربي أخذت، من حيث الجوهر، اتجاهاً معاكساً: المدينة العربية ليست قرية نمت، تقدمت، انتفضت، انقلبت، بل قرية انداحت عمرانياً فحسب: فقدت ميزات القرية التقليدية ولم تكسب صفات المدينة العصرية. حيث يخيّم الاستبداد الشرقي، تزول كل مظاهر الحياة الفكرية والثقافية والسياسية، (وأيضاً، الاجتماعية، بسبب الموقف من المرأة): ركود وصمت مقبرة من جانب وصخب «مكتوم» في قصور ماجنة من جانب آخر. ويذوي عقل الأمة في العطالة أو يهاجر أو يتعهر.

٧ ـ منذ الخمسينيات، أخذت تهيمن، في البلدان المشرقية المستقلة حديثاً، لدى النخبة السياسية بوجه خاص والإنتيليجنسيا بوجه عام، منظورات سطحية ومضلّلة في تصور المستقبل، أولاً بسبب التصورات الايديولوجية التي وجهت جماع الحركة الوطنية العربية المعادية للاستعمار، وثانياً كرد فعل على المحاولات الإمبريالية الرامية إلى احتواء تلك البلدان المشرقية في نظام الاستعمار الجديد.

تحت شعار أن الاستعمار هو وحده مصدر البلايا والفساد والتأخر، أعيد الاعتبار للمجتمع العربي التقليدي ما قبل الكولونيالي، وكُرست مجدداً قيمه وعاداته، ومُثلنت (أي رفعت إلى مرتبة مثل أعلى) تصوراته ومفاهيمه، متجاهلين وجاهلين في آن أكثر من ألف عام من تاريخنا المملوكي والعثماني، التي رزح تحت وطئها شعبنا. من هنا انبثق شعار العودة إلى الأصالة، الذي جاء نقضاً ونفياً للنزاعات الرامية إلى تبني وتمثل المناهج والقيم التي صاغت العصر الحديث، فحولت عملية التقدم إلى سيرورة نحو الماضي، ودعي الشعب العربي إلى اقتحام المستقبل وعيونه شاخصة إلى وراء.

في الحقيقة الكولونيالية، حيث التفوق الغربي حدث يومي يفرض نفسه، وحيث كانت تتسلل إلى بعض الإنتيليجنسيا العربية بعض تأثيرات العصر الحديث، كان الإحساس بالتأخر ملحوظاً بل حاداً بعض الشيء. بعد الاستقلال، وللأسباب التي ذكرنا، أخذ هذا الإحساس بالتأخر يضعف شيئاً فشيئاً إلى أن تلاشى أو كاد. والواقع أنه ما إن مُثلن المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي حتى سقطت مقولة التأخر من أساسها، وتحولت إدانة التجربة الاستعمارية إلى إدانة للمجتمع الغربي الحديث وقيمه ومناهجه.

ولكن لأن التفوق الغربي في الميدان التقنولوجي واقعة ليس في الوسع إنكارها، ولما كان الفقر العربي حقيقة ليس في الوسع أيضاً تجاهلها، اختزلت مشكلة التأخر وسطحت وأفقرت إلى أن فقدت محتواها الأصلي وجوهرها، فحولت إلى مسألة استيراد ثمار التقنولوجيا الغربية وإلى مسألة تنمية الدخل القومي. وفي ما عدا هاتين المسألتين، كان التعالي تارة والنقد الغبي (ما قبل البرجوازي، بالطبع) تارة أخرى هما الموقف الذي اتخذته غالبية الإنتيليجنسيا العربية من المجتمعات الحديثة (الغربية تحديداً)، موقف لم يكن يسنده سوى جهل لا حد له بهذه المجتمعات وامتثالية إزاء المجتمع العربي المفوّت.

هذا هو الأساس الايديولوجي، السلفي، للتخلي عن فكرة النهضة ومسخها إلى فكرة التنمية، التي طمست كل أبعاد مسألة التأخر العربي، سواء التأخر المجتمعي (الموقف من المرأة، مثلاً)، أو التأخر الثقافي (الموقف من التراث ومن الثقافة الليبرالية، مثلاً)، أو التأخر السياسي (الموقف من القومية وسيادة الشعب، وبالتالي الموقف من الديمقراطية، مثلاً).

والواقع أن المنظورات التنموية، التي نبذت فكرة النهضة، تضرب عرض الحائط بالتجارب التاريخية للشعوب المتقدمة: ما من شعب حقق تقدماً اقتصادياً من

دون أن يكون قد حقق تقدماً مجتمعياً وثقافياً وسياسياً موازياً. وبشكل عام، ففي حركة شعب إلى أمام «تتضافر تغييرات ذهنية ومجتمعية تجعله أهلاً لأن ينمي، على نحو تراكمي ودائم، إنتاجه الحقيقي الاجمالي». والتقدم، الذي يشكل النمو الاقتصادي واحداً من نتاجاته الفرعية، هو «عملية انتقال شعب من نمط من المجتمعات إلى نمط آخر، حيث يغدو أكثر قدرة على التحكم بأوضاعه الخاصة».

من هنا فالمنظورات التنموية، التي أثبتت التجربة العربية لما بعد الحرب العالمية الثانية عمقها، هي ضرب من محاولة عمل زركشة تحديثية على سطح مجتمع قديم مفوّت، وليس عملية بناء مجتمع جديد. إنها منظورات تزعم «تحديث» عمارة المجتمع القديم بزيادة الإنتاج. والواقع أن زيادة الإنتاج، عندما تأتي حصيلة نمو داخلي متوازن ومكوّر، تبقى، في التحليل الأخير، تظاهرة من تظاهرات تنامي عقلنة المجتمع وسيطرته على نفسه، وبالتالي تنامي سيطرته على الطبيعة.

وفي سيرورة عقلنة المجتمع، أو لِنَقلْ في سيرورة انتقال الشعب من مجتمع ذي نمط تقليدي إلى آخر ذي نمط عصري، تشكل الثورة الديمقراطية البدوة اللازمة. ومن دونها يستحيل هذا الانتقال، إذ إنها هي التي تجدد الحيزات المجتمعية والذهنية والايديولوجية والسياسية في عمارة المجتمع، مسهلة ومتمفصلة وممهدة لنمو الإنتاج وبناء بنيان اقتصادي جديد للمجتمع. والمنظورات التنموية الاقتصادية هي، بالضبط المنظورات التي تتوهم، نظراً لوفائها للمجتمع التقليدي، إن من الممكن في آن تلاقي الثورة الديمقراطية و«تحديث» المجتمع التقليدي اقتصادياً.

نحن العرب شُطّار، ونريد أن نجمع «المجد» من أطرافه، لذا نحاول أن نكون «بتاع كلّه»: الماضي والحاضر، القديم والحديث، التقليدي والعصري، متجاهلين أن الحديث، في تجارب الشعوب المتقدمة، لم يتكون إلا على أشلاء القديم، وأن المستقبل جُبل في عملية تناقضية مع الماضي الوسطوي، وأن العصري تبلور مع مطاردة التقليدي.

إن المنظور التنموي، الذي يزعم أن ثمة إمكانية لدخول العصر وتجنب الثورة القومية الديمقراطية، هو منظور مضلل، فضلاً عن أنه امتثالي وماضوي. فالثورة القومية الديمقراطية، بقلبها وتصفيتها المجتمع التقليدي القديم، هي التي دشنت العصر الحديث وأرست بناه المجتمعية والايديولوجية والسياسية، وأطلقت قواه الإنتاجية.

والواقع أن المنظورات التنموية هي، في الأساس، منظورات الحركة القومية العربية، وذلك لأن الأخيرة، بسبب من امتثاليتها وتقليدويتها أولاً وافتقارها إلى

وعي كوني ثانياً، تجهل الثورة الديمقراطية وتنكرها في آن، وبخاصة عندما تُفهم كعملية دنيوية أو علمنة (بالمعنى الواسع للكلمة) شاملة للمجتمع. وحديث الحركة القومية العربية هذه عن عدالة اجتماعية أو مساواة، قبل أن تسقط خلال ممارسة الحكم في نمط «محدّث» من الاستبداد الشرقي وقبل أن ترث بل وتوسع امتيازات الفئات المستغلة القديمة، لا يمتّ بصلة إلى الاشتراكية كصيغة عصرية وإنسانية للعدالة ولا إلى الديمقراطية كصيغة عصرية للمساواة، إذ إن أفقها الايديولوجي وذخيرتها الثقافية جعلا نزوعها هذا إلى العدالة الاجتماعية والمساواة ضرباً من تطلع إلى تنظيم بدائي قطيعي للمجتمع، لا مكان للفردية الخلاقة فيه ولا أثر لحقوق الإنسان. أضف إلى ذلك، وهذا أمر من الأهمية بمكان، أن المنظورات التنموية تتفق مع منظوراتها المفتقرة إلى النزعة الإنسانية (النزعة التي تعتبر الإنسان مركز الكون وقيمته الأسمى)، التي تشكل حجر زاوية في عمارة المجتمع الحديث.

والأدهى من ذلك أن الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة قد لعبت، بلا وعي حيناً وبوعي أحياناً، لعبة الحركة القومية العربية، فكرست المنظورات التنموية وأعطتها الشرعية النظرية، إذا صح التعبير.

إن هذه الماركسية، المتأخرة، غير النقدية والسياسوية، قد غفلت تماماً عن المسألة المركزية في الواقع العربي: التأخر. بل يمكن القول إنها تغافلت، لافتقارها إلى نفَس راديكالي وثوري، عن هذه المسألة، حيث ستدور، ولا بد أن تدور، المعركة الأطول والأشد ضراوة مع القوى التقليدية في المجتمع العربي. وما إن أسقطت واقعة التأخر حتى شوهت أو خصت الثورة الديمقراطية واختزلتها إلى إصلاح زراعي، لم يفعل، في التجربة العربية، شيئاً ذا بال لتحرير الفلاحين من قيم وقيود المجتمع التقليدي القاهرة ووقف عند حدود «كولكة» الريف، التي لم تختزل، بسبب الانفجار السكاني، الكتلة الفلاحية غير المالكة، ولا أوقفت سقوط اعتبار الزراعة ولا تراجع الإنتاج والإنتاجية الزراعيين.

لماذا أسقطت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة مقولة التأخر؟ ولماذا كرست المنظورات التنموية؟

أولاً، لأنها كررت ببغائياً مقولات الماركسية السوفياتية، التي تجهل، بالطبع، المشكلات العيانية العربية من جهة، ومن جهة أخرى لأن الماركسية السوفياتية فرضت عليها إشكاليات وهموماً لا تمتّ بصلة للواقع العربي. والواقع أن الفهم السطحي والمبتسر للمنظور التصنيعوي السوفياتي أسهم في دفعها إلى إسقاط واقعة التأخر وتبنيّ المنظورات التنموية، متجاهلة وجاهلة في آن أن المجتمع التقليدي الروسي كان، إلى

حد كبير قد دحض وتفسخ وانهار قبل ثورة تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي مهّد، على الصُّعُد المجتمعية والثقافية والسياسية، لإطلاق عملية تصنيع شاملة ومتسارعة.

ثانياً، لأنها أسقطت البعد التاريخي للواقع العربي. هذا الإسقاط جعلها تضع جانباً مقولات الاستبداد الشرقي الماركسية، التي تقدم أدوات وعي مناسب بجوانب الضعف والقصور، المكونة عبر التاريخ، في المجتمع العربي، وتدفع بالتالي إلى التأكيد على المكانة المركزية التي للثورة القومية الديمقراطية في تقدم المجتمع العربي.

ثالثاً، لأنها اقتصادوية. وهذا ما جعلها تنكر الأبعاد المجتمعية والايديولوجية والسياسية التي للتأخر العربي، فعجزت عن التقاط تأثيراتها السلبية، بل الكابحة، على محاولات التنمية التي شهدها المشرق العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٨ ـ في البلدان العربية غير البترولية، شأن معظم بلدان العالم الثالث، يشكل التزايد الديمغرافي، حيث تبلغ معدلاته حوالى ٣٥ بالألف، عاملاً بالغ الأهمية في إفشال محاولات التنمية، وهو ينقلها، ربما خلال عقد ونيف، من حالة المجاعة الخفية، التي تعانيها منذ زمن غير قصير، إلى حالة المجاعة المكشوفة.

لا ريب أن تزايداً ديمغرافياً كهذا يطرح مشكلة معقدة وخطيرة على هذه البلدان العربية، إلا أن ما يضفي على هذه المشكلة طابعاً مأساوياً هو أن الوعي العربي، نظراً لتقليدويته، بعيد عن أن يقبض عليها. حتى القوى التقدمية، التي يفترض أن تمتلك وعياً مناسباً بها، تتجاهلها بسبب من نفورها من المالثوسية والمالثوسية الجديدة وتوهمها أن التزايد الديمغرافي، بالفقر المتفاقم المتوسع الذي يأتي به، يمكن أن ينمّي الصراع الطبقي ويلعب، بالتالي، لصالح المشروع الثوري.

والواقع أن مسألة التزايد الديمغرافي وموقف شعب منها وقدرته على التحكم بها أو العجز أمامها، تشكلّ محكّ نضجه وقدرته على التحكم في شؤونه، وتقدم صورة عن مدى تحرره من البنيان التقليدي وقيمه ومفاهيمه. وبالتالي فإن حل مسألة التزايد الديمغرافي مرتبط ارتباطاً حميماً بالثورة القومية الديمقراطية، وذلك لأن ضبط معدلاته مرتبط بتحرير المرأة أولاً وبعقلية السيطرة على الطبيعة ثانياً وبوعي تأثيره على المصلحة القومية ثالثاً.

مع سيطرته على الوطن العربي، فسخ الاستعمار، عبر ميكانية النظام الرأسمالي العالمي، الاقتصادات العربية التقليدية من دون أن يفتح لتطورها إلى اقتصادات رأسمالية حقة، حيث قامت اقتصادات رأسمالية طرفية، مصاغة وفقاً لحاجات ومتطلبات اقتصادات العالم الرأسمالي، أي اقتصادات المركز.

هنا أخذت تنطرح مشاكل جديدة لم تعرفها المجتمعات العربية التقليدية، كان أخطرها مشكلة الانفجار الديمغرافي، التي أخذت كل مداها مع استخدام البنسلين وعائلته بخاصة، ومع التقدم النسبي الذي أحرزته الوقاية الطبية في هذه البلدان بعامة.

ولم تأخذ مشكلة التزايد الديمغرافي شكلها المأساوي الكارثي إلا لأن هذه المجتمعات العربية لم تتطور، اقتصادياً، تطوراً متوازناً، متسقاً، مكوراً. ففي المجتمعات العربية التقليدية، كانت الايديولوجيا التقليدية، في وجه الأوبئة والشح، تشجع المزيد من التوالد وترفعه إلى مرتبة القداسة بغية المحافظة على البقاء. مع ذلك بقي عدد السكان خلال آلاف السنين، راكداً نسبياً. بيد أن تفسخ الاقتصادات التقليدية العربية لم يحمل معه، لأسباب عديدة، تغييراً في الايديولوجيا التقليدية وموقفها المشجع لمزيد من الأولاد. وهكذا تضافرت عوامل ثلاثة، تتمثل في استمرار ارتفاع معدلات الإنجاب **أولاً**، وتدني معدلات الوفيات **ثانياً**، والتطور المختل والمندلق والملجوم للاقتصادات العربية ثالثاً، رفعت التزايد الديمغرافي في هذه المجتمعات العربية إلى معدلات تضخمية، انفجارية، لم تشهدها من قبل.

على أية صُعُد نجد مخاطر الانفجار الديمغرافي؟

أ ـ تتجلى هذه المخاطر على صعيد التوظيفات، فلأجل الحصول على تنمية الموارد الإجمالية بنسب أعلى من نسب التزايد الديمغرافي لا بد من توظيف كميات ضخمة من الأموال. ومن الواضح، بالنسبة إلى هذه البلدان العربية، إن تعبئة هذه الكميات أمر بالغ الصعوبة، وبخاصة في الحالة الراهنة للوعي العربي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى خطأ شائع يتمثل بالخلط التعسفي بين فكرتين جد مختلفتين، خلط فكرة وتيرة التنمية مع فكرة الكثافة الديمغرافية. فالخطر الأساسي للانفجار الديمغرافي إنما يكمن في الوتيرة السريعة جداً لتزايد السكان وليس في المستوى المطلق للسكان الذي يخلقه هذا الانفجار، هذا إذا وضعنا جانباً محدودية إمكانات التوسع في الأراضي الزراعية العربية.

ب ـ وتتجلى أيضاً على صعيد تناقص متوسط مساحة الأرض الزراعية للفرد، المزروعة فعلاً، في هذه البلدان[٥]. كما تشير الوقائع إلى تطور سلبي ملحوظ،

(*) كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

(٥) في مصر، تناقص متوسط مساحة الأرض المزروعة للفرد على النحو التالي: نصف فدان في عام ١٩٣٠، ربع فدان في عام ١٩٥٥، ثم فدّان في عام ١٩٧٥. في سوريا، لا تختلف نسبة التناقص عنها في مصر.

يتجلى في ركود بل تناقض المتوسط الفردي للإنتاج الزراعي وتراجع إنتاجية العمل الزراعي.

ومن الطبيعي أن يؤدي تناقض متوسط مساحة الأرض المزروعة للفرد إلى توسيع احتمالات المجاعة المكشوفة، التي من المرجح أن تزحف في البلدان العربية غير البترولية خلال عقد أو عقد ونيف، ما لم تطرأ تطورات توقف هذا الزحف. أضف إلى ذلك أن تفاقم الاحتياجات الغذائية، بسبب الانفجار الديمغرافي، يقيم عراقيل سلبية أخرى أمام محاولات التنمية: بدلاً من استيراد سلع التجهيز، يجري استيراد المواد الغذائية (تبلغ قيمتها حوالى نصف الميزان التجاري)، استيراد يؤثر بدوره، سلبياً، على الميزان التجاري.

ج ـ وأخيراً يطرح الانفجار الديمغرافي صعوبات مرتبطة بتعليم هذا العدد الكبير من الأولاد، الذين يتزايد عددهم بصورة أسرع من تزايد السكان عموماً، ويطرح صعوبات أخرى تتعلق بصحة النساء بسبب الحمل المتكرر، ويطرح أيضاً صعوبات تتعلق بالتنظيم والتوازن في توزيع البشر على الأرض، ونعني الهجرة الريفية الواسعة وما ينجم عنها من تضخم مفرط في نمو البلدان والمشكلات التي يفرزها.

هذه الحقائق، التي ليس في الوسع تجاهلها بل لا بد من أخذها بالاعتبار، تعلم أن إيقاف التزايد الديمغرافي يزيل أهم العقبات التي لعبت وتلعب أكبر الأدوار في إحباط محاولات التنمية العربية. وهنا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام مشكلة ذات طابع ايديولوجي ـ سياسي، وتشكل، بالتالي، جزءاً من الثورة القومية الديمقراطية. إن تسييس مسألة تحديد النسل هو الشرط الأول أو الخطوة الأولى نحو حلها. أما الخطوة الثانية الأكثر أهمية وحسماً فهو تطوير عقلية المرأة، بحيث تعي قيمتها الإنسانية فلا تعود ترى نفسها مجرد أداة للإنجاب. وهذا التطوير هو، في نهاية المطاف، عملية سياسية تشكل جزءاً من عملية تسييس الشعب.

يقيناً، إن المشروع الثوري، مشروع تحديث وعقلنة ودمقرطة، وفي النهاية، تشريك المجتمعات العربية المتخلفة، سيحل في طريقه مشكلة التزايد الديمغرافي، لكن من الخطأ تجاهل أن تحديد النسل، حتى بعد نجاح المشروع الثوري في الإمساك بزمام السلطة السياسية، يشكل السابقة التي لا بد منها للتقدم الاقتصادي. حقاً، إن وقف التزايد الديمغرافي لا يعادل التنمية، لكن لا تنمية بلا وقف هذا التزايد. ولقد أقرت الصين الشعبية، بعد مواقف متناقضة وترددات وتلمسات بطيئة، الحد من تزايدها الديمغرافي.

٩ ـ لعب غياب القومية الدور الأكثر شؤماً وسلبية في إخفاق المحاولات التنموية العربية. والقومية التي نعني هي منظومة علاقات مجتمعية متطورة ومميزة نسجها تطور تاريخي معين بين أو داخل أعضاء جماعة واحدة. وبالتالي، وخلافاً للتسميات الدارجة، ليس قومية (بل قوماوية فحسب) ما كان مجرد موقف تمايزي أو انثنائي أو عدائي تتخذه جماعة ما إزاء أخرى. القومية هي الحركة التاريخية التي ترفع سديماً بشرياً إلى كتلة متجانسة، متلاحمة، مندمجة، تستحق اسم أمة.

غياب القومية يتجلى في تظاهرتين متداخلتين هما: نقص الاندماج القومي وضمور الوعي القومي.

نقص الاندماج القومي العربي، الذي هو حصيلة للركود العربي، يتجلى أساساً في استمرار أشكال التضامن التقليدية القديمة. ففي المجتمع العربي يعيش الناس، بالأحرى، منعزلين في عصبيات أو جماعات ضيقة خاصة: العائلة، العشيرة، الطائفة، القرية (بل ثمة عصبية مدينية وإقليمية). والواقع أن نظام القرابة العربي، الموغل في القدم والكابح للتقدم، والذي يقيم الروابط بين الناس لا على أساس عقلاني بل غريزي، لا على أساس الرأي بل الدم، يكمن في أساس استمرار أشكال التضامن القديمة. حتى أشكال التضامن الحديثة (مثلاً، الأحزاب السياسية المزعومة حديثة) تتوضح فوق/أو تتمفصل مع، في حدود ملحوظة وفي الغالب، أشكال التضامن التقليدية بدلاً من أن تصفيها وتقوم على أنقاضها.

هذه الجماعات الضيقة الخاصة، وهي جماعات ما قبل قومية ولا قومية في آن، لا يمكن أن ترقى إلى امتلاك وعي قومي، أي وعي يتعاطى على/ويتناقض مع مصالحها ويعانق المصلحة القومية للأمة، والواقع أن العالم العقلي والمجتمعي لهذه الجماعات عالم محدود، والعالم أو البشرية ينتهيان عند حدودها، ومن هنا افتقارها إلى الخيال أو الأفق الذي يجعلها قادرة على تصور روابط تلحمها بأناس يقعون خارج حدودها ولا تتعامل معهم تعاملاً مباشراً، أي إنها تفتقد الأفق الذي يرفعها إلى نظرة قومية شمولية. فالوعي القومي، أي الوعي القادر على استيعاب المصلحة القومية بجزئياتها وكليتها، بتفاصيلها وإجمالها يفترض قفزة نوعية تنقل تلك الجماعات من وعيها الغريزي إلى وعي عقلاني.

ولأن التنمية مسألة قومية البعد والطابع، لا يمكن الوعي الشامل إلا أن يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية، ما دامت المصالح الخاصة الضيقة للجماعات التقليدية توضع فوق المصلحة القومية، وبالتالي ما دام التذرير المجتمعي يدفع الأفراد إلى وضع مصالحهم الخاصة فوق مصلحة الأمة والدولة. من هنا كانت القومية، في الوطن

العربي كما في العالم الثالث، إنجازاً للمستقبل وليست مشروعاً رجعياً فات أوانه وتخطته حركة التاريخ. القومية هي الأرض التي يبنى معها وعليها المستقبل العربي، وبالتالي فهي شرط النهضة. لذا فإن هؤلاء الذين يهاجمون القومية في الوطن العربي ويدعون إلى تجاوزها إنما يهاجمون شيئاً لا نملكه ولم نبلغه بعد، نحن العرب. والحال أنه لكي نتجاوز شيئاً ينبغي أن نحققه أولاً، وهذه أولى مهام الطليعة العربية، القومية، الحديثة.

ولقد أثبت عقم أو تعثّر المحاولات التنموية العربية صحة هذه الأطروحات: على الرغم من أن هذه المحاولات كانت بمثابة «إنزال» مشروعات إنمائية متناثرة كالبقع على سطح مجتمع تقليدي مفوت، إلا أن العثرات التي لاقتها، الكلفة المرتفعة جداً التي كلفتها، الخسائر التي لحقت بها، تقلب الخيارات والنزوات التي وجهتها، تقطع استمرارية خطط بنائها، مفاعيلها الهزيلة جداً على بنية الاقتصادات العربية، خير شاهد على الدور السلبي الذي لعبه نقص الاندماج القومي وضمور الوعي القومي.

إن سديماً من البشر لا يمكنه أن يتخذ قراراً تاريخياً ولا أن يشرع في حركة تاريخية. والحال أن النهضة قرار تاريخي يتخذه شعب بملء وعيه واختياره وصيحة حرب يطلقها ضد التأخر. ولكن لا شعب بلا قومية.

وبالطبع فإن غياب القومية قد انعكس على مسألة بناء كل من الدولة والديمقراطية، ذلك لأن الأولى تشكل قاعدة أو أساس الأخيرتين، المنبثقتين من المبدأ القومي السامي، مبدأ سيادة الأمة وحقها في امتلاك زمام مصيرها بنفسها. من هنا لم يكن بنيان الدولة في البلدان العربية يمتّ بصلة جوهرية إلى الدولة القومية العقلانية الحديثة. وما زاد مسألة قيام دولة قومية خطورة هو الدور الحاسم الذي ينتظر الدولة في قيادة عملية التنمية، بسبب عدم تكوّن طبقة برجوازية حقة، من النمط الغربي.

والواقع أن «الدولة» في عموم الوطن العربي، إذا ما قورنت بالدولة العصرية، تقع في مرتبة ما دون الدولة أو في مرحلة ما قبل الدولة، ذلك لأنها:

ـ إما دولة فئوية (طغمة، عائلة، عشيرة، طائفة، إلخ.)، الأمر الذي يفسر، جزئياً، طابعها الاستبدادي، ذلك لأن دولة كهذه لا تستطيع الاستمرار إلا باستعمال القوة ضد من هم خارج حدود قاعدتها البشرية. في حين أن الدولة القومية، التي لا بد أن تكون ديمقراطية، تتواصل مع مجموع الشعب، الأمر الذي يمكّنها من تعبئته وإثارة روح التضحية فيه ودفعه في طريق النهضة.

ـ وإما دولة ثيوقراطية إلى هذا الحد أو ذاك، الأمر الذي يفسر ليس فقط طابعها الاستبدادي، بل أيضاً شللها وعطالتها بالمحرمات والمسبقات، وانغلاقها، بالنتيجة، على العصر الحديث. في حين أن الدولة القومية دولة علمانية وعقلانية، ومؤهلة، بالتالي، لأن تكون عصرية ومستقبلية ومستوعبة استيعاباً واعياً وشمولياً المصلحة القومية وقادرة على خدمتها بالفعل.

هذه الفئوية التي سلخت الدولة عن الأمة، ثم هذه الثيوقراطية التي حرمتها من الوعي العقلاني، هبطتا بها إلى ما يذكّر بـ «الدولة» المملوكية، بحيث لم يعد لها من سمات الدولة الحديثة سوى بعض أطر ومظاهر وشكليات، موروثة من «الدولة» الكولونيالية.

يقيناً، إن «الدولة» الكولونيالية، التي لم تجد في المدينة الإسلامية (= علاقات مجتمعية + ثقافة وحضارة + ايديولوجيا) تقليداً دولوياً، جاءت مفصولة عن الشعب وفي سياق عملية اغتصاب قومي شاملة، إلا أنها ليست دولة فئوية ولا ثيوقراطية، ناهيك عن أن الاغتصاب المملوكي أكثر إطباقاً وأشد هولاً وسحقاً. من هناك كان انبعاث «الدولة» المملوكية أو العثمانية، الذي يشكل جزءاً من ظاهرة انبعاث المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي، خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى الدولة الكولونيالية.

«الدولة» المملوكية المحدثة هي «دولة» منسلخة وتالفة ومفوتة، فكيف يمكنها أن ترسي اقتصاداً حديثاً وتشغله؟!

نقد الايديولوجيا المهزومة

في
الجذور الفكرية للهزيمة

في ٥ ـ ٣ ـ ١٩٧٣، في مدينة بنغازي، جرى لقاء عدد من «المثقفين» العرب تحت اسم «لقاء المفكرين العرب» وتحت شعار «الإعداد لمعركة التحرير».

كانت المجابهة العربية ـ الإسرائيلية بمختلف أبعادها محور مناقشات هذا اللقاء، بيد أن الشطح المألوف لدى العقل التقليدي مدّ المناقشات لتغطي كل شؤون الدنيا والدين.

لقد مضى على هزيمة العام ١٩٦٧ حوالى ست سنوات، ومع ذلك فإن خبط الجزمة الإسرائيلية على جباهنا خلال هذه السنوات الست لم يوقظ بعد أحداً. هذا هو الانطباع الذي تكوّن في ذهني عندما كنت أتتبع المناقشات: لقد عكست مناقشات هذا اللقاء الواقع «الفكري» المتخلف، السطحي، الممزق، الراكد، الذي لم يخترقه العصر ولم يشعر جدياً بانسياب الزمن، وبالتالي فإن المرء ليكتشف في المناقشات جذور الهزيمة في عقولنا اللاعقلانية وفي «ثقافتنا» الهجينة، السطحية والمتيبسة.

ما العمل في مناخ كهذا؟ لم أشأ العزوف كلياً، كما أنني لم أنخرط في الحومة. لقد اكتفيت بإلقاء حجر في مياه راكدة تمثل في الكلمة التي تلي هذه المقدمة. وحاولت في كلمة سريعة أخرى أن أدافع عن علاقة عقلانية مع الاتحاد السوفياتي، كما بينت مخاطر نزعة العداء للشيوعية وبخاصة على الصعيد الفكري، إذ إن هذه النزعة تمنع كل تطور للفكر العربي وتعرقل كل تماسّ حي مع العصر. ثم تركت الملتقى يتابع جلساته.

بعد أن قطع هذا الملتقى شوطاً غير قليل من أعماله، وبعد أن تناول المتلاقون

حل المشكلات التي يعانيها وطننا العربي، حق لي، وأنا الذي فاتتني المناقشة، أن أبدي تقييما إجمالياً لأعماله، الذي أعتبره تقويماً للواقع الفكري العربي في الوقت نفسه.

في هذا الملتقى تجابه، أو بالأحرى وُجد، تياران. أنا لا أنتسب إلى أي منهما. أنا أزعم أنني أنتمي إلى تيار ثالث، لم يرفع صوته بعد في هذا الملتقى. وها هو صوتي محاولة للتذكير لا محاولة للصدام والعراك.

قلت برز في هذا الملتقى تياران رئيسيان، ولكن ثمة سواقيَ صغيرة فرعية تائهة بينهما. هذان التياران كانا، ولا يزالان، يسيطران على حياتنا الفكرية والسياسية منذ مطلع النهضة العربية الحديثة حتى اليوم، أي حتى بعد هزيمة العام ١٩٦٧.

التيار الأول تيار إسلامي، تراثي، سلفي. تمثَّل هنا، في هذا الملتقى، في أفكار الدكتور عمر فروخ، التي عرضها بكل جرأة وبكل وضوح.

التيار الثاني تيار قومي في أهدافه، شبه عصري في نياته وشبه تقليدي في واقعه، وتلفيقي[1] (Éclectique) في منهجه. ولقد قدم الأستاذ صلاح الدين البيطار عينات من أفكار هذا التيار.

التيار الأول: يكره الحاضر، ويرى بخوف إلى المستقبل، ويتطلع بشوق وحنين وتقديس إلى الماضي. وبكلمة: إنه يرفض العصر. العصر الذهبي في المستقبل هو أن نستحضر عصراً مضى منذ ألف وأربعمائة عام. إنه تيار يعيش بدلالة الماضي.

التيار الثاني: الحاضر رغم أن الحاضر صنيعه. يريد أن يتفلت من الماضي في حين أن هذا الماضي يمسك بتلابيبه. يأسره مستقبل غائم لا يتمثل في الماضي بالضبط وإنما في استحالة عصرية من استحالاته، فيدور في حلقة مفرغة يظنها تقدماً إلى الأمام. تحت وطأة العصر وإذلاله أصبح يرنو إلى هذا العصر، ولكن ثقل رواسب الماضي في ايديولوجيته تجعل سعيه إلى ولوج العصر أشبه بسعي المهربين، إذ

---

(١) هنا لا بد من إيضاح: ما دمت بصدد الحديث عن المنهج، لذا لست إزاء تقويم أخلاقي كما أنني لا أرمي إلى غرض تحقيري. لقد استبعدت كلمة انتقائي لا سيراً مع القاموس الفلسفي المصري فحسب، بل لأنني أردت أن أترك عبارة الانتقائية للمذهب الذي يحاول انتقاء الأفضل بين المذاهب. أما التلفيقية فهي النزعة الفكرية التي تقتطع لا بدلالة الحاضر فحسب، بل الانتقاء تحت ضغط الماضي، بصرف النظر عن البنيان الفكري والترابط المنهجي ومتطلبات تغيير الواقع، فضلاً عن انتقاء متناقضات.

يريد الدخول إلى العصر خلسة عن أعين الماضي أو بمباركة منه. الجزمة الإمبريالية ـ الصهيونية تدفشه دفشاً إلى العصر، ولكنه يخشى وحشة العصر وبرودته وزلزلته.

لكي لا يبقى كلامي معلقاً في فراغ، سأحاول أن أقول كلمة عن تطورهما ونهاجيتهما، ثم أقدم عينات من تفكيرهما.

١ ـ **التيار الأول** نهاجيته القياس أو المحاكاة. وما دام التراث بالنسبة إليه هو القرآن والسنة بالأساس، لذا أصبحت مهمة «العقل» أن يحاكي، أن يقيس كل مشكلة جديدة بالمشاكل القديمة. فإذا لم يجد مماثلة أو مشابهة تعين عليه أن يستوحي المنحى العام أو الروح العامة للتراث.

نهاجية هذا التيار إذاً هي السير وراء نهج الأسلاف: مهمتنا هي أن نكرر أسلافنا، والويل لنا إذا أخطأنا التكرار. هنا فقد الفكر الدم والعصب، وربط الدماغ بحبل موصول بالماضي السحيق، وأصبحت مهمته، بعد أن نفض غبار الصوفية عن الإسلام، أن يحاكي فقط. هذا التيار لم يستوعب فكر الأسلاف، بل على العكس فإن فكر الأسلاف الذي استوعبه.

إن الوزن الايديولوجي والسياسي لهذا التيار لا يتمثل في هذا التيار في حد ذاته، فحده، كقوة اقتحامية، أصبح مثلوماً بعد أن أنجز مهمته في بدايات النهضة على يدي الأفغاني ومحمد عبده، اللذين نهضا بمهمة تاريخية، ولا شك، تجسدت في تدمير الايديولوجيا الصوفية التي كانت تشكل الغطاء الايديولوجي للدولة العثمانية كما كانت تشكل الايديولوجية السائدة في صفوف الجماهير.

ثُلم حدُّه، وتكرر كقوة اقتحامية، لا لأن محاولة التجديد الإسلامي التقليدية كانت عاجزة عن مواجهة تحديات عصر جديد كلياً بالنسبة إلى التراث الإسلامي فحسب، بل لأن هوة لا تُردَم قامت بين الماضي العربي والواقع العربي الذي انسحق تحت ضربات أوروبا العصرية. إن انهيار هيكل المجتمع العربي التقليدي بفعل التغلغل الغربي الاستعماري والحضاري، وكون هذا المجتمع النغل الجديد أصبح الجزء الرث والخاضع في بنيان دولي جديد، قد خلقا ضرباً من انقطاع في السلسلة التي تربط الماضي والحاضر، أصبحت معه محاولة الإصلاح التقليدية تسقط في هذه الهوة، وذلك لأن الصدمة الإمبريالية للمجتمع العربي التقليدي لم تبق التطور العربي متصلاً متواصلاً كنمو عضوي منتظم، بل أحدثت انقطاعاً لا سبيل إلى رأبه. وهذا يفسر فشل الوهابية في الامتداد إلى المجتمعات العربية الأقل تأخراً وتحولها إلى مومياء في المجتمعات البدوية العربية التي بدأت ترى العصر من خلال أنابيب البترول.

ولكن إذا كان هذا التيار الايديولوجي قد أصبح مثلوم الحد كقوة اقتحامية، إلا أنه ما زال يسهم في عرقلة تطور الفكر العربي تطوراً متوازناً حثيثاً نحو العصرنة، ويمارس ضرباً من التضييق والحصار على كل فكر عربي حديث.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التيار، الذي كان مبثوثاً في كل خلايا العقل العربي، شكّل أرضية التيار الثاني في أسوأ الأحوال أو كان عنصراً من عناصره المكوّنة[٢].

٢ ـ وعلى أرضية التيار الأول، وبسبب عجزه، ولد التيار الثاني. وكما مثل الأول المرحلة الأولى في تطور الفكر العربي الحديث، جاء الثاني ليمثل المرحلة التالية الأكثر تقدماً في هذا التطور، حيث لعبت دوراً إيجابياً تقدمياً بدأ يضمر منذ أوائل الستينيات حتى استنفد مع هزيمة حزيران/ يونيو.

«نهاجية» التيار الأول كان المحاكاة والقياس. أما الثاني فنهاجيته التلفيق. كيف؟

الفكر الإصلاحي السلفي فكر مصفَّح إزاء ما يشكل جوهر العصر أو جوهر الحضارة الأوروبية. أما الفكر التلفيقي فقد تمزق وفقد توازنه بين ثقل التراث وصدمة الغرب. حاول أن يبقى على ضرب من ارتباط بالتراث ففشل، وحاول أن يحاكي قِردَيا بعض جوانب مدنية الغرب التقنية ففشل. تراث الماضي يجثم في أعماقه وسطوة أوروبا تخيم على ذهنه. فهو تراثي تمغرب أو متمغرب تسلَّف. ولكن تمغربه تلفيق وتسلُّفه تلفيق أشد. على ثوب غربي حاول أن يضع رقعاً تراثية ففشل، وعلى ثوب تراثي حاول أن يضع رقعاً متمغربة ففشل.

إنه ينتقي، ينتقي دوماً، وينسى أو يتناسى أن الفكر بنيان ونظام وآلية ونهاجية.

إنه فكر بلا عظمة وبلا رجولة. لقد ضاق بالماضي، ولكنه عجز عن استيعاب

---

(٢) بل أذهب إلى أبعد من ذلك: إن التيار السلفي، كمنهاجية، يشغل حيزاً كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك في الماركسيات العربية. وإلا كيف يمكن أن نفسر ضمور العنصر العقلاني في الماركسيات العربية (التقليدية والجديدة). إن المعتقدية (الدوغمائية) لا تفسر وحدها تسطح وفقر الماركسيات العربية. فشتان، مثلاً، بين دوغمائية موريس توريز ودوغمائية خالد بكداش. إن الفخفخة اللفظية عند خالد بكداش وغياب أي عنصر نقدي في تفكيره وامتثاليته وأسلوبه التقريري وعلاقاته الشرقية مع رفاقه تعطي صورة واضحة عن الأرضية الشرقية التقليدية التي بنيت عليها ماركسية خالد بكداش، مثلاً.

العصر. إنه فكر هجين، أمه التراث وأبوه علج أوروبي. ولكنه يمثل خطوة كبيرة - على الصعيد التاريخي - في تطور الفكر العربي الحديث وتطوره.

٣ - السؤال: ولكن كيف؟ التيار الأول استوعبه فكر الأسلاف ولم يستوعب فكر الأسلاف. التيار الثاني لم يستوعب لا الماضي ولا العصر. وثمة تيار آخر (بل أقل من تيار) متمغرب خالص، بمعنى أنه استوعب بعضاً من الفكر الغربي، فاقتلعه هذا البعض (ولأنه بعض) عن الأرض التي يعيش عليها وطرح عليه وأثقله بمشكلات ليست مشكلات الشعب الذي ينتمي إليه، فعاش مغترباً متمغرباً.

لكي لا أطيل أقول باختصار: إنه نهاجية سليمة وإن أفقاً واضحاً للنضال إنما يتطلبان استيعاب الماضي (لا أن يستوعبنا الماضي) يتطلبان استيعاب العصر، لا في تظاهراته، لا في جوانبه التقنية، بل في نهاجيته وميكانيكية حركته وسيره وفي بنيته الإجمالية الشمولية، بدءاً من عصر النهضة، مروراً بعصر الأنوار، وصولاً إلى الماركسية.

أنتقل الآن إلى عرض عينتين من فكر التيارين:

موقف التيارين من المسألة القومية العربية

التيار الإسلامي الخالص غير المنافق يقول ما يلي: إن الدين أساس الجماعة وناظم عقدها. والإسلام هو وحده إطار الجماعة أو الملة (المصطلح القديم الذي حل محل مصطلح الأمة) الإسلامية. لذا فالحديث عن أمة عربية تجديف على الإسلام وَقسْم للأمة الإسلامية وبدعة، وهو مرفوض بالتالي.

التيار القومي، تلفيقي النهاجية، يهرب من الموضوع، يلف حوله، فهو يريد أن يهرِّب أفكاره تهريباً. يقول كل شيء ولا يقول أي شيء. يستحضر العنصر الديني من الماضي، ويستجلب المذهب القومي أو الايديولوجيا القومية من الغرب، يخلط شعبان برمضان، ولكن شعبان يبقى شعبان ورمضان يبقى رمضان.

وسأكتفي الآن بعرض رؤوس أقلام فقط حول هذه المسألة:

١ - إن الرابطة القومية هي رابطة جديدة، رابطة القوم أو الأمة التي تتكلم لغة واحدة، تحل محل الروابط القديمة، ومنها الرابطة الدينية.

٢ - إن القومية العربية قد نمت كحركة سياسية ضد العثمانيين، وهم

مسلمون. وهي، كايديولوجيا، كانت بالأساس ايديولوجيا مثقفين عرب مسيحيين (رغم إسهام عدد من المثقفين المسلمين العرب في صياغتها في مراحل لاحقة) أرادوا تجاوز الرابطة الدينية القديمة وبناء رابطة جديدة تجمعهم بالعرب المسلمين.

٣ ـ ولهذا فإن الحركة القومية العربية لا يمكن إلا أن تكون حركة علمانية إذا أرادت أن تكون صادقة مع نفسها. نعم إن الإسلام، كتراث حضاري (يضم بالطبع سائر فروع التراث الإسلامي من أدب وفلسفة وسياسة وعلم، ولا يقتصر على اللاهوت الديني المتمثل في القرآن والسنة وعلوم الكلام)، يشكّل عنصراً في القومية العربية، ولكنه مجرد عنصر.

٤ ـ وما دامت الحركة القومية العربية حركة علمانية، لذا فإن سياستها الدولية يجب أن تبنى على أساس مصلحتها القومية، أي على أساس المنفعة المقاسة قياساً عقلانياً، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى، ومنها الاعتبار الديني.

٥ ـ هنا لا يسعني إلا الإشارة إلى كل الجانب الإيجابي في التيار القومي العربي إنما يكمن في تأكيده على الوحدة العربية. ولكن لا بد من قول كلمة: إن الوحدة العربية هي الشرط اللازم لا الكافي لدخول العصر.

موقف التيارين من مسألة استيعاب التقنية الحديثة

الصدمة الأوروبية التي تلقاها العرب من الغرب، منذ الغزو النابوليوني لمصر، أجبرتهم على التساؤل: كيف يمكن أن نصبح متقدمين وأن نُبقي على هويتنا في الوقت نفسه.

ومنذ الجبرتي، مروراً بمحمد عبده، وصولاً إلى الدكتور حسن صعب[٣]، والعرب ما زالوا يطرحون السؤال نفسه ويجيبون عنه الجواب نفسه. ولكن لا حل، وجزمة الاستعمار مستمرة تهرس أنوفنا منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

ولم يكن العرب وحدهم هم الذين طرحوا هذا السؤال على أنفسهم. فالصينيون والفييتناميون والهنود، إلخ.، طرحوا هم أيضاً مثل هذا السؤال، وبالألفاظ نفسها تقريباً.

التيار الأول، التيار الإسلامي الإصلاحي، فسخ أوروبا إلى شقين: الشق

(٣) أحد المشاركين في الملتقى، ألحّ كثيراً على مسألة استيعاب التقنية. منهجه أزهري الأرضية متأمرك البنيان.

الفكري، رفضه. الشق التقني قبله. يقول دعاته: أوروبا منحطة أخلاقياً ومتفسخة اجتماعياً وملحدة فكرياً، وهذا زاد مرفوض. أما زادها الآخر فنقبله: الوسائل التقنية.

التيار الثاني، التلفيقي، تمسّك بالماضي (بل بقي الماضي ممسكاً به جاثماً في أعماق تفكيره وعاداته) وأراد أن يمسك بالعصر في الوقت نفسه. فأضاف إلى شعار الأصالة شعاراً جديداً، شعار التحديث أو العصرنة. فأصبح شعاره أصالة محدثة أو تحديثاً أصيلاً.

وكالعادة، وضع التراث الغربي في طبق بعد أن فرمه نتفة نتفة، وأخذ ينتقي ما وسعه ذهنه المحدود الانتقاء.

ماذا كان يرفض... وماذا كان يقبل؟

لم يكن، فعلياً، يرفض ما يهدد هويته التقليدية، كما أنه لم يكن يقبل ما يراوغ ويدغدغ. بل بالأحرى كان يهرب من كل ما يزلزل «عاداته الذهنية» وتصرفاته الدهرية، وكان يقبل ما يمكن أن يتصالح مع هذه العادات والتصرفات ولا يهدد بشقلبتها. وفي كل الأحوال فإن الاجتياح الغربي على صعيد الحياة اليومية كان يفرض عملياً ما كان يهرب منه التيار التلفيقي نظرياً، مما أفقد هذا التيار الطابع الريادي.

التراث الغربي لا يمكن أن يفسخ أو يفرم. التراث الغربي كل متكامل، له سيرورة، له هيكل، له آلية، له ركائز. إما أن تستوعبها كلها وإما أن تهرب منها كلها. التيار القومي التلفيقي لم يدرك هذه الحقيقة تارة، أو كان يهرب منها تارة أخرى.

الأصالة والتحديث، وما أجمل هاتين الكلمتين عندما تجمعان، جعلتا أصالة التيار التلفيقي هجينة، وجعلتا تحديثه سلفية خجولة. إن جانباً من هذا التيار غارق في أوروبا والجانب الثاني غارق في الماضي. وكما فسخ التيار الأول أوروبا إلى قسمين، حاول الثاني أن يلصق نتفة من أوروبا مع نتفة من الماضي في كيان واحد.

وبالفعل فإن التقنولوجيا ـ ظاهرياً ـ لا تهز عاداتنا الذهنية ولا تشقلب عاداتنا وتصرفاتنا. ومن أجل هذا قبلت بالكلام.

منذ الجبرتي ونحن نركض وراء التقنولوجيا. ولكن يبدو واضحاً أننا لم ندركها.

وأحد أدلة ذلك الآلام والحرقة التي رأيناها على وجه الدكتور صعب عندما كان يتحدث عن التقنولوجيا.

تلك سذاجتنا. لماذا؟

التقنولوجيا الحديثة ليست سوى ثمرة من ثمرات التراث الغربي، هي الجانب التقني في بنيان واحد متكامل يتطور منذ خمسة قرون. لذا فإن استيعاب التقنولوجيا الحديثة إنما يقتضي أن نستوعب المقدمة والأرضية الثقافية لهذا التراث.

عندما ركضنا وراء التقنولوجيا مقطوعة عن أرضيتها الثقافية أصبح لدينا طائرات ولكن لم يصبح لدينا طيران، أصبح لدينا عسكر ولم يصبح لدينا جيوش، أصبح لدينا مصانع ولكن لم تصبح لدينا صناعة. إذا لم نستوعب الأرضية الحضارية والفكرية لهذه التقنولوجيا، فلن نستطيع البتة أن نجعل من الفرد ترساً في جماعة، بل سيبقى فرداً متفرداً عاجزاً.

ألخّص: طريقنا ما زال شاقاً وطويلاً. يجب أن نستوعب الماضي لا أن يستوعبنا الماضي. يجب أن نستوعب الغرب لا أن يستوعبنا الغرب (فيطرح علينا مشاكل ليست مشاكلنا)، إنه لطريق طويل، ولكن بعد هزيمة حزيران/يونيو لا بد من السير في هذا الطريق.

السياسات العربية
ماذا تشكو: اللاعقلانية أم الخطأ؟![*]

لقد وجد العقل لدى الإنسان على الدوام، لكن ليس دائماً في صيغة عقلانية.

ماركس

ذات يوم غير بعيد، ندب مسؤول سياسي عربي أخلاق القرية، غيابها عن السياسة العربية، تفسخها وانحطاطها. غير أن ما لم يندبه، وهو محق، هو ايديولوجيا القرية وعقل القرية في السياسة العربية عموماً، وفي السياسة العربية الخارجية خصوصاً.

وبالفعل، فإن قيم، تقاليد وأخلاق القرية (والقرية هنا ترمز إلى العالم التقليدي المفوّت برمته)، مع تغلغل الرأسمالية الطرفية وتحت وطء القيم التي حملتها والإلزامات التي فرضتها، تجف أكثر فأكثر وتتغلغل فيها وتغطيها قيم وإلزامات اقتصاد السحت أو اقتصاد تجارة الرق الذي يقوم في الأطراف[1]. لكن في الوقت الذي ينهار العالم التقليدي وتذبل قيمه، لم ينبت ولم ينهض، عوضاً عنه، عالم جديد يعاصر المجتمعات المتقدمة الحديثة. ليحمل إلينا قيمها، انتظامها وعقلانيتها.

لقد فقد مجتمعنا دعة، طيبة، امتثالية وتكافلية المجتمع التقليدي، كما أن ضغوط العالم الحديث أفقدته القدرة على العيش بدلالة الماضي، لكن لم يتح له أن يتمثل قيم، مناهج وإلزامات المجتمع العصرية: العقلانية، الفائدية، العيش بدلالة المستقبل، من العالم البرجوازي الحديث، كسبنا شهوة الربح من دون أن نكسب

(*) هذا النص منشور سلفاً في كتاب الراحل ياسين الحافظ: **اللاعقلانية في السياسة العربية**، وقد ارتأينا تثبيته (المحرّر).

(١) العالم اليوم، بحسب سمير أمين، مؤلف من عالم المركز، المؤلف من الدول الصناعية، وعالم الأطراف المؤلف من الدول ذات الاقتصاد الخاضع والمكمل للاقتصادات الإمبريالية. وعالم الأطراف هو، بشكل عام، العالم المتخلف، واقتصاده يسمى Economie de traite.

تقديس الإنتاج والعمل. تعلمنا أنانية وفردية البرجوازية الغربية في صورة تذرير للمجتمع وعجزنا عن تعلم روح الاندماج فيه والمواطنية وإيثار الصالح العام (Civisme) التي جاء بها التطور البرجوازي. وبكلمة ضرب من نغولة يخترق، من الباب إلى المحراب، مجتمعنا العربي.

الحنين، الإيهامي بالطبع، إلى التقليدي والماضي من جهة، واللهاث، القاصر بالطبع، وراء المعاصر من جهة أخرى يلخصان مأساتنا وغربتنا. التقليدي يهرب منا ويبتعد أكثر فأكثر، والمعاصر يسحقنا ويذهلنا ويتخطانا أكثر فأكثر. وفي هذا النوس نفقد التوازن وينفصم وعينا عن حاجاتنا.

تظاهرات السياسات العربية، الداخلية والخارجية، على تعدد وتضارب نوازعها وأهدافها وخياراتها، تقدم صورة عينية عن هذا الوعي وهذا الواقع، بل إنها لتبدو الأكثر مأساوية والأشد تأخراً من سائر تظاهرات المجتمع العربي الأخرى: الاجتماعية، الاقتصادية، الايديولوجية، الخ.

إذا وضعنا، الآن، جانباً السياسات العربية الداخلية التي تعطي الانطباع، على رغم المحاولة الناصرية العظيمة والقاصرة معاً، وكأن المجتمع العربي يفتقر إلى تاريخ سياسي داخلي وأن الرأي العام العربي صاغر أو عَزوف أو معلَّب، نرى السياسات الخارجية العربية، وهي المعرّضة مباشرة لسياسات الدول المتقدمة، بضغوطها وإغراءاتها، بقوتها وحيلتها، بعقلانيتها وواقعيتها، تجسّد، من خلال المقابلة والمقارنة مع الأخيرة، التأخر مدفوعاً إلى حالته القصوى.

قبل الحديث عن أسباب تأخر السياسات العربية وخاصياتها، من المناسب، في محاولة لمزيد من الفهم لجذور هذا التأخر، قول كلمة حول السيرورة التاريخية التي صيغت خلالها وتبلورت المفاهيم والمؤسسات الجديدة للسياسة العصرية والدولة العصرية.

قبل عصر النهضة الأوروبية، وقبل تكوّن وصعود البرجوازية، وبالتالي قبل تَكوُّن القوى الاجتماعية التي جعلت من الممكن انبثاق دولة برجوازية وقومية في العصر الحديث، كانت السياسة، المتجهة أساساً إلى الحفاظ على الواقع القائم، مرتبطة بالمعتقدات الكنسية (Les Dogmes) وقوانين الأخلاق التقليدية، وكانت بالتالي موسومة بطابع ميتافيزيائي وفرعاً من فروع اللاهوت[٢].

---

(٢) يقول أنجلس: «... بقيت السياسة والتشريع بين أيدي الكهنة، شأن كل العلوم الأخرى، مجرد فرعين من فروع علم اللاهوت وأصبح البحث فيهما يجري وفق المبادىء والأسس المطبقة في اللاهوت»، انظر: كارل ماركس وفريدريك إنجلس، **حول الدين**، نقله إلى العربية زهير حكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٧٧.

مع انطلاق البرجوازية، كان العالم القديم يتزلزل. في هذه الزلزلة، التي فتحت الطريق لإقامة الدولة البرجوازية والقومية في العصر الحديث، كانت التيارات الرئيسية التي تحفر، بتساند وتفاعل، أسس العالم الجديد المتحرر من الميتافيزياء واللاهوت، هي الثلاثة التالية: الأول هو التيار الذي قاده «لوثر» عندما حطّم الدكتاتورية الروحية للكنيسة. الثاني هو الذي أطلقه «كوبرنيك» الذي حرر علم الطبيعة من قيود اللاهوت. الثالث صاغه «ماكيافيللي» الذي حرر السياسة من الوهم والميتافيزياء.

إن ماكيافيللي، أحد أبطال زمانه وأحد الرجال الذين أرسوا أسس الهيمنة العصرية للبرجوازية (بحسب وصف إنغلز)، عندما حرر السياسة من المطلقات، كان يرسي، في الوقت نفسه، حجر الزاوية في بنيان السياسة الحديثة «سياسة ترتكز أولاً على المصلحة القومية (وليس العقيدة الدينية)، ثانياً على التمييز بين الحقيقة الواقعية والمعتقد، أي سياسة ترى «من الأنسب الذهاب مباشرة إلى الحقيقة الفعلية للشيء، بدلاً من الاكتفاء بتخيله» (ماكيافيللي)، ثالثاً على مبدأ سيادة الأمة.

هذه السيرورة الطويلة في تحديث السياسة، التي بدأت مع ماكيافيللي وتتابعت بعده، ارتكزت ولا شك على نمو المدن ونشوء المجتمع الصناعي وتطوره، إلا أنها ارتكزت بالنسبة نفسها على تظاهرة مواكبة أخرى، أي على صعود النزعة القومية وبناء الدولة البرجوازية المتحررة من سلطان الكنيسة، اللذين أرسيا، بتضافر مع عوامل أخرى، علمنة وعقلنة المجتمع الغربي.

هذه العلمنة والعقلنة التي أصابها المجتمع الغربي، التي أعطته مزيداً من النضج والقوة والسيطرة على مقدراته الخاصة، أعطت سياساته مساراً جديداً: فبالإضافة إلى دمقرطة مركز القرار السياسي، التي أملت مبدأ الفائدة أو المصلحة (القومية بالطبع)، كانت موضوعة التمييز بين الواقع والمعتقد، بين الواقع والرغبة، بين الواقع والحق، تفرز مبادىء أخرى في توجيه السياسة:

١ ـ القوة وأثرها في إقامة نظام جديد للأمور.

٢ ـ مفاعيل الزمن في خلق وإلغاء الحقائق الواقعية.

٣ ـ تغيير أساليب العمل مع تغيير الظروف، إلخ. وإذا شئنا تلخيص الخاصيات الأساسية للسياسات الحديثة نقول: إنها قائمة على العقلانية في «تحريك الأشياء والبشر» أولاً، وقائمة على الفائدة ثانياً، وإنها تصاغ في مجتمع تدمقرط مركز القرار فيه ثالثاً.

من الممكن أن نسم هذه السياسة بوصفها سياسة البرجوازية، لكنها، هي نفسها، وبالنسبة نفسها، السياسية العصرية عموماً، وذلك لأن السمات التي للسياسات البرجوازية هي نفسها سمات السياسات الاشتراكية الحديثة التي تعمل لتغيير ثوري للمجتمع[٣]. التقدير الذي يكنه إنغلز لـ «ماكيافيللي» بوصفه واضع علم السياسة الحديث، نظرة غرامشي إليه بوصفه معلم الطبقات الصاعدة فن الحكم، التكتيكات اللينينية التي تعتبر تطبيقاً خلافاً لبعض أطروحاته ـ هذا كله يؤكد الأساس المشترك، الأساس الحديث، لكل من منهجي السياسات البرجوازية والسياسات الاشتراكية. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون الأولى أصبحت تنزع إلى المحافظة على وضع قائم في المجتمع، والثانية لا تزال ترمي إلى تغييره هنا أو أنها غيرته هناك.

وإذا كانت السياسات البرجوازية في المجتمعات الغربية تأخذ أكثر فأكثر طابعاً محافظا بالنسبة إلى شريحة برجوازية وليبرالياً بالنسبة إلى أخرى، وإذا كانت السياسات الاشتراكية (الحديثة بالطبع) تأخذ طابعاً ثورياً، لكن ينبسط في أساسهما قاسم مشترك يتمثل في كون ما نسميه «الواقعية السياسية»، أي العقلانية مطبقة في السياسة، تشكل منهج وبوصلة منظوراتهما السياسية وفعلهما السياسي. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون السياسات البرجوازية سياسات «واقعية محافظة» أو «واقعية تطورية» وإن السياسات الاشتراكية، اللينينية بخاصة، سياسات (واقعية ثورية).

في المشروع الثوري، مهما بلغ من عقلانية وواقعية، مهما انغرزت جذوره في العلم الاجتماعي، لحسة ايديولوجيا، أو شيء من حلم، بحسب عبارة لينين. هذا العنصر الايديولوجي أو الحالم، في المشروع الثوري، يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوبوية مبتوتة الجذور بالواقع العياني. إن العقلانية في العمل الثوري تنطوي، على الدوام، على ضرب من توتر أو تنابذ بين الأيديولوجي والواقعي، وبقدر ما يندرج هذا الايديولوجي في الواقعي ويخضع له، تتزايد فرص انتصار المشروع الثوري. من هنا، فإن السياسة الثورية (والسياسة القومية في البلدان التابعة والمتأخرة تصب في سياق ثوري) إما أن تكون عقلانية تامة أو أن تتحول إلى خُبال سكيزوفريني تارة أو لفظة ثورية تارة أخرى. وهي باعتبارها

---

(٣) وإلا كيف نفسر تحالف تشرشل مع ستالين أو تحالف ستالين مع هتلر؟! من السذاجة اعتبار موقف ستالين مجرد هفوة. وهذا يفسر أيضاً كيف أن ماو تسي تونغ، عندما كان الشعب الصيني يواجه الإمبريالية اليابانية بوصفها العدو الرئيسي، اعتبر من الممكن الاستفادة من التناقضات القائمة بين الإمبريالية الأخيرة والإمبرياليات الإنكليزية والفرنسية والأمريكية.

سياسة قلب الواقع، سياسة فعل فيه، مضطرة إلى مواجهة عقبات، اختيار احتمالات، اهتبال فرص، وهذا يفرض عليها أقصى درجات الواقعية التي لا يداخلها وهم ولا أحكام قيمية. خلافاً للسياسة المحافظة أو التطورية، التي لا تتطلب أكثر من تشغيل استمرارية الواقع القائم ومتابعة حركته المنسابة. وبالتالي فإن الأولى تتطلب عقلانية أكبر من الثانية، تتطلب أعلى مراتب العقلانية، لأنها ملزمة بتحقيق تركيبة بين الواقعي والثوري: الواقعة ـ الثورية.

إن التشبث بالمشروع الثوري يمنح السياسة الثورية طابعاً صلباً، عنيداً في مواقفها المبدئية، إلا أن البحث عن الجدوى، الملاءمة والفائدة يفرض عليها نبذ الطوبوية والمغامرة في مواقفها التكتيكية، وبالتالي يتطلب أن تكون لاصقة بالواقع العيني من جهة ومتمتعة بأقصى مرونة ممكنة في تحركها لمواجهة هذا الواقع من جهة ثانية، أي أن تأخذ على الدوام بالاعتبار ما يسمى بـ «علاقات أو موازين القوى». لكن، خلافاً للواقعية المحافظة أو الواقعية التطورية، فإن الواقعية الثورية في السياسة ترى إلى الواقع من خلال منظور ديالكتيكي، باعتبار أنه في حركة دائمة، بطيئة أو سريعة تتضمن انقطاعات، وقفات، تراجعات، قفزات. لذا فهي تحاول أن تلتقط، عبر التحليل، الميول الكامنة في حركة الواقع، بغية تدعيمها أو لجمها أو اقتناصها، للوصول أخيراً إلى التحكم في مجرى الأحداث والإمساك بالفرص الثورية المتاحة. ألم يسم ستالين أسلوب العمل اللينيني، ويمكن القول السياسة اللينينية، بوصفه مزيجاً من الحس العملي الأمريكي والحمية الثورية الروسية؟!

إذا كانت هذه هي الشروط والظروف التي نشأت فيها وتبلورت في إطارها ملامح الدولة والسياسةُ العصريتان، وبالتالي ما دام التطور العام للمجتمعات الغربية هو الذي قاد إلى هذا التطور في البنية السياسية الغربية، يصبح مفهوماً لَم بقيت السياسات العربية محكومة بالتأخر العام للمجتمع العربي.

لقد بقيت الدولة العربية، في شتى أشكالها البرلمانية، «الثورية»، الأوتوقراطية، العسكرية، التي ارتدت إطاراً شبه حديث مع الاجتياح الاستعماري، ذات بنية تقليدية من حيث الجوهر. والصفة الأولى المميزة لدولة ذات بنية كهذه ليس فقط كونها فوق المجتمع، بل أيضاً كونها توفر اندماجاً بين السلطة وممارسيها. هذه الدولة، حيث التقليد السياسي العربي ذو الطابع التيوقراطي لا يزال مغروزاً في ايديولوجيا الكتلة الهامدة من الأمة(٤)، وبالتالي حيث الشعور بالرعوية إزاء الدولة

(٤) لغوياً، الصفة (Politique) (المترجمة بكلمة «سياسة» بالعربية مشتقة من كلمة (polis) اليونانية، =

هو الغالب لدى القسم الأكثر تأخراً من الأمة، وحيث الشعور بالمواطنية لدى القسم الأقل تأخراً منها لم يصل في حدته إلى مستوى عنيد وقتالي (فيتخذ في حالة الرفض طابع عزوف أو انطواء، وفي حالة القبول طابع تأييد لا طابع مشاركة، ـ هذه الدولة تتيح أوسع الفرص لممارسة أقليةٍ ما هيمنة دائمة، والصراعات حول السلطة (وكثيراً ما تعتبر هي السياسة في هذه المجتمعات المتأخرة) داخل هذه الأقلية، الأقوى من الشعب والراكبة عليه، بإلغائها الحياة السياسية للشعب، تعطل بالنتيجة عملية تحديث السياسة وتعرقل دمقرطتها، أي تعرقل عملية تحول الفرد إلى عضو في الدولة.

يقيناً، إن الأدب الماركسي قد تحدث عن الدولة البرجوازية بوصفها الدولة التي تنبثق من المجتمع ثم تنفصل عنه لتمثل مصالح لا مجموع الأمة بل طبقة أو أكثر. مع ذلك، ففي الدولة البرجوازية الحديثة يصبح جماع الأمة أقوى من السلطة في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح مجموع طبقات الأمة. كما أن هذه الدولة، في الحدود التي يمكن فيها الطبقاتِ الأقل حظوة أن تعدل ميزان القوى الطبقي داخل السلطة، يمكن أن تقترب من دور الدولة ـ الحكم أو الدولة المعبرة، من خلال تسوية، عن الوعي القومي والصالح القومي للأمة بجماعها. وهذه الفرضية تصدق بخاصة على الأمم غير الإمبريالية والأمم التي تعاني تبعية للأجنبي. أما الدولة التقليدية فتبقى بعيدة عن هذا الفتح البرجوازي ودونه بكثير جداً بالطبع، لا لأنها دولة تحكمها أقلية فحسب، بل أيضاً لأنها تجهل كلياً هذا الفتح البرجوازي، ذا الجذور اليونانية، المسمى بالديمقراطية السياسية، فتلغي بالنتيجة التاريخ السياسي الداخلي للأمة وتعرقل، في خاتمة المطاف، سيرورة نضجها السياسي وتحديث المجتمع ككل. لم تنكر الماركسية عقلانية الدولة البرجوازية، إلا أنها رأتها عقلانية مثلومة بتناقضاتها. والديمقراطية الاشتراكية ليست نفياً للديمقراطية البرجوازية، بل على العكس فهي تقف على أرضيتها وتنطلق منها لكي تكمل نواقصها وتتجاوزها، بحل التناقض الكامن بين الفرد المتفرد والفرد الاجتماعي بتغليب الأخير، لكن إذا كان المواطن «المستلب» بمصالحه الخاصة يحد ديمقراطية الدولة البرجوازية الحديثة ويشكل نقيصتها، فإن الدولة التقليدية لا تعرف ولا تعترف للفرد بصفة المواطن. فالأفراد

= ومعناها «مدينة». في اليونان القديمة، المدينة La Cité هي مجموعة من البشر المتمتعين بالحقوق نفسها، والمسهمين بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك في تسيير مصالحهم المشتركة السياسية، بهذا المفهوم للحقوق الفردية والمدنية وبهذه الصورة من الممارسة، غير معروفة لدينا. مما له مغزى أن كلمة «ساس» تعني، كما تشرح المعاجم العربية، شيئاً آخر. ساس الناس: تولى رياستهم وقيادتهم. ساس الدواب: راضها وأدبها. لذا لن نفاجأ إذا لم نجد في المعاجم العربية ذكراً لكلمة «سياسة» بالمعنى المتداول. لأننا لم نكن نمارس السياسة واقعياً لم ننحت الكلمة التي ترمز إليها.

رعايا أو أشياء فحسب. وهذه العلاقة، ما دامت قائمة، تبقي الشعب من دون «تاريخ» سياسي، إذ تتعاطى معه إما كأب في أحسن الأحوال، أو كجلاد ونهاب في أسوأ الأحوال.

إن الحياة السياسية الحديثة عموماً، والديمقراطية الحديثة خصوصاً، معقدة، متحركة، موّارة، تزلزها طبقة وتهمدها أخرى، تتمخض عن نصر لشريحة أو تأتي بتسوية بين شرائح. وبكلمة: إنها تعيش ما يشبه الأزمة. هذا المَوْر في الديمقراطية البرجوازية للدولة الحديثة ينضج الأمة ويعطيها تاريخاً سياسياً داخلياً لا تعرفه عادة الأمة التي تعيش في كنف دولة تقليدية.

لماذا لم نمارس بعد، السياسة، على الصعيد الداخلي؟ وعلى الصعيد الخارجي، لماذا نفتقر إلى سياسة عقلانية، أي سياسة تلبي، موضوعياً، المصلحة القومية؟ وبالتالي، لماذا لم نستطع أن نبني حتى الآن الدولة العصرية(٥)؟ لماذا ما زال الطابع التقليدي غالباً، في هذه السنة أو تلك، على تكوين الدولة العربية، رغم تنوع أغلفتها الخارجية واختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية؟

١ ـ من المناسب، بادىء ذي بدء، أن نذكّر بالرواسب التاريخية التي تسهم في عرقلة تحديث الدولة العربية والسياسة العربية. فالايديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، والسائدة بخاصة لدى الكتلة الأكبر من الأمة، الكتلة الأمية، فضلاً

---

(٥) لهؤلاء الذين يسألون مستنكرين: «ما حاجتنا إلى الدولة العصرية؟ نحن نريد دولة اشتراكية!!»، نقول: إن مقدمة وقاعدة الدولة الاشتراكية هي الدولة العصرية. من دون هذه القاعدة لن تكون الدولة الاشتراكية، كما بينت التجربة العربية، سوى دولة تقليدية ذات طلاء اشتراكي. نعم، إن دولة عصرية لا يمكن، في بلد متأخر، أن تقوم دفعة واحدة، لكن لا يمكن أن تقوم من دون مقدمتها السياسية. والمقدمة السياسية تتمثل بالطبع بسلطة تقودها طليعة اشتراكية مستوعبة حقاً قيم ومناهج العصر الحديث، محاطة بإنتيليجنسيا تقدمية ومتمتعة بدعم جماهيري. إن هؤلاء الذين يريدون بناء دولة عصرية «عالطريقة الأمريكاني»، ومثالها الطريف «دولة العلم والإيمان». بوصفات إدارية وتقنولوجية، واهمون ومخادعون في الوقت نفسه، لأنهم يزيفون ويسطحون مشكلة بناء الدولة العصرية، الذي لا يمكن أن يبدأ إلا بتحديث السياسة والثقافة، تحديث الأولى بالديمقراطية وتحديث الثانية بالعلمانية والعقلانية. إن الإلحاح على العصرية الذي يجد مبرره في إخفاق الاشتراكيات التقليدية العربية في وضع المجتمع العربي في طريق التحديث، لا يعني الدعوة إلى منظور مراحلي: الدولة العصرية أولاً ثم الدولة الاشتراكية. هذا منظور ساذج، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي. المقصود فقط هو التأكيد على أن الدولة العربية المطلوبة هي دولة اشتراكية وعصرية بالنسبة نفسها، أي ليست دولة تقليدية مشرّكة، بل دولة اشتراكية تستوعب الإنجاز البرجوازي وتكمل نواقصه وتتجاوزه نحو مزيد من العقلانية والديمقراطية. من هذه الزاوية لا يرى فيبر في الدولة الاشتراكية، العاملة لتخطيط متسق، بنياناً جديداً، وذلك لأنها فقط توسع وتعمق أكثر من الدولة البرجوازية عقلنة المجتمع السياسي.

عن المرأة، لا تزال ترى إلى السياسة بوصفها شأناً من شؤون الحاكم، وهذا الحاكم وإن لم يعد، في نظرها، ظل الله على الأرض، إلا أنه يبقى المرجع الذي أوكل إليه الأمر والحكم. والحال، إن الديمقراطية الحديثة، كتصور لعلاقة اجتماعية يكون بموجبها كل فرد من المجتمع عضواً في الدولة ومسؤولاً عنها، مغايرة لهذه الرؤية، وبالتالي فإن الأولى ما زالت بعيدة عن ايديولوجيا ومنظورات تلك الكتلة الساحقة من مجتمعنا العربي، بل لا تزال بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك حتى عن جماعات تعتبر نفسها طليعية وعصرية. فضلاً عن ذلك، فإن الرواسب أو البُنى ما قبل القومية، كالعشائرية والطائفية والقبلية والعائلية، رواسب عرقلت اندماج الأمة القومي، لا تزال قوية وتزحم عملية تكوّن رأي عام فاعل من جهة وعلى وعي مناسب من جهة أخرى. لا شك أن تقدماً ما قد أحرز في طريق بناء مقدمة وأرضية لديمقراطية حديثة، لكن بقدرٍ لا يزال قاصراً جداً وغير كاف البتة لإرساء أساس لديمقراطية حديثة. وما يجعل هذه الرواسب أشد كؤداً هو كون الكتلة الرئيسية من الإنتيليجنسيا العربية محافظة بالأحرى ولا تملك وعياً مطابقاً لحاجات تغيير الواقع العربي باتجاه المعاصرة.

٢ ـ إذا كانت الدولة العصرية (البرجوازية) قد انبثقت مع/وبموازاة حركة عقلنة الحضارة الحديثة (فيبر)، وإذا كانت عملية عقلنة السياسة قد سارت، إجمالاً متواكبة هنا ومتقدمة هنا، مع/وعلى عقلنة بُنى المجتمع الأخرى، يصبح تأخر السياسات العربية أمراً مفهوماً (ولكن ليس مبرراً تماماً). ويبقى علينا، لتجاوز ذلك، أن نكتشف لَمِ استطاعت شعوب أخرى متأخرة إعداد مقدمة سياسية وايديولوجية للتحديث، ولم نستطع، نحن، ذلك؟!

لكن تأملاً أعمق للسياسات العربية أو للبنية السياسية العربية يدفع إلى مرارة أشد: البنية السياسية أشد تأخراً من سائر بُنى المجتمع الأخرى[٦]. والمثال اللبناني،

(٦) ذات يوم، بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أمسكنا بتلابيب العسكري وصببنا عليه نقمتنا. لا شك أن العسكري العربي متأخر، إلا أنه، في الواقع، أقل تأخراً من السياسي والاجتماعي والايديولوجي. فالتحدي الإسرائيلي الذي يوجّه رأس حربته إلى العسكري العربي، كما أن تعامل الأخير المباشر والدائم، أكثر من أي حيز عربي آخر، مع التقنولوجيا الحديثة يعطيانه هذه الميزة، المحدودة بالطبع، على البنى العربية الأخرى. والواقع أن شمس بدران وصدقي محمود (ونحن هنا نستخدم الأسماء المصرية، ما دامت معروفة وموحية أكثر. كرمز للواقع العربي عموماً) ليسا أكثر تأخراً من: توفيق الحكيم، وطه حسين (في طوره التقليدي الأخير)، وحسين فوزي، وأنيس منصور، ومصطفى أمين، وإحسان عبد القدوس، وسيد قطب، ومصطفى محمود، ويوسف السباعي الخ. أفكار هؤلاء وأمثالهم تكمن في جذر الهزيمة الطويلة التي نعيشها. يكفي أن نقارن عشرات الكتب العربية التي صدرت عن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بكتاب **التقصير** الإسرائيلي، حتى نرى الهزيمة مجسدة على الصعيد الثقافي. وأخيراً: ساذج مَن لا يتصور أن كتب تدريس =

وهو ليس الوحيد ولا الحالة القصوى، يقدم عيّنة عن هذه الحقيقة الواقعية.

لا شك أن تأخر الايديولوجي يكمن في أساس تأخر السياسي، لكن ثمة عناصر أخرى تفاقم تأخر الأخير: الأقليات المهيمنة ليست متأخرة ايديولوجياً فحسب، بل أيضاً منفلتة من أية رقابة جديدة ومجدية يفرضها الرأي العام، الأمر الذي يفاقم التأخر فيوسع بالنتيجة أخطاء وسقطات السياسات العربية، ناهيك عن إضعاف ضوابط النزاهة والالتزام الصارم بالمصلحة القومية.

إن مصيبة السياسة العربية لا تتلخص في دور المنطق اليميني والموقع الطبقي اليميني. فالواقع أن التأخر العام للمجتمع يكمن في أساس لاعقلانية هذا اليمين، كما أن ضعف النخبة السياسة العربية، نظراً لافتقارها إلى دعم رأي عام قوي، يتيح له التملص تارة والتلاعب تارة أخرى على الصالح القومي العام. بل إن التأخر، في الحالات شديدة المحافظة، يمكن أن يفتح الباب لخيانة قومية، مقصودة أو عفوية. وفي المقابل، فالعقلانية والاندماج اللذان حققتهما المجتمعات المتقدمة يفسران عقلانية واندماجية، المثلومتين بالطبع، اليمين فيها.

إن تأخر السياسة العربية ذا طابع شمولي، أي إنه لا يقتصر على الأقليات العربية الحاكمة ولا ينحصر في إطار اليمين العربي، بل يتعدى ذلك إلى البنية السياسية العربية في جميع دوائرها ومستوياتها. لا شك أن اليمين العربي، بحكم موقعه الطبقي وبحكم تشربه بالايديولوجيا التقليدية، هو الكتلة الأشد تأخراً في البنية السياسية العربية، لكن إذا حكّمنا مقاييس السياسة الحديثة، المرتكزة على عقلانية تامة وعلى ثقافة عصرية، وبخاصة بالنسبة إلى سياسة ثورية تستهدف التغيير، أي سياسة تتطلب وعياً مطابقاً لحاجات تقدم الأمة وتحديثها، فلن تفلت الكتلة الأساسية من اليسار العربي من دائرة التأخر، على الرغم من كل نياته الذاتية في الالتزام بالمصلحة القومية ومصلحة الجماهير الشعبية، وعلى الرغم من رغبته الانتساب إلى ايديولوجيا حديثة. والواقع أن النفوذ المحدود لليسار العربي على المجتمع العربي لا يعود فقط إلى عمق نفوذ الايديولوجيا التقليدية، بل يعود أيضاً وبنسبة ليست أقل إلى قصور وعيه الناجم عن اغترابه الايديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المشكلات العينية للمجتمع العربي وعلى روافع تحديثه وجعله معاصراً للمجتمعات المتقدمة. إن عدم تكوّن يسار عربي حق (بمعنى يسار بلغ الثورية

- العلوم أو التاريخ أو القراءة مثلاً في المدارس العربية ليست رافداً رئيسياً من روافد الهزيمة، التي تسحقنا منذ قرن ونصف ولا تزال.

العقلانية، احتل مكانة مرموقة في متن الأمة وليس في هامشها، استوعب ايديولوجيا عصرية) يسوّغ ويثبت أطروحة تأخر جُماع السياسة العربية، وليس سياسات الأقليات الحاكمة المحافظة وحدها. إن الطابع الايديولوجي للايديولوجيات اليسارية العربية، دوغمائيتها، افتقارها إلى عمق ثقافي وبُعد تاريخي، اغترابها كوعي (سواء مسفيت أو متأورب أو مصينّ)، تصالح هذه مع الواقع وشعورية تلك، إلخ. يكشف كثافة التأخر السياسي العربي، ويبين بالتالي أن الخلل في السياسات العربية أبعد وأخطر من الخطأ.

هذا التأخر الذي يسم السياسات العربية لا يرميها بالعجز أو يضعف فاعليتها فحسب، وذلك لأن السياسة «فن وعلم عملي يتميز بتحريك البشر والأشياء»، بل أيضاً يجعلها تتخبط وتقع في سقطات ليس من النادر أن تكون فاحشة يصعب تداركها أو إصلاحها، أو، على الأقل، يصعب تداركها في الوقت المناسب.

يقيناً، إن احتمالات الخطأ قائمة حتى بالنسبة إلى السياسات العقلانية(٧)، وذلك لأن الهدف المنشود لا يمكن رصده بدقة تامة بالتوقعات والحسابات. ففي المسافة بين الوسيلة والهدف، قد تتدخل عوامل غير منتظرة، عقبات، مفاجآت، تفرز نتائج يمكن أن تفسد اللعبة كلها أو يمكن أن تفرض هذا الحد أو ذاك من الخطأ. لكن، في ما عدا ذلك، تبقى السياسة العصرية لاصقة بالواقع العياني، عاملة على رصد ميوله الكامنة، مستوعبة مفاصله وخطوط القوة فيه. غير أن الهدف يبقى شيئاً ما يقع في المستقبل، لذا لا يمكن السياسة العقلانية أن تحسبه حساباً رياضياً، غير أنها يمكن أن تحسبه، على كل حال، مع احتمالات في الخطأ تقل كلما أصبح الوعي أكثر اقتراباً من الواقع وكلما تضاءل وزن الاحتمالات غير المتوقعة.

بيد أنه إذا كان الخطأ احتمالاً في السياسة العصرية، فإن السقطة تشكل قرحة السياسة التقليدية بخاصة في مواجهتها العالم الحديث. نعم إن السياسة الحديثة تقع في أخطاء، لكن السياسة المتأخرة، وبخاصة في مواجهة ألاعيب وعدوانات ومؤامرات إمبريالية عصرية عاتية، تعاني قصوراً يدفع بها إلى سقطات متواترة. وفي هذه الحالة، أي عندما يصبح الخطأ في السياسة أكثر من احتمال وفاحشاً، لا يعود من الصواب أن نعتبره مجرد خطأ، بل من الأنسب أن نسميه انحطاطاً. والواقع أن

---

(٧) قال لينين محللاً بعض أخطاء الحزب البولشفي: «إن ما ينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة على السياسة والأحزاب، ليس العاقل من لا يخطئ. ليس هناك أناس من هذا القبيل ولا يمكن أن يكونوا. العاقل من يخطئ خطأ غير خطير جداً، ومن يستطيع إصلاحه بسهولة وبسرعة».

مأساة السياسة العربية تتجلى في كونها تحاور العالم الحديث بغير منطقه، في كونها موضوعة في سياق انفجاري، ثوري، تغييري مغاير للنزوع والمنطق المهيمن عليها، في كونها عاجزة عن حل هذا التفارق بين واقع العربي القائم وواقع العرب الواجب، أعني نقل العرب من الفوات إلى المعاصرة.

٣ ـ قبل الاجتياح الاستعماري للوطن العربي، حيث كان المجتمع العربي بلا تاريخ طيلة مرحلة السقوط، أصبح التقليد (السنّة) عقل مجتمع لم يعد بحاجة إلى عقل. والواقع أن ركود المجتمع لم يكن يتطلب أكثر من ذلك. فما دام التطور معطلاً والحياة مكرورة والانقطاع قائماً عن العالم الذي يتقدم، يصبح طبيعياً أن يتعطل العقل، أي أن يعمل في حدود التقليد فحسب. وتطلّب الخلاص من الشقاء والسقوط لقي حلولاً لفظية، تركزت في الماوراء، (الصوفية، مثلاً) عززت عطالة العقل.

كان الاجتياح الاستعماري حدثاً فاصلاً في التطور العربي، ويمكن القول إن تاريخ العرب الحديث قد انفتح مع هذا الاجتياح. لقد هز المجتمع العربي، غرز فيه شبه رأسمالية (رأسمالية متأخرة أو رأسمالية طرفية)، قطع استمراريته، حدّثه كولونيالياً. وبكلمة: لقد كانت متطلبات السياسة الكولونيالية ذات طابع تناقضي: فهي من جهة دفعت إلى تحديث كولونيالي للمجتمعات العربية (أي محدود وسطحي، لأنه وقف عند حدود إلزامات السياسة الكولونيالية، فانتقلنا من مجتمع تقليدي إلى متخلف)، ومن جهة أخرى ما لبثت أن تصالحت مع القوى التقليدية، التي وقفت ضدها في البدء، بعد تحطيم مقاومتها السياسية، الأمر الذي جعلها لا تهدد جدياً هيمنة هذه القوى على المجتمع، على الصعيدين الايديولوجي والسياسي. هذه الهيمنة التي لم تثلم ولم تُزلزل، مضافاً إليها نزوعنا التاريخي إلى الوحدة (وحدة فئات الأمة في مواجهة المستعمر وردود الفعل السلبية، ضد القيم والثقافة الحديثة، التي انفجرت ضد الاغتصاب الاستعماري، جعلت المجتمع العربي، وهو الذي خرج من ركوده الطويل، يتحرك بالأحرى في خط دائري أكثر مما في خط صعودي. وخلافاً للصين، مثلاً، التي أنجزت عملية تصفية الاستعمار باسم المستقبل، فإننا خضنا ونخوض هذه العملية باسم الماضي.

إذاً، لم يتَح للمجتمع العربي ما أتيح للمجتمع الصيني، أي لم يتح للأول أن يحدّث بنيانه خلال عملية نزع الاستعمار. في هذه المرحلة من السيطرة الكولونيالية، مرحلة الاحتلال المباشر، نمت بذور المرحلة الثانية التي بدأت في الخمسينيات واستمرت حتى نزع الناصرية. وفي المرحلة الثانية هذه، حيث أُنجز الكثير ضد

الهيمنة الإمبريالية على الصعيد السياسي، لم يكن التقدم الذي أحرز، على صعيد تحديث البنى العربية، كافياً، على رغم أهمية التغييرات والإنجازات التي تمت (إصلاح زراعي، تأميم قطاعات مهمة من الاقتصاد توجه ما نحو التصنيع)، أي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة الحديث. والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها. بما أننا لم ننجز ثورة ديمقراطية (وهي أكبر وأوسع بكثير جداً من مجرد إصلاحات زراعية ذات طابع اقتصادوي، كان ما صنعته، في ظل الانفجار الديمغرافي، يتمثل أساساً في كولكة الريف العربي)، جاءت «الثورة الاشتراكية» العربية معلقة في فراغ من دون قاعدة، لافتقارها إلى مقدمة سياسية بخاصة. ونتساءل اليوم بمرارة ألم يكن لتحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أن يضعا المجتمع العربي، بفاعلية أكبر بكثير جداً من الاشتراكية التي صنعنا، في طريق التحديث؟!(٨).

هذا الانثناء، الاضطراري بالطبع، نحو الخارجي، لردع عدوانه، للقضاء على شراره، لوقف لصوصيته، سواء كان هذا الخارجي إمبريالية أم إسرائيل، منعنا من الانهماك بالداخلي، حال دون أن يستقطب همومنا ويحرك صراعاتنا. وما أصاب داخلِنا العربي من تغيير إنما كان، في الأساس، في حدود وضغوط ومتطلبات الخارجي.

الصراع الطبقي، بمعناه السياسي الواسع، الذي تلعنه الايديولوجيا التقليدية وترميه بالتخريب، ليس مجرد وسيلة لإنصاف الكتلة الشعبية وإنقاذها من الحرمان وانتزاعها من وجود سياسي هامشي، بل هو أكثر من ذلك وأعمق (وهذا هو جانبه الأكثر أهمية في مرحلة تحديث المجتمع العربي هذه). إنه الحركة التي تسهم أكبر إسهام في إعطاء المجتمع العربي ديناميته، عقلانيته، اتساقه واندماجه. بكلمة: إنه «الشر» الذي يفرز الخير والسعادة، إنه «التمزق» الذي يولِّد الاندماج، إنه المستقبل الذي يتمخض في رحم الحاضر. إن ازورار الايديولوجيا التقليدية، بفرعيها القومي والديني. من هذا التخريب الذي اسمه «صراع طبقي» (والصراع ضد الخارجي يسوِّغ إلى حد كبير ويشدّد هذا الازورار ويضفي عليه مسحة من المشروعية) ومحاولتها تقنينه ولجمه تكمن في أساس تركيد المجتمع العربي وثقل سيرورة تحديثه. الانثناء

---

(٨) في ظل الهيمنة الإمبريالية، لا يراودنا وهم حول حدود وقصور ثورة ديمقراطية برجوازية خالصة. والتجربة التركية مثال بليغ. لكن تجربتنا أبلغ: «الثورة الاشتراكية»، الفاقدة مقدمتها السياسية، تبقى ثورة مخصية إذا لم تستوعب وتحقق كامل مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية، بخاصة على الصعيدين السياسي والثقافي.

نحو الخارجي، وليس الايديولوجيا التقليدية وحدها، لعب دوراً حاسماً في إضعاف التكور على الداخلي، على الصراع الطبقي ـ السياسي الداخلي، فأضعف في النهاية سير عقلنة وتحديث ودمقرطة الدولة العربية والسياسة العربية. وهكذا كان الأذى الذي أوقعته بنا الإمبريالية والصهيونية مزدوجاً. في الصين، كان نضال الشعب ضد الخارجي، الذي لم تكن هيمنته مباشرة، يمرّ عبر النضال ضد الداخلي، فتجدد الداخلي ودحر الخارجي في سيرورة متصلة. أما في الوطن العربي، فالداخلي ينزع إلى الركود، والخارجي لم يندحر كلياً بعد(٩).

---

(٩) لنأخذ مثالاً شعار إنهاء النهب الإمبريالي للثروات العربية. بالطبع، إنه شعار يجسد حقاً أولياً وبديهياً للشعب العربي، ومن الطبيعي أن يولى الاهتمام الذي يستحق وأن تحشد في سبيله القوى اللازمة. لكن، ما دلالة انتزاع هذا الحق على تطور بنى المجتمع العربي؟ عموماً، لا تدل على شيء. وكما أن استعادة الفلاح الأمي بقرته المسروقة لا تعني أنه تعلم القراءة والكتابة باستعادته البقرة. كذلك فإن استعادة ثرواتنا لا تعني أننا أحرزنا تقدماً في صراعنا ضد التأخر (بالطبع، إن استعادة الأموال ستكون مفيدة بقدر ما توظف في تنمية مكورة وبقدر ما لا تخدم الأقليات المحافظة). لقد كان عبد الناصر يشعر بهذه الحقيقة الواقعية، لذا كان يتساءل بمرارة: لماذا استطعنا أن نطرد الاستعمار من مصر، نحقق إصلاحاً زراعياً مناسباً، نصادر الرساميل والشركات الأجنبية، نؤمم معظم القطاع الصناعي وقمم القطاع التجاري، ولم نستطع أن نصلح، أن «نحدّث»، مستشفى القصر العيني فنجعله أنظف، وأنظم، وأكثر ديمقراطية مع زبائنه المعدمين. هنا، بالفعل، برهان كبير.

نحو سياسة عربية
ذات مضمون قومي، راديكالي وحديث

١ ـ تاريخياً، في البلدان المتأخرة بوجه عام، ومنها الوطن العربي، لم تمارس السياسة، السياسة بالمعنى اليوناني للكلمة، أي كمجموعة مسؤوليات وحقوق وواجبات ملقاة على عاتق عضو حر ومسؤول يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجموعة بشرية متجمعة في مدينة (Polis). السياسة تقليد وافد، غريب، جاءت مع/وبسبب الصدمة الكولونيالية الغربية، لتتفاعل مع تقليد «سياسي» آخر وتتكيف مع نسيج سوسيولوجي وايديولوجي آخر، فتفرز هذه البنى السياسية الهجينة، النغلة، ذات الأرضية أو الروح المحلية التقليدوية والمظاهر غريبة الشكل، التي لا يجمعها جامع، سوى جامع الشكل، بالبنى السياسية الغربية الحديثة. ولأن ممارسة السياسة تقليد غريب، تاريخياً، عن العرب، كانت المصاعب التي تواجه عملية تسييس الشعب كبيرة، كما كانت سهلة تصفية البوادر الأولية والمحدودة في سيرورة التسييس التي انطلقت في الحقبة الكولونيالية، من دون تصميم ولا إرادة من السلطة الكولونيالية.

بصورة عامة، في المدينة الإسلامية، كانت الإنسانوية مفتقدة والتعددية مدانة والانفصال بين السلطة والشعب قائماً. لذا كانت السياسة ممنوعة، الأمر الذي أدى، مع مرور الزمن، إلى تكوّن روح العزوف أو الفرار لدى الشعب. في الحقبة الكولونيالية، حيث ألقت التجربة الكولونيالية بذوراً مناقضةً وجودها وشرعيتها، وحيث عملية السحق لا يمكن أن تقارن، من حيث شدتها وتأثيرها الاجتثائي، بعملية السحق الكلية المنتظمة في المدينة الإسلامية، أخذت القطاعات الأكثر وعياً والأكثر تنوراً من الأمة تمارس، لأول مرة، السياسة، وإن في سياق سلبي، في سياق النضال ضد الاستعمار، وبدأت لأول مرة في الوطن العربي، تتبرعم حياة سياسية.

في الحقبة ما بعد الكولونيالية، أخذت «الديمقراطية» الوافدة على ظهر الدساتير الكولونيالية، والمفتقرة إلى مرتكزات مجتمعية وايديولوجية، تجف وتضمر أكثر فأكثر، فأطلقت أنظمة الاستبداد الشرقي «المحدّث»، المنبعثة من جوف التاريخ التي تعني في

جوهرها، عملية نزع السياسة، أي إجبار الناس على الابتعاد عن السياسة، التي اختُزلت وتحولت إلى عمليات تبخير للبنى السياسية القائمة، وأصيب مركز القرار السياسي بتقلص متزايد.

عملية نزع السياسة هذه أخذت تحاصر وتقلص وتقضم الجسم السياسي العربي، الذي هو في الأصل صغير الحجم ومحدود الفاعلية، الأمر الذي يجعل الرأي العام بلا وزن، ويسهل بالنتيجة هذه الانعطافات من الطرف الأقصى إلى الطرف الأقصى الآخر، التي نشهدها في السياسات العربية، ويشجع التقلبات السريعة في التوجهات والقرارات السياسية، وغير السياسية التي يصدرها مركز القرار، الذي غالباً ما يحتكره فرد يقف في قمة الهرم السياسي، فيسهل عليه، نظراً لضعف الجسم السياسي العربي وتهافته، أن يشخصن السلطة، ويحوّلها شيئاً فشيئاً إلى سلطة توتاليتارية ـ مملوكية محدثة.

أضف إلى ذلك أن التكسير المجتمعي (أو نقص الاندماج القومي) يلعب دوراً بالغ السلبية في تكوين البنى السياسية في الوطن العربي إجمالاً، فتتوضع، في معظم الحالات، بصورة غير واعية حيناً وواعية حيناً آخر، الحركات والأحزاب التي تريد نفسها قومية وحديثة على قواعد ومرتكزات ما قبل قومية (أو ما قبل أمَّوية). هنا تنحطّ السياسة من صراع يدور حول المصالح المجتمعية ـ الطبقية أو صراع بين آراء واتجاهات تقدمية وأخرى محافظة إلى صراعات فئوية ذات طابع عمودي تفاقم التكسير المجتمعي، أي تتحول إلى امتداد للصراعات العشائرية أو المحلية أو الطائفية التي تميز المجتمع التقليدي، الأمر الذي يشوّه كل حركة التطور ويبدد طاقات الأمة ويحجر تقدمها بالنتيجة.

٢ ـ إن سياسة قومية حديثة هي وحدها التي يمكن أن تنجز عملاً تاريخياً ينقض أو يوقف هذه السيرورة التقهقرية الانحدارية التي انخرطت فيها معظم، إن لم نقل كل، الشعوب العربية، ثم يقبلها في اتجاه تقدمي صاعد. وهنا تتمثل جوهر مهام قوى التغيير الراديكالية العربية: إنضاج الشروط الايديولوجية والسياسية اللازمة لنقل الشعب العربي من نمط مجتمعي إلى آخر، وبالتحديد من نمط مجتمعي تقليدي أو شبه تقليدي إلى نمط مجتمعي حديث، معاصر.

إن مهمة على هذه الدرجة من الراديكالية، تتطلب من قوى التغيير العربية ألا نقف عند حدود ممارسة السياسة (أي السياسة الدنيا، السياسة المباشرة المتعلقة بالدولة، وتعبيرها السلطة)، بل أن تمضي إلى «المجتمع المدني»، الذي يحكم ويفرز السياسة الدنيا، بمعنى أن تمارس قوى التغيير السياسي، أي السياسة العليا، وهذا يتطلب منها أن تملك تصوراً أو مشروعاً يتناول عمارة المجتمع في «طوابقها» كافة،

لا الوقوف عند سطحها السياسي. كما تتطلب من قوى التغيير أيضاً أن تمارس «السياسة ـ تاريخ»، أي ألا تركز همها في الحاضر فقط، إلا إذا كانت معالجة الحاضر تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المستقبل. بمعنى أن على قوى التغيير ألا تغرق في الترقيعات والجزئيات، بل ولا بالتكتيكات، اللهم إلا إذا كانت هذه التكتيكات مستخلصة من استراتيجية تستهدف العبور بالأمة من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، أي من نمط مجتمعي متأخر إلى نمط مجتمعي عصري وحديث.

هذا المشروع الثوري، الشمولي، التاريخي، يتمثل، بالنسبة إلى الأمة العربية، في إقامة الدولة القومية الحديثة، التي تحقق، أولاً، الاندماج القومي، وثانياً، توفر التواصل بين الشعب والسلطة (وبالتالي الديمقراطية)، وثالثاً، تنضج النزوع الوحدوي هنا وتنفذ المشروع الوحدوي هناك، تبعاً للأوضاع الملموسة.

مهمة على هذا القدر من الراديكالية والشمول لا يمكن أن تنجز، على أكمل وجه، من دون تسييس الشعب، مهما بدا، في بلد متأخر، دور الطليعة أو النخبة أساسياً وأولياً، نظراً للدور الذي تلعبه في نقل الوعي إلى صفوف الشعب وفتح الطريق أمام عملية تسييسه وبث الوعي الثوري الجديد في صفوفه، بالدعاية (التربية والتثقيف) تارة وبالدعوى (التحريض) تارة أخرى.

عملية تسييس الشعب، التي تشكّل محرك سيرورة بناء الدولة القومية الحديثة، تناهض على خط مستقيم النزوع الغالب اليوم في الوطن العربي (الذي تطلقه وتعمل على تثبيته البُنى السياسية الحاكمة) وتعمل لقلبه رأساً على عقب. ومن هنا الطابع الثوري والراديكالي الذي لعملية التسييس هذه.

إن قلب سيرورة نزع السياسة من جهة وسيرورة انبعاث التاريخ العربي ما قبل الكولونيالي (العثماني والمملوكي بخاصة) من جهة أخرى، يتطلب أولاً تسييس كتلة (= الأكثرية الساحقة) الأمة وزرقها ببسيكولوجيا نضالية وتصفية روح العزوف السائدة في صفوفها، ويتطلب ثانياً الانتقال بالشعب العربي من نمط مجتمعي مفوّت إلى نمط مجتمعي عصري، عبر نقلة راديكالية.

ولكن إذا كان السياسي بمثابة السطح، وإذا كان الاقتصادي هو الذي يحدد، في المستوى أو الحيز الأخير، السياسي الذي ليس أكثر من نتيجة أو معلول أو «بناء فوقي»، أي إذا كان السياسي يولد، سواء في عملية تطورية أو ثورية، في حضن الاقتصادي والايديولوجي والمجتمعي، فكيف يمكن أن يعود ليلعب دور الرافعة بالنسبة إلى كل تلك الحيزات التي تسنده. الواقع أننا هنا إزاء مفارقة، ولكن ظاهرية، أسبابها ثلاثة:

الأول هو ظاهرة الانغماد أو التقهقر، الذي نزل بالايديولوجي وبالنتيجة

بالسياسي والمجتمعي وتأخرها عن الاقتصادي، التي نشهدها في الوطن العربي بوجه عام. ظاهرة الانغماد هذه تفتح، في حال توفر وعي كوني وتاريخي لدى قوى التغيير السياسي الراديكالية العربية، إمكانات مناسبة لخوض نضال ناجع على الصعيد الايديولوجي ـ الثقافي، يهيئ بدوره لإنضاج السياسي وجعله مهماز تطور المجتمع العربي.

الثاني هو ظاهرة الاستقلال النسبي للسياسة في الوطن العربي، حيث لم تتبلور طبقات تذكر بطبقات المجتمعات الصناعية، وحيث تلعب الانقسامات الفئوية العمودية دوراً حاسماً، وبالنتيجة حيث الهيمنة للايديولوجيا، التي تقنّع بالطبع، مصالح فئات وشرائح متعارضة.

الثالث هو أن عمارة المجتمع وإن بدت مكونة من طوابق، في رؤية فكر ثبوتي، إلا أن الواقع، حيث لا بد أن يلعب الديالكتيك لعبته، أكثر تعقيداً، ذلك أن كل حيز ينبثق من حضن الذي سبقه ويندرج في حضن الذي يليه. ومن هنا يبقى التفاعل الديالكتيكي بين «البناء الفوقي» و«البناء التحتي» شغّالاً، والفوارق بين الاقتصادي والسياسي والمجتمعي والايديولوجي تبقى فروقاً مفهومية (أو تصويرية) أو تحديدات مجردة، وليست فوارق حقيقية. إنها لا تعكس الواقع بل تحلله فحسب. ففي الواقع تتمازج أو تذوب مختلف هذه الحيزات في حدة الحدث[1]. من هنا فإن السياسي، وتلحقه السياسة بالطبع، كفعل واعٍ مصمم، يمكن أن يصبح، في بلدان لم تشهد تطوراً متوازناً سوياً، الرافعة إذا توفرّ لقوى التغيير الراديكالي العربية وعي كوني وتاريخي، رافعة لعمارة المجتمع العربي برمّتها في جميع حيزاتها ومستوياتها، تهيئ لها النضج والتوازن والاتساق.

لذا فإن الفعل الراديكالي في البلدان العربية لا يمكن إلا أن يكون سياسياً وثورياً. وبالتالي فإن أولوية السياسي مسألة بديهية، على أن تكون مستندة بالطبع إلى حيز ايديولوجي ـ ثقافي متحرر بدرجة كافية من المعتقد الإيماني والتقليد من هنا فإن الركون إلى سيرورة تطوروية (Évolutionniste) لن يؤدي سوى إلى مزيد من التقهقر والانحدار إلى قرون وسطى «محدّثة»، وإلى استمرار هيمنة المعتقدية الإيمانوية والتقليدوية الأصلية أو المجددة.

٣ ـ ما سمات ومتطلبات سياسات التغيير الراديكالي في البلدان العربية؟

أ ـ أولى سمات سياسة التغيير هذه هي الأُمَّوية (أو، بحسب المصطلح الدارج، القومية).

(١) انظر: فرانسوا شاتليه، **الماركسيون والسياسة**، ص ١٢ ـ ١٥.

والأُمَّوية التي أعني هنا ليست شيئاً من قبيل الرابطة السلبية أو التضامن السلبي الذي تتخذه جماعة بشرية إزاء جماعة بشرية أخرى مغايرة أو معادية، أي ليست شيئاً من قبيل نزعة كره الأجنبي (Xénophobisme) التي لازمت وتلازم الجماعات البشرية التي تعيش مرحلة ما قبل أمَّوية. الأموية التي أعني هنا هي ضرب من نسيج سوسيولوجي ينهي أو يصفي التزوير والتفتيت والخصوصيات ما قبل الأموية، هي ضرب من علاقات مجتمعية ـ ايديولوجية سياسية تكونت رويداً رويداً مؤدية إلى نشوء وتكون الأمم الحديثة البرجوازية. قبل الحقبة الأمَّوية، كانت العلاقات بين الجماعات الإنسانية قائمة على رابطة الدم أو نظام القرابة. مع تقدم هذه الجماعات، أخذ نظام القرابة يتراجع لتنشأ رابطة بين جماعات مستقرة على رقعة معينة من الأرض. لذا فإن مقولة الوطن مقولة تاريخية، أي تكونت تاريخياً وحلت تدريجياً محل نظام القرابة، فنشأت الأمم الحديثة، التي، بدورها أنشأت الدولة القومية العقلانية الحديثة.

إلا أن البنى المجتمعية العربية، ناهيك عن البنى السياسية، لأسباب متعددة، سوسيولوجية وايديولوجية وجغرافية بخاصة، لم تنتقل انتقالاً تاماً ناجزاً من مجتمع ما قبل الأمة، ولنقل من القوم (Ethnie) إلى مجتمع الأمة الحديثة البرجوازية. التشكيلات المجتمعية التقليدية، كالعائلة والعشيرة (أو تجمعات بشرية أوسع قليلاً: قرية، مدينة صغيرة، طائفة) بقيت تتمتع بثبات ملحوظ، معطلة اندماجاً أمَّوياً ينقض ويصفِّي سائر التشكيلات ما قبل الأمَّوية: العائلة والعشيرة أولاً والطائفة ثانياً كانتا التشكيلتان الأكثر عناداً والأكثر صموداً أمام الميول والاتجاهات الأموية الحديثة. لذا ليس غريباً أن نرى نظام القرابة، بالمعنى الواسع للمصطلح، الموغل في بدائيته، يلعب دوراً جد وازن في الحياة المجتمعية العربية، ناهيك عن أنه يشكل العمود الفقري لعديد من الأنظمة السياسية العربية.

والواقع أن هذا الوضع المجتمعي ـ الايديولوجي السياسي ما قبل الأمَّوي (Pre-national) في البلدان المتأخرة، ومنها البلدان العربية، هو الذي مسخ في أحوال كثيرة، وما زال يمسخ، قوى تغيير تريد نفسها راديكالية وعصرية إلى قوى تقليدوية جديدة. من هنا فإن قوى التغيير مطالبة بأن تكسب طابعها الحديث باستمرار، أي أن تعيد كسبه إلى ما لا نهاية، ومطالبة بالتالي بأن تكسب طابعها الأمَّوي باستمرار. إن البنى المجتمعية التقليدية ما قبل الأموية سيف مسلط على رقبة حداثة في حالة قصور الوعي، تقضم هذه الحداثة قوى التغيير، شيئاً فشيئاً تارة، وتتسلل إليها تدليساً تارة أخرى، بحيث تغدو الحداثة الأمَّوية مجرد لافتة مرفوعة على واقع ما قبل أمَّوي.

في عالمٍ متأخرٍ يعاني نقصاً في الاندماج القومي، كالعالم العربي، لا تتجلى الأمَّوية، بالنسبة إلى قوى التغيير الراديكالية، في رفع شعارات القومية العربية والوحدة العربية، شعارات لا تعبر سوى عن تعلق بموقف سلبي يتمثل في رفض التجزئة السياسية. الأمَّوية لدى حزب التغيير الراديكالي تتجلى في وعيها وجسدها في آن. تتجلى في وعيها عندما ترى إلى الأموية كشبكة من العلاقات المتقدمة التي تنظم بنيان الأمة الداخلي وتلهم توجهاتها وتكيف مؤسساتها. وتتجلى في جسدها عندما يكون، وهي التي تناضل في بلد يعاني تكسيراً طائفياً. تركيبها مناظراً تركيب الجسد الطائفي للشعب الذي تنتمي إليه، أي أن تكون قوى التغيير هذه متناسبة ومتوازنة في انغرازها الطائفي.

من دون هذا التناسق والاتساق في جسم قوى التغيير، لا بد أن تنزلق هذه الأخيرة، بوعي أو من دون وعي، إلى مواقع طائفية ضمنية لا تلبث، في حال اشتداد الصراع الطائفي، أن تتحول إلى طائفية مباشرة وصريحة. إن صلابة البنى الطائفية العربية وعمق نفوذها يتجلى من خلال معاينة بعض التجارب الحزبية العربية: في لبنان مثلاً، وهو مجرد حالة أو عينة عربية قصوى، توضَّعت على الكسور الطائفية للشعب اللبناني أحزاب أرادت نفسها حديثة. بيد أن هذه المصالحة المدلَّسة بين الحداثة والتقليد في البنية السياسية العربية قد تمت بالأحرى على حساب الحداثة، فأصبح دور تلك الأحزاب التي أرادت نفسها حديثة دور مجدد وباعث التقليد، دور «محدِّث» التقليد.

إلا أن نظرة أعمق إلى المسألة، مسألة الاتساق والتوازن في جسم قوى التغيير الراديكالية، تبين أنها بالأساس مسألة الانغراز الجدي في صفوف الأكثرية، بل في متن الأكثرية، وبالتالي في متن الأمة. والأكثرية ليست فقط هي الأكثر عدداً، وليست هي فقط المركزة في القطاع المديني الأكثر تقدماً، حتى من زاوية تاريخية، في الأمة، والأكثر توازناً على الصعيد البسيكولوجي، بل هي أيضاً المتمتعة، تاريخياً، بروح مسؤولية يعانق كل الأمة، مهما شاب روح المسؤولية هذه من نزوع محافظ.

بيد أن الحل، حل المسألة الأموية بوجه عام ومسألة الانصهار الأمَّوي بوجه خاص، إذا كان متوقفاً على الأكثرية وبيدها، إلا أنه مرتبط أساساً بوعيها التاريخي (ناهيك عن وعيها الكوني). فما لم تعِ دورها التاريخي، وبخاصة ما لم تعِ الطابع الانفجاري والملحّ لمسألة الأقليات (التي تشكل جزءاً رئيسياً من الثورة القومية الديمقراطية)، وأن حلها هو حل اندماجي يبدأ في المجتمع وبه، وأنه بالتالي حل ديمقراطي ومستقبلي، فإنها تتحول إلى ضرب من «أقلية» غالبة عددياً، وتكف عن كونها نواة الأمة وصلبها، لتغدو «الطائفة» الأكثر عدداً فحسب من مجموعة طوائف متساكنة في توجُّس.

وأخيراً، فإن الوعي الأمّوي لدى الفرد، عندما يبلغ درجة مناسبة من العمق والثبات والوضوح، يتحول إلى تصرف يومي في الحياة المجتمعية والسياسية. لذا فإن الأموي هو الذي يتعالى على/ ويدين شبكة علاقات نظام القرابة والزاماته وتأثيراته، وهو الذي ينسج علاقات ذات أساس أمّوي خارج شبكة العلاقات التقليدية، سواء القروية أو المدينية أو الطائفية أو العائلية، ينسجها على أساس الرأي والبرامج السياسية ومصلحة الشعب، ذلك لأن من يعجز عن الخروج من الشبكات الفئوية التقليدية للمجتمع العربي، يصعب عليه أن يرتفع إلى مستوى رؤية أمّوية أو أن يتصرف تصرفاً أموياً. عندما يتفلّت المرء من أسر العلاقات ما قبل القومية أو ينبذها سرعان ما يجد نفسه يعانق الأمة كافة.

تفرز الأمّوية تظاهرة مجتمعية ثانية هي إيثار الصالح العام أو روح المواطنية أو، باختصار المواطنوية (Civisme) مجسدة في اعتبار الدولة الأمّوية الديمقراطية العقلانية ومؤسساتها ممثلة للأمة ومصالحها العامة. هذه المواطنوية مطلوبة من قوى التغيير الراديكالية العربية، سواء كجسم تنظيمي أو كأفراد فيه. إن المواطنوية هي وعي المرء وشعوره بأنه عضو في جسد جماعة إنسانية معينة، أي جزء لا يتجزأ منها، مسؤول عنها وأمامها، بأنه ندّ للآخرين، ليس أدنى منهم ولا أعلى في قيمته الإنسانية، وبالتالي فهو متساوٍ مع أعضائها في الحقوق والواجبات وأمام القانون الذي يعبّر عن إرادة الأمة. من دون وعي كهذا أو عقلية كهذه يستحيل على المرء، مهما بلغ من طيبة وأخلاقية تقليديتين، أن يكون مواطناً، أعني مواطناً يستطيع أن يفي بإلزامات ومتطلبات المجتمع الأمّوي الحديث.

إن وعياً كهذا بالمواطنية لا يزال قاصراً في المجتمع العربي، حيث لا تزال تفهم بوصفها ضرباً من كره للأجنبي أو تميزاً عنه. في العلاقات المجتمعية والسياسية العربية شيء من صفات الصحراء. فالصلة بين «المواطن» و«المواطن» الآخر هي شيء يذكّر بعلاقات حبات الرمال ببعضها، حبات تتجاور وتتشابه، ولكنها لا تتلاحم ولا تتمازج. فالمجتمع، في نظر العربي، ليس كلاً عضوياً متشابك الصلات والروابط، بل مجموعة وحدات مستقلة، تتزامن وتتجاور ولكن تندمج الواحدة بالأخرى، كما يقول برنارد لويس.

ب ـ ثاني سمات سياسات التغيير الراديكالي في الوطن العربي هي بناء الديمقراطية

لكن عملية البناء الديمقراطي هذه واجهت وتواجه، في البلدان العربية، مصاعب وعقبات ليست بالهينة، ذلك لأن هذه الوافدة البرانية، الديمقراطية، لم تجد

التربة والمناخ والمجتمعيين والايديولوجيين الملائمين لانغرازها وازدهارها:

ـ **العقبة الأولى** التي عرقلت تارة أو صدت تارة أخرى عملية البناء الديمقراطي هذه، هي افتقار مجتمعاتنا إلى القيم التعددوية أو الايديولوجيا التعددوية (Pluralisme). إن المونوليتية أو التكتلية (Monalithisme) السائدة في البنيان الايديولوجي للبلدان العربية تناقض على خط مستقيم البنيان الايديولوجي للديمقراطية، الذي يقوم على تسوية أو حل وسط بين آراء أو مصالح متعارضة. أضف إلى ذلك، أن الأساس الايديولوجي للديمقراطية إنما يرتكز على فكر دنيوي، علمي، يرى إلى الحقيقة كشيء نسبي يجري تخطيه جدلياً مع كل خطوة تخطوها المعرفة إلى الأمام، في حين أن البنيان الايديولوجي للبلدان العربية يرتكز على فكر إيماني، دوغمائي، يعتبر المعتقد الإيماني حقيقة كلية مطلقة، اجترحت مرة واحدة وإلى الأبد. لذا فإن مقولة نسبية الحقيقة تصب، في النهاية، في طاحون الديمقراطية، ما دام ليس ثمة طرف يستطيع أن يزعم احتكارها أو ينسب إليها صفة مطلقة. من هنا فإن عملية البناء الديمقراطي في الوطن العربي لا يمكن إلا أن تأخذ بالاعتبار خلق المناخ الايديولوجي المؤاتي لها، أي إطلاق ثورة ايديولوجية ـ ثقافية، علمية، علمانية، تصفّي الفكر الإيماني، الغيبي، الدوغمائي.

ـ **العقبة الثانية** التي عرقلت وتعرقل عملية البناء الديمقراطي في بلد متأخر هي الانقسامات التقليدية (أو انقسامات المجتمع التقليدي العمودية، الفئوية، المحلية ـ الإقليمية) التي تفتّت أو تذرر الأمة، بل بالأحرى تجعل الأمة في حالة تفتت وتذرير. والواقع أن الصراع في بنية سياسية ديمقراطية ينطوي، من جهة، على صراع مصالح، طبقية في الغالب، بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومن جهة أخرى فإن هذا الصراع، نظراً لأن التطور البرجوازي أعطى نسيجاً متلاحماً للبنية المجتمعية ـ السياسية، لا ينال من وحدة الأمة وتماسكها مهما بلغت حدة تناقضاته. من هنا، فإن فصل السلطات الذي يضعف السلطة التنفيذية، والذي يشكل قاسماً مشتركاً لكل الأنظمة الديمقراطية، لا يعمل لصالح انبثاق انقسامات تقليدية، لا ينال من القاعدة المتينة التي حضنت كل المجتمع وصهرته، بل يؤمّن فحسب مشاركة أوسع للشعب في السياسة. وعلى العكس من ذلك حال البلدان المتأخرة، إذ إن ضعف السلطة التنفيذية لا يلبث أن يفرز أو يؤرث انقسامات المجتمع التقليدية، بل وكثيراً ما يؤدي صراع مثل هذه «المصالح» إلى تمزيق الوحدة القومية. ناهيك عن أن مشاركة الشعب في السياسة، في ظل الانقسامات التقليدية، وفي ظل طغيان صراعات تقليدية لا تمثل المصالح الحقيقية للشرائح المجتمعية، وفي ظل التأخر والعسف الذي يلقي بشرائح واسعة من السكان في حالة عزوف، لن تتأثر إيجابياً بحالة ضعف

السلطة التنفيذية أو توازن السلطات الذي ميز الدولة القومية الديمقراطية العقلانية الحديثة.

والواقع أن البلدان التي شهدت تطوراً (والأدق والأوضح: تقدماً) برجوازياً حقاً، بلدان أوروبا الغربية، إنما أرست نظامها الديمقراطي على قاعدة من الانصهار القومي، بل يمكن القول إن الانصهار القومي هو الذي مهد الطريق للممارسة الديمقراطية ووفر شرطها الموضوعي الأول، هذا الانصهار الذي لعب لصالحه لا التقدم البرجوازي (الاقتصادي والايديولوجي) فحسب، بل أيضاً الدولة المركزة الاستبدادية (والاستبدادية المتنورة) التي أخذت تنمو وتتطور مع تراجع وتداعي الإقطاع، فضلاً عن عوامل أخرى، بما في ذلك دور الكنيسة، في بلد كإنكلترا مثلاً.

لقد جهلت وتجاهلت القوى السياسية العربية، التي أرادت نفسها قوى تغير راديكالي، مسألة الانصهار القومي لا بوصفه مقدمة لا بد منها للتقدم العربي فحسب، بل أيضاً بوصفه قاعدة للبناء القومي، ناهيك عن أنه يوفر شرطاً أولياً لازماً للممارسة الديمقراطية. إن جهل تلك القوى السياسية العربية، المزعومة حديثة، واقع أن النسيج المجتمعي العربي لا يزال نسيجاً تقليدياً، هو الذي يفسر كيف أخذت العناصر التقليدية في ايديولوجيتها تنمو وتقوى يوماً فيوماً بحيث تمحو أو تكاد كل العناصر الحديثة أو شبه الحديثة في هذه الايديولوجيا، بل يفسر كيف انفجرت في قلب هذه القوى تظاهرات تقليدوية، طائفية ومحلوية تحديداً، أخذت تَبعث المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي (المملوكي والعثماني) على أيدي بعض هذه القوى بالذات.

يقيناً أن الانصهار القومي عملية معقدة ومتشعبة ولا يمكن أن تكتمل إلا إذا شملت حيزات المجتمع كافة (الاقتصادية، المجتمعية، الايديولوجية، السياسية، إلخ)، إلا أن الوعي وبالتالي بناء قوى تغيير سياسية راديكالية حديثة حقة، يمكن أن يلعبا دور القتلة، أو دور إطلاق عملية الانصهار القومي هذه.

- **العقبة الثالثة** التي عرقلت عملية البناء الديمقراطي في البلدان العربية هي عدم تكون طبقة برجوازية سياسية (والتأكيد هنا على سياسية) تذكّر بالنمط الغربي أو تشبهه: طبقة ذات حدود واضحة، برامج ومنطلقات سياسية وايديولوجية محددة، مواقف معادية للمجتمع التقليدي، إطارات سياسية على قدر من الاتساع والتماسك القوميين، المتجاوزين والمتعالين على كل انقسامات أو خصوصيات محلية. لقد تكون، مع انهيار الاقتصاد التقليدي ونشوء اقتصاد برجوازي كولونيالي واستسلام الزعامات السياسية للمجتمع التقليدي الأصلي للاستعمار، نويّات برجوازية سياسية لعبت دوراً في النضال ضد الاستعمار ومارست السلطة فترات محدودة بعد

الاستقلال وأفصح بعضها عن اتجاهات ديمقراطية وليبرالية بيد أن هذه النَّوَيات المشرذمة لم تشكل، لأسباب متعددة، طبقة سياسية بالمعنى الذي أوضحناه قبل قليل. ومن هنا إخفاقها وسقوطها السريعان.

ثمة عوامل عديدة متنوعة لعبت ضد تكوّن طبقة سياسية برجوازية عربية، لعل أهمها الثلاثة التالية:

العامل الأول: يتمثل في كون النمو الاقتصادي الكولونيالي ثم النمو الاقتصادي البرجوازي الطرفي بعد الاستقلال لم يبلغا درجة إرساء اقتصاد حديث تقوده طبقة برجوازية اقتصادية، تسند بدورها طبقة سياسية برجوازية تتولى الزعامة السياسية وترسي بنية ديمقراطية ليبرالية للسلطة. لكن ثمة واقعة مهمة يجدر تسجيلها وهي قصور السياسي عن الاقتصادي، أو لنقل قصور أو تأخر الطبقة السياسية البرجوازية العربية عن الطبقة البرجوازية الاقتصادية العربية، قصور يجد أسبابه، كما سنرى للتو، في أسباب ايديولوجية ومجتمعية (وتاريخية أيضاً). ولقد كان من الواضح للعيان، في التجربة السياسية العربية، أن الطبقة السياسية البرجوازية العربية أكثر ضعفاً وتأخراً وتناقضاً وتقليديةً من الطبقة البرجوازية العربية.

العامل الثاني: ونعتقده الأكثر أهمية، يتمثل في نقص الاندماج القومي. هذا النقص في الاندماج القومي، الذي يقسم الأمة عمودياً ويعدم الأفق القومي لدى الشعب ويغرقه في ولاءات محلية أو طائفية، يجعل مستحيلاً نشوء طبقة سياسية موحدة متجانسة تمارس نفوذها على الأمة من خلال برامج وأهداف ذات طابع قومي. من هنا كانت الطبقة البرجوازية السياسية العربية طبقات، بسبب تعدد أطرها أو أحزابها السياسية (بالطبع بلا مبرر برنامجي أو ايديولوجي)، وارتكازها على قوى ايديولوجية ومجتمعية غير متجانسة، واحتضانها أو تعاونها مع قوى ذات ولاءات محلية أو فئوية، أي غير قومية. والواقع أن التأثير السياسي السلبي الذي يمارسه النقص في الانصهار القومي لا يقتصر على الطبقة السياسية البرجوازية، بل يذهب إلى مجموع الحياة السياسية للأمة، فيدفع لانحدارها من مستوى قومي إلى مستوى ما قبل قومي، ويحول دون تبلور صراعات سياسية واقتصادية تخدم مصلحة تقدم الشعب، ويعمل لتشويه (وهذا متوقف على درجة نضج وعيها) تركيب قوى سياسية وطبقية تريد نفسها راديكالية وقومية وحديثة.

العامل الثالث: يتمثل في عدم تكون إنتيليجنسيا عربية تتولى كما في الغرب البرجوازي، صياغة ايديولوجيا تنسجم في آن مع سيرورة التقدم العربي وتدعم قيم ومثل ومصالح كل من هذه الطبقة السياسية البرجوازية والإنتيليجنسيا التقدمية الليبرالية. من الطبيعي لمثل هذه الايديولوجيا أن تكون معادية للمجتمع التقليدي

والتقليد إذا كانت تضع نفسها في خدمة سيرورة تقدم المجتمع العربي. لكن على العكس من ذلك، وخلافاً لخط سير التطور البرجوازي الأوروبي الغربي، فإن الإنتيليجنسيا العربية، عدا شريحة صغيرة ومحدودة النفوذ، أخذت اتجاهاً سلفياً وبقيت، بشكل عام، وفيّة للمجتمع التقليدي، فأضعفت إلى أقصى حد الاتجاهات التقدمية المعادية للتقليد لدى الطبقة السياسية البرجوازية العربية، ووضعت سيرورة التقدم العربي كله في طريق مسدود بالنتيجة.

وفي كل الأحوال فإن عدم تكون طبقة سياسية برجوازية عربية لا يسقط من برنامج الثورة العربية الثورة الديمقراطية البرجوازية، مفهومة كعملية تصفية للمجتمع التقليدي وعملية تحديث شاملة وكلية للمجتمع العربي في آن. هذه الثورة، في ظل الظروف العربية، وفي ما يشبه المفارقة التاريخية، ستكون ثورة برجوازية من دون البرجوازية أو البرجوازيات العربية، بل وعلى الأرجح ضد قطاعات واسعة منها. وستتم على أيدي قوى سياسية ترتبط بالشعب وتملك الوعي المطابق لحاجات تقدمه.

العقبة الرابعة التي عرقلت أيضاً وتعرقل عملية البناء الديمقراطي العربية هي العزوف أو الهجوع السياسي الذي يسيطر على كتلة الأمة، وبالتالي ضآلة الجسم السياسي العربي وضعفه. في أساس هذا الهجوع تكمن عوامل تاريخية ولا شك، كما تعمل لتثبيته أو تعزيزه ظروف التخلف العربي، وعملت وتعمل لتكريسه أنظمة الاستبداد المملوكي المحدث. إلا أننا نعتقد، كما ذكرنا قبلاً، أن العامل الأكثر شؤماً الذي لعب لتدعيم تقليد الهجوع أو العزوف هو خيانة الإنتيليجنسيا العربية لقضية الديمقراطية أو على الأقل افتقارها، في مختلف اتجاهاتها، إلى وعي ديمقراطي، يجعلها تعتبر التغيير الديمقراطي للمجتمع جزءاً أساسياً من سيرورة التقدم العربي وحجر الزاوية في البناء الجديد للنهضة العربية المنشودة.

لا ديمقراطية حيث لا حياة سياسية، ولا حياة سياسية، بالطبع، حيث لا شعب مسيساً يمسك مصيره بيديه. لذا، بوجه عام، ليس ثمة سياسة (بمعناها اليوناني أو الأوروبي الحديث) في البلدان العربية، بل ثمة «سياسة قصور»، أي صراعات بين أقليات تحتكر شؤون السلطة وتمارسها بمعزل عن الشعب أو بعيداً عنه، وتبعاً لمصالحها وأهوائها. ومن الواضح أن ضآلة الجسم السياسي العربي تكمن في أساس «سياسة القصور» هذه.

قال لينين، بحق، «تبدأ السياسة حيث الملايين»، أي تبدأ السياسة عندما تهجر الجماهير عزوفها وتنزل إلى الساح لتمسك مصيرها بيدها. وبقدر ما تكون ناضجة وعميقة وعقلانية هذه السياسة التي امتلكتها الجماهير أو الملايين بقدر ما تمهد، وبالأحرى ترسي بنياناً ديمقراطياً للممارسة السياسية للشعب، ممارسة لا تقتصر

بالطبع، على موافقة سلبية، بل تتجسد في إسهام إيجابي. من هنا، من المفروض أن يؤدي تسييس الجماهير، الذي يجب أن يبقى في رأس مهام الثورة الديمقراطية العربية إلى تواصل ديمقراطي حقيقي بين الشعب والحكم، تواصل بجد تقنياً أو تكريساً له في مؤسسات ديمقراطية تكفل استمرار هذا التواصل أو تمنع تحوّله إلى غطاء شكلي يقنّع الاستبداد.

هنا لا بد من إيضاح حول الديمقراطية، التي كثيراً ما أعطيت، في وطننا العربي، تارة باسم القومية وتارة أخرى باسم الاشتراكية، تفسيرات احتيالية تقليدوية جعلت منها غطاء لاستبداد مملوكي محدث: الديمقراطية هي البنيان أو التنظيم السياسي الذي يجعل التظاهرات الاستبدادية مستحيلة. هذا البنيان الديمقراطي يرتكز على أربعة أعمدة: (مبدأ الانتخاب، وتقسيم السلطات، والصحافة الحرة، والأحزاب الحرة)، ترسي أساساً موضوعياً للممارسة السياسية الديمقراطية، التي تتلخص في واقع أن الحرية هي حرية الآخرين، إذ إن «المستبد لا يلغي حريته، بل حرية الآخرين فحسب»، فقط في الديمقراطية يتعلم الشعب السياسة ويقوى.

وعندما يصبح الشعب أقوى من الحكم ويطيعه ويتواصل معه في الوقت نفسه، وعندما لا تغدو الديمقراطية منفذاً لترميم أو إحياء المجتمع التقليدي وانقساماته الفئوية والطائفية، وعندما تغدو التعددوية في صلب الايديولوجيا السائدة في المجتمع، عند هذا يمكن القول إن شعبنا أخذ يمارس السياسة.

ج ـ ثالث متطلبات سياسات التغير الراديكالي في الوطن العربي هو الوعي المطابق (Conscience Adéquate).

أي إن تملك هذه السياسات الوعي المناسب لحاجات تقدم الأمة العربية وتحريرها ووحدتها. هذا الوعي المطابق ذو ثلاثة مستويات: في المستوى الأول هو وعي كوني، وفي المستوى الثاني وعي حديث، وفي المستوى الثالث هو وعي تاريخي.

في بلد متأخر لا يمكن السياسة أن تكون سياسة تغير راديكالي ما لم تملك وعياً كونياً. إن وعياً كهذا، الذي هو وعي القسم المتقدم من العالم، هو الذي يفتح لشعب متأخر الطريق لولوج العصر. فالوعي المحلّوي ـ القوماوي لأمة مفوتة، في الوحدة التي فرضها النظام الرأسمالي على العالم، هو وعي مفوت، لذا لم يعد كافياً ولا مطابقاً لحاجاتها المتمثلة في تحديث بنيانها ورفعها إلى مستوى العصر، أي إلى مستوى البشرية الأكثر تقدماً في العالم. إن تبني أو استيعاب أمة مفوتة ايديولوجياً كونية هو السبيل الوحيد إلى وضع وعيها في قلب العصر. إن أمة تريد أن تتقدم لا بد أن تكونن وعيها، لأن التناقض، في ظل حالة التبعية التي تعيشها، لم يعد

محصوراً داخل الإطار القومي، بل بين وعيها وممارسة أمم عصرية أخرى (ماركس) والواقع أن الليبرالية والاشتراكية (على ما بينهما من تناقض، وتكامل أيضاً)، وبخاصة الماركسية، ماركسية ماركس، هما الايديولوجيتان الحديثتان اللتان تقدمان مناهج وأدوات وقيماً تسهل امتلاك الوعي الكوني المنشود. إن قوى التغيير الراديكالي، في بلد مفوت أو متأخر، هي الارتسام أو التحقيق المسبق للمجتمع الحديث، فكيف يمكنها أن تكون هذا التجسيد المسبق إذا لم تكن هي ذاتها قد استوعبت ايديولوجيا كونية، وبالتالي حديثة.

المستوى الثاني للوعي المطابق يتمثل بالحداثة أو الوعي الحديث، العصري[٢]. نعم، من حيث المبدأ، من المفترض أن يحمل الوعي الكوني في طياته وعياً حديثاً، لكن من المناسب أن نخص الوعي الحديث بوقفة. ففي البلدان العربية تجنبت القوى، التي تريد نفسها تقدمية، التعرض للتقليد ورضيت بحداثة قشرية، توضّعت فوق التقليد وعقدت مصالحه مدلّسة معه، بل ساهمت في بعث التقليد وتجديده، في حين أن الحداثة والتقليد نقيضان ولا يتصالحان، ذلك أن الأولى تتمحور حول المستقبل، في حين أن الثاني يتمحور حول الماضي ناهيك عن أنَّ المناهج والقيم والمثل وأنماط السلوك الخاصة بكل منهما على تباعد أو تناقض لا مصالحة فيه. أضف إلى ذلك أن الفكر التقليدوي الجديد العربي لم يعدم أن يجد في الفكر الأوروبي ما قبل البرجوازية (الذي يمكن أن يزعم كونياً) ما يدعم توجهاته المحافظة والسلفية، ويستعير منها قناع حداثة كاذب وخادع.

تجنباً لخلط وتشويش مدلّسين وماكرين، كثيراً ما تلجأ إليهما الاتجاهات التقليدوية الجديدة بغية تغطية وتبرير نزوعها المحافظ، من المناسب أن نشخص باختصار هذا العالم العصري: عبر سلسلة من الزلازل والتحولات والتقدمات، انطلقت في عصر النهضة في أوروبا، على الصعد الاقتصادية والايديولوجية والمجتمعية والسياسية، وتتابعت حتى القرن الثامن عشر، حركة تقدم أخذ عالم حديث يتبلور ويتكون تحت تأثيرها ويرسي هياكله وثقافته وقيمه ومناهجه استناداً إليها. عملية الإرساء هذه تجسدت في ثلاثة أحداث تاريخية:

١ ـ عصر الأنوار والثورة الفرنسية.
٢ ـ المجتمع الصناعي.
٣ ـ الحركة الاشتراكية. وبالطبع المسنودة والمسددة بجملة من المناهج والقيم،

---

(٢) انظر شرح ياسين الحافظ لمصطلح «حداثة» و«معاصرة» في: ياسين الحافظ، **التجربة التاريخية الفيتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٢٠ ـ ٢٣.

لعل أهمها: أ ـ الأموية (القومية) سيادة الأمة الديمقراطية. ب ـ المواطنوية. ج ـ الإنسانوية. د ـ الواقع أو ربط الكلمة بالواقعي. هـ ـ السيطرة على الوقت، و/ القانون، ز ـ الفكر العقلاني التحليلي ـ التركيبي. ح ـ النفعوية. ط ـ الدنيوية أو العلمانية.

هنا الحداثة الحقة، وهذه بيئتها الطبيعية، لذا فشلنا، نحن العرب، طوال قرنين في القفز فوق قوانين التطور التاريخي، عندما توهمنا أن استيراد التقنولوجيا سيؤدي إلى الحداثة، ذلك أننا أردنا حداثة منسجمة أو متمفصلة مع المجتمع التقليدي العربي المثقل بنفايات الغرب ما قبل البرجوازية والتقنولوجيا الحديثة.

المستوى الثالث للوعي المطابق يتمثل بالوعي التاريخي. بالطبع الواقع العربي ليس لحظة يتيمة مسطحة ومسوّرة: له امتداد في المكان هو العالم المعاصر (ومن هنا إلحاحنا على الوعي الكوني)، وله امتداد آخر في الزمان هو التاريخ، الذي ما زال التقدميون العرب ينكرون بصماته بل ثقله على الحاضر، وينكرون بالتالي قانون كل تطور تاريخي: ماضٍ حاضر ومستقبل. في المجتمعات التي لم تحرز تقدمات تاريخية، كالمجتمعات العربيةِ، يكاد الماضي والحاضر أن يتمازجا أو يتوحدا، ومن هنا الأهمية الحاسمة للوعي التاريخي في رؤية أو تشخيص الحاضر أو الواقع الراهن. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، من الأهمية بمكان ربط الممارسة السياسية بالحقيقة التاريخية، الأمر الذي يتطلب نبذ كل رؤية ايديولوجية أو وردية للتاريخ.

ـ ٢ ـ

ملاحظات نقدية حول السياسة والفكر التقدميين العربيين

لعلّ من المناسب، بل من الضروري، بعد أن بسطنا وحللنا مضمون سياسة التغيير الراديكالي في الوطن العربي، أن نتحدث، وإن باقتضاب، عن السياسة التقدمية العربية والفكر السياسي التقدمي العربي، من حيث إنهما عجزا عن نشر وتطبيق وممارسة سياسة التغيير الراديكالي المنشودة[٣]. وفي اعتقادنا أن نقد السياسة العربية، المتأخرة، لا يكتمل إلا إذا أتبعناه بنقد للفكر السياسي التقدمي العربي

(٣) بالطبع، ثمة سمات ومتطلبات أخرى تتطلبها سياسات التغيير الراديكالي في العالم العربي، لا نرى ضرورة لتكرار الحديث عنها، إذ يجد القارئ في الفصلين الثامن والعاشر (اللذين أعدنا نشرهما هنا نقلاً عن **اللاعقلانية في السياسة العربية** ولأسباب مبررة) حديثاً مفصلاً عن السياسات العقلانية الحديثة، الواقعية الثورية الشعبية.

الرائج، لأن كلاً منهما يشكل جزءاً متمماً للآخر، بل قل إن الثاني نابع من الأول، لذا سنحاول الحديث عن بعض خاصيات الفكر السياسي «التقدمي» العربي الرائج.

الفكر العربي السائد فكر معتقدي إيماني (Dogmatique) بوجه عام، بمعنى أنه فكر يتجه إلى التأكيد من دون مناقشة. إنه فكر ينطلق من يقين مسبق معين (وبهذا المعنى يتعارض مع النقدوية (Criticisme)، التي تبدأ بالشك بكل شيء).

ومن الطبيعي أن يكون الفكر السياسي العربي مشرباً بهذا المناخ الفكري العام السائد. وقد كان متوقعاً أو مأمولاً أن يفلت إلى هذا الحد أو ذاك، الفكر السياسي التقدمي (ونحن هنا نتحدث عن الفكر، والأصح الايديولوجيا، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) من هذه العاهة، إلا أن ذلك لم يحدث، الأمر الذي أثر أسوأ تأثير على مسار واتجاهات التيار القومي والديمقراطي المعادي للاستعمار.

ولعل أول، وأبرز هذه التأثيرات السلبية هو ما يمكن تسميته بـ «الشلف التأويلي». منهج الشلف التأويلي هذا، إذا كان يجد منبعه الأول في المعتقدية الإيمانية، إلا أنه يجد منبعه الثاني في ردود الفعل الشعورية المستفزة التي اتخذتها الإنتيليجنسيا إزاء التجربة الكولونيالية. القسم الأكبر من هذه الإنتيليجنسيا أما (Colonisé) (أي مركوبة بتجربة الإذلال الاستعماري) أو (Décolonise) (أي الذي تحرر من السيطرة المباشرة، ولكن بقي يلاحقه هاجسها).

«الشلف التأويلي» يشكل «منهجاً»! في التفكير ولا شك. عند تحليل كل من عنصريه، نرى أن الشلف ينبع من عقلية المزايدة القومية النابعة من وطنية جريحة مستفزة، من الكسل في البحث والتمسك بالعموميات (بنبذ الخاص) والمجردات، الأمر الذي يفقد «الشلاف» همّ التقاط عناصر ونوابض الواقع العياني، المتحركة، المتغيرة، المعقدة. في السياق نفسه يذهب التأويل الذي يزعم أنه يغوص عميقاً وراء البحث عن الأسباب البعيدة للحدث السياسي وأنه يمسك بأسبابه الخفية متجاهلاً أو مهملاً أسبابه القريبة، الجلية، المشخصة، فيسقط في ما يشبه الميتافيزياء السياسية. أضف إلى ذلك أن التأويل، يفسر كل الأمور دفعة واحدة ونهائياً بعلة شبه خفية أو شبه مجهولة، تجنباً للغرق في التفاصيل والعلل الظاهرية!!

طريقة الشلف التأويلي هذه، المميزة بحدة لفظية وطلاق بين الأقوال والأفعال، تلجأ، بسبب من معتقدويتها وعجزها عن التحليل، إلى تقريرية متوترة في أسوأ الأحوال، أو في أحسن الأحوال، إلى تفسيرات مسطحة وفقيرة، من خلال محاكمات مبتسرة تشبه محاكمات الطفل: متعب، مضيّع ومُضلل البحث عن جميع عناصر الواقع ومستوياته. ومحاكمات كهذه لا تصل سوى إلى إدراك مجزوء للواقع تارة، أو إدراك عمومي وتقريبي وضبابي له تارة أخرى.

والواقع أن الشلف التأويلي لا يختزل عناصر، حيزات، علل، ومؤشرات واقعة ما، بسبب من الفقر الثقافي والكسل فحسب، بل أيضاً لعجزه عن الفصل بين الرغبة والواقع، عجز يغرقه في معظم الأحيان في نزعة ظافروية ليس لها صلة بالحقيقة الواقعية (تحديداً: ظافروية سكيزوفرينية): ألم يتوهم ثوريو الشعور أن العرب، بعد العام ١٩٦٧، في الطريق إلى تحرير فلسطين، في الوقت الذي تتخبط فيه الأمة العربية في هزيمة شنعاء، وفي وقت «تحرر» فيه إسرائيل أراضي عربية جديدة.

كل ما في طريقة التأويل الشلفي يذكر بالطريقة الإيمانية التقليدية: أدوات أو مفاتيح «التحليل» واحدة مع تغيير في التسميات:

- الطريقة الأولى ترى في كل وجهة نظر مغايرة بمثابة خيانة، انحراف، تحريف. الثانية تجد في الكفر والمروق صفة لكل من يحيد عن إطاعة المعتقد الإيماني والتقليد وأولي الأمر.

- الأولى، على سبيل المثال، ترى في الاستعمار وحده (تضاف الصهيونية، أحياناً) مصدر تأخرنا، وفقرنا، وتجزئتنا، ونزاعاتنا، وهزائمنا أمام إسرائيل، إلخ. ، وجسّدت فيه، وبالتالي، شيطان العرب في العصر الحديث. الثانية ترى في الشيطان أصل الخطيئة والشرور والأسواء.

- الأولى ترى إلى كل تصرف تعتبره سلبياً من قبيل المخطط التآمري الذي لا يمكن لا توقعه ولا إفشاله ولا المساومة معه. الثانية ترى إلى كل ما يجري في الكون، بمثابة قدر محتوم.

ماذا تعكس، وإلى أين تؤدي، طريقة الشلف التأويلي هذه؟

(١) واضح أنها تنبثق عن عقلية إيمانوية. وعندما تتحول هذه الإيمانوية إلى ضرب من منهج، تقتل كل انفتاح على الواقعي، وبالتالي، العقلاني. وينحط «التحليل» السياسي إلى هلوسات تارة، وسحبات تارة ثانية، ورؤى مشرذمة تارة ثالثة.

(٢) تعكس ضرباً من عقدة دونية إزاء الإمبريالية (رغم كل حدة لفظية يمكن أن تُصب على رأس الإمبريالية والإمبرياليين)؛ عندما تصورها وتتصورها كلية القدرة، كلية الوعي، كلية التصميم. عقدة الدونية هذه تفسر كيف تتشقلب المواقف العربية إزاء الإمبريالية: من المنفخة عليها إلى الركوع على أعتابها.

(٣) تعكس عجزاً عن اتخاذ موقف نقدي راديكالي إزاء المجتمع العربي: تأخره بوجه عام وقصور وعي نخبته بوجه خاص. هذا العجز يفرز بالطبع وعياً زائفاً،

يفاقم العجز الذي يعانيه الشعب العربي إزاء بلاياه، كما أنه يلعب دوراً حاسماً في ستر وإخفاء واقع الفوات والتأخر الذي ينيخ على الشعب العربي.

ماذا يقابل ويناقض طريقة الشلف التأويلي هذه؟

السمة الأولى لحركة راديكالية حديثة هي العقلانية. العقلانية تتطلب، قبل كل شيء، المطابقة (Adequation) في السياسة الراديكالية، مطلوب، أولاً، عقلانية تامة باردة على الصعيد التحليلي، للوصول إلى أعلى مستوى ممكن في المطابقة. ومطلوب، ثانياً، واقعية ثورية على الصعيد النضالي لأخذ نسبة القوى بالاعتبار من جهة ومتطلبات إنجاح المشروع الثوري من جهة ثانية.

المطابقة، أو القبض على الواقع العياني بكليته، تفرض جهداً دائماً في التنقيب والتحليل: عناصر ونوابض الواقع كثيرة، جوانبه عديدة وحركته دائمة، لذا لا يمكن أن تكون المطابقة تامة، بل بالأحرى عملية اقتراب دائمة من الواقع، من الموضوع، عملية احكام متتابعة بهدف مطابقة الوعي من الواقع، مع الموضوع لا لأن ثمة حيداناً بهذه النسبة أو تلك في المطابقة، بل أيضاً بسبب حركية الواقع وابتعاده عن لحظات وعي سابقة وهذا ما يعطي أهمية كبيرة، بل حاسمة، لمسألة التقاط الطفّ (NUANCE) (الفرق ـ البسيط أو الطفيف جداً بين شيئين أو لونين، أو أمرين). يقيناً، إن الطفّ هو، كما يقول فولتير، عنوان عظمة الفكر، غير أن للمسألة جانبها العملي أيضاً: من الممكن أن يتوقف، كما يقول لينين، مستقبل حركة سياسة ما على التقاطها طفاً وأخذه بالاعتبار في تحليل ما أو موقف ما.

وفي محاولة للمقابلة بين النظرة الدوغمائية، الايديولوجية من جهة، وبين الفكر العلمي، المادي التحليلي ـ التركيبي، نعرض لوحة إيمائية وبالتالي جد أولية وجدّ عامة وجدّ تقريبية عن سمات وخصائص كل منهما وإطارهما الايديولوجي.

النظرة الدوغمائية والايديولوجية

١ ـ الواقع مؤلف من لونين: أسود وأبيض.

٢ ـ الفطرة.

٣ ـ الحقيقة مطلقة وثابتة.

٤ ـ انفصال بين الباطن والظاهر.

٥ ـ الحدس، التقريب. العموميات.

٦ ـ الواقع معطى نهائي.

٧ ـ تسندها رؤية شلاّفة، مشبرة.

٨ ـ تنطلق من المثال، الرغبة، الشعور، المعتقد.

٩ ـ تخمين الواقع مرة واحدة ونهائياً.

١٠ ـ تقريرية.

الفكر المادي التحليلي ـ التركيبي

١ ـ الواقع مؤلف من ألوان لا حصر لها.

٢ ـ العقل.

٣ ـ الحقيقة نسبية ومتغيرة.

٤ ـ لا انفصال بين الباطن والظاهر.

٥ ـ التحليل، التركيب، التحديد، التفاصيل.

٦ ـ الواقع معطى متطور.

٧ ـ يرتكز على منهج مدقّق مُطفّف (Nuance).

٨ ـ ينطلق من الحقيقة الواقعية.

٩ ـ اكتشاف تدريجي للواقع وجهد مستمر للمطابقة.

١٠ ـ تحليلية.

والسياسة الدوغمائية بوصفها سياسة توجه فعلها بدلالة معتقد يقيني، إيماني، أي إنها لا تأخذ الوقائع العيانية أو التاريخية بالاعتبار، لذا تأتي الأحداث لتفرض نفسها عليها، فتتجرجر وراءها، وتنتقل من النطنطة والتقلب، إلى اللهاث، وراء الأحداث، إلى السقوط في وهدة المغامرات، إن جدة العمل السياسي تظاهرة ماثلة (كما يقول لوكاش)، لذا فإن كل حدث سياسي جديد بحاجة إلى تحليل جديد، والحال أن السياسة الدوغمائية بحكم فكرها التقريري عاجزة عن ذلك، فتستبدل التحليل بالمقارنة.

وبالطبع، فإن ما يسم الدوغمائي بالدرجة الأولى هو الضعف الملحوظ للواقعي Réel (= ضد المتخيل، ضد المتوهم (Imaginaire, Irréel) في عناصره. ففي العقل

الدوغمائي يشجب الواقع وصولاً إلى غيابه، حيث تسود الايديولوجيا.

يؤدي ضعف الواقعي ونمو الايديولوجي، وبالقدر الذي يزداد فيه ضعف الأول وينمو الثاني، إلى نتائج قد يكون أبرزها:

١ ـ العجز عن التمييز، لا الفصل، بين حكم القيمة وحكم الواقع، عجز يشكل أحد أكبر مزالق السياسة الايديولوجية الدوغمائية.

٢ ـ على صعيد الفكر، يؤدي ضعف الواقعي إلى تحويل الفكر إلى فكر تقريري، خطابي، يعبر عن الرغبة والشعور تارة، وينحدر إلى الديماغوجية تارة أخرى.

وبما أن الواقع معطى نهائي، لذا يجهل الفكر الدوغمائي ويتجاهل فكرة الصيرورة، فكرة التطور، إنه فكر غير تاريخي[(٤)]. ولأنه كذلك فهو لا يراكم[(٥)]، وبالتالي يفقد الإنتيليجنسيا العربية القدرة على وعي التجربة التاريخية العربية بخاصة والوعي التاريخي بعامة.

أخيراً، تبقى سمتان للفكر الدوغمائي لا بد من إيلائهما الاهتمام الذي تستحقان: **الأولى** هي أن الدوغمائية بتأكيدها على الطابع المطلق والثابت للحقيقة واحتكارها إياها بالتالي، إنما تغذي وتدعم ضمنياً النزعات اللاديمقراطية في المجتمع.

الثانية هي أن الدوغمائية على الرغم من أنها امتثالية وغير شكوكية، إلا أنها مشبعة بـ «عقلية النقد» (Esprit de critique) التي ينبغي تمييزها عن «العقلية النقدية» (Esprit critique) إذ تشكل الأخيرة نقيض الأولى. ففي حين أن عقلية النقد تقوم على التجريح والتحقير، تقوم العقلية النقدية «على التساؤل حول قيمة ادعاء قبل وزن الحجج التي تقدم . . . وصولاً إلى التثبت من سلامة الادعاء. . .».

---

(٤) لم نر مفيداً التوسع في الحديث حول هذه الموضوعة، لأننا شرحناها شرحاً وافياً في: الحافظ، المصدر نفسه، الفصل الرابع، «الوعي التاريخي الفيتنامي والوعي التاريخي العربي،» ص ١٥٩ ـ ١٨٥.

(٥) كتبت في: **اللاعقلانية في السياسة العربية** ما يلي: «وما كنا، في الحقيقة، بحاجة إلى هذه المحاجّة لو أن العقل العربي كان قادراً على تحقيق تراكم ما في تجربته السياسية. لذا نبدو، وهذا واضح في سائر الصعد، وكأننا نبدأ، على الدوام، من جديد. التأخر العربي العام جعل العقل العربي وكأنه برميل بلا قعر، لا يجمع ولا يراكم. مع كل صباح نبدأ تجربة جديدة، وننسى تجربة البارحة، كما لا نفكر باحتمالات الغد. على الدوام، نبدأ من جديد وكأننا ولدنا اليوم، أشبه بفئران عاجزة عن اكتشاف أن المصيدة تصيد».

التأخر العربي
تقنولوجي أم ايديولوجي ــ سياسي؟!

خلال ست سنوات ونصف السنة نشبت حربان بين العرب وإسرائيل. البون بين الحربين، من الزاوية العسكرية، كان كبيراً جداً. في حزيران/يونيو ١٩٦٧، سُحقنا بسهولة وسرعة. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ كان السحق متبادلاً. والنتيجة العسكرية، بالنسبة إلى الجانب العربي، لا تدفع إلى التشاؤم. نعم، إن الحرب لم تحقق حتى هدفها المرسوم رسمياً، وأعني التحريك المجدي للمشكل نحو حل يضمن حقوق الحد الأدنى العربية، إلا أن السبب في ذلك إنما يعود إلى السياسي قبل العسكري. فالسياسي في هذه الفترة هو الذي هاض العسكري، وليس العكس.

هذا البون بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، هل يعكس تقدماً موازياً في جماع بنى المجتمع العربي عموماً وفي البنية العسكرية خصوصاً؟ وبكلمة أكثر تحديداً: هل كنا، في حرب تشرين الأول/أكتوبر، إزاء تقدم عربي أم ترميم فحسب؟ أم نحن إزاء تقصير إسرائيلي فحسب؟ وفي عودة إلى وراء: هل كان الطابع المأساوي لهزيمة حزيران/يونيو عثرة عارضة أو عاقبة محتومة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تلقي ضوءاً ليس فقط على النتائج المرتقبة للحرب المقبلة، بل أيضاً عن التكتيكات والإلزامات التي تمليها الحرب المقبلة على الجانب العربي للخروج بنتيجة أكثر إيجابية من حرب تشرين الأول/أكتوبر.

في المجتمعات الحديثة، يحكم ويحدد جماع بنيات المجتمع بنيته العسكرية، والتطور الذي تصيبه القوة العسكرية لأمة ما لا يتميز عن تطورها في الميادين الأخرى، وبالتالي فإن البنية العسكرية تشكل خلاصة التطور العام للمجتمع ومرآة تلاحمه واتساق بنياته، وهي مشروطة بوجه خاص بالسمات الخاصة بالدولة التي تقوده، أي ببنيته السياسية. وفي المجابهة بين مجتمعين، إذا توازنت العناصر والعوامل

الأخرى، من الطبيعي أن يتغلب المجتمع الأحدث على المجتمع الأقل حداثة. وهذه الحقيقة تصبح أكثر وضوحاً مع تصاعد التقدم التقنولوجي. والترابط بين البنيات يمضي إجمالاً، على هذا النحو: اقتصادية ـ اجتماعية ايديولوجية سياسية عسكرية، مستندة على قاعدة معينة من القوى المنتجة. بيد أن هذا حكم عام، يصدق بشكل خاص على الأمم التي شهدت تطوراً سوياً، متسقاً، ولم تعانِ هيمنات أو إكراهات أو اختلالات. أضف إلى ذلك أن هذه المستويات أو البُنى المختلفة لا تتحرك بالطريقة أو الوتيرة ذاتها، إذ قد يتسارع تطور بنية ما ويتباطأ تطور أخرى، بل قد يحدث تقدم في البنية الاقتصادية، ما دام لا يصل إلى حدود ثورة صناعية ترسي هيكلاً صناعياً لُجماع المجتمع، يرافقه جمود أو تقهقر في البنية الايديولوجية والسياسية. وليس أكثر ابتذالاً للماركسية من القول، باسمها، بالاقتصادوية (ولا يعني هذا نفي أهمية الاقتصاد) أو الترابط الميكاني والحتمي بين مختلف بنيات المجتمع أو بين هذه البنيات وقاعدتها الاقتصادية.

هذه الحقيقة تقفز إلى العين عبر معاينة المجتمعين المصري والإسرائيلي والمقارنة بينهما:

عندما حلت بنا هزيمة عام ١٩٦٧، انطلق عشرات المنظرين يخبطون في أحاديث كانت مزيجاً من العلك والهذيان. تحدثوا عن كل شيء، إلا عن الشيء الحقيقي، المباشر، العياني، المحدد. تحدث البعض عن تخلف حضاري، وتحدث بعض آخر عن تخلف تقنولوجي، ولكن لم يتحدث أحد، وهذا ليس بالمستغرب، عن تأخر سياسي، مع أنهما يشكلان مركز ومصدر الفوات العربي، كما أن تحديث البنيتين الايديولوجية والسياسية يشكل، في عصر الهيمنة الإمبريالية المتفاقمة مسبقة ورافعة التقدم العربي.

من السهل الحديث عن تأخر تقنولوجي عربي، لأن هذا التأخر جلي يفقأ العين من جهة، ولأنه يظهر، مجاناً، بمظهر من كشف عن حلٍ لمشكلة أو قام بنقدٍ لوضع ينبغي أن يتجاوزه المجتمع العربي من جهة أخرى. والواقع أن الشخبوطية العربية في شتى تلاوينها ليست أقل ثرثرة من هؤلاء عن التقنولوجيا. بل على العكس، فالمداخيل البترولية الضخمة (قياساً بالدخول القومية العربية)، على الرغم من التبذير وعلى الرغم من اللصوصية الإمبريالية، قد تفتح مجالاً لإنزال (ولا نقول: اندياح) منشآت صناعية، في عدد من البلدان العربية. لكن ما أبعد هذا عن بناء هيكل صناعي لجماع المجتمع العربي ووضع الأسس المادية لتحديثه. نعم إن عدداً كبيراً من التقنويين (أي أنصار التقدم عبر التقنولوجيا) لا يدرك ماهية مسألة التأخر، لكن عدداً

غير قليل منهم يعي بوضوح أنه يفصل «تقدميته» التقنوية هذه على قد الشخابطة وأنه يضفي على الأخيرين جلباباً من «الحداثة» و«التقدمية» و«الثورة»، في حين أن التقليدية والامتثالية تتجسد فيهم.

غير خاف أن إسرائيل لا تزال بعيدة عن إنجاز بناء هيكل صناعي حديث للمجتمع، بل إن الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من أن متوسط الدخل غير متدن، لا يزال موسوماً بسمات رئيسية للاقتصادات المتخلفة، من ضعف التصنيع ونمو طفيلي في الخدمات (القطاع الثالث) وتصدير مواد غذائية محدودة: الحمضيات بخاصة، أو شبه حرفية: (صقل الماس)، بالإضافة إلى تبعية واضحة إزاء الخارج.

وإذا اعتبرنا، وفقاً للاقتصادوية، القاعدة الصناعية لمجتمع ما أو، بعبارة أوضح، تقدمه التقنولوجي، المؤشر الوحيد على مدى حداثته، تعيَّن علينا أن نعتبر المجتمعين المصري والإسرائيلي على مستوى متقارب من الحداثة (من هذه الزاوية، تبدو مصر أكثر تقدماً بكثير من فييتنام الشمالية). ومع أن نسبة عمال الصناعة إلى مجموع اليد العاملة بلغت، في العام ١٩٦٥، حوالى ٢٩ بالمئة في إسرائيل (في الدولة الصناعية تبلغ، إجمالاً، ٥٠ بالمئة)، وفي مصر ١٦ بالمئة، ومع أن نسبة العمالة والإنتاجية في إسرائيل أعلى بكثير مما هي في مصر، إلا أن نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي المصري (وتبلغ ٢٧,٢ بالمئة منه) أعلى من نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي الإسرائيلي (وتبلغ ٢٤,٢ بالمئة منه). كذلك فإن عدد الطبقة العاملة المصرية، القاعدة البشرية الحديثة للمجتمع المصري، يعادل خمسة أضعاف عدد الطبقة العاملة الإسرائيلية، كما أن مصر تملك نواة مناسبة لصناعات ثقيلة، في حين أن إسرائيل تفتقر إلى مثل هذه النواة. فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن مصر وإسرائيل، وهما دولتان غير صناعيتين بالطبع، تقترضان التقولوجيا والوسائل التقنية من الخارج، يتضح لنا أن الحديث عن سبق إسرائيلي تقنولوجي على مصر (مثلاً) مجرد علك، الهدف منه، في آخر تحليل، تغطية السبق الإسرائيلي الحقيقي على العرب في ميادين أخرى: السبق الايديولوجي، الاجتماعي، السياسي. إن مصر متأخرة تقنولوجياً عن فرنسا مثلاً، لكنها ليست متأخرة، تقنولوجياً عن إسرائيل، لأن لاتقنولوجيا وطنية أصلية في إسرائيل، كما أن القاعدة الصناعية الإسرائيلية ليست متقدمة على نظيرتها المصرية، وأخيراً (ونقول هذا للطبقاويين) فإن الطبقي في النخبة الإسرائيلية ليس متقدماً على الطبقي في النخبة المصرية.

وعلى هذا، وما دامت إسرائيل والعرب تقترضان تقنولوجيتهما ووسائلهما التقنية من الخارج، ولا أمل قريباً لهما في الاستغناء عن هذا الخارج على هذا

الصعيد، تغدو المسألة مسألة توفير البنية (أو المقدمة أو الرافعة) السياسية والايديولوجية القادرة على استخدام التقنولوجيا المقترضة استخداماً مناسباً. والحال أن البنية السياسية والايديولوجية الإسرائيلية لا تزال تبرهن على أنها أقدر بكثير على استخدام هذه الوسائل التقنية وهذه التقنولوجيا. لذا فالحديث عن تأخر تقنولوجي عربي بالنسبة إلى إسرائيل يراد به في الواقع ستر الفوات السياسي والايديولوجي والاجتماعي العربي. وذلك لأنه عندما تحول المسألة إلى مسألة تأخر تقنولوجي (وهذا يحمل ضمناً البراءة للبنيتين الايديولوجية والسياسية واعتبارهما سويتين)، تصبح المسألة بحاجة إلى زمن مجرجر لتدارك هذا التأخر في بناء قاعدة اقتصادية حديثة، صناعية بخاصة.

والعلك الأدعى للسخرية أيضاً القول، استناداً إلى الاقتصادوية نفسها، إن التقدم العربي للحّاق بالعصر لا بد أن يأخذ نقطة انطلاق له بناء قاعدة اقتصادية حديثة، فتأخذ السيرورة المنحى التالي: التقنولوجي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الايديولوجي ـ السياسي. هذه الأطروحة (وتنسب زوراً إلى الماركسية، ولكنها تنتسب إلى اقتصادوية تبسيطية) تنكر لا القرون الأربعة من التطور الثقافي ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي سبق ومهّد للثورة الصناعية في الغرب، بل تنكر أيضاً أن الانطلاق في سيرورة تغيير وتحديث المجتمع الروسي (والصيني أيضاً) قد بدأت جدياً بعد أن تم قلب البنية السياسية الروسية المفوتة، هذا القلب الذي مهدت له إنجازات ايديولوجية طويلة، بلغت درجة النضج في انتصار الماركسية في صفوف الإنتيليجنسيا الروسية، لا بوصفها ايديولوجيا اشتراكية فقط، بل أيضاً بوصفها ايديولوجيا تحديث راديكالي للمجتمع الروسي، ومن هنا تعريف لينين للاشتراكية بأنها سلطة السوفياتات + كهربة روسيا. ومع أننا بعيدون عن تسفيه محاولات التصنيع العربية (لا تزال قاصرة جداً، حتى من زاوية تقنية)، ولكن ينبغي إزالة الأوهام التي علقت بها: إن محاولات التصنيع هذه، من دون أن تسبقها، أو ترافقها على الأقل، عملية قلب للبنى السياسية والايديولوجية، ستكون غير كافية لتحديث المجتمع العربي، لأن الايديولوجي والاجتماعي والسياسي المتأخر سيهيض الاقتصادي المتقدم (على فرض حصوله). لذا فالسيرورة التاريخية للتقدم، القديمة والحديثة، الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، لا تزال وستبقى، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي والانفجار السكاني، هي نفسها: الايديولوجي ـ السياسي ـ التقنولوجي ـ الاقتصادي.

المقارنة السريعة، التي أجريناها قبل قليل، بين البنيتين التقنولوجيتين والاقتصاديتين المصرية والإسرائيلية، تكشف منذ الوهلة الأولى، أن الاقتصادي لم

يفرز هكذا أوتوماتياً الايديولوجي والاجتماعي والسياسي. بل يمكن القول، على رغم وجود قاعدة صناعية متقاربة الأهمية في كل من البلدين، إن السياسي والاجتماعي والايديولوجي في المجتمع المصري أكثر تأخراً من الاقتصادي ـ التقنولوجي، في حين أن الايديولوجي والاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسرائيلي أكثر تقدماً بكثير من الاقتصادي ـ التقنولوجي. وهذه التجربة ذات الجانبين المتفارقين، العربي والإسرائيلي، تبين بوضوح كيف أن عملية التحديث هي عملية اقتصادية بوصفها بالأحرى عملية فرعية لاحقة لعملية التحديث الايديولوجي والسياسي.

لقد استطاع المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من أن حوالى ٤٠ بالمئة من أعضائه جاؤوا من بلدان متأخرة، بفضل نخبة سياسية عصرية وعلمانية، أن يقيم لنفسه هيكلاً ثقافياً ـ سياسياً ـ اجتماعياً حديثاً نسبياً أو نصف متقدم، ونَصِفُ هذا الهيكل بأنه نصف متقدم لأن إسرائيل لم تبن مجتمعاً صناعياً بالمعنى الحق للكلمة.

وهذا الهيكل (أو البناء الفوقي) فتح بدوره السبيل، بمساعدة عوامل دولية مؤاتية، لتقدم اقتصادي نسبي، أي لتقدم نسبي في البناء التحتي. ونحن هنا، عندما نبرز العصرية النسبية للمجتمع الإسرائيلي، نفعل ذلك فقط للمقايسة مع المجتمع العربي المفوت جداً، وذلك لأن العصرية النسبية التي للمجتمع الإسرائيلي لم تنجم فقط عن كون إسرائيل لم تبن هيكلاً صناعياً حديثاً، بل أيضاً إنه لا تزال تزن على تلك العصرية الايديولوجيا اليهودية التقليدية التي لا تزال فاعلة لدى قطاع غير صغير من المجتمع الإسرائيلي (على الرغم من أن الدور السياسي والثقافي لهذا القطاع أضعف بكثير جداً من حجمه العددي). والواقع أن هذه العصرية النسبية تكمن في أساس التقصير الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. أضف إلى كل ذلك أن إمكانات تقدم المجتمع الإسرائيلي مزحومة بصغر حجمه وضآلة ثرواته الطبيعية وقلة عدده.

مع أن البنية العسكرية في مجتمع ما، كما قلنا قبلاً، محكومة بجماع بنيات المجتمع لكن يمكن، في ظروف معينة، تطوير هذه البنية لتصبح أكثر تقدماً بنسبة غير بسيطة من بنيات المجتمع الأخرى، وبخاصة الاقتصادية والتقنولوجية والايديولوجية (كما أنها قد تتفسخ لتصبح أكثر تأخراً من المجتمع ككل أو من بعض بنياته). لكن هذا الأمر يبقى مشروطاً ومحدداً بشرطين أساسيين: **الأول** أن تكون البنية السياسية على درجة كافية من التقدم، تجعلها مؤهلة لتطوير البنية العسكرية التطوير المطلوب. **والثاني** أن تستطيع البنية السياسية للبلد، إذا كان يفتقر إلى صناعة

قومية تؤمن له السلاح المطلوب، حل مشكلة التموّن بالسلاح بشكل مناسب (وبالنسبة إلى إسرائيل حل مشكلة تمويل الحرب، جزئياً).

ولقد استطاعت النخبة الإسرائيلية، لتقديرها أن بقاء إسرائيل يتوقف على قدرتها العسكرية، أن تجعل البنية العسكرية الإسرائيلية أكثر حداثة وتماسكاً وانسجاماً بكثير من المجتمع الإسرائيلي بوجه عام. ولا يتجلى ذلك فقط في استدراك الوسائل التقنية العسكرية من الخارج واستيعاب استخدامها، وبالتالي تذليل مشكلة تأخر الاقتصاد والتقنولوجيا الإسرائيلية، بل أيضاً وأساساً في جعل الهيكل البشري للمؤسسة العسكرية هيكلاً حديثاً (المراتب العليا والمراكز الحساسة يشغلها ضباط من أصول غربية)، في إيلاء عناية قصوى بالثقافة العامة للقادة العسكريين، في الحفاظ على قيم معينة داخل المؤسسة العسكرية، في دمجها بالمجتمع وتجديد كادراتها بُكورياً وفي إخضاعها للسلطة السياسية خضوعاً كاملاً ومطلقاً.

لا شك أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بدور مميز في الدولة الإسرائيلية وفي المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها لم تكن تتمتع بامتيازات لا مادية ولا سياسية ولا هي دولة داخل دولة. لم يتحول المجتمع الإسرائيلي، بسبب من ضخامة المؤسسة العسكرية ودورها المصيري، إلى مجتمع عسكري، بل بقي، إذا صح التعبير، مجتمعاً محارباً فحسب، وجاءت ساعة البرهان مع حرب تشرين الأول/أكتوبر، فما إن اكتشف الرأي العام الإسرائيلي «المحدال» (التقصير)، علماً بأن الجيش الإسرائيلي لم يُهزم، حتى أخضع مؤسسته العسكرية لنقد صارم ولمراجعة أكثر صرامة وقلَبها رأساً على عقب، ثم أطاح بقمة هرمه السياسي: (مائير، غاليلي، دايان).

ثمة حقيقة واقعة: لا مكان لحكم عسكري في بلد أنجز ثورته الصناعية. لكن في إسرائيل، التي لم تنجز ثورة صناعية ولم تبن مجتمعاً صناعياً حديثاً، لم تتوفر فرصة لحكم عسكري، رغم الدور الذي يلعبه الجيش في حماية «المجتمع ـ الغيتو»، لأن مجتمعاً برجوازياً، مجتمعاً مدنياً، قد تكوَّن فيها. نعم إن هذا المجتمع يفتقر إلى قاعدة صناعية مناسبة، إلا أن تقدم البنيات الايديولوجية والاجتماعية والسياسية تكفل بلحم هذه الثغرة.

في الجانب العربي، ما كادت سيرورة نزع الاستعمار تشارف فصولها الأخيرة، حتى رطمتنا على الفور كارثة فلسطين. كارثة شعرنا بهولها ولا شك لكننا لم نعقل أبعادها ولا جذورها: لم نعقل لا حقيقة المشروع الصهيوني ولا مغزى نجاح الضربة التي نزلت بنا ولا دلالتها على فوات وتهرؤ بنيات المجتمع العربي. شعرنا بحدة، لكن لم نعقل بعمق: عشرات الآلاف من المقالات والقصائد والقصص والروايات

رشقت خلال ربع القرن الماضي أسىً على ضياع فلسطين، غضباً على الاستعمار والصهيونية، تحريضاً على الرجعية العربية الخائنة المسؤولة عن الهزيمة، لكن لا دراسات جدية جديرة، تحتل مكانة مسيطرة لدى الإنتيليجنسيا العربية، تلتقط جذور الهزيمة الكامنة في ثنايا بنيات مجتمعنا الاجتماعية ـ الايديولوجية ـ السياسية.

في ظل أزمة ثورية لم تتواكب بوعي ثوري مناسب بقيت الزلزلة التي أصابت الأمة العربية بالأحرى في حدود الانتفاضة لا الثورة، أي في حدود الثورية الشعورية لا الثورية العقلانية التي تمنح قوى الثورة وعياً مطابقاً لحاجات التقدم، وبخاصة حاجات معاصرة المجتمع العربي للمجتمعات الحديثة.

القيادات التاريخية للحركة التحررية العربية، التي وقفت عاجزة أمام الصهيونية وأمام تغلغل أشكال جديدة للنفوذ الإمبريالي، كانت تفقد اعتبارها. وفي مجتمع كانت كتلته الأساسية لا تزال هاجعة وهامدة وخارج العصر (الكتلة الفلاحية + المرأة) كان طبيعياً أن تأتي الانتفاضة من فوق أولاً ومن قبل القوة الأكثر تنظيماً، الضباط، ثانياً. هذا السلطان المتنامي للجيش، الذي لم يترافق مع تحديث وعقلنة مناسبين في الايديولوجيا العربية السائدة، أدى إلى تضخيم الجيوش عددياً من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحولها إلى قوة سياسية مهيمنة في كثير من الأحيان، ووازنة، «دولة داخل دولة»، في معظم الأحيان. هذا الواقع عرقل دمقرطة مراكز اتخاذ القرار العربية، وذلك لأن جوهر السلطة العسكرية، المبنية على التراتب والأمر والطاعة، تعرقل ذلك.

ومع أن تحوّل الجيش إلى قوة سياسية مهيمنة أو إلى دولة داخل الدولة يكمن في أساس تدني قدراته القتالية، إلا أن ثمة عاملين آخرين لعبا دوراً في هذا الصدد: فالتقلبات في قمة السلطة كانت تنزف الجيش من كفايات يشكل تراكمها أساس قدراته القتالية. كذلك فإن التحديث الكولونيالي المحدود، (لأنه لامس سطح وطرف المجتمع العربي) ما لبث أن تقهقر مع تقلص النفوذ الفكري للعناصر المثقفة الليبرالية، ومع تنامي ظاهرة تريف المدن العربية، وبالتالي ترييف الحياة السياسية العربية.

إنها لمفارقة : على عكس التطور البرجوازي الأوروبي، الذي أطلق سيرورة مدننة الريف، فإن سيرورة التطور البرجوازي الطرفي في الوطن العربي (نظراً لهامشية التصنيع وردود الفعل الثقافية السلبية ضد الهيمنة الكولونيالية) عملت باتجاه ترييف المدن العربية. لا شك أن برجوازية المدن العربية متأخرة، هي أيضاً، سياسياً وثقافياً، إلا أن ترييف المدينة العربية (والتاريخ العربي هو تاريخ المدينة العربية) عزز هذا التأخر وقرض أكثر فأكثر بقايا التحديث الكولونيالي، رغم سطحيتها ومحدوديتها.

نحو وعي نقدي للهزيمة(*)

بعد التطورات العربية الأخيرة، المتمثلة بسلسلة تراجعات انهيارية أمام إسرائيل وأمريكا، لم يعد بوسع أحد، حتى أكثر الظافرويين إيغالاً في الخيال والتفاؤل، أن ينكر أن الأمة العربية تتخبط في هزيمة شاملة مطبقة، وأن محاولة النهضة العربية الثالثة قد اندحرت وصفيت.

الظافريون، الذين توهموا طريق النهضة العربية والثورة العربية طريقاً سهلاً، معبداً، كـ «شارع نيفسكي»، يكرج عليه الثوريون العرب بقدر عظيم من الملاسة، بلا نكسات ولا هزائم ولا قهقرات، ـ الظافريون هؤلاء سيسقطون بلا ريب في يأس قاتل، ويذهبون للتفتيش عن خلاصة فردي.

في المقابل الثوريون الواقعيون، الغارزون أقدامهم في التربة العربية والمترعون بأحلام الأمة العربية في غد أفضل، ـ هؤلاء الثوريون سيمحصون التجربة بعيون جديدة وعقل جديد وفكر جديد، مفتشين عن نقطة بداية لنهضة لا تنهزم ولا تنتكس. هؤلاء الثوريون الواقعيون لا يقولون إن الطريق طويل، بل يقولون إن الطريق بحاجة إلى عمل فحسب، إلى شغل وعرق، منتظم، دؤوب، صبور. ثم إنهم يعرفون أن هذه النهضة العتيدة بحاجة أولاً وأساساً إلى وعي جديد.

ما نقطة انطلاق هذا الوعي الجديد؟

هذا الوعي الجديد ينطلق، كما يقول جورج لوكاش، من «نظرية تمتزج فيها نظرية أخلاق اليسار المتجهة شطر ثورية جذرية بتفسير تقليدي محافظ للواقع».

لقد آن للثوريين العرب أن ينتهوا من الايديولوجيا. وعندها سيكون بإمكانهم أن يهجروا الوعي الامتثالي للهزيمة العربية وينتقلوا إلى وعي نقدي لها.

* * *

(*) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧.

أولى الايديولوجيات التي ينبغي أن تسقط هي هذه الرؤية العربية، المنتشرة في قطاعات تقدمية واسعة، لسياسات العالم الخارجي إزاءنا، لتناقضاته معنا لمعاركه ضدنا. هذه الرؤية هي مزيج من ايديولوجيا ودراما، بل قل إن في هذه الايديولوجيا شيئاً من أسطورة تقول: الأمة العربية واقعة ضحية مؤامرة متجددة، تحولها قوى خارجية شيطانية، شريرة. ومع استمرار العجز العربي، الذي لا يؤبه بدوره في تشجيع «التآمر» وتوسيع فرص نجاحه، تتضخم الأسطورة وتترسخ لتصبح منظوراً، تقيم من خلاله الأحداث و«تحلل» المعارك، الصراعات والتناقضات.

عندما قلنا إن في هذه الايديولوجيا شيئاً من أسطورة، عنينا أنها تنطوي على شيء يقع إلى جوار الحقيقة الواقعية، على شيء يمتّ بصلة ما إليها: الأمة العربية عانت، ولا شك، اضطهاداً واحتلالاً، خضعت لهيمنة مارستها دول استعمارية، كما ابتليت باستعمار استيطاني زاحف، لكن، هل كانت، يوماً العلاقات بين الأمم، بما في ذلك علاقات الأمم الأوروبية في ما بينها، على غير هذا النحو الذي عرفته الأمة العربية، في العصر الحديث، في تجربتها مع الاستعمار؟! ثم، لماذا هذا التساقط السهل أمام الاستعمار، لو لم تكن بنى المجتمع العربي متآكلة ومفوتة، وبالتالي، قابلة للاستعمار؟!

لنتأمل مثال السلطنة العثمانية، عندما كانت متماسكة قوية، كانت مهابة، بل مرهوبة، من الغرب: ألم تدقّ جيوشها أبواب النمسا؟ لكن ما إن دب في بنيانها التفسخ وتحولت إلى «الرجل المريض»، في وقت كانت فيه أوروبا تحرز تقدمات واسعة حاسمة، حتى أصبحت موضوعاً لسياسات الدول الأوروبية الكبرى وهدفاً لمطامعها الاستغلالية والتوسعية، وانطرحت مسألة اقتسام «تركة» الرجل المريض، اقتسام حالت دونه التناقضات الدولية زمناً طويلاً، ثم أنجز مع حل هذه التناقضات على نحو ما مع نهايات الحرب العالمية الأولى.

التاريخ مليء بصراعات ومنافسات لا تنقطع بين الأمم. هذا أولاً. ثانياً، في هذه الصراعات كانت نسبة القوى هي العامل الحاسم. ما أكثر أمثلة التاريخ القديمة والحديثة التي تدعم هذه الأطروحة: السقوط الفارسي والبيزنطي السهل أمام الغزو الإسلامي، التوغل الإسلامي في الغرب وصولاً إلى بواتييه، ثم التوغل العثماني إلى قلب أوروبا، السقوط العربي السهل أمام الغزو المغولي، الصليبي، وأخيراً، وأخيراً، في العصر الحديث، أمام التوسع الاستعماري الأوروبي الحديث وأمام الغزو الاستيطاني الصهيوني الذي تم في سياق الأخير. هنا تتجلى، على نحو ساطع، عقلانية التاريخ والجزاء الذي يفرضه والاستحقاق الذي يعطيه: ضعف أو تفسخ

البنيان الداخلي لأمة ما هو الذي يستقدم الغزو الخارجي أو الهيمنة الخارجية. والسقوط أمام الخارج ليس سبباً للتفسخ أو الضعف أو التأخر الذي يصيب البنيان الداخلي، بل نتيجة من نتائجه.

بيد أن الفكر العربي السائد، بما هو فكر تقليدوي وتقليدوي جديد، وعاجز بالتالي عن طرح أسئلة واتخاذ موقف نقدي من البنى الحالية للمجتمع العربي، هذا الفكر لا يزال يرفض عقلانية التاريخ. من هنا يبدو الواقع، في مرآته، أشبه بمفارقة خالية من المنطق، ومؤلف بالتالي من سلسلة من الصدف السيئة والحظوظ العاثرة، جاءت بها «خيانة» الزمن أو التاريخ للأمة العربية.

والواقع أن هذا الإحساس الحاد بالجريمة، غير المبررة وغير المفهومة، التي ارتكبها ويرتكبها التاريخ ضد الأمة العربية، يفعم الفكر السياسي العربي الرائج بضرب من التوتر المأساوي، يجعله عاجزاً عن القبض على وعي مناسب أو مطابق (للواقع)، يشكل مقدمة لأزمة خروج الأمة العربية من هزيمتها الطويلة.

هذه الرؤية الدرامية (وهي، في التحليل الأخير، رؤية دوغمائية دينية) للهزيمة العربية نجدها، أول ما نجدها، في مفردات الأدب السياسي العربي الرائج: مؤامرة، خيانة، عمالة، انحراف، تجسس، مخطط إمبريالي عميل، إلخ. وفي مرحلة قبيل هزيمة حزيران/يونيو وما بعدها انتشرت مفردات إضافية أكثر توتراً: تصفية قضية فلسطين، الحل السلمي الاستسلامي، قرار مجلس الأمن التصفوي، المخطط الأمريكي - الإسرائيلي - الرجعي للتآمر على كذا وكذا.

بالطبع، لا يسع أحداً أن ينكر أن هذه الأعمال والأساليب تشكل جزءاً من «عدة الشغل» في الصراعات الدولية، لكن العامل الحاسم في هذه الأخيرة هو شيء آخر، هو نسبة القوى الفعلية (أو ميزان القوى) بين الأطراف المتواجهة. كل «عدة الشغل» الإمبريالية والصهيونية والرجعية ما كانت تساوي قشر بصلة لو كانت البنية العسكرية المصرية أقل تأخراً فأحبطت العدوان الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧. المياه الراكدة هي وحدها التي تجمع الطحالب والجراثيم والطفيليات، والبنى المتآكلة هي وحدها التي تتيح للمؤامرة أن تحبك.

من دون هذا التوتر الدرامي تغدو التسميات أكثر مطابقة للواقع وأشد فضحاً لعوراته: بدلاً من «مؤامرة» نقول «ميزان قوى»؛ بدلاً من «قوى شيطانية شريرة» نقول «قوى دولية تخدم مصالحها القومية» (كما نخدم نحن مصالحنا القومية)؛ بدلاً من «ضحية» نقول «مجتمع مفوّت عاجز عن الدفاع عن وجوده ومصالحه» إلخ.

هذا التوتر الدرامي، الذي يستند ويصوغ التصور المؤامراوي العربي، يضعف

إلى أقصى حد، إن لم يعدم، الرغبة في التعرف على الواقع العياني. إذ ماذا تضيف هذه المعرفة ما دام العدو هو العدو؟! أليس أمراً مذهلاً ألا يعنى الفكر السياسي العربي السائد، ناهيك عن النخب العربية النافذة، بالتعرف مثلاً على واقع إسرائيل (يكتفي بشتمها ورسم صورة ايديولوجية عنها، في وقت تعرف فيه إسرائيل كل شيء عنا) مع أنها تشكل أكبر تحد إذلالي للأمة العربية؟

انعدام روح الفضول لدى الفكر العربي السائد، عجزه عن طرح أسئلة وميله إلى تقديم أجوبة يقينية فقط، كونه فكراً إيمانياً لا يميز بين حكم القيمة وحكم الواقع، يحجره في حدود العمس (Syncrétion) أي الإدراك الطفولي، وهو الإدراك غير المتميز، الحسي، العمومي، المشوّش، للواقع. من العمس تولد النزعة التأويلية (أو التأويلوية) في التحليل السياسي العربي. والواقع، ما الذي يمكن أن تفرزه «أدوات معرفية» كـ «خيانة» و«عمالة» و«مؤامرة» و«انحراف»، سوى الشلف التأويلي في النظرية والإرهاب الجسدي والفكري في الممارسة.

في التأويلية، التي تذكّر بمناهج التفكير لدى الفرق الباطنية، تشحب أو تُغيِّب مقولة الواقعي (الواقعي هنا ضد أو نقيض اللاواقعي، المتخيل، المتوهم): العياني والمباشر منبوذان أو مؤولان على نحو أحول ومدرجان في سياق لاعقلاني. بما أن الظاهر قشر ظاهري، أي ما دام ليس ثمة من ترابط بين الظاهر والباطن (والباطن، هنا، يعني الجوهر)، أو ما دام الظاهر مجرد تمويه للباطن، «تغوص» التأويلوية «عميقاً» في البحث عن الأسباب البعيدة للحدث السياسي، وتجعل من التجريد تجريداً للحدث من كل واقعيته، زاعمة أنها تريد أن تمسك، أو هي تمسك فعلاً، بأسبابها الخفية، المدلّسة، غير المرئية، الأصلية.

هذا الذي يزوّر عن العياني والمباشر والراهن ويتركها تفلت من حقل رؤيته، ليمسك بالخفي، غير المرئي، البعيد، العميق، سرعان ما يجد نفسه، ما دام الخفي خفياً وغير المرئي غير مرئي والبعيد بعيداً والعميق عميقاً، منساقاً إلى الشلف من جهة، وإلى التأويل من جهة ثانية.

الشلف، الناجم عن عجز أو عن إعراض عن التقاط الوقائع والأشياء ذات الكثافة والقوام والحجم، ناهيك عن الدقاق (Nuances) (أو الفروق الدقيقة الغامضة) التي فيها، يتشبث بـ «شبه الواقع» أو «خيال الواقع»، اللذين لا يوجد فيهما، في أحسن الأحوال، إلا العموميات التي تهمهم بكل شيء ولا تقول أي شيء. ثم يأتي التأويل، الذي هو عملية تجميع هذه العموميات أو خيالات الواقع، بوحي من مسبقات وقبليات، في صورة ايديولوجية، تنفس غضباً أو تستر قصوراً. هنا تصب

التأويلوية في ضرب من الإيمانوية الجديدة، المجددة، التي انتشرت في المشرق العربي، بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، على أيدي عدد من منظري الحركة القومية العربية أولاً، والماركسية العربية المسفيتة الستالينية ثانياً. لذا ليس ثمة ما يدعو إلى الاندهاش عندما نرى ذلك التشابه الكبير، في المنهج على الأقل، بين «تحليلات» حزب التحرير الإسلامي و«تحليلات» أحزاب وجماعات قومية عربية وماركسية عربية مسفيتة وماركسية مستحدثة فوق ثورية.

هذا التصور المؤامراوي، المستند إلى الشلف التأويلي والمترافق معه، جلب المزيد من الانحطاط إلى الوعي العربي، وحوّل «تحليلاته» إلى شطحات وهلوسات سكيزوفرينية، على الرغم من أنها يسارية وثورية، لعبت أشد الأدوار شؤماً في تسهيل الهزيمة وتزمينها. وهذا يفسر لماذا ترافق، لدى الحركة القومية العربية لما بعد الحرب العالمية الثانية، تصاعد عدائها للإمبريالية وتزايد هشاشتها أمام ضربات الأخيرة وإسرائيل.

وإذا كان التصور المؤامراوي، بتركيزه على العامل الخارجي في الهزيمة العربية، قد جعل المجتمع العربي القائم بمنجاة من التشكيك والنقد، كذلك فإن الشلف التأويلي قد طرد مقولة «المطابقة» (Adequation) بوصفها نافلة أكاديمية، برجوازية، تضيع الحقيقة العامة، المثبتة من قبل، في أكوام من التفاصيل وفي متاهات المماحكات حول الجزئيات.

في الوعي النقدي الجديد المطلوب، حيث ينبغي قلب الإشكالية القديمة السائدة في الفكر السياسي العربي التقليدوي والتقليدوي الجديد، وكذلك الماركسي العربي المسفيت والمستحدث، تتغير صورة الواقع في ذهننا، بل إن هذه الصورة، التي كانت مقلوبة ومضببة في التصور المؤامراوي والشلف التأويلي، تعود إلى وضعها الطبيعي، حيث يستوي الواقع واقفاً على قدميه وجلياً.

إن الوعي النقدي الجديد، في سعيه وراء المطابقة، ما دام قد تخطى الايديولوجيا القوماوية وكل رواسبها فلم يعد يعتبر نقد المجتمع من المحرمات، يهيِّر أو يقلب أو يعدِّل كل العمارات الايديولوجية القديمة المشيدة في أذهاننا عن الواقع. وعندئذ يغدو الكثير من الحقائق العامة قاصراً عن تفسير هذا الواقع من جهة، ومختزلاً نوابضه، حيزاته، عناصره وحركته من جهة أخرى.

لنأخذ مثلاً:

الصورة التي للصراع العربي ـ الإسرائيلي في الايديولوجيا السياسية العربية

الرائجة تقول إن الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل. هذه الصورة ليست وهماً خالصاً، بل على العكس فهي تستند إلى/ وتنطوي على عدد من الوقائع، ولكن وقائع مأخوذة بشكل انتقائي، مشرذم، جزئي من جهة، ومدرجة في بناء ايديولوجي ينسجم مع مسبقات ايديولوجيتنا التقليدوية ويرضي شعورنا ونزعاتنا من جهة ثانية. لا شك أن سيرورة تكون إسرائيل قد تمت في إطار السياسة الاستعمارية وكفرع من حركة التوسع الاستعماري الأوروبية، وأن الانتداب البريطاني فتح الباب، من خلال وعد بلفور، لبناء دولة إسرائيل. ولكن ما أبعد هذا عن القول إن الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل.

هنا، الفكر العربي التقليدوي الجديد بعامة والنخب العربية النافذة بخاصة تدلّس على الشعب العربي: عبر حقيقة أو حقائق عامة يجري تهريب أكذوبات تستر واقع الفوات العربي وتموّه الهزيمة العربية، السهلة والمخجلة. فلنتساءل:

أ ـ لو أن البنية السياسية الفلسطينية بخاصة، والعربية بعامة، كانت أقل تأخراً، أما كان بإمكانها أن تحبط وعد بلفور (الذي كانت السياسة البريطانية مترددة ومتذبذبة بشأنه)، كما أحبطت، مثلاً الحركة القومية التركية، ممثلة بالكمالية، معاهدة سيفر (المعقودة عام ١٩٢٠ والقاضية بتجزئة واقتسام الإمبراطورية العثمانية ووضع تركيا، شأن المشرق العربي كله، تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي)، وطردت قوات الغزو الاستعمارية واستعادت وحدة تركيا واستقلالها؟!

ب ـ هذا الباب الذي فتحه وعد بلفور (والذي مكّن من توطين عدد من اليهود في فلسطين أقل بكثير من عدد اليهود الذين أرسلتهم الدول العربية إلى إسرائيل غداة قيامها)، أما كان بإمكان البنية السياسية الفلسطينية أن تغلقه نهائياً لو كانت أقل تأخراً، وبالتالي أكثر فاعلية وأشد بأساً من الحركة الصهيونية؟!

ج ـ ما مغزى، بالنسبة إلى دور الانتداب البريطاني، أن يكون حد الحركة الوطنية الفلسطينية موجهاً ضد الصهيونية بالأحرى لا ضد الانتداب البريطاني؟ وأيضاً، ما مغزى كون التناقض الرئيسي، القتالي، في فلسطين قد أصبح، مذ صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، بين الحركة الصهيونية والاستعمار الإنكليزي، في وقت بقيت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية في موقف المتفرج؟! ألا تلقي هذه الواقعة ضوءاً على التصرف السوفياتي إزاء مشروع تقسيم فلسطين وبيع اليهود، خلال حرب ١٩٤٨، سلاحاً والاعتراف بدولة إسرائيل؟!

د ـ ثم، لماذا، في كل عام، نقيم، نحن العرب، المآتم بمناسبة ذكرى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧،

موهمين أنفسنا ومحاولين إيهام العالم أن الكارثة قد وقعت في ردهاتها وكواليسها، وأن إسرائيل قامت بقرار منها، في حين أن المعركة حسمت على أرض فلسطين وأن إسرائيل أصبحت، بقوة السلاح الصهيوني، أمراً واقعاً ونهبت من الأرض العربية أكثر بكثير مما أقره لها قرار التقسيم المذكور، وأن هذا الأمر الواقع لم يلبث أن فرض نفسه على تردد الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة؟! وبالتالي، ما كانت الدول الإمبريالية لتعارض العرب فعلياً بالقوة لو أنهم، في ساحة المعركة، أحبطوا قرار التقسيم ومنعوا قيام إسرائيل، وأن قرار التقسيم كان سيعدل عندئذ في ضوء الواقع الفعلي الذي يصنعه العرب.

هـ - وأخيراً، لجوء إسرائيل إلى الدول الاشتراكية لاستدراك حاجتها من السلاح، ألا يعني أن الغرب، خلال تلك الفترة، لم يمدها، نظراً لتأرجحه وتردده، بحاجتها منه؟!

هذه الوقائع، وهي عينات من فيض، التي بسطناها في صيغة تساؤلات، ليست بالطبع أسراراً، بل هي جزء من تاريخ منشور ومعروف، بيد أن العمس العربي، الذي تغزوه ايديولوجيا تقليدوية وتقليدوية جديدة، لم يتوقف عندها، أو حولها إلى عناصر في وعي ايديولوجي زائف، غير نقدي، للمأساة والهزيمة العربيتين.

الخارجي ليس شيطان العرب إلا بقدر ما يسمح له بذلك تآكل وفوات الداخلي: الفوات العربي هو ذلك الشيطان. إنه لتقليد عربي قديم، بدأ مع بدايات سيرورة الانحطاط العربي، أن نردّ مسؤولية البلايا العربية على الخارج. هذا التقليد عاد إلى الانبثاق مع العصر الحديث، لأن الوعي العربي كان، ولا يزال، وعياً امتثالياً محافظاً. إن عداء أمتنا للاستعمار وللإمبريالية مبرر ومشروع، بما هي أمة مضطهدة، مجزأة. لكن هذا العداء بقي سلبياً، أي لم يتحول إلى رؤية إيجابية تجعله ينطوي على مشروع ثوري مستقبلي، وبالتالي على رفض كل عمارة المجتمع العربي التقليدي وشبه التقليدي، بتقليدها، بايديولوجيتها، بطوابقها الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن مرتكزاتها الاقتصادية. مثل هذه الرؤية هي التي تفسر كيف تحوّل هذا العداء إلى حجاب يموّه العجز العربي والهزائم العربية، كما فاقم التخلف العربي، فبقي - أي العداء - مجرد نُواح، ذي نغم جديد، على الأطلال.

عندما نقرّ، وهذه حقيقة، أن الخارجي يفعل بقدر فوات وتآكل الداخلي، لا نعود بحاجة للصراخ على الطالع والنازل على الخارجي. بل سيكون تثوير وتحديث الداخلي وإقامة بنى جديدة، وبالنتيجة تعديل نسب القوى، وسيلة الفعل بالخارجي.

فقط انطلاقاً من رؤية كهذه نتجاوز منظوراتنا القدرية (الاستسلامية ضمنياً) إلى القدرة الإمبريالية وإحساسنا بالدونية إزاءها (منظورات تلقي بنا إما في نزعة انتحارية أو نزعة استسلامية محافظة)، ونسير في طريق يؤهلنا للتأثير فعلاً بالسياسات الإمبريالية والصهيونية، تعديلها أو إفشالها وتحطيمها بحسب الأحوال.

امتلاك فاعلية كهذه يتطلب، بادىء ذي بدء، أن نفرز ما هو واقعي عن ما هو ايديولوجي في تصورنا لتلك السياسات. إن فرزاً كهذا يستدعي: (١) تجنب الشعورية في التقويم، والتمييز (لا الفصل) بين حكم القيمة وحكم الواقع. (٢) فهم نوابض، عناصر، منطق، منهج، السياسات الحديثة بوجه عام وسياسات الدول الكبرى بوجه خاص. وفي كل الأحوال، إذا لم نعِ أن البلايا العربية أكبر وأعمق بكثير من مشكلة التأثيرات السلبية للسياسات الاستعمارية والإمبريالية، وأن التظاهرة الكولونيالية والإمبريالية تشكل عنصراً فحسب في السياسات الخارجية للدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، إذا لم نعِ ذلك لا نكون قد وضعنا أقدامنا في طريق امتلاك وعي مطابق.

أوراق حزيرانية(*)

- ١ -

من الوعي الامتثالي إلى الوعي النقدي
ومن الوعي الايديولوجي إلى الوعي المطابق

وحدها الحقيقة (أو الحقيقة الواقعية) ثورية. على المدى البعيد على الأقل. هكذا قال بحق، غرامشي. وهكذا أكد، بحق أيضاً، لوكاش. وهذه الحقيقة ليست، في نظر هذين العملاقين الماركسيين، الحقيقة الواقعية العيانية، المباشرة، بل الحقيقة التاريخية أيضاً. إذ في قاع الحاضر يقبع التاريخ، بل قد تطفو بعض تظاهراته على سطح الحاضر، وبخاصة عندما يتخثر أو يتحرك هذا الأخير في خط دوراني.

تأكيدا غرامشي ولوكاش يمليهما، بالأساس، شاغل نضالي، شاغل الممارسة الثورية، الإبداعية، الناجعة. فالوعي المطابق (المطابق للواقع والمناسب للهدف المرسوم)، الذي لا يمكن أن يتكون إلا على أرضية الحقيقة الواقعية، هو شرط الانتقال إلى الثورية العقلانية والاجتثاثية في آن. إن ثورية الوعي المطابق تتجلى في كونه يلتقط، خلال التحليل، أن الأهداف المنشودة، بالنسبة إلى أمة مفوتة، لا يمكن تحقيقها إلا بتكوين بنى جذرية جديدة. من هنا فالوعي الثوري الحق إما أن يكون نقدياً أو لا يكون، فالتنظير الثوري سرعان ما يتحول إلى ضرب من تبرير للأمر الواقع إذا أحجم عن التعرض للمحرمات، لـ «التابو»، التي يخلقها المجتمع التقليدي، ويغدو مجرد لعبة لتلاقي إثارة المشكلات الحقيقية والإجابة عنها.

بيد أن الفكر والحركة «التقدميين» العربيين ما زالا، إجمالاً، بعيدين عن هذه

(*) أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

الرؤية، ينكران ثورية الحقيقة الواقعية، ويدمجان حكم الواقع بحكم القيمة، بل يؤمن بعضهم أن الكذب، إذا كان مفيداً للعملية الثورية (وهذا افتراض مغلوط)، يمكن أن يكون تقدمياً وثورياً. «الثورية» الامتثالية التي لذلك الفكر ولتلك الحركة، المفتقرة إلى عقل نقدي، تلقيهما في أحضان الايديولوجيا (= خيال الواقع تارة أو فصاماً عنه تارة أخرى)، يبحثان فيها، على طريقة أبطال ألف ليلة وليلة، عن حلول عجائبية سهلة وعن انتصار سريع، أي عن حلول بلا شغل، بلا تعب، بلا عرق، بلا كفاح متواصل.

والواقع أن هذا التنكر للحقيقة الواقعية، بالأساس لأنها لا تعجبنا، إنما ينبع من مصدرين: **الأول**، امتثالية الفكر والحركة التقدميين العربيين وافتقارهما إلى وعي كوني أعجزهما عن نقد الواقع والمجتمع العربيين نقداً جذرياً، بل جرى تبرير ومثلنة المجتمع العربي القائم باسم الأصالة وتحت ستارها، فبقيا على السطح السياسي ينفّسان من خلال ثوراوية[1] فقيرة ومحدودة وضيقة الأفق عن الغضب العربي، وبالنتيجة، يتركان عمارة المجتمع العربي المهزوم بمنأى عن النقد. المصدر **الثاني** لهذا التنكر للحقيقة الواقعية هو عملية إعادة اعتبار إيهامية ثوراوية، يزعم أنها ضرورية للحفاظ على الروح المعنوية للأمة وتأكيد ثقتها بنفسها وقدرتها على تجاوز الهزائم والمحن، عملية تمثلت في التأكيد على الشعباوية والأصالوية كضمانة للنصر النهائي، كما تمثلت في التهوين من الهزيمة ولفلفتها وتصويرها كحدث بسيط، عارض، استثنائي.

غير أن حساب السرايا يكذّب حساب القرايا. ففي ساعة الفحص أو البرهان تسقط عملية البلف الذاتي الثوراوي: الايديولوجيا القوماوية[2] عاجزة عن خدمة

---

(١) بوجه عام، نستخدم اللاحقة «وية» كمقابل لـ (Isme) التي تعني نزعة، اتجاه ميل، مذهب، تمييزاً لها عن الصفة التي يوضع لها ياء النسبة مع تاء التأنيث: «يّة». وعندما نضع «أ» قبل اللاحقة «وية» إنما ندل على الانتساب الشكلي أو السطحي أو الذاتي أو الشعوري (وليس العميق، العضوي، العقلاني) إلى نزعة ما أو مذهب ما. مثلاً: نعني بـ «ثوراوية» الانتماء السطحي، الكاريكاتوري، الدوغمائي، الشعوري أو ما فوق الثوري إلى قضية الثورة. بالطبع هذا المصطلح لا ينطوي على حكم قيمة، أي إننا لا نشك بالنيات الطيبة للثوراوي، مثلاً، ولكننا ندين وعيه بالحَيَدان أو التأخر أو التقليدوية.

(٢) الكاتب، الذي يزعم أنه قومي عربي صميم، والذي يرى القومية إنجازاً للمستقبل، والذي ما زال العرب بحاجة إلى جهود ثورية كثيفة ودؤوبة وواعية لتحقيقها في بناهم المجتمعية قبل علاقاتهم الدولية، الكاتب ينظر بإشفاق إلى هؤلاء الثوراويين الذين يدعون إلى تجاوز القومية. لكي تتجاوز شيئاً يجب أن تكون قد حققته، والحال أن العرب لم يحققوا بعد قوميتهم كاملة، لا في بناهم المجتمعية ولا الثقافية ولا السياسية. لذا فإن مصطلح «قوماوية» الذي استخدمته سواء في هذا المقال أو في غيره، إنما أعني به النزعة القومية العربية ما قبل البورجوازية، أي السلفية، الماضوية، التقليدوية، المفوتة، نزعة تناقض أساليبها المحافظة أهدافها=

القضية القومية العربية، بل أنزلت بها المزيد من الهزائم والتقهقر والتفسخ. ها نحن أمام هزائم متفاقمة في صراعنا مع إسرائيل، فماذا خدم التبخير الذاتي القوماوي سوى وضع الشعب العربي في متاهة ايديولوجية حالت دون اكتسابه وعياً كونياً وتاريخياً يضعه في طريق الخروج من دوامة الهزائم؟!

والثورية الحقة، أي الثورية المكتسبة وعياً عقلانياً وكونياً وتاريخانياً من جهة، والمنغرزة في التربة العربية وفي الشعب العربي من جهة أخرى، ستجد نفسها مضطرة إلى أن تشق طريقاً جديداً، طريقاً آخر، يختلف جملة وتفصيلاً عن الثوراوية العربية المهزومة بفروعها الثلاثة: القوماوي العربي التقليدي وشبه التقليدي، الماركساوي العربي المسفيت، المستحدث الفدائوي. الثورية الحقة ترفض تغطية عورات الواقع العربي، في جميع حيزاته ومستوياته، ترفض أن ترش على العفن العربي عطراً وعلى الموت العربي سكراً. تسمي الأشياء بأسمائها. ترفض التهوين من حجم بلايانا العربية. ترفض تبسيط وتسطيح مشكلاتنا. إنها ثورية لاصقة بالواقع، لأن هذا الالتصاق ثوري وأخلاقي في آن. تخرج رأسها من الواقع، ولا تخرج، كالحواة الثوراويين، الواقعَ من رأسها.

نحن العرب، ندافع عن وجودنا. ومَن يدافع عن وجوده، حيث أصبح التقدم الشرط اللازم للمحافظة عليه، ليس بحاجة إلى أوهام تحضه على الدفاع عن هذا الوجود. ماذا فعل هؤلاء الذين ملأوا الوعي العربي أوهاماً حول الماضي العربي والواقع العربي؟! ماذا فعل القومويون العرب الماضويون، دعاة الأصالة سوى شل التقدم العربي نحو العصر وجر الشعب العربي إلى مزيد من الهزائم؟! هؤلاء الذين حصروا همهم في الدفاع عن الأهاب العربي، تركوا، بالنتيجة، الوجود العربي فريسة التأخر والتسلط والهيمنة للأجنبي. الثوري الحق، القومي العربي، الحديث، المستقبلي، يريد أن ينتقل (وسينتقل) بهذا الوجود العربي، المهدد أن يبقى سماداً للعالم المتقدم وموضوعاً لسياسات الدول الكبرى (وكذلك إسرائيل)، إلى العصر. من هنا فإن القومي العربي المستقبلي، الذي وعى لماذا تأخرنا وتقدم سوانا، ليس بحاجة إلى مهيجات ثوراوية ولا فيتامينات قوماوية تتنكر للحقيقة الواقعية والحقيقة التاريخية

= الثورية. وعندما أقول قومي إنما أعني الانتماء لا إلى قوم (ما قبل بورجوازي) بل إلى أمة. ومن هنا فالأصلح استخدام مصطلح أمَوِية بدلاً من قومية ولكن يصعب، الآن، التغلب على الاستعمال الدارج. وأُمَوي تعني قومي عربي، وحدوي، حديث، مستقبلي. إنني أحاول التمييز بالمصطلحات بين قومي عربي مستقبلي وقوماوي عرباوي ماضوي.

اللتين لا يمكن التقدم إلا إذا جرى وعيهما وعياً مطابقاً، بلا رغبة وبلا شعور.

إن شعباً توفر على طليعة ثورية وعقلانية، تملك وعياً نقدياً وكونياً وتاريخانياً، لا بد أن ينزعه مزيج من تواضع جم وجسارة ثورية، يرشق هذا التحدي الواثق «اليوم، نعم، أنا لست شيئاً، ولكن غداً، سأصبح كل شيء». هكذا، ببساطة وببداهة، بوعي العلماء وبإصرار الأنبياء، يفعل الثوريون: أنا لست شيئاً، لكن وجودي يتطلب أن أكون كل شيء، أي إن لي الحق، عليّ الواجب، لي القدرة، أن أصبح كل شيء. سأعمل، أنا الشعب العربي، لكي أكون كل شيء، ولا يمكن أن أفعل غير ذلك. هذا قدري، وإلا استحققت الطمر في مزبلة التاريخ. سأكون كل شيء عندما أعي لماذا كنت، في حقبة معينة، لا شيء، وعندما أتعب وأعرق لكي أكون كل شيء. سأدخل العصر عندما أنصب، أنظف دماغي، أوتر عضلي، أكزّ على أسناني، أحفر بأظافري، لكي أكون كل شيء.

في نضاله لكي يكون الشعب العربي كل شيء، الثوري العربي لا يتساءل كثيراً هل سيثمر نضاله أم لا. إنه يعرف، ما دام يملك وعياً طابقاً، أن عمله سيمكث في الأرض، إنه يبذر كل يوم ولكل ريح، والأرض لا بد معطاء. الثوري الحق يناضل فحسب، يخدم فحسب: هذا هو قدره ومعنى حياته. ما دام التقدم سيرورة تاريخية وعملية تراكم، لذا لا يفتش عن حصيلة مباشرة وقريبة، رغم حرصه عليها واهتمامه بها. يكفيه أنه عمل ويعمل في الطريق الصحيح. لا يخاف الغد. يتوخى النجاح، ولكنه لا يخشى الفشل، لأن ليس ثمة فشل مطلق على المدى البعيد إذا كان الوعي مطابقاً. سيحزنه الفشل، إذا حدث، فقط لأنه مؤشر على أنه لم يستطع أن يخدم بكيفية مناسبة وفعالة، أو لأنه لم يبلغ القدر المناسب من الوعي الذي يكفل للفعل النضالي قهر أعداء الشعب وتذليل العقبات التي تقف في وجه تقدمه، أو لأن الظروف الموضوعية لم تُنضج بعد عوامل النصر.

بعد كل هذه الهزائم والإخفاقات، ينبغي أن تنتهي عمليات التبخير الذاتي، وأن تطلق عملية نقد ذاتي صارمة تخترق المجتمع العربي (لا السطح السياسي فقط) طولاً وعرضاً وعمقاً، بلا خوف، بلا مراعاة، وبالطبع، بلا تشفّ. هؤلاء الذين يزعمون أن ممارسة النقد الذاتي تنزل اليأس بالأمة وتبذر الشك بالإنسان العربي، هؤلاء نسألهم: ماذا استفادت الأمة العربية من عمليات التبخير الذاتي التي مارستموها، خلال قرن، جيلكم أنتم والجيل الذي سبقكم، سوى دفعها إلى منحدر، تنتقل من هزيمة إلى هزيمة ومن إخفاق إلى إخفاق.

في تأكيد ثقة الأمة بنفسها، ثم الإنسان العربي بنفسه، لم تُجدِ فتيلاً هلوسات

مأخوذة بالماضي، ولا سحبات ميتافيزية تتعلق بـ «جوهر» عربي متعالٍ، بعيد عن التاريخ أو معلّق فوق التاريخ: في ساعة البرهان، عند انقشاع الوهم، تنهار ثقة إيهامية بالنفس، يكسرها الواقع أو يكذّبها، ولماذا، لولا هيمنة الوعي الامتثالي الماضوي، التعويل على ثقة إيهامية، لا على ثقة واقعية، أي ثقة مبنية على وعي الواقع القومي والواقع العالمي، ثقة منبعثة من امتلاكنا الثقافة، المناهج، الأساليب والأدوات التي قهرنا بواسطتها؟! إن الثقة الواقعية بالنفس، ثقة أمة تعاني تأخراً تاريخياً، هي رهن وعيها الكوني، الذي يفتح الطريق لتجديد كيانها ووجودها، أي بناها كافة. إن ثقة الأمة بنفسها وبإمكاناتها هي شيء ينبثق من ممارساتها الراهنة، وبقدر ما تغدو هذه الممارسة مستقبلية وعقلانية وواعية بقدر ما ترسي أساساً واقعياً لهذه الثقة وتفجّر هذه الإمكانات.

والواقع أن ارتطام هذه الثقة الميتافيزيقية الماضوية بالنفس بصخرة الواقع هي التي تفسر هذا الانهيار السريع والواسع الذي يصيبنا، هذا الافتقار إلى النفس الطويل، هذا العجز عن الصمود وترميم القوى الذي يميز تصرفاتنا، هجمتنا فورة وهزيمتنا غورة: وإلا كيف نفسر ذلك النزوح الجماعي، المنطوي على تعلق واهٍ بالأرض واندماج محدود بها، الذي رأيناه مع هزيمتي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧؟! كيف نفسر أن «ثوريين كباراً»، عند هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أعدوا لنقل أمتعتهم حيث لا تطالها قوى الاحتلال الصهيوني؟! كيف نفسر هذا الانتقال السهل (انتقال لا يشكّل ظاهرة فردية ولا هامشية)، انتقال ثوراويين، بعد انقشاع وَهْم في نصر سهل، من «الثورة» إلى التجارة، من البحث عن الخلاص الجماعي إلى الركض وراء الخلاص الفردي، السهل، الرخيص، البدائي.

في التاريخ العربي أمثولة ذات مغزى: الدور العظيم الذي نهض به صلاح الدين الأيوبي في التاريخ العربي (توحيد المشرق العربي ومصر ورد الغزو الصليبي) يمكن أن يرد إلى نظرته النقدية إلى الواقع الإسلامي آنذاك. لقد أدرك صلاح الدين أن ضعف المجتمع الإسلامي هو الذي سمح بتأسيس الممالك الصليبية في الأرض العربية وأتاح استمرار بقائها. على هذا الضعف، المتمثل في انحطاط الخلق السياسي، ثار صلاح الدين. الآفاق التاريخية لتلك الحقبة فتحت أمامه طريقاً واحدة للقضاء على هذا الضعف: إعادة بناء الكيان الإسلامي في دولة واحدة موحدة، عبر سلوكية أخلاقية تجسّد مثله العليا.

هذه النظرة النقدية إلى الواقع العربي، المترافقة باستيعاب وعي كوني، هي ما نطالب به المثقف العربي، كي يمكنه النهوض بدور مناسب في تجاوز الهزيمة

العربية ودفع عجلة النهضة العربية.

والواقع أن من الصعب تصوّر ثورية راديكالية حقة من دون وعي نقدي: الوعي الامتثالي على الصعيد الايديولوجي والمجتمعي، المغطى بمزاعم أو نيات ثوراوية على صعيد السياسة، لا يمكن أن يهز مجتمعاً راكداً ركوداً دهرياً كالمجتمع العربي. هذا المجتمع المفوّت لا يمكن أن يقلب ما لم يدحض، إذ لا يمكن تجاوز شيء من دون نقده. والوعي السياسوي الثوراوي العربي عمل كل شيء إلا نقد المجتمع العربي والتشكيك بأسسه العتيقة المتآكلة.

إن الوعي النقدي، الذي هو وعي قتالي بطبيعته، هو وحده القادر على التغلغل إلى جذور وخلايا الايديولوجيا العربية المهيمنة بفرعيها التقليدوي والتقليدوي الجديد ودحضها وتفنيدها. لا يمكن الايديولوجيا الثورية، التي تشكّل شموليتها (أي تتناول كل عمارة المجتمع في جذورها التاريخية) شرط ثوريتها، أن تنتصر وتهيمن ما لم تتصدَّ، بلا رحمة وبلا هوادة، للايديولوجيات المهيمنة، لكي تفندها، تكشف أوهامها، تفضح لا عقلانيتها وأخيراً، تبين دورها في تزمين الهزيمة العربية، وفي النهاية، تكسرها وتطردها من عقل المجتمع.

والحال أن الوعي السياسوي (أي القابع في السياسة الدنيا المتعلقة بالسلطة وحدها) التقدمي العربي بقي عالقاً على السطح السياسي، يحاول أن يقتنص مجداً مجانياً من ثوريته اللاثورية المحصورة في السطح السياسي، المتصالحة مع عمارة المجتمع التقليدي. لذا كان من الطبيعي أن يعقد مصالحة ضمنية مع الوعي التقليدوي ويتوضَّع فوقه، ففقد طابعه الجذري تارة، وتارة أخرى انخرط في عملية تدليس جعلته ناطقاً «عصرياً» باسم المجتمع القديم. أي إن ما فعله لم يتعد تحديث التقليد، أي البقاء في إطار تحديث شكلي ومظهري.

نعود إلى مسألة ثورية الحقيقة. يقول ثوراويون: هذا الازورار، أحياناً، من قبل تقدميين عرب، عن الحقيقة الواقعية، إنما تمليه مصلحة الثورة، التي ينبغي أن تحكم مسألة ملاءمة الحقيقة. إن الفائدة أو المنفعة هما اللتان تقرران ذلك، فإذا دفعت الحقيقة الواقعية في اتجاه مغاير لاتجاه الثورة والتقدم، ينبغي، لصالح الأخيرين، نبذهما بلا تردد. لكن حتى المنفعوية أو الفائدوية (Utilitarisme)، مفهومة فهماً صحيحاً، ومنظوراً إليها على المدى البعيد، لا تتعارض مع الحقيقة. ثم لنفترض أن تأكيد حقيقة واقعية ما أو أخذها بالاعتبار لا يفيد قضية الثورة، بل يخدم المحافظة، فهل يسع أحداً، في المقابل، أن يؤكد أن التعامي، كالنعامة، عن الواقع سوف يفيد قضية التقدم والثورة؟

والواقع أن الازورار عن الحقيقة الواقعية لا يعبر عن معتقدية أو دوغمائية فحسب (الواقعي هو ما يدور في الرأس وليس الواقع الواقعي)، بل يعبر أيضاً عن ضرب من ظافروية رومانسية «تحل» المشكلات عن طريق تجاهلها والقفز من فوقها تارة أو الاستهانة بها تارة أخرى. لا شك أن الالتزام بالحقيقة الواقعية وأخذها في الاعتبار يصب الماء، في حالات معينة، في طاحون المحافظة، لكن القفز من فوق الوقائع الصلدة لا بد أن يدق عنق الثوري وينزل الكوارث بقضية الثورة. لذا فالواقعية الثورية، التي ترصد حقائق الواقع وميوله الكامنة في آن، هي التي تهيئ، على المدى البعيد على الأقل، لتجاوز فعلي للوقائع المعرقلة لقضية التقدم والمطلوب تخطيها، على رغم أنها تأخذ بالاعتبار، على المدى المباشر أو القريب، حقائق الواقع العنيدة.

فضلاً عن ذلك فإن الايديولوجيا الظافروية الرومانسية، التي تريد نفسها ثورية، ستجد نفسها، مع تزايد فصامها عن الواقع الحي، قد تقوقعت وامتنعت عن كل تجديد وفقد كل قدرة على الممارسة الإبداعية وانحدرت إلى ايديولوجيا محافظة في جوهرها، على رغم كل لفظية ثورية قد تحشو بها نظرياتها وأفكارها.

وأخيراً، فإن تجارب بعض شعوب العالم غير الأوروبي بخاصة، تعلم أن الوعي النقدي المستقبلي كان طريقها الحتمي إلى الخروج من دائرة التأخر وبلوغ المعاصرة. ولعل مثال اليابان، قبل المثلين الصيني والفييتنامي، وبنهج مختلف عن نهجهما، يقدم المثال الأسطع على هذه الحقيقة.

عندما طلبت الولايات المتحدة في العام ١٨٥٤، على لسان الكومودور بيري وأسطوله، من اليابان فتح مرافئها للتجارة، لم يَسَع الأخيرة، وبكل برود، إلا الصدوع. إلا أن هذا الحادث لم يكن نهاية مطاف التدخل الاستعماري الغربي. ففي آب/أغسطس ١٨٦٤، إثر ذريعة تمثلت في إطلاق المدفعية اليابانية نيرانها على زورق أمريكي في حزيران/يونيو ١٨٩٣، تسحق اليابان بضربة عسكرية تضافرت فيها قوى عسكرية غربية عديدة.

الطابع التاريخي لهذا الحدث يتمثل، على عكس التجربتين العربية والهندية، في أن اليابان، التي تصدع مؤقتاً لإلزامات نسبة القوى، لا تلوذ بماضوية تحاول أن تحمي بها نفسها، ولا تشغل نفسها بكيفية حماية الإرهاب الياباني التقليدي من الغزو الحضاري الغربي، بل ذهبت، ببرود أعصاب وبلا ردود فعل سلبية معيقة ضد القيم والمناهج الغربية، إلى لب المشكلة عبر منهج منفعوي. لم تطلق، شأن العرب، حكم قيمة على نفسها ولا على الغرب، ولم يستوقفها المغزى الأخلاقي للصدمة الغربية، بل

استجرّت العبرة التاريخية التالية: أولاً اعترفت بواقعية، وبالتالي بعقلانية التفوق الغربي، ثانياً اعترفت باستحقاقها المصير الذي آلت إليه، ثالثاً ذهبت تفتش بلا لف ولا دوران ولا عُقَد عن «السر» الذي جعل الغرب قادراً على سحقها.

لذا لم تحول اليابان، كما فعلنا نحن العرب، رد فعلها على الضربة الاستعمارية إلى نُواحٍ على الأطلال، بل باشرت بلا تأخير «عصر أنوار» ها، الميجي، (متأخرة عن مصر حوالى نصف قرن): لقد أدركت أن تفوّق أوروبا إنما يعود إلى أسباب سياسية واقتصادية وتقنية، وأنها إذا لم تبنِ هذه الدعائم لا بد متحولة إلى مستعمرة تامة لأوروبا. وهكذا فإن الخطر أو التهديد الآتي من الخارج أثار تعبئة كل القوى الحية في البلد وحمل على تغيير العمارة اليابانية التقليدية: بدلاً من نزعة قومية مخثرة في تقديس الماضي، وواقعة بالتالي في عجز تنفّس عنه انفجارات كره للأجنبي قاصرة وساذجة، تبنت اليابان طريق القومية المتجهة إلى المستقبل، فاختارت الحفاظ على الاستقلال عبر تغيير وتحديث بناها المجتمعية والاقتصادية والسياسية والتقنية، وتابعت طريقها هذا بانتظام ودأب وحمية.

وبعد، من جديد، نقول: ما نطالب به المثقف العربي هو الانتقال من الوعي الامتثالي إلى الوعي النقدي، ومن الوعي الايديولوجي إلى الوعي المطابق.

ـ ٢ ـ

الوعي النقدي ووعي التأخر في التجربتين التاريخيتين الألمانية والروسية

ما قلته حول الوعي النقدي وضرورة النقد الذاتي القومي ليس، بالطبع، جديداً لا في الفكر الثوري ولا في التجارب الثورية.

لنتأمل مثلاً، موقف كل من ماركس ولينين من مسألة التأخر، علماً بأن التأخر الألماني في القرن التاسع عشر والتأخر الروسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانا أقل مأساوية بكثير جداً من مسألة التأخر العربي الراهن.

أ ـ عندما كان الشعب الألماني، في القرن التاسع عشر، يعاني حالة تأخر تاريخي بالنسبة إلى فرنسا وإنكلترا، ويدفع جزاء هذا التأخر في صراعه مع فرنسا بخاصة، لم يتصرف، بالطبع، ماركس كما تصرف ثوراويونا العرب ولا فكر كما يفكرون. لم يحصر ماركس همه بدور «الإمبريالية الفرنسية» ولا اتخذ رد فعل شعوري

ضد الثقافة الفرنسية، التي استمر يثمّن دورها الديمقراطي والثوري، بل اتجه، قبل أن ينتقل إلى إشكالية المجتمع الأوروبي الأكثر تقدماً، المتمثلة بالاشتراكية، إلى الواقع الألماني، إلى التأخر الألماني، ينتقدهما، يعرّيهما، بل يجلدهما.

لنستمع إلى ماركس:

«.. فلنعلن حرباً على الأوضاع الألمانية! فهي دون مستوى التاريخ، دون مستوى أي نقد، لكنها تبقى موضوع نقد، كالمجرم الذي هو دون مستوى الإنسانية، ولكنه يبقى مع ذلك موضوع اهتمامات الجلاّد. في الصراع ضد الوضع الألماني، ليس النقد هوى مصدره الرأس، بل هو رأس الهوى. ليس مبضعاً للتشريح بل سلاحاً، وهدفه هو عدوه، وهو لا يبتغي دحض هذا العدو، بل إبادته. إذ إن فكر هذا الوضع سبق دحضه. وهو في حد ذاته لم يبق موضوعاً يجدر التفكير فيه، وإنما هو وجود جدير بالاحتقار بمقدار ما هو محتقر فعلاً...»(٣).

وفي المناسبة نفسها، يصف ماركس الوضع الألماني بأنه وضع مفوت وأنه لا شيء (Neant) كما يصف النظام السياسي الألماني بأنه:

«نظام هو الحقارة وقد أصبحت حكماً، لأنه يعيش من المحافظة على كل الحقارات».

ويوضح ماركس الأهمية الحاسمة لوعي التأخر في التغيير الثوري:

«... المطلوب ألا يمنح الألمان لحظة واحدة من الوهم والخنوع والاستسلام، إنما يجب جعل الاضطهاد الواقع أشد وطأة بأن نضيف إليه وعي الاضطهاد. يجب أن نجعل العار أشد شيناً وقبحاً بنشره على الملأ. يجب أن نصور كل قطاع من المجتمع الألماني على أنه «الجزء المخزي» من هذا المجتمع. يجب إرغام هذه الظروف المتحجرة على الرقص، بأن نغني لها لحنها ذاته، يجب أن نعلم الشعب الذعر من نفسه كي نعطيه الشجاعة. ذلك سيكون إرواء حاجة ضرورية ملحة للشعب الألماني، وحاجات الشعوب هي في حد ذاتها علة إروائها الأخيرة...»(٤).

وفي نقد لماضوية جرمانية، يقول:

«... وثمة.. متحمسون سذج، محبون لأصولهم التيوتونية بالوراثة، ليبراليون بالتفكير، يذهبون للبحث عن تاريخ حريتنا في ما وراء تاريخنا، في

---

(٣) نقد فلسفة الحقوق عند هيغل. نقلاً عن: كارل ماركس وفريدريك أنجلس، **حول الدين**، نقله إلى العربية زهير الحكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٣٥.

(٤) يبدو أن لينين في حياته اليومية، كان يعبر عن إحساس حاد بمشكلة التأخر الروسي. مثلاً يروي غوركي أن لينين، خلال إقامته في لندن، كان يتساءل بتمن بعد أن يفرغ من قراءة جريدة **التايمس** اللندنية، متى سيستطيع أن يقرأ في روسيا، جريدة في مثل مستوى **التايمس** (وهي الجريدة البرجوازية).

الغابات التيوتونية البكر. لكن ما الشيء الذي يميّز تاريخ حريتنا عن حرية الخنزير البري، إذا كنا لا نجدها إلا في الغابات؟! وفضلاً عن ذلك، فمن المعروف جيداً أن الصدى يردد الصيحات التي تتعالى في الغابة. إذا، دعوا في سلام الغابات التيوتونية البكر...».

ب ـ التقدميون العرب يعرفون لينين من زاوية معينة: اشتراكي يدافع عن قضية الشعب الكادح، العمال والفلاحين بخاصة. لكن ثمة زاوية أخرى، ما دمنا بصدد الحديث عن التأخر والهزيمة العربيين، هي زاوية الثوري المنتمي إلى شعب متأخر، شعب يعاني تأخراً تاريخياً قياساً بشعوب أخرى: الشعب الروسي. هذه الزاوية لا تزال غائبة أو مغيبة: مشكلة التأخر غائبة عن الماركساويين العرب الذين ينظرون إلى المجتمع العربي بوصفه مجتمعاً برجوازياً، وإن كان يواجه مشكلة تنموية.

في كرّاسَيه **مَن هم أصدقاء الشعب؟ وتطور الرأسمالية في روسيا**، اللذين فنَّدا مزاعم الخصوصية السلافية والشعبوية الروسية، سدد لينين الضربة الأخيرة للتأخر الايديولوجي في الحركة الثورية الروسية، منجزاً العمل الذي بدأته كوكبة الديمقراطيين الروس العظام (لومونوسوف، تشيرنيشيفسكي، بيليفسكي، هرزن)، وتابعه بفاعلية بليخانوف من بعدهم.

يقيناً، إن اللينينية، في أحد جوانبها، تشكل رفضاً للخصوصية (أو الأصالة) السلافية، إلا أن إشكالية التأخر الروسي بقيت تسند وتفعم الأولى بهذا الزخم الثوري، الذي تجلّى بخاصة في تأكيدها على راهنية الثورة. من هنا فإن ماركسية لينين، التي هي محاولة للإمساك بناصية التاريخ، وبالتالي، هي مزيج من إصرار تآمري وثقة بالطاقات الثورية للجماهير، قد تميّزت عن الماركسية الروسية الأرثوذكسية، التي مثّلها المناشفة وبليخانوف، بالإرادوية، التي تجلت في التأكيد على دور الحزب كأداة ثورية للتدخل في مجرى الأحداث، وعلى أهلية البروليتاريا الروسية للوفاء بالثورتين الديمقراطية البرجوازية والاشتراكية.

وإذا كانت إشكالية التأخر الروسي قد بقيت تسند ضمنياً التصور اللينيني في مرحلة النضال للاستيلاء على السلطة، إلا أن هذه الإشكالية تجلت صريحة ومباشرة مع استيلاء البلاشفة على السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧، عندما برزت المصاعب، بخاصة عندما واجهت سلطة السوفيتات التفوق العسكري الألماني من جهة، ومسألة تحديث الثقافة والإدارة والمؤسسة الروسية من جهة أخرى.

عندما اضطرت الدولة الاشتراكية الوليدة، بعد هزائمها العسكرية أمام العسكرية الألمانية، إلى عقد معاهدة «بريست ليتوفسك» في آذار/مارس ١٩١٨، برز

لدى لينين، بشكل صارخ ومأساوي، ولكن بلا تشاؤم ولا حبوط، إحساس بعار هزيمة جاء بها التأخر التاريخي الروسي.

في مواجهة الهزيمة لم يفعل لينين كما فعل الثوراويون العرب: لم يهوّن من شأنها، لم يطمسها، لم يقل إنها مؤامرة (فالحرب هي الحرب، كما أنها شكل من أشكال الصراع بين الدول)، لم يهب الاعتراف بسبب الهزيمة الرئيسي المتمثل بالتأخر الروسي، لم يخشَ الاعتراف بالتفوق والتقدم الألمانيين ولا تردد في مناداة الروس «التعلم من الألماني»، التعلم من العدو. وبكلمة لم يتهرب لينين، لم يتمنفخ، لم يفنّص، بل بقي لاصقاً بالحقيقة الواقعية، لأنه يعتقدها، بحق، ثورية.

لنستمع إلى لينين:

«... لقد اضطررنا إلى توقيع صلح تلسيت[٥]، ولا داعَي إلى أن نخدع أنفسنا بأنفسنا. إنما ينبغي لنا أن نعرف كيف ننظر برجولة ووجهاً لوجه إلى الحقيقة المرة غير المزيفة. ينبغي لنا أن نقيس كلياً، إلى القاع، كل هاوية الهزيمة والتجزئة والعبودية والذل، التي دفعونا إليها الآن. وبقدر ما نفهم هذا بمزيد من الوضوح، بقدر ما تتزايد رسوخاً ومراساً وصلابة إرادتنا في التحرر وطموحنا إلى النهوض مجدداً من العبودية إلى الاستقلال، وعزمنا الراسخ على ألا تبقى روسيا، مهما كلف الأمر، فقيرة وعاجزة، على أن تصبح قوية وغنية بمعنى الكلمة التام (...). لا يليق بالاشتراكي الحقيقي، إذا ما نزلت به هزيمة نكراء، لا أن يتبجح ولا أن يستسلم لليأس. ليس من الصحيح أن لا مخرج لنا وأنه لا يبقى لنا غير الاختيار بين الموت «غير المجيد» (من وجهة نظر النبيل)، الذي هو الصلح المرهق للغاية، والموت «البطولي» في معركة لا أمل في كسبها (...).

أما نحن فنقول «الكرة للضواري الإمبرياليين» (الألمان) (.... ونقول في الوقت نفسه: «تعلم من الألماني. ابق مؤمناً بالتحالف الأخوي مع العمال الألمان» (....). أجل، تعلم من الألماني: أن التاريخ يسير بتعرجات وسبل ملتوية. وقد حدث أن الألماني هو، على وجه الضبط، الذي يجسّد الآن، إلى جانب الإمبريالية الوحشية، مبدأ الإنضباط والتنظيم والتعاون المنسجم على أساس أحدث الصناعة الآلية وأصرم الحساب والرقابة. وهذا بالضبط ما ينقصنا. هذا بالضبط ما ينبغي لنا

(٥) معاهدة صلح «تلسيت» عقدت في تموز/يوليو ١٨٠٧ بين فرنسا وبروسيا. وكانت هذه المعاهدة جد مجحفة وجد مذلة بحق الأخيرة: فقدت جزءاً كبيراً من أراضيها وفرضت عليها غرامة حرب باهظة وخفض جيشها وتعهدت بتقديم قوات معاونة لـ نابوليون حين الطلب وبوقف تجارتها مع بريطانيا.

أن نتعلمه. هذا بالضبط ما ينقص ثورتنا العظيمة لكي تنطلق من البداية المظفرة، عبر جملة من المحن المضنية، إلى نهاية مظفرة. هذا بالضبط ما ينبغي لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية أن تفعله لكي تكف عن أن تكون فقيرة وعاجزة، لكي تصبح بلا مرد قوية وغنية. تعلموا من الألمان وانضباطهم، وإلا فإننا شعب هالك، وسنبقى إلى الأبد في سلاسل العبودية...»[٦].

في تحليلات لينين، التأخر ليس الواقعة التي حكمت نتيجة الحرب وجاءت بالهزيمة الروسية فحسب، بل أيضاً هو الواقعة التي تفسر، بهذه النسبة أو تلك، الظروف الموضوعية التي أحاطت بثورة تشرين الأول/أكتوبر، وأثرت على خططها ومصائرها وآفاقها، كما أفرزت بعضاً من تناقضاتها ومصاعبها:

أولاً، «النجاحات السهلة السريعة»[٧]، التي سجلتها ثورة تشرين الأول/أكتوبر في سنتها الأولى، مردّها، من جهة، إلى «كون الشعب الروسي قد استخلص من تجربة عام ١٩٠٥ احتياطياً هائلاً من القدرة الكفاحية الثورية. ومن جهة أخرى، إلى كون روسيا، البلد المتأخر شديد التأخر، قد عانت من الحرب شديد المعاناة ووصلت باكراً جداً إلى وضع استحال فيه عليها إطلاقاً مواصلة هذه الحرب في ظل النظام القديم».

ثانياً، مع ذلك فإن القوى الذاتية للثورة لم تكن، خلال السنة الأولى، كافية لتوفير «إمكانية الانتقال بمثل هذه السهولة من نصر إلى نصر. والحال، لقد حصل ذلك لسبب واحد، وهو أن الظروف الدولية التي نشأت على نحو خاص حمتنا موقتاً من الإمبريالية، التي كان لها ما يشغلها عنا (...) كان مختلف الإمبرياليين مشغولين عنا لسبب واحد فقط، وهو أن قوة الإمبريالية العالمية الحديثة، العظيمة للغاية في الميدان المجتمعي ـ السياسي والعسكري، كانت في ذلك الوقت منقسمة بكليتها إلى فريقين في حرب داخلية (...) إلى حد أن أياً من هذين الفريقين كان عاجزاً عن أن يحشد أية قوة خطيرة نوعاً ضد الثورة الروسية».

ثالثاً، إذا كان التأخر التاريخي للشعب الألماني قد وجد مع الهزيمة، وجزئياً، بسببها، حلاً برجوازياً، فإن التأخر التاريخي للشعب الروسي قد وجد، أيضاً مع الهزيمة، وجزئياً، بسببها، حلاً اشتراكياً، بسبب ظروف تاريخية معينة: «هنا فرق

(٦) لينين، **بصدد الجملة الثورية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٦٨)، ص ١٤٢ ـ ١٤٨.

(٧) الكلمات أو الجمل الموضوعة داخل أقواس صغيرة هي كلمات لينين وجمله. ونحن هنا نلخص بأمانة حرفية بعض موضوعات لينين وأطروحاته مع الاحتفاظ بعباراته الرئيسية.

آخر أهم بين حالة الشعب الروسي، الذي أنزل به الغزاة الألمان هزائم شنعاء جداً (. . .): حين دخل الشعب الألماني، منذ أكثر من مئة سنة، في مرحلة من حروب الفتح المضنية أشد الضنى، في مرحلة اضطر خلالها إلى التراجع والتوقيع على صلح شائن تلو الآخر، قبل أن يستيقظ ـ في تلك المرحلة كان ضعيفاً ومتأخراً فحسب، ولم يكن أكثر من ذلك. وأمامه لم تكن تنتصب قوة الغازي نابوليون وقدرته العسكرية فحسب، بل كان ينتصب أمامه أيضاً بلد أرقى منه (فرنسا) في المضمار الثوري والسياسي، ويتفوق على ألمانيا في كل النواحي، ويتفوق على سائر البلدان بما لا حد له، وقال الكلمة الأخيرة (. . .) إن شعباً لم يكن إلا ضعيفاً ومتأخراً، وأكرر قولي هذا، قد عرف كيف يستفيد من هذه الدروس المرة وينهض. أما نحن، فإننا في أوضاع أفضل: نحن لسنا شعباً ضعيفاً ومتأخراً فحسب، بل نحن أيضاً هذا الشعب الذي عرف، لا بفضل مآثره الخاصة أو بفضل رسالته التاريخية، بل بفضل اجتماع خاص من الظروف التاريخية، كيف يتولى شرف حمل راية الثورة الاشتراكية العالمية».

رابعاً، بيد أن هذا الحل الاشتراكي، نظراً لتأخر الشعب الروسي سيكون اشتراكياً من نوع مميز: ليست مهمته فقط إعادة ترتيب الهرم الطبقي للمجتمع الروسي، بل أيضاً وربما أساساً، إعادة بناء كل عمارة المجتمع الروسي المفوت ووضعها في العصر.

في رأي لينين، روسيا السوفياتية هي بلد (يعتزم أن يصير بلداً اشتراكياً». لماذا، وهي التي تتبنى الماركسية وتمارس دكتاتورية البروليتاريا؟! في رده على سوخانوف، لم ينكر لينين أن روسيا:

أ ـ لا تملك المقومات الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية.

ب ـ لم تبلغ مستوى مناسباً من التطور الثقافي.

ج ـ وعموماً، لم تحرز قدراً من الحضارة يسمح لها ببناء الاشتراكية، فقصر ـ أي لينين ـ ردّه على ما يلي: ما دام اجتماع ظروف تاريخية قد ضاعف عشرات المرات قوى العمال والفلاحين، لَم لا ننتهز هذه الفرصة للشروع ببناء كل ذلك، والتحرك في ما بعد للحاق بالشعوب الأخرى؟! أي يتعين علينا، ما دامت روسيا قد ملكت مقدمة سياسية متقدمة، أن نستفيد من ذلك للشروع ببناء المقدمات الموضوعية، الثقافية والاقتصادية، اللازمة لبناء الاشتراكية.

افتقار روسيا إلى المقدمة الحضارية اللازمة لبناء الاشتراكية هو الذي سند وسوّغ، بعد استيلاء البلاشفة على السلطة، التصور اللينيني للطريق إلى الاشتراكية في روسيا الذي يتلخص بما يلي:

١ ـ الاشتراكية في روسيا ليست سلطة السوفيات فقط، بل هي أيضاً، وعلى

الدرجة نفسها من الأهمية، كهربة روسيا: المطلوب إبدال الحصان المهزول الذي للفلاح الروسي بالحصان البروليتاري الجديد، الحصان البخاري.

٢ ـ كفى ثرثرة حول ثقافة بروليتارية: «حسبنا في البداية أن نعرف كيف نستغني عن النماذج الغليظة الفظة جداً من الثقافات ما قبل البرجوازية».

٣ ـ تجديد بنيان الدولة السوفياتية «يتطلب، مهما كلف الأمر، أن نضع نصب أعيننا المهمة التالية: أولاً، أن نتعلم، ثانياً، أن نتعلم أيضاً، ثالثاً، أن نتعلم دائماً. ثم العناية بألا يبقى العلم عندنا حرفاً ميتاً أو صف كلام على الموضة، بأن يدخل العلم حقاً في العادات ويصبح جزءاً لا يتجزأ منها كلياً وفعلياً».

٤ ـ الحمية الثورية لا تعوض البتة المعرفة والعلم. والعلم هنا هو العلم في مستواه الحديث، الذي بلغته البلدان البرجوازية الأكثر تقدماً.

هذا النزوع التحديثي، الذي في أساس التصور اللينيني عن الثورة والاشتراكية، كان حميم الصلة بكل التراث الثوري الروسي الذي دفع باتجاه ثورة تشرين الأول/ أكتوبر. فالإنتيليجنسيا الروسية، التي ولدت في سبعينيات القرن التاسع عشر، برهنت منذ البداية على روح قطيعة انقصافية مع كل عمارة المجتمع الروسي ومع كل التقليد الروسي، وبخاصة مع نزعة الخصوصية السلافية. وخلافاً للإنتيليجنسيا العربية التي لا تزال مدبقة على أرض التقليد ومتشبثة بالخصوصية ومتصالحة في النهاية، فقد أفصحت الإنتيليجنسيا الروسية عن روح رسالية، عن عقلية منفتحة، عن عداء لا يلين ولا يتصالح مع النظام الأوتوقراطي برمّته، عن إيمان لا حد له بالتقدم والديمقراطية والعلم، عن شعور حاد بالواجب إزاء الكتلة الشعبية من عمال وفلاحين بخاصة. وإذا كان الثوريون العرب يبدون مأخوذين بثورية لينين والبلاشفة، إلا أن المتأمل التجربة التاريخية الروسية لا يرى في لينين والبلاشفة حالة مفردة أو استثنائية، بقدر ما هي تعبير أو عينة عن هذا الزخم والوعي اللذين أفعما الإنتيليجنسيا الروسية بوجه عام والثوريين الروس بوجه خاص، في النصف الثاني من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي.

والواقع أن الحركة الثورية الروسية، التي تعلمت في مدرسة الغرب وكانت تتابع آخر كلمة تقال فيه، بحسب عبارة لينين، كانت منذ زمن طويل قد حسمت المسألتين الأساسيتين في كل ثورة قومية في بلد متأخر: الأولى هي مسألة القطيعة مع المجتمع القائم ونقده من الجذور، والثانية هي مسألة التأخر واستلهام مناهج ودروب البلدان الغربية الأكثر تقدماً، أي القطع مع كل نزعة ماضوية وتقليدوية في تصور مستقبل التطور الروسي. لذا فإن ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ليست هكذا نبتة

متوحدة في صحراء ثورية، بل سبقتها ومهدت لها تيارات وأفكار ونضالات ديمقراطية، لا تزال غائبة عن حركة الثورة العربية.

ـ ٣ ـ

حزيران/ يونيو عاشر

منذ عشر سنوات ونحن موحَلون في هزيمة، هي فرع أو حلقة من الهزيمة الكبرى، الطويلة. ما مغزى تجربة الهزيمة هذه؟! أين كان وأين أصبح الواقع العربي أولاً والوعي العربي ثانياً؟!

١ ـ هو ذا حزيران/ يونيو عاشر. ها هو حزيران/ يونيو يطل للمرة العاشرة على الأمة العربية. ها هي إسرائيل، ذات الأقل من ثلاثة ملايين، لا تزال تحتل أراضي عربية. ها هو الاحتلال الإسرائيلي يقارب نصف عمر الاحتلال البريطاني لفلسطين والعراق، ونصف الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان.

مع حزيران/ يونيو أصبح حجم المحتل مكشوفاً، لم يعد ثمة تمويه واحتيال: الضفدعة الإسرائيلية تحتل بيت الفيل العربي. والضفدعة تعلن، بلا مراوغة تقريباً، أنها ستطرد الفيل من أرضه، والفيل ما زال سادراً في شبه غيبوبة وفي شبه سجن، في حالة مزيج من الاحتضار والتعفن: المجتمع العربي القاعد، الذي يسكره البترول، يضع آماله في أمريكا لـ «سحب» إسرائيل من الأراضي العربية: أمريكا تجر إسرائيل، والبترول العربي يجرّ أمريكا، ونحن قاعدون. «النصر» يأتي على نقالة بترولية، من جوف الأرض، لا على سواعد الرجال وبأدمغتهم.

الهزيمة أمام الاستعمار الغربي كانت، بمعنى ما، مغطاة: الغرب متقدم، أكثر سكاناً، أعلى تقنية، أوفر مالاً. ولكن لم تطرح أسئلة نقدية جدية: لماذا هم متقدمون، ونحن لسنا كذلك؟! لماذا غُلبنا بسهولة؟! لماذا سقطنا بنقرة؟ لماذا انهزم عرابي في ربع ساعة ومثله يوسف العظمة؟! ما هي الأسباب السوسيولوجية والايديولوجية للهزيمة؟! أسئلة لم تخطر بالبال العربي، الوعي المحافظ الامتثالي يخنق كل تساؤل.

بيد أن الوعي العربي لم يستطع أن يمسك حتى بالهزيمة الأكثر عرياً وفحشاً، الأكثر إذلالاً، ونعني الهزيمة أمام الصهيونية. للواقع العربي فكره. ولقد أثبت هذا الفكر «جدارة في طمس هذه الهزيمة، في إظهارها كصدفة عارضة، كحدث استثنائي، لا عقلاني، وبالتالي في إعادة الاعتبار للواقع العربي المفوّت: دحض

«فكر» هذا الواقع هو الشرط المسبق لتجاوز هذا الواقع وطرحه في مزابل التاريخ.

كمشة من البشر، الحركة الصهيونية، ليست على قدر مرموق من التقدم (تقدم قياساً بالتخلف العربي، وتخلف قياساً بالتقدم الغربي)، تهزم بحراً من البشر، تسلبهم أرضهم، تشرد شعبهم، تذلهم قياماً وقعوداً. رد الفعل الذي، في أول الأمر، توهم جذرياً وزلزالياً، كان سطحياً ورومانسياً في آن: يتخربط بعض الشيء السطح السياسي للعمارة العربية، ثم تعود حليمة إلى عادتها القديمة، وعمارة المجتمع العربي الخربة، المفوّتة تبقى هي هي، مع بعض زركشات وتبديلات شكلية.

منذ البداية، كان التحدي الصهيوني مهيناً واقتلاعياً في آن، تجسد في هذا الشعار «شعب بلا أرض، لأرض بلا شعب». حتى الآن، أثبت اليهود، بقوة السلاح، واقعية أطروحتهم هذه. هل أصبحت الهزيمة خبزنا؟! على الأقل، هي كذلك في ماضٍ طويل. أما المستقبل فستقرره الدرجة من الوعي الكوني التي سنمتلك، ولا بد أن نمتلك، ستقرره روح التضحية والإصرار التي سنبدي، ولا بد أن نبدي.

هزيمة عمرها عقد؟! أكبر بكثير جداً. طولها نصف قرن، طولها قرن، طولها قرنان: منذ غزو نابليون مصر. هذا عن الهزيمة المكشوفة. أما الهزيمة المستورة أو الكامنة فقد بدأت مذ تخثر التطور العربي هنا، وانطلق التطور الغربي هناك. إذا اعتبرنا الهزيمة سلسلة، فيمكننا اعتبار أولى حلقاتها في الأندلس وآخر حلقاتها الاستعمار الذي دشنه الغزو الفرنسي لمصر (عام ١٧٩٨). منذ نهايات القرن الرابع عشر وبدايات القرن الخامس عشر كان التوازن يختل بيننا وبين أوروبا. وتأخر الاستعمار كان، بمعنى ما، صدفة، لأن أوروبا لم تكن تملك إمكانيات فعلية لذلك، ولكن لم تلبث أن توفرت مع الثورة الصناعية. إذاً، قبل غزو نابليون مصر كنا نعيش هزيمة بالقوة، بعده أصبحت هزيمة بالفعل.

الواقع أن السقوط العربي، الذي لاحت نذره مع سقوط المعتزلة، أخذ يتوضح مع ارتداء التاريخ العربي سحنة مملوكية، أو لنقل مع وضع المجتمع العربي في قالب مملوكي(٨). البعد التاريخي للتأخر العربي إنما يتمثل في هذا القاع المملوكي للمجتمع

---

(٨) واخجلتاه من بعض المماليك! إذ لا يحق لنا، نحن المهزومين أمام الكمشة الصهيونية، نقد هذا البعض، الذي طرد بقايا الصليبيين وصد الغزو المغولي ورعى فن عمارة بديع. من الواضح أن ما نعنيه بـ «المملوكية» إنما ينصرف إلى نمط علاقة بين الحاكم والشعب والنتائج الإقليمية والسوسيولوجية والايديولوجية التي تفرزها، سواء كان الحاكم مملوكاً بالمعنى الأصلي للكلمة أم لا.

العربي الراهن. فما هو هذا القاع؟! وكيف تكوّن؟! وكيف لا يزال يؤثر؟!

النظام الإسلامي ما قبل المملوكي كان يتوفر على ضرب من تواصل بين الحاكم والمحكوم. هذا التواصل كان يتراخى مع تنامي دور العنصر الأجنبي المرتزق في الجيوش الإسلامية إلى أن انقطع مع هيمنته على الحكم. وفي هذا الانقطاع تجسد السقوط وتكرس. وبهذا الانقطاع تحوّل الحاكم إلى جلاد ونهاب، وتحوّل المحكوم إلى ضحية وادعة. هنا حُطّمت لحمة الأمة وأصيبت بتذرير (ولا نقول تفريد)، تجلى في تفتيت بدائي للأمة على مختلف المستويات، وتحولت روابطها إلى ضرب من القطيعة، فغدت الجماعة جمعاً، أي تجمعاً بشرياً غير منسوج، والانتماء إليها أصبح مجرد انتماء سلبي. مع التذرير والنتائج التي أفرزها أصبح الخلاص فراراً، فراراً من الدنيا أولاً (ومن هنا هيمنة الصوفية، آنذاك)، ومن الحاكم ثانياً. أليست هذه القدرة المذهلة على الفرار هي التي تفسر كيف تحملنا طويلاً جداً وطأة حكم أجنبي، أكثر من خمسة قرون مملوكية وحوالى خمسة قرون عثمانية (لم ننهها نحن، بل أنهاها الاستعمار)؟! في سياق تاريخي انهياري، لعبت فيه جملة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وايديولوجية، سادت ايديولوجيا انهيارية (صاغها، على التوالي، الماوردي، الغزالي، ابن جماعة وابن تيمية) سوغت الامتثالية: «نحن مع الفاتح» (ابن جماعة) و«طاعة الحاكم واجبة» (الغزالي)، وقننت الفرار: «أدوا إلى الحكام حقهم واسألوا الله حقكم» (ابن تيمية). وهكذا قولبت التيوقراطية العسكرية الفرد في قالب عزوف ووداعة ورضى وانتظار.

هذا الغزالي، الذي صاغ روح الأمة الإسلامية (كما صاغ هيغل، مثلاً، روح الأمة الألمانية)، لم يكتب، كما قال العروي، كلمة ضد الغزو الصليبي، مع أنه عاش أحد عشر عاماً بعد احتلال القدس. بل لم يكن الفقهاء، طابخو الايديولوجيا المهيمنة، على مسافة بعيدة عن الاعتراف بشرعية الحكم المغولي. لذا عندما نضع في الاعتبار هذا القاع التاريخي، الذي يطفو على السطح ويزداد تأثيره بقدر ازدياد هيمنة الايديولوجيا التقليدوية الخالصة، يزول عجبنا إذا سمعنا هذه الحكاية المذهلة: «عندما طلب الفرنسيس (خلال فترة الاحتلال النابوليوني) من المصريين أن يقيموا من بينهم حكاماً، كان جوابهم: «إن سوقة مصر لا يخافون إلا من جنس الأتراك ولا يحكمهم سواهم»، فاضطر الفرنسيس على كره أن يسندوا «أغات مستحفظان، وولاية الشرطة وأمانة الاحتساب إلى جنس المماليك»[٩]. أيضاً يزول عجبنا عندما نتذكر أن الريف

---

(٩) انظر: حسين فوزي، **سندباد مصري: جولات في رحاب التاريخ** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦١)، ص ٥٤.

العربي، الأكثر غرقاً بالايديولوجيا التقليدوية، كان، بوجه عام، غائباً عن معركة الكفاح ضد الاستعمار، ولا يزال في واد والسياسة في واد آخر. وأيضاً يزول عجبنا عندما رأينا اندحار وذبول شبه الديمقراطية التي جاءتنا بها التجربة الكولونيالية.

وأخيراً، وهذا مركز اهتمامنا اليوم، عندما نستدعي هذا القاع التاريخي يزول عجبنا ما ان نرى كيف أن وقع هزيمة حزيران/يونيو قد خف وخف إلى أن تبدد أو كاد، فأصبحت ذكرى تمر بسرعة في الأذهان من دون أن تثير مرارة كاوية، من دون أن تحرك إحساساً بالعار، من دون أن تدفع إلى طرح تساؤلات جدية حول أسباب الهزيمة (اكتُفي بالتفسير الرسمي: الإمبريالية)، من دون أن تطلق صيحة جماعية ضد التأخر، ضد الايديولوجيا المهزومة، ضد البُنى المسؤولة عن الهزيمة، وعلى رأسها البنية السياسية.

٢ - في حزيراننا الأخير، كما في سائر حزيراناتنا، لم يكن المهزوم طبقة، بل مجتمعاً. لا شك أن الطبقة السياسية العربية والإنتيليجنسيا العربية بعامة هما المسؤولتان المباشرتان عن الهزيمة، إلا أن المجتمع العربي، وبالتحديد عمارة هذا المجتمع، هو أيضاً مسؤول ومهزوم. كل واحد منا مهزوم. وكل واحد منا مسؤول.

لو أننا إزاء هزيمة طبقة فحسب، لما كان صعباً على المجتمع، على باقي الأمة، أن يكنس تلك الطبقة المهزومة ويأتي بطبقة جديدة أو نخبة جديدة تنقذ الأمة من مستنقع الهزيمة. تجربتنا العربية شاهد لا يدحض: في «حزيران/يونيو» ١٩٤٨ انهزمت «طبقة»، لنسمِّها شبه البرجوازية شبه الإقطاعية. في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أطول وأذل حزيران/يونيو، هزمت «طبقة» برجوازية صغيرة، ريفية، تقليدوية جديدة، هي التي ثارت على الأولى وأسقطتها. وفي الحالتين، وعبر هزيمتَي هاتين الطبقتين أو معهما، بقي المجتمع العربي هو المهزوم: بلا مقولة التأخر، كيف نفسر تغيير الطبقة القائدة وبقاء الهزيمة؟!

إذاً، في البحث عن أسباب الهزيمة، وبخاصة في البحث عن سبل تجاوزها، ينبغي ألا نقتصر على التحديد الطبقي، بل أن نذهب إلى التحديد التاريخي: كيفية تعامل مجتمع ما مع المحيط الطبيعي أولاً ومع المحيط البشري الكوني ثانياً. فبقدر ما يفعل مجتمع بالطبيعة، (وبالنتيجة، بقدر ما يشتغل ويكدح) بقدر ما يطورها ويتطور معها، وبالتالي بقدر ما يتقدم تاريخياً. وانفتاح مجتمع ما على الكوني هو تعبير عن مدى تقدمه التاريخي من جهة، وحثه لهذا التقدم من جهة ثانية. التحديد التاريخي يفسر لماذا وكيف تختلف طبقة أو فئة في بلد متقدم عن طبقة أو فئة مناظرة أو مشابهة في بلد متأخر، يفسر - كما قلنا مرة - لماذا تنهزم برجوازية صغيرة عربية وتنتصر

برجوازية صغيرة إسرائيلية.

بيد أننا عندما نؤكد، رداً على نزعة شعبوية منتشرة في الأوساط التقدمية العربية، أن الهزيمة هي هزيمة المجتمع العربي، إنما نرمي فقط إلى إلقاء ضوء على الحجم الفعلي الذي لمسألة التأخر العربي، وإلى دحض التصورات الساذجة التي تحصرها في السطح السياسي تارة، أو تفسرها تفسيرات أخلاقوية تارة أخرى.

نحن الذين لا نتعاطى مع الميتافيزياء، سنضع جانباً، بعيداً عن مبضع النقد، هذا «التابو»، هذا «الجوهر» العربي، الذي يريدونه مطلقاً، متعالياً على التاريخ. سنقول ببساطة: إن عمارة المجتمع العربي القائمة هي المهزومة. ونمضي خطوة أخرى في التحديد: المهزوم هو وعي معين، تسنده ثقافة معينة وايديولوجيا معينة. هذا الوعي الراهن للإنتيليجنسيا العربية بوجه عام وللطبقة السياسية العربية بوجه خاص. الخطوة الأولى في تجاوز هذه الهزيمة التاريخية تتمثل في دحض هذا الوعي، الماضوي والايديولوجي في آن، ونشر وعي مستقبلي، واقعي، خال من الوهم، وبخاصة، كوني.

نقول: ثقافة عربية معينة هي التي انهزمت، وإلا كيف نفسر الهزيمة العسكرية العربية السهلة، في الوقت الذي تتفوق فيه مصر، مثلاً، على إسرائيل من زاوية كمية؟ على الصعيد الثقافي: التقنيون المصريون أكثر عدداً من التقنيين الإسرائيليين، الإنتيليجنسيا المصرية أكثر عدداً بكثير من الإنتيليجنسيا الإسرائيلية، الجامعات المصرية أكبر عدداً بأساتذتها وطلابها، من الجامعات الإسرائيلية، الطبقة العاملة المصرية وحدها تعادل أكثر من مجموع سكان إسرائيل.

ثم، وطالما قلنا ذلك، إن المستوى التقني للسلاح العربي ليس، بوجه عام، أدنى من نظيره الإسرائيلي، وهو في كل الأحوال أعلى بكثير من السلاح الفييتنامي (علماً بأن فييتنام واجهت فيلاً، جبلاً، ونحن نواجه نملة، حصاة)، كيف نفسر اختلاف فاعلية السلاح هنا عنها هناك؟ (١) المستوى التقني للسلاح يشكل عنصراً فحسب في القدرة العسكرية، التي تتكون من مزيج معقد من عناصر اجتماعية، ثقافية، سياسية، وبالطبع، اقتصادية. (٢) التقنولوجيا بوجه عام، والتقنولوجيا العسكرية بوجه خاص، هي مجرد فرع تطبيقي لشجرة المعرفة والثقافة الحديثة، لذا فالقدرة على استخدامها على وجه مناسب إنما تتوقف على درجة حداثة الايديولوجيا السائدة في الجسم العسكري بوجه خاص، في الطبقة السياسية بوجه عام، وفي الإنتيليجنسيا بوجه أعم. (٣) الايديولوجيا العربية السائدة، وهي ايديولوجيا محافظة، تضعف الخيال الاستراتيجي، الأمر الذي يحول دون/ أو يربك، الاستخدام

الاستراتيجي المناسب للسلاح الحديث.

٣ ـ العقد الذي مضى على الهزيمة الحزيرانية الأخيرة ألقى مزيداً من الضوء على الأهمية التي لنسبة القوى المحلية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. في الوعي الايديولوجي العربي، الشرق الأوسط رقعة شطرنج تتقاذف أحجاره، المغلوبة على أمرها، صراعات ومؤامرات دولية، والأطراف المحلية ليست، بالتالي، سوى واجهة هذه الدولة الكبرى أو أداة تلك. لكن حتى عندما السياسات الدولية تكون مجرد مؤامرات، تبقى نتائج هذه الأخيرة متوقفة على نسبة القوى. والقوى المحلية تشكل جزءاً أساسياً من نسبة القوى، بل نقول إنها، بوجه عام، تشكل الجزء الحاسم، ذلك لأنها هي التي تقرر، في غير حالات التدخل المباشر والكثيف والقادر على الحسم، جدوى وفاعلية العون أو الدعم الذي تقدمه هذه الدولة الكبرى أو تلك. هذا من جهة أخرى، ففي صراع طويل، كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن ثقل طرف دولي يزن مع الطرف أ، لن يلبث أن يعدمه ثقل طرف دولي آخر يزن مع الطرف ب، فتبقى، في النهاية، نسبة القوى المحلية العامل الذي يحسم مصير الصراع، ثم ليس من النادر أن تحسم نسبة القوى المحلية الصراع ضد تواطؤ دولي على ترتيب أو حل معين: ألم تحبط، غداة الحرب العالمية الأولى، الحركة القومية التركية تواطؤ الدول الاستعمارية على تركيا ومزقت معاهدة سيفر وطردت قوات الغزو وحققت استقلال تركيا ووحدة أراضيها؟! أليس ضد اتفاقية يالطا، بين الاتحاد السوفياتي من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، حسمت عام ١٩٤٥ القوى الثورية اليوغوسلافية المعركة ضد القوى المحافظة؟! أليس خلافاً لرغبة الاتحاد السوفياتي وضد التدخل الأمريكي حسمت عام ١٩٤٩ القوى الثورية الصينية المعركة ضد شيانغ كاي شك؟! وأخيراً، في فييتنام، ألم تكن القوى المحلية، القوى الثورية الفييتنامية، هي التي حسمت، في آخر الأمر، الصراع، رغم تدخل إمبريالي أمريكي لا مثيل لضخامته في التاريخ؟!

لِنَرَ عن كثب وتفصيلاً إلى حالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

سواء في الفصل الحالي من هذا الصراع، أم في فصوله السابقة، ومنها فصل أيار/مايو ١٩٤٨ بوجه خاص (عدا فصل العدوان الثلاثي لعام ١٩٥٦)، لعبت نسبة القوى المحلية الدور الحاسم. في فصل العدوان الثلاثي، لعب العامل الدولي، ممثلاً بالثقل الأمريكي أساساً ثم بالثقل السوفياتي، دوراً حاسماً في إفشال الأهداف الإقليمية والسياسية للعدوان.

بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، بخاصة، أصبح العامل الدولي يلعب

بالأحرى لصالح العرب: البلدان الاشتراكية كافة، الغربية منها والشرقية، مع العرب، أوروبا الغربية كفت بوجه عام عن تقديم العون لإسرائيل وجاهرت بتأييد تسوية سياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، العالم الثالث إجمالاً، مع تفاوت في درجة التأييد بين دولة وأخرى، مع العرب.

ولكن، ماذا عن أدوار ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية؟ بعد قرار جونسون عام ١٩٦٦ بإسقاط عبد الناصر، من الثابت أن أمريكا قد أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل. لكن القرار الأمريكي لا يمليه الشعور وحده، لذا من الطبيعي أن يكون قد اتخذ استناداً إلى حساباتها، الصحيحة بالطبع، لنسبة القوى المصرية - الإسرائيلية بوجه خاص. وبالتالي لو أن نسبة القوى المحلية كانت أخرى، أي في غير صالح إسرائيل، لترددت أو امتنعت عن دفع إسرائيل إلى الحرب (فضلاً عن أن إسرائيل كانت ستمتنع عن المغامرة بالحرب). أما مساهمة أمريكا في حرب عام ١٩٦٧، سواء المباشرة أو غير المباشرة، فلم يؤكدها أي مصدر، بما في ذلك المصادر العربية الرسمية.

بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أخذ العامل الدولي يزن بكثافة أشد إلى الجانب العربي: مثلاً، مقابل أكثر من ١٢ ألف سوفياتي في مصر مبثوثين في البنية العسكرية المصرية، لم يكن ثمة ١٢ عسكرياً أمريكياً في إسرائيل. لا شك أن الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل تصاعد كماً ونوعاً مع تصاعد وتوسع حرب الاستنزاف (التي أسهم بها السوفيات إسهاماً مباشراً)، إلا أن الدعم السوفياتي متعدد الأشكال لمصر عبد الناصر كان قد تصاعد بنسبة لا تقل عن نظيره الأمريكي لإسرائيل. وعندما أخذت حرب الاستنزاف تدفع بالعملاقين نحو مواجهة شاملة، اتجهت أمريكا إلى السير نحو تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل، تمثلت في مشروع روجرز.

في المرحلة ما بعد الناصرية، وبخاصة مع، وبعد، حرب تشرين الأول/ أكتوبر، حصل خلط في الأوراق التي تحكم العامل الدولي، بيد أنه بقي يزن إلى الجانب العربي: الجسر الجوي السوفياتي إلى مصر وسوريا خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر يسبق بثلاثة أيام الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل، والعتاد الذي يحمله الأول أكبر بكثير. رغم صدمة حرب تشرين الأول/ أكتوبر التي نزلت بإسرائيل يزعم نيكسون أن الولايات المتحدة أنقذت مصر من هزيمة عسكرية ومنعت إسرائيل من تحقيق نصر عسكري كامل، وبذا استطاع تلافي مواجهة أمريكية - سوفياتية، بسبب التهديد السوفياتي بالتدخل لوقف التوغل الإسرائيلي غربي القناة. في سبيل تعديل نسبة القوى المحلية، يأتي العامل الدولي فيرمي بثقله ليعدل هذه

النسبة وصولاً إلى تسوية روّض الرأي العام العربي على قبولها: أمريكا التي انتهت من الناصرية، وجرّت «العرب» وبترولهم إلى تحت مظلتها، وأنهت الحلف العربي - السوفياتي، المعانية أزمة طاقة تتفاقم، - أمريكا هذه تعمل، في مواجهة تملص ومعارضة إسرائيليين، لإنضاج تسوية، ليست بالطبع غير ذات صلة بنسبة القوى المحلي معدلة بثقل النفط العربي. إلى جانب أمريكا، يعمل أيضاً، وإن لسبب آخر، الاتحاد السوفياتي. كما يعمل، لسبب آخر أيضاً، البترول العربي، والأصح البترول البدوي.

لو أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر جبَّت، على أرض المعركة، هزيمة حزيران/ يونيو، أو لو أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر عدلت ميزان القوى المحلي، أكان العرب بحاجة إلى العامل الدولي، سواء كان رهن إرادة سوفياتية أم أمريكية، ليحرر لهم أرضهم من الاحتلال الإسرائيلي؟!

٤ - خلال هذا العقد سقطت ثلاثة أوهام ثوراوية: الظافروية، السلاحوية والخرابوية. هذه الأوهام الثلاثة، التي شكلت عناصر نزعة يسراوية متوترة وفوق ثورية، شهدت، خلال سنوات ما بعد الهزيمة، رواجاً عجيباً في صفوف المثقفين العرب «التقدميين»، بحيث بدت الثورة العقلانية والواقعية الثورية، التي كنا ولا نزال ندعو إليهما، دعوة إلى التثبيط، تعرقل، كما يقول منظروها، عملية جارية، صاعدة، عملية تحرير فلسطين وضرب الأنظمة الاستسلامية وإسقاط الهيمنة الإمبريالية. مع هذه النزعة بلغ الهبل الثوراوي، أو الجرب الثوراوي (بحسب عبارة لينين)، حالته القصوى، درجة السكيزوفرينيا، أي الفصام المرضي عن الواقع، حيث حوّل الوهم إلى واقع ومسخَ الواقع إلى وهم. والمتأمل تظاهراتها يخال الأمة، المنسدحة في قاع الهزيمة، قد هجرت عقلها وغرقت في هذيانات محمومة، نفَّست غضباً وبررت عجزاً.

ما هو السياق الذي تكونت في إطاره هذه الايديولوجيا اليسراوية؟! ما هو القاع الثقافي الذي يسندها؟! ما هي الوظيفة التي قامت بها؟!

أولاً، إنها إيدولوجيا الهزيمة، بمعنى أنها مجموعة الأوهام والرؤى والخربشات التي تكونت وصيغت تحت وطأة/ وفي مناخ بسيكولوجيا الهزيمة. أو قل إن هذه الايديولوجيا هي الهزيمة تشعر (ولا نقول: تعقل)، تصرخ، تولول، تهلوس، تئن، تحلم فصامياً. من هنا ينبغي تحليلها بسيكولوجيا وليس سياسياً أو سوسيولوجياً.

ثانياً، هي ايديولوجيا تسندها، رغم البوية الماركساوية تارة والثوراوية تارة أخرى، الإيمانوية التي تسم الثقافة العربية التقليدوية والتقليدوية الجديدة، حيث تغيب منها، من جملة ما تغيب، مقولتا الواقعي والديالكتي. تقول لمعتنقها: آمن،

وليس فكّر، حلّل، انقد، شك، دقق. هنا، الدماغ شقفة واحدة: ماركس يحوّل إلى جحا، الماوية إلى واوية، جياب إلى أبي زيد الهلالي.

ثالثاً، هي الايديولوجيا التي خدمت، على أحسن وجه، الواقع العربي المهزوم: ألم تسهم في تبديد الإحساس بكارثية الهزيمة، عندما اعتبرتها بداية الطريق إلى النصر، إلى التحرير، فتحولت عملياً إلى صمام أمان للأنظمة المهزومة، بل وتحالفت مع بعضها. أضف إلى ذلك أنها ساهمت في تعطيل سيرورة تكوين وعي نقدي، مطابق، جذري، للهزيمة. من هنا كانت هذه الايديولوجية والحركة اليسراويتان الوجه الثاني للمدالية العربية: الأنظمة العربية المهزومة وجهها الأول.

وعندما أخذت تنقشع الأوهام، تابعت الايديولوجيا الإيمانوية فعلها: لا غبار على الأفكار، الواقع غلط!

أول هذه الأوهام، الظافروية، تولد، في الغالب، كرد فعل شعوري، في مناخ أو حضن الهزيمة، فتشكل القطب أو النزوع المكمل للانهزامية أو الاستسلامية المباشرة. بل قل إنها، في التحليل الأخير، تصعيد إيهامي للهزيمة، أو انهزامية مقلوبة. وبما أن ميتافيزياء ثوراوية هي التي تغزو الظافروية، لذا فإنها تهوّن وتستهين في آن بالمشكلات الواقعية، الأمر الذي يفقدها كل إحساس بنسبة القوى ويرميها، بالتالي، في حضن هزائم جديدة، إلى أن تتحول إلى استسلامية يائسة.

لا شك أن كل حركة ثورية بحاجة إلى قدر من التفاؤل، من الثقة بالمستقبل، كما أن كل ثوري بحاجة إلى أن يحلم. والواقعية الثورية تنطوي على ذلك بالتأكيد، بل تتطلب ذلك. الظافروية ليست شيئاً من هذا القبيل: إنها التحليق فوق الغيوم، وليس، كما الواقعية الثورية، التفاؤل العالق نظره في الواقع العياني. في الظافروية شيء من السهولة وعجائبية «افتح يا سمسم»، أي إنها إيمان غيبي بمستقبل يهبط على غير انتظار، في حين أن الواقعية الثورية هي ثقة واعية بمستقبل موصول بالحاضر والماضي في آن. الثوري، بل قل الواقعي الثوري، يحلم، بل يجب أن يحلم. ولكنه لا يحلم فصامياً، كما يفعل الظافروي.

وإذا كان سير تطور البشرية، منذ انبثاق الرأسمالية، قد أخذ منحى صعودياً في اتجاهه العام، إلا أن عجلة التاريخ لا تسير على الدوام بالقدر المطلوب من اليسر والملاسة: في حقب التطور التاريخي انقطاعات، وقفات، التواءات، قهقرات، كما أنه ينطوي على قفزات ثورية سياسية تعوض تطوراً هيكلياً محجوراً. إن تطور العالم الثالث بعامة، وتطور الوطن العربي بخاصة، يبدي ميولاً تناقضية: ففي الوقت الذي

تعتمل وتنضج فيه احتمالات ثورية. تبرز مصاعب، تنزل هزائم أو تدهم نكسات. وبقدر ما يكون الوعي الثوري مطابقاً، يستطيع أن يخدم لتوسيع الاحتمالات الثورية، أو لقهر ومداورة الصعوبات، لتخفيف خسائر الهزائم، والاستفادة من الوقت لإعداد صبور ودؤوب لجولة قادمة.

ثاني تلك الأوهام التي تبددت هي السلاحوية، التي اختزلت أشكال النضال إلى شكل واحد وحيد هو الكفاح المسلح أو حرب التحرير الشعبية أو. . . بمعزل عن الظروف الملموسة للصراع. والحال أن أشكال النضال إنما تقررها نسب القوى بين الأطراف المتنازعة، درجة التأزم التي بلغتها التناقضيات والحلول المطروحة لحلها. من هنا فإن أشكال النضال (وأيضاً، شعاراته وأهدافه) ليست شيئاً ما يخترع ويتقرر سلفاً، بل تستنبط من خلال تحليل متواصل للواقع العياني. وبالطبع، لن يتردد الثوري، في نقطة مناسبة من تطور الصراع، عن «نقد السلاح» بوصفه القابلة التي وحدها تولّد المجتمع الجديد.

ليس من النادر أن يذكر السلاحويون «مأثرتهم» المتمثلة بدورهم الريادي في طرح شعار الكفاح المسلح في الساحة العربية. لكن ثمة مأثرة قديمة حقاً ينبغي ألا تنسى: الحركة القومية التقليدية، في المشرق والمغرب، كانت أول من شهر السلاح ببسالة في وجه الاستعمار (ثورة عام ١٩٢٥ في سوريا، ثورة عام ١٩٢٠ في العراق، إلخ.). ثم إذا كان الكلف بالسلاح ذا مغزى بحد ذاته، ألا ينبغي اعتبار البدوي أعظم ثوري لأنه أكثر كلفاً بكثير من سلاحويي حزيران/ يونيو؟! وبالتالي، ألا يمكن أن تكون الايديولوجيا البدوية القاع التاريخي للسلاحوية الحزيرانية؟

عند ماركس، نقد السلاح جزء فحسب من العملية الثورية، بل هو جزؤها الثاني: الجزء الأول هو سلاح النقد، الذي يسبق ويمهد لنقد السلاح ويجعله ذا أفق تقدمي. لكي تقلب وضعاً ينبغي، بادىء ذي بدء، أن تقلب فكر هذا الوضع أو ايديولوجياه. من هنا فإن حركة نقد بالسلاح ثورية يفترض أن تمتلك سلاح النقد، أي تنبذ الوعي الامتثالي، التقليدوي. وهذا يعني أن كل عملية ثورية، في بلد متأخر، لا بد أن تبدأ باستيعاب القيم والمناهج الحديثة. لذا فالتأكيد على الحداثة الايديولوجية (وليس الحداثة التقنولوجية، التي تقبل بها وتعجز عنها البداوة البترولية والشرائح البرجوازية الصغيرة التقليدوية الجديدة، الريفية) هو بمثابة تأكيد على العملية الثورية: أليس برهاناً قاطعاً ما جاءت به التجربة مع إسرائيل، الايديولوجيا والثقافة الخردة تحولان السلاح الحديث إلى حديد خردة.

عندما استنبط (وليس: اخترع) ماوتسي تونغ، عبر تحليل الظروف الصينية

الملموسة، شعار أو نظرية «حرب التحرير الشعبية»، قال إنه الشعار الثوري المناسب لتوفر شرطين: الأول موضوعي يتمثل باتساع الأرض الصينية، والثاني ذاتي يتمثل في كون الصين بلداً غير متأخر سياسياً. السلاحويون العرب اخترعوا (والأصح: نقلوا عن الصين) «حرب تحرير شعبية» توفير شرطين معاكسين: رقعة جد ضيقة وتأخر سياسي مضاعف. وهكذا ولدت سلاحوية خردة ذات نكهة بدوية.

ثالث تلك الأوهام التي تبخرت هي الخرابوية: كلما ازداد خراب الأمة وتفاقمت بلاياها وتوالت هزائمها توسعت الاحتمالات الثورية: «إذا ما خربت ما بتعمر». من هنا، مثلاً، كان حزيران/يونيو مباركاً وضع المزيد من الأراضي العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي يبعث دينامية ثورية لدى الجماهير، ومن هنا، أيضاً، اعتبر موت عبد الناصر والتدهور الذي أعقبه دافعاً للجماهير إلى الاعتماد على نفسها والتدخل لقلب هذا التدهور إلى ثورة الخ.

من أين يمتح هذا المنظور الرؤيوي؟! يمتح، كاريكاتورياً بالطبع، من أطروحة ماركس القائلة إن الإفقار المتزايد للبروليتاريا يؤول بالضرورة إلى تملكها وعياً ثورياً.

الخرابويون هؤلاء يسطحون ويبتسرون ماركس من جهة، يجهلون الإضافة المهمة التي أدخلها لينين إلى الفكر الماركسي حول هذه المسألة من جهة ثانية، يطبقون ميكانيكياً أطروحة ماركس تلك على واقع مختلف عن الواقع الأوروبي، الواقع العربي، من جهة ثالثة:

أولاً، على رغم أن التطور اللاحق لم يؤيد أطروحة ماركس تلك، إلا أن الأخير تحدث عن طبقة تفقر في إطار مجتمع يتقدم ويثري (الأمر الذي رفع، بعد درجة نمو معينة في قوى الإنتاج وبعد نضالات عمالية طويلة وعنيدة، مستوى معيشة البروليتاريا. هذا التطور التناقضي يكمن في أساس عملية تملك البروليتاريا الوعي الثوري، فضلاً عن أن الوعي الثوري المطلوب هو وعي يولد في حضن/ومن خلال التناقضات الداخلية للمجتمع الغربي، الذي تشكل البروليتاريا إحدى طبقاته.

ثانياً، عدل لينين الأطروحة الماركسية هذه عندما أكد، في «ما العمل؟!»، أن التطور التلقائي للبروليتاريا يقود إلى ترديونيونية وليس إلى تشكيل طبقة ثورية. ومن هنا الأهمية الحاسمة التي أعطاها لمسألة الوعي في العملية الثورية وتأكيده أنه يدخل من الخارج، من صفوف المثقفين، إلى البروليتاريا.

ثالثاً، في الحالة العربية، مع حزيران وبعده: (١) لسنا إزاء مجتمع يتقدم وطبقة تسقط، بل إزاء مجتمع يواجه برمته عملية سحق ألقته على منحدر. (٢) إن تدهور

المستوى العام للمعيشة، في الأقطار غير البترولية، يلقي بأعداد متزايدة من الجماهير إلى ما دون مستوى السياسة. (٣) بسبب التأخر التاريخي العربي، الوعي الثوري المطابق المطلوب امتلاكه سيولد بنسبة أقل بالتناقضات الداخلية مما هي بالتناقضات بين ممارسة الأمة العربية وممارسة أمم أكثر تقدماً. أي المطلوب أن يمتلك الشعب العربي وعياً كونياً، وليس فقط وعياً قومياً ذا طابع محلي وخصوصي.

هل ثمة من برهان أبلغ؟: هزيمة الخامس من حزيران/يونيو نقلت الحرب من العصر الناصري إلى العصر السعودي.

مناقشات في الايديولوجيا الفلسطينية(*)

- ١ -

حرب تحرير «نا» الشعبية، هل تحرر فلسطين؟

هل يمكن تحرير فلسطين وتدمير كيان إسرائيل بكفاح شعبي مسلح، في صوره الكلاسيكية، كما كان عليه الأمر في شمال فييتنام أو الجزائر أو كوبا؟ أو كما هو الأمر في جنوب فييتنام الآن؟

لنتفحص شروط هذه التجربة التاريخية، ثم لنقارنها بظروف الكفاح العربي في سبيل تحرير فلسطين:

أ ـ إن الكفاح الشعبي المسلح هو بالأساس كفاح يبدأ بنواة ثورية (حزب أو مجموعة) ثم تتسع خطوة فخطوة بانخراط الجماهير الشعبية في هذا الكفاح، لطرد جيش إمبريالي أو سحق طغمة حاكمة ألعوبة بيد الإمبريالية. إن شرط نجاح الكفاح الشعبي المسلح، إنما يقوم على اتساع النواة المستمر، وتحويلها خطوة فخطوة من حرب عصابات إلى حرب متحركة نظامية. فالحرب النظامية هي التي تفتح الطريق للنصر بالنتيجة.

والحال، إن ظروف الكفاح العربي في سبيل تحرير فلسطين مختلفة كلياً. فنحن لا نحارب لإجلاء جيش جاء من الخارج، بل نحارب لتدمير جيش بناه سكان محليون. كما أننا لا نحارب لإسقاط حكم، بل نحارب لتدمير كيان دولة مصطنعة من أساسه. والعصابات العربية، التي تدخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لن تجد مساعدة من الداخل، بل سيكون السكان اليهود أول مَن يتصدى لها. أما الأقلية

(*) حزيران/ يونيو ١٩٦٩.

العربية فستكون غالباً مشلولة بضغوط الإرهاب الصهيوني. وهكذا ستبقى حرب العصابات، في أحسن الأحوال، مجرد حرب تخريب تكتيكية محدودة النتائج، ولن يتاح لها، كما تجري الأمور في الكفاح الشعبي المسلح، التحول إلى حرب متحركة ونظامية داخل إسرائيل.

ب ـ إذا كانت التجربة التاريخية للكفاح الشعبي المسلح قد أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير لحرب العصابات، ألا يحق لنا أن نتساءل (ولعله تساؤل مضحك لبساطته) لماذا لا نبدأ، من قواعدنا خارج إسرائيل، ببناء جيوش ثورية، شعبية، نظامية وحديثة، تخوض حرب التحرير ضد إسرائيل؟ إن ماوتسي تونغ وهوشي منه وكاسترو قد بدأوا بحرب العصابات وبأسلحة بسيطة وبدائية، لأنه لم يكن لديهم الإمكانية لإنشاء جيوش والحصول على أسلحة عصرية. أما العرب فبإمكانهم بناء جيوش نظامية مجهزة بأحدث الأسلحة تخوض حرب تحرير ناجعة ضد إسرائيل عندما يصنعون ثوراتهم الحقيقية.

ج ـ بصدد مسألة الكفاح المسلح، ترتدي مسألة بناء مؤخرة[١] أهمية استراتيجية، كعامل حاسم في بناء لا يقهر للقوى المسلحة، وبالنسبة إلى نتيجة الصراع المسلح بالتالي. ولقد أصبحت فييتنام الديمقراطية، بعد تحريرها، حصن الكفاح المسلح ومؤخرته في جنوب فييتنام.

إن مسألة بناء المؤخرة باعتبارها دعامة الكفاح المسلح الشعبي، ليست مجرد نفج ثوري، بل هي تعبئة كاملة لمجهودات الأمة. وما لم تبنَ مؤخرة منيعة كهذه، تصبح الحرب، كما أثبتت حرب حزيران/يونيو، مجرد عملية تسليم لأراض عربية جديدة للعدو الصهيوني، وتتحول الحرب نفسها إلى صراخ أناس يولّون الأدبار أمام العدو.

إن ما يعطي مسألة بناء المؤخرة في الكفاح العربي المسلح، أياً كان شكله، طابعاً حاسماً هو حتمية تحول حرب العصابات التخريبية ضد إسرائيل إلى حرب نظامية، في حال عدم وجود تفوق عربي على إسرائيل، يردعها عن التفكير بالعدوان على بلد ما، أو أكثر، من البلدان العربية المجاورة.

د ـ رب سؤال قد يطرح: إذا كانت الإمبريالية تدعم إسرائيل وتتدخل لصالحها عسكرياً عند الحاجة، كان حتمياً أن يلجأ العرب إلى حرب العصابات،

---

(١) يقول جياب: «ونحن نعرف أن المؤخرة في الحرب الحديثة هي الأكثر أهمية. إن تعزيز المؤخرة يعتبر العامل الأول بين العوامل الثابتة التي تقرر النصر في الحرب وتتطلب الحرب الحديثة أقصى درجة من التطور بكل الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية...».

لأنهم، مهما بلغت درجة قوتهم، لن يكونوا أقوى من الإمبريالية.

هذا السؤال يلقي الضوء من جديد على حقيقة سبق ذكرها، ألا وهي كون الكفاح العربي ضد الوجود الصهيوني في فلسطين جزءاً من الكفاح العربي ضد الإمبريالية، واعتبار قضية فلسطين جزءاً من الكفاح العربي ضد الإمبريالية، واعتبار قضية فلسطين، بالنتيجة، جزءاً لا يتجزأ من قضية الثورة العربية.

كما يبرز هذا السؤال الأهمية الفائقة الحاسمة لمسألة بناء المؤخرة، إذا أردنا لأي حرب مع الصهيونية أو الإمبريالية ألا تكون هزيمة، كما حدث في حزيران/ يونيو الماضي.

وأخيراً، يكشف هذا السؤال مدى نفاجة الطرح الديماغوجي لقضية فلسطين. إن اللعب الديماغوجي بقضية فلسطين كان، ولا يزال، جريمة، إن لم نقل إنه، موضوعياً أو ذاتياً، خيانة. إن إمكانية تحول اللعب مع إسرائيل إلى حرب معها، حقيقة أثبتتها الأحداث، كما أن تحوّل الحرب مع إسرائيل إلى حرب مع الإمبريالية ينبغي أن يؤخذ بالحسبان. إن الشعب العربي الذي يدين مواقف الثرثرة والغلو التي تعكس عجزاً عن التأثير الإيجابي في الواقع العربي. إن شعبنا يبحث عن طريق واقعي ثوري إلى فلسطين. وما يفصل، من جملة ما يفصل، بين الثرثرة وبين الواقعية الثورية هو مسألة بناء المؤخرة (وبناء الطلعة المسلحة النظامية الحديثة طبعاً).

لعل أكثر مشاعر شعبنا مرارة، وأعمقها إحساساً بالذل والمهانة هي أنه قد غلب ثلاث مرات، خلال أقل من عشرين عاماً، أمام الصهيونية، من دون أن تكون الصهيونية بحاجة لعون عسكري مباشر من الإمبريالية. وقد كان شعبنا يتمنى أن يغلب في مئة معركة عسكرية أمام الإمبريالية، من أن يغلب في معركة عسكرية واحدة أمام الصهيونية.

وفضلاً عن ذلك، فإن السؤال ينطلق من تجربة محدودة (كما أنه استنتاج سطحي) تتعلق بالكفاية القتالية المحدودة للجيوش النظامية التي بنتها البرجوازية الصغيرة أو الرجعية: ما دامت هزيمة الجيوش النظامية محتومة، لماذا لا يلجأ مباشرة إلى حرب عصابات؟ هذا هو الجذر الثوراوي للافتراض. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فالنتيجة المفجعة التي انتهت إليها الجيوش النظامية في حرب حزيران/ يونيو لا يمكن أن تصدق على جيوش نظامية حديثة، شعبية، ذات مؤخرة متينة. حتى إذا افترضنا مسبقاً أن الجيوش الشعبية النظامية سوف لا تصمد في النهاية أمام الإمبريالية، إلا أنها قادرة، على الأقل، على إلحاق خسائر جدية بالإمبريالية، قادرة على ألا تقدم الوطن لقمة سائغة للإمبريالية. وقادرة أخيراً على شحذ أقصى طاقات

الأمة. لا ضير من التقهقر (ونقول التقهقر بالضبط) من حرب نظامية إلى حرب عصابات، بعد خسارة الحرب النظامية، ولكن اختيار حرب العصابات مسبقاً، وفي وقت نكون فيه قادرين على خلق جيوش نظامية، هو بمثابة خيار بالتخلي عن حشد الطاقات الهائلة التي تملكها الأمة العربية، وهو في الواقع عجز عن تحقيق هذا الحشد، وتبرير له.

قلنا قبل قليل، إن تحوّل الحرب مع إسرائيل إلى حرب مع الإمبريالية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. ولكن لأن الإمبريالية ليست شيطاناً كلي القدرة، لم نؤكد حتمية تدخّله العسكري المباشر في حال صراع عربي - إسرائيلي مسلح، يملك فيه العرب القوة التي تكلفها تضحيات اقتصادية وبشرية لا يرى الرأي العام الأمريكي داعياً أو مبرراً لتحمّلها. كما أن الإمبريالية الأمريكية ليست وحشاً بلا منطق، بل على العكس فهي وحش له منطق مبني على حسابات مدروسة. وهذه الحسابات وإن كانت تتعلق بالقوة الذاتية العربية أساساً، إلا أنها تتعلق باتجاهات الرأي العام في العالم بعامة وفي داخل بلادها بخاصة، كما تتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي.

لقد علّمت الشعوب الإمبريالية الكثير، وتعلّمها فييتنام الآن الكثير أيضاً. وعلى هذا فإن احتمالات الدعم الإمبريالي العسكري المباشر لإسرائيل تتوقف، إلى حد كبير، على مدى تنامي القوى الذاتية العربية. تتزايد هذه الاحتمالات بقدر ما تدرك الإمبريالية سهولة قهر المقاومة العربية. وتتناقص بقدر ما تدرك الإمبريالية صعوبة مراس الشعب العربي وقدرته على المقاومة والصمود الطويل. إن تنامي القوى الذاتية العربية لا يؤثر في الموقف الذي تتخذه الإمبريالية، عسكرياً، فحسب، بل يؤثر في اتجاهات الرأي العام الدولي، وموقف الاتحاد السوفياتي أيضاً. والقوة الذاتية العربية التي نعني ليست القوة العسكرية فحسب، بل القوة السياسية والاقتصادية أيضاً. وفي كل الأحوال، فإن معركة هجومية حاسمة، يملك فيها العرب تفوقاً على إسرائيل، ينبغي أن تنطلق من أنها ليست معركة مع إسرائيل فحسب، بل معركة مع الإمبريالية أيضاً.

في ظل الظروف والشروط الملموسة التي تحكم الوطن العربي، ما الذي تعنيه المؤخرة المتينة لحرب، ستكون طويلة الأمد على الأرجح، ضد إسرائيل والإمبريالية؟

على رغم أن الشروط التي تحكم الحرب الفييتنامية مغايرة للشروط التي تحكم النضال العربي ضد إسرائيل، إلا أن هذه الحرب، كتجربة، تقدم درساً مفيداً للشعب العربي: لقد كان بناء القاعدة الثورية في الشمال بمثابة مؤخرة منيعة صلبة لحرب التحرير في الجنوب، على رغم أن لها مؤخرتها في الجنوب نفسه. وفي ظل التدخل

الإمبريالي الأمريكي الكثيف، أصبحت القاعدة الثورية في الشمال شرطاً أساسياً لاستمرار الكفاح، على نحو فعّال، في الجنوب.

إذاً فالخطوة الأولى لمواجهة جادة لإسرائيل (لأن العرب لم يواجهوا إسرائيل حتى الآن مواجهة جدية) تتمثل في بناء مؤخرة ثورية قادرة على الصمود. ولأن ليس للعرب خيار في بناء هذه المؤخرة داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لذا ينبغي بناؤها في قطر عربي أو أكثر.

ما شروط هذه القاعدة ـ المؤخرة؟ شرطها الأساسي هو إنضاج الطاقات الثورية للأمة العربية في تلك القاعدة، والخروج بها من حلقة التخلف. إن العلامة الرئيسية للتخلف هي عطالة طاقات الأمة. لقد تفجرت طاقات الشعوب الغربية وإمكانياتها عبر تطور تاريخي طويل. إلا أن الممارسة التاريخية للشعوب المتخلفة الآسيوية، التي أقامت سلطتها الاشتراكية، قد أثبتت أن بالإمكان إنضاج طاقات الأمة من دون انتظار عملية تاريخية طويلة، وأن باقتدار هذه الشعوب اختراق أسوار التخلف عبر حشد جميع طاقات الأمة، وخلال زمن ليس بالطويل.

وكشفت الممارسة التاريخية أيضاً الشروط التي يمكن خلالها تفجير هذه الطاقات وحشدها. وإذا شئنا تقديم التجربة الفييتنامية كمثال أو كنموذج (والواقع أن هذه التجربة تقدم أكثر من مثال للشعب العربي، لأن نضال الشعب الفييتنامي الآن هو نضال: وحدوي تحرري، بقيادة حزب الطبقة العاملة)، فإن الشروط والعوامل التي تفجرت خلالها طاقات الجماهير كانت كما يلي:

(١) كفاح مسلح. (٢) بقيادة طليعة مرتبطة بالشعب تملك وعياً كونياً وتاريخياً. (٣) تخوضه أمة موحدة تحت قيادة هذا الحزب. (٤) فانبثق جيش شعبي قهر التقنية الحديثة بالإرادة البشرية، كما امتلك ناصية هذه التقنية. (٥) وانبثقت، أيضاً، سلطة تنتمي إلى الشعب انتماء أصيلاً حقيقياً.

ولكن ثمة سؤال يمكن، ويجب، أن يطرح: ألا تؤدي الوحدة بين الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، إلى خلق قاعدة رادعة لإسرائيل؟ إن معطيات حرب حزيران/يونيو وذيولها الراهنة والمنتظرة تقتضي بعض الإيضاحات:

لا شك أن وحدة (مهما يكن الطابع الطبقي لقيادتها، ما دام معادياً للإمبريالية) بين الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل تقدم للعرب ميزة كبرى تجاه إسرائيل، وتخلق بالفعل قوة رادعة لإسرائيل، بخاصة لأنها توفر وحدة جيوش هذه الأقطار، ولأنها تقدم ميزة استراتيجية أرضية فائقة الأهمية بضم الأردن إليها. هذه الحقيقة هي التي تجعل محور جهد الاستراتيجية الإسرائيلية منصباً على منع الوحدة

العربية، ويجعل إسرائيل شديدة الحماس في دفاعها عن «استقلال» الأقطار العربية، وتحارب «ابتلاع» مصر لهذه الأقطار.

ولكن ينبغي عدم تضخيم الطاقات والإمكانيات التي تقدمها وحدة تقودها برجوازية صغيرة متخلفة، وتحويلها إلى أسطورة في هذا المجال. إن وحدة كهذه يمكن أن تكون قوة رادعة. ولكن ما بقي التخلف أرضيتها وما دامت البرجوازية الصغيرة القوماوية قائدتها، فلن تصبح قوة ساحقة لإسرائيل ما دام الدعم الإمبريالي وراءها، وما دام التدخل العسكري الإمبريالي المباشر أمراً ليس غير مستبعد في حال تفوق عربي نسبي على إسرائيل.

ما مهمة هذه القاعدة ـ المؤخرة؟ سنردد ضرباً من البديهيات عندما نقول إن مهمتها تصفية كيان إسرائيل. ولكن كيف؟ إن هذا السؤال تكتيكي، ولا أحد يستطيع أن يزعم القدرة على استشراف مستقبل الأساليب التكتيكية. والمواقف التكتيكية إنما تحددها عوامل مباشرة قريبة كثيرة: أولها التطور العربي العام، وآخرها تطور الوضع الدولي. ولكن حسبنا التأكيد على ناحية جوهرية، وهي أن مجرد وجود مؤخرة ثورية متينة، ذات حجم بشري مناسب، سيجعل مسألة تصفية كيان إسرائيل مسألة وقت فحسب.

ومع أن استشراف المستقبل عملية مستحيلة، إلا أن المعطيات المعروفة تطرح أمام العرب أحد احتمالين: إما حرب نظامية متحركة خاطفة تدمر كيان إسرائيل، وإما حرب تخريب استراتيجية. وهذه الحرب لا تقارن من حيث فاعليتها بالتخريب التكتيكي (أو الخرمشة) الذي نشهده الآن، أو الذي كنا نسمع عنه من قبل.

إن حرب التخريب الاستراتيجية، وهي شكل من أشكال الحرب النظامية، ويمكن أن تتحول في أية لحظة إلى حرب نظامية، قادرة على تدمير مفاصل دولة إسرائيل وإفقادها أمنها واستقرارها فعلاً (وهذه بداية النهاية بالنسبة إلى كيان صغير مصطنع كإسرائيل) إلى أن تنتهي بتداعي كيانها. إن كيان إسرائيل يمكن أن يهوي دفعة واحدة بحرب خاطفة، كما يمكن أن يتهاوى بعمليات تخريب استراتيجية متواصلة طويلة المدى، المهم أن تتحول نسبة القوى لصالح العرب.

ـ ٢ ـ

حول الأخطاء الشائعة في تصور تحرير فلسطين وتكتيك تصفية آثار العدوان

ثمة عطف جماهيري عربي على العمل الفدائي، جاء في أعقاب الهزيمة، كرمز

للرفض والإصرار على المقاومة ودحر العدوان. هذا هو المعنى الحقيقي لهذا العطف. إلا أن الأمور قد أخذت، بالنسبة إلى البعض، منحىً آخر في تفسيره ومحاولة إعطائه وجهة معينة. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل طلعت على الشعب العربي «نظريات»، باسم اليسارية والماركسية ـ اللينينية تارة، وباسم مذهب قومي إقليمي ـ ديني تارة أخرى، نظريات لا تخدم ولا تسهم في تنمية الجهد العربي الشامل، الذي ينبغي أن يوجَّه لتصفية آثار العدوان، كما أنها تعيق تطوير استراتيجية سليمة للثورة العربية.

لم يخلُ تاريخ الثورات من ظاهرات مشابهة. وإذا نحن ضربنا صفحاً عن الاختلافات الايديولوجية بين هذه الظاهرات، نجد أن منبعها واحد وأن صلبها واحد أيضاً. إنها جميعاً تعبير عن أزمة الثورة العربية، التي تعانيها منذ عام ١٩٦١، إلا أنها لا تفتح الطريق لتجاوز هذه الأزمة. إن هذه التظاهرات و«النظريات»، في أحسن الأحوال، وعلى الصعيد الذاتي، هي احتجاج عاطفي على العجز الذي أصيبت به الثورة العربية، وهي دعوة لتجاوز هذا العجز، إلا أنها على الصعيد الموضوعي لا تسهم في تجاوز العجز أو تجاوز هذه الأمة.

لقد كان في نيتنا إرجاء نقد هذه الظواهر إلى مناسبة أخرى، ولكن تفاقم الأمور، والتشويش الذي يمكن أن تحمله هذه «النظريات» إلى الرؤية الثورية للجماهير، الأمر الذي يمكن أن يلقي البلبلة في محاولات استخلاص معطيات صحيحة لمواجهة مرحلة تصفية آثار العدوان ومرحلة ما بعص تصفية آثار العدوان أيضاً، قد دفعتنا إلى اتخاذ هذا الموقف النقدي وطرح الأمور بصراحة وتسمية الأشياء بأسمائها وقول الحقيقة للجماهير بكل بساطة ووضوح.

إن المرض الأكثر انتشاراً لدى الاتجاهات البرجوازية الصغيرة، التي تحاول أن تصبح ماركسية ولينينة، هو مرض «صف الكلام الثوري» ـ بحسب تعبير لينين.

عندما «يكشف مجرى الأحداث الثورية عن انعطافات كبيرة وسريعة»، ويعجز الثوريون، في الوقت نفسه، عن تحليلها وفهمها، عندئذ يصابون بمرض صفّ الكلام الثوري. وصفّ الكلام الثوري إنما هو، كما يقول لينين، تكرار الشعارات الثورية من دون حسبان للظروف الموضوعية الناشئة عن وقوع انعطاف معني في الأحداث وعند ظهور وضع معني. الشعارات الممتازة، الجذابة، المسكرة، التي لا تربة تحتها ـ ذلك هو كنه صف الكلام الثوري.

هذا العجز عن تحليل هذا الانعطاف ومواجهته يجد تعويضاً له في ثوروية ذاتية رهيبة لا تنطوي على أي شيء موضوعي، لا تعبر سوى عن «الشعور، الرغبة،

الاستياء، السخط». كل هذا يترجم عملياً بـ «تكرار شعارات، وكلمات، ونداءات قتالية»، يضاف خوف وعجز عن تحليل الواقع الموضوعي.

القاسم المشترك لهذه الآراء، ما كان منها ناسباً نفسه إلى الماركسية ـ اللينينية أو ناطقاً باسم مذهب قومي إقليموي تقليدي، هو التالي:

أ ـ التشكيك في إمكانيات الكفاح النظامي المسلح وجدواه ونتائجه، بل التنبؤ بفشله الحتمي، واعتبار العمل الفدائي الشكل المجدي الوحيد للنضال لا في سبيل تصفية آثار العدوان فحسب، بل لتحرير فلسطين. وهكذا تحول شعار العمل الفدائي إلى مطلق وميتافيزياء سياسية، فعزل عن الشروط الذاتية والموضوعية التي ينبغي أن تتوفر فيه لكي يتحول إلى انتصار. كما اصطنع التعارض بين العمل الفدائي والكفاح النظامي المسلح.

ب ـ الخلط المتعمد أو العفوي بين ما هو تكتيكي واستراتيجي في المرحلة الراهنة، والترويج لاستراتيجية الثورة العربية هو، إلى حد كبير، استراتيجية مبنية على منطق يضع العربة أمام الحصان، وانتزاع قضية فلسطين من سياقها التاريخي كجزء وحصيلة للثورة العربية الوحدوية الاشتراكية.

ج ـ محاولة إسدال الستار على المنحى الوحدوي للنضال العربي، وطمس الجانب المعادي للإمبريالية والصهيونية من النضال الوحدوي والسقوط في ضرب من «العدمية القومية» من حيث النتيجة، وفي أحسن الأحوال، طرح شعار جديد: لقد فشل شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين، لذا فإن تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية.

د ـ عدم التأكيد على حشد إمكانات الأمة العربية الممكنة، ومعارضة شعار التضامن العربي كتكتيك مرحلي لتصفية آثار العدوان، وذلك تحت ستار شعارات طبقاوية. وأخيراً إضفاء طابع طبقاوي على الحق العربي في فلسطين، نتيجته، إن لم نقل هدفه، شَلّ تجميع القوى والطاقات العربية لتصفية آثار العدوان، ومعارضة شعار: ينبغي ربط ما هو طبقي، في هذه المرحلة، بالهدف القومي، الذي هو تصفية آثار عدوان حزيران/ يونيو.

نكتفي الآن بوقفة قصيرة حول بعض النقاط المهمة في هذه الموضوعات.

١ ـ لا شك في أن نبذ شعار الكفاح المسلح، بصورة مسبقة، ينطوي على الجبن والانتهازية والإصلاحية في آن. إلا أن تحويل هذا الشعار إلى مطلق واعتباره الشكل الوحيد للنضال، وبخاصة في ما يتعلق بالنضال ضد الصهيونية عموماً

والنضال لتصفية آثار العدوان خصوصاً، لا يمتّ إلى الماركسية ـ اللينينية بصلة.

إن التأكيد على وحدانية هذا الشعار وجعله مطلقاً معزولاً عن الظروف الموضوعية والذاتية ـ هذا التأكيد، الذي كان حصيلة المقارنة لا التحليل، كان إلى حد كبير نتيجة عجز المجابهة العربية بالحرب النظامية: ما دام العرب قد فشلوا في مواجهة إسرائيل بالحرب النظامية، فلتكن المواجهة بحرب شعبية إذاً. لقد نسي هؤلاء أن الفشل لا يعود إلى الحرب النظامية بحد ذاتها، وإنما إلى جملة عوامل جعلت العرب لا يمتلكون ناصية هذه الحرب.

هذه المحاكمة المبتسرة، وحيدة الجانب تُغفل أن الحروب غير النظامية تقتضي قيادات وكفايات وعقلية شعبية، علمية وحديثة لا تقلّ عما تتطلبه الحرب النظامية. إذاً، فالشعب الذي يستطيع خوض حرب غير نظامية بكفاية واقتدار، يمكنه بالبداهة أن يخوض حرباً نظامية بكفاية واقتدار أيضاً.

وفضلاً عن ذلك فإن التجربة التاريخية للكفاح الشعبي قد أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير للحرب غير النظامية، التي تحسم المعركة وتحقق النصر الأخير الأكيد الكامل. لقد أصبح التأكيد على وحدانية الحرب الشعبية، بالنسبة إلى بعض الدول العربية، وسيلة لتغطية خوفها من مواجهة إسرائيل وتبريراً ثورياً لهربها من المعركة. ومن جهة أخرى فإن الدعوة إلى تجنب الحرب النظامية، إنما يعني في النتيجة دعوة إلى إهمال حشد طاقات الأمة العربية بغية مواجهة إسرائيل في جولة جديدة، وذلك لأن الكفاح المسلح غير النظامي لا يستنفد سوى طاقات وإمكانات محدودة من الطاقات التي يمكن الأمة العربية حشدها في حرب نظامية. كما يحق لنا أن نطرح السؤال التالي: متى قال هوشي منه وجياب وماوتسي تونغ وغيفارا بتجنب الحرب النظامية، والاقتصار فقط على الحرب غير النظامية؟ بل أكان في مكنة هؤلاء الثوريين الكبار بناء جيوش نظامية، فتخلوا عن ذلك وبدأوا حرب العصابات؟ إن حرب العصابات هي حرب الشعب الأعزل ضد مضطهديه، هي أسلوب من أساليب الحرب الأهلية. إن حربنا ضد الصهيونية هي حرب قومية وليست حرباً أهلية، وبإمكان العرب ألا يكونوا عُزلاً في مواجهة إسرائيل، وبإمكانهم بناء جيوش نظامية حديثة مجهزة بأحدث الأسلحة، لكي تخوض حرب التحرير ضد الصهيونية. سيبني العرب ـ بالتأكيد ـ جيوشاً شعبية، نظامية، محاربة، حديثة، عندما يصنعون ثوراتهم الحقيقية.

ينبغي أن نتبين الملامح الخاصة لمعركة الشعب العربي ضد إسرائيل. فالمقارنات وحدها لا تكفي، كما أن فشل الجيوش النامية بحد ذاته لا يمكن أن يبنى عليه استراتيجية لتحرير فلسطين.

إن محاولة بناء استراتيجية لتحرير فلسطين انطلاقاً من عجز جيوش عربية معينة لهي محاولة لا تمتّ بصلة نسب إلى الماركسية ـ اللينينية. إن معركة العرب مع إسرائيل هي معركة دولة ضد دولة، وبالتالي معركة جيوش نظامية ضد جيش نظامي، بصرف النظر عن تكتيكات هذه الجيوش وأساليب قتالها.

ولكن الجانب الأكثر خطورة في هذا الصدد هو معارضة الحرب النظامية بالحرب غير النظامية، أو إعطاء دور ثانوي مساعد ومحدود للحرب النظامية. الجانب العملي لهذا الموقف يسهم في التهوين بالحرب النظامية، فيضعف بالتالي، المجهود الجماهيري الضاغط لرفع كفايات الجيوش العربية النظامية وتحديثها وحشدها وتوحيد قياداتها.

لقد أدركت الجماهير العربية هذه الحقيقة، لذا ـ فإنها، مع تأييدها للعمل الفدائي، طرحت بعزم وإلحاح، وبرز هذا واضحاً في الجمهورية العربية المتحدة بخاصة، مسألة رفع كفايات الجيش وتصفيته من المضاربين ومن أوضار الصدأ البيروقراطي. وهذا الطرح الجماهيري لمسألة رفع كفاية القوى العسكرية النظامية إنما ينبع أولاً وأخيراً من تقدير الجماهير لدور هذه القوى في معركة تصفية آثار العدوان.

ومن جهة أخرى، فإن الحكم على الكفاح المسلح النظامي من خلال حرب حزيران/يونيو، رغم دلالاتها الكبيرة، يبقى في كل الأحوال حكماً مبنياً على تجربة محدودة. نحن لا نزعم أن من الممكن تغيير بنية هذه الجيوش وطبيعتها تغييراً جذرياً في ظل أنظمتها، إلا أننا نعتقد أن التغيير النسبي، عندما يترافق مع تضامن عربي جدي، سيجعلها قادرة بالتأكيد على الدخول في مواجهات استنزاف مع الجيش الإسرائيلي تؤدي في النهاية إلى تصفية آثار العدوان.

إن اليسراويين الذي يكتفون بالتشنيع على الجيوش العربية وتأكيد حتمية عجزها، في محاولة لتبرير وحدانية شعار حرب التحرير الشعبية، إنما يقلّصون دور الشعب وتحركه الضاغط في سبيل تحديث هذه الجيوش في هذه الفترة. إنهم في هذا الموقف لا يستهينون بإمكانيات ينبغي تعبئتها فحسب، بل يهملون وسيلة تحريض جماهيرية مجدية أيضاً.

كثيراً ما يجري الاستشهاد بانتصار حروب التحرير في فيتنام وكوبا للتدليل على صحة وجهة النظر التي تقول بالحرب غير النظامية كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، ولكن ثمة سكوتاً مطبقاً عن الظروف الذاتية والموضوعية التي رافقت هذه الانتصارات وعن التجارب المخفقة. يجري الحديث كثيراً عن غيفارا الذي احتل

هافانا، ولكن ثمة صمتاً عن غيفارا الذي عجز عن كسب فلّاح واحد طوال نضاله في بوليفيا.

وفي محاولة للانتقال من المقارنة إلى التحليل، نذكر في ما يلي بعض الفروق الذاتية والموضوعية بين مسألة تحرير فلسطين ومسألة تحرير فييتنام الجنوبية: (١) ليس للعمل الفدائي قيادة ماركسية ـ لينينية جماهيرية. (٢) ليس لفلسطين «هانوي» عربية. (٣) ليس للسمكة العربية ـ أي للفدائي العربي ـ ماء تتحرك وتتنفس منه داخل الأراضي المحتلة قبل عدوان ٥ حزيران/يونيو. (٤) ليس لفلسطين، كما لفييتنام، حدود مع المعسكر الإشتراكي. (٥) في ما عدا الدول الاشتراكية الآسيوية فإن الدول الاشتراكية الأخرى لا تؤيد الكفاح الشعبي المسلح ضد إسرائيل، كما أنها لا تنادي بزوال إسرائيل، أضف إلى ذلك، أن الغرب إجمالاً يقف مع إسرائيل، فاليسار الغربي بمختلف فصائله لا يشكك بحقها في الوجود، أما اليمين فيدافع حتى عن أعمالها العدوانية. (٦) بالإضافة إلى البطولات الأسطورية التي يبديها الشعب الفييتنامي (والتي تخجل قيادتهم الحديث عنها)، بالإضافة إلى الكفاية القيادية العالية لسلطة هانوي وجبهة تحرير الجنوب، حيث استطاعتا تعبئة طاقات الجماهير وسد الثغرات التي يخلقها التخلف في كيان الأمة واقتدارها، بالإضافة إلى كل ذلك ينبغي أن نسجل بعض الأمثلة والشواهد على حجم المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية: يوجد في الشمال الفييتنامي ٤٠ ألف صيني يعملون في شتى المجالات دعماً للمجهود الحربي في أوسع حدوده، كما أن قوة نيران المدفعية الجوية لفييتنام الشمالية تعادل مجموع ما استخدم منها في الحرب العالمية الثانية.

هذه الحقائق تلقي بعض الضوء على اختلاف الظروف الذاتية والموضوعية لكل من معركتي تحرير فييتنام الجنوبية ومعركة تحرير فلسطين، الأمر الذي يستدعي صياغة استراتيجية خاصة وتكتيك خاص بمعركة تحرير فلسطين، عن طريق تحليل الواقع الموضوعي لا عن طريق المقارنات مع التجارب الثورية الأخرى.

لعل من أخطر وأكبر الثغرات التي تلغم «الاستراتيجيات» الرائجة لتحرير فلسطين هي الزعم بأن من الممكن أن تقوم حرب فدائية تتنامى إلى حرب تحرير بمعزل عن الظروف السياسية السائدة في البلدان العربية المحيطة بإسرائيل. هذه الرؤى الطوباوية في التفكير أخذت تتكشف الآن: إذا نحن ضربنا صفحاً عن مسائل التمويل، التي تلعب فيها الدول العربية دوراً أساسياً وحاسماً، ويمكنها، بالتالي، أن تمارس ضغوطاً قاتلة على العمل الفدائي، ـ إذا ضربنا صفحاً عن ذلك، تواجهنا حقيقة أخرى: إن الدول العربية بتكوينها الطبقي والسياسي الراهن لا يمكنها، في

حال من الأحوال، أن تترك العمل الفدائي بعيداً عن نفوذها أو رقابتها. ففي اللحظات الحاسمة تترصد العمل الفدائي احتمالات عدة، فإما أن تخاف الدول العربية المعنية مضاعفاته، إما بسبب ردود الفعل الإسرائيلية والإمبريالية، أو خوفها من إفلات الزمام من يدها، فتعمل عندئذ على قمعه وتصفيته. وهنا يقع العمل الفدائي بين نارين من الأمام ومن الخلف: نار إسرائيل ونار الحكومات المعنية. والاحتمال الثاني الذي يترصد العمل الفدائي هو أن تتولى الدول العربية احتواءه لكي يكون طوع بنانها، وهذا ما يجري حالياً، حيث بنت بعض الدول «منظمات فدائية» خاصة بها، وبعضها الآخر شرع يعمل في هذا الاتجاه، الأمر الذي يمكن اعتباره الوجه الثاني لعملية القمع. وهذه الأمور كلها تفقد هذه المنظمات جوهرها إذ تحولها إلى شكل من أشكال التنظيم العسكري النظامي الخاص بكل دولة.

وعلى هذا يمكن القول إن الظروف العربية الراهنة المحيطة بالعمل الفدائي تجعله قادراً فحسب أن يلعب دوراً في معركة تصفية آثار العدوان. أما انتقال العمل الفدائي إلى مرحلة هجومية، أي إلى حرب لتهديم الإطار الصهيوني والتوسعي والغربي لدولة إسرائيل، أي انتقال الحرب الفدائية الدفاعية الراهنة إلى حرب هجومية شعبية إو إلى حرب تخريب استراتيجية في الظروف العربية السائدة، فإنه لأمر تحيط به الشكوك. إن أفق الحركة الفدائية الراهنة يقف عند الحدود التي تقررها أنظمة الحكم العربية. وهذه الأنظمة، إما بسبب العجز أو بسبب ضلوعها مع الإمبريالية، ستضع الحركة الفدائية في طريق مسدود.

إننا نسجل هذه الحقائق الموضوعية لكي ننبه المناضلين اليساريين النزيهين إلى وعي الواقع العياني، وبالتالي لتجنب رسم صورة وردية زاهية للمعركة العربية الراهنة في أفقها الهجومي الرامي إلى تدمير الإطار الصهيوني ـ الغربي لدولة إسرائيل. إن بث آمال النصر الهين السريع القريب لدى الجماهير، ثم ارتطام هذه الآمال سينزل أفدح الأضرار بمستقبل الثورة العربية، لأنه يخلق عندئذ حالة يأس مدمرة.

٢ ـ إن المسألة الحاسمة في المواجهة العربية لإسرائيل إنما تتعلق أولاً وأخيراً بميزان القوى بين العرب وإسرائيل. وعندما يغدو هذا الميزان لصالح الشعب العربي بصورة جدية وحاسمة وساحقة، تصبح نهاية الاستعمار الصهيوني مسألة قيد التصفية، بصرف النظر عن أشكال النضال العربية وأساليبها.

هذه الحقيقة، التي ازورّ عنها الكثيرون، تشكل قاعدة التفكير السياسي ـ العسكري الإسرائيلي. يؤكد الإسرائيليون، على الدوام، إن استراتيجية ضمان «أمن» إسرائيل واستمرار وجودها إنما يقوم أولاً وآخراً على تفوقها (العسكري بخاصة) على

العرب. وتحقيق هذه الاستراتيجية إنما يجري على جبهتين: **الأولى** هي تعبئة الكفايات الصهيونية تعبئة كاملة، وتدعيمها بتحالف عضوي مع إحدى القوى الإمبريالية، **والثانية** هي إبقاء العرب في حالة ضعف وتفكك وتحطيم قواهم بين الحين والآخر، بغية خلق حالة يأس لدى الجماهير العربية يدفعها لقبول الأمر الواقع العدواني نهائياً. لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تتمحور الاستراتيجية الإسرائيلية حول قطبين: **الأول** عرقلة الوحدة العربية حتى بأدنى مستوياتها وتقوية عوامل التناثر والتجزئة، لا بين الكيانات القزمة القائمة فحسب، بل داخلها أيضاً بتشجيع الطائفية والعنصرية والعشائرية وتأييد «الموزاييك» العربي، **والثاني** هو دعم كل القوى الرجعية والمحافظة التي تحول لا دون تطور اشتراكي فحسب، بل تحول دون تحديث حقيقي في الحياة العربية.

إن قوة الردع التي يملكها الاستعمار الصهيوني، المدعوم من قبل الإمبريالية بالطبع، هي وراء جميع المواقف التراجعية العربية، التي ما زالت مستمرة منذ قيام دولة إسرائيل، مروراً بعدوان عام ١٩٥٦، وصولاً إلى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. فبفضل قوة الردع التي تملكها، استطاعت إسرائيل أن توقف أعمال الفدائيين التي بدأتها مصر قبيل عدوان عام ١٩٥٦، وبفضلها فتحت مضائق تيران للملاحة، وبفضلها استطاعت إيقاف فروع نهر الأردن (ثم استولت على المنابع في حرب حزيران/ يونيو.

إن تغير ميزان القوى لصالح الشعب العربي، سواء عبر وحدة بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل بالإضافة للعراق، قادرة على تحقيق تحديث نسبي، أو عبر بناء مؤخرة اشتراكية ثورية حديثة ذات حجم بشري مناسب، سيجعل مسألة تصفية كيان إسرائيل مسألة وقت فحسب.

إن حرباً فدائية، لا تدعمها قوة عربية متفوقة تردع إسرائيل عن العدوان، ستجعل إسرائيل تحول هذه الحرب إلى حرب نظامية، كما أثبتت تجربتا عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧. وهنا تصبح الحرب مجرد عملية تسليم أراضٍ عربية جديدة للعدو الصهيوني وتتحول الحرب نفسها، بالنسبة إلى العرب، إلى مجرد هزائم جديدة. وحتى في حال عدم تحول الحرب الفدائية إلى حرب نظامية، فإن الأولى ستبقى مجرد أعمال تخريب محدودة النتائج، لن تؤثر تأثيراً أساسياً على كيان إسرائيل.

٣ ـ الخلط بين الشعار التكتيكي والهدف الاستراتيجي لا يحمل البلبلة والتشويش إلى رؤية الواقع فحسب، بل ينزل أفدح الأضرار بجدوى النضال في سبيل الشعار التكتيكي أيضاً. ودعاة هذا الخلط يجعلون من هجومهم، المشروع والصحيح، على الحلول الانهزامية التي تقدم تنازلات لإسرائيل (كقرار مجلس الأمن)

ستاراً من الدخان يعمي رؤية الشعب العربي للواقع.

إن تحرير فلسطين هدف استراتيجي من أهداف الثورة العربية، في حين أن تحرير الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو هو الهدف التكتيكي الأول في هذه الفترة. الزعم بأن ليس ثمة من فروق (من حيث ثقل المعركة ومتطلباتها وشروطها الذاتية والموضوعية) بين تصفية آثار العدوان وتصفية كيان إسرائيل لهو هذر صبياني لا يسهم في تركيز الجهد العربي وحشده في سبيل تحقيق هذا الهدف التكتيكي الأول لهذه الفترة. إن الفرق بين تحرير الأرض المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو وقبلها ليس فرقاً كمياً من حيث صعوبته فحسب، بل هو فرق نوعي.

إن المهمة التكتيكية الأولى التي يواجهها الشعب العربي الآن هي مهمة دفاعية بالدرجة الأولى، هي مهمة كسر الموج العدواني الصهيوني الإمبريالي. وبعد كسر هذا الموج فحسب يمكن العرب الانتقال إلى موقف هجومي، يقتضي تكتيكات جديدة وتحولات بنيانية جذرية في الظروف والأوضاع العربية، تحويلات تشكل الوحدة العربية أرضيتها وصلبها، والاشتراكية (أو التحديث على الأقل) أفقها وهدفها.

ليس من سور صيني يفصل بين الانتقال من الموقف الدفاعي إلى الموقف الهجومي. فإذا استطاع الشعب العربي تصفية آثار العدوان تصفية ظافرة (وهذا يقتضي الشعب العربي قوة تجعله قادراً على رفض تقديم أي مكسب لإسرائيل، وإعداد الشعب لصراعات عسكرية وسياسية جديدة متعددة الأشكال والأساليب، وهذه لن تكون سهلة أو قصيرة بالتأكيد)، فإن هذا الضرب من التصفية يضع الشعب العربي على عتبة مرحلة هجومية.

«. . . إن الانتقال من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الهجومية ليس مرحلة زمنية إلا بالحدود التي تجعل هذا الانتقال ممكناً وحقيقياً وواقعياً، لا مجرد تكرار شعارات وكلمات ونداءات قتالية. إن عدم إمكانية تحقيق موقف هجومي لا يعني تأجيل العمل لوضع الأسس اللازمة له، بل يعني ضرورة العمل المخلص الدؤوب الحار الذي يكفل واقعية وجدية هذا الانتقال.

«إن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة. والمهم أن توزن كل خطوة إلى أمام وأن يهيَّأ الأساس الموضوعي لرسوخها وثباتها، لكي لا تتحول نكسة ما إلى مقبرة لحقّ الشعب العربي في فلسطين. المهم ألا نضع أقداماً عجلى متهورة على الرمال، كما هو مهم أيضاً ألا ننام بانتظار النصر، عندما تتحقق الوحدة والاشتراكية والتنمية الحقة»[٢].

---

(٢) ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٢٦٢.

إن الأساس الموضوعي لهذا الانتقال هو تغيّر ميزان القوى لصالح العرب.

كارثة فلسطين تلخص وتجسد أزمة الثورة العربية، وهي، بالتالي، جزء منها وتحل في سياقها.

٤ ـ ثمة موقفان إزاء قضية تحرير فلسطين:

الاتجاه الأول يرى: «أن قضية العرب في فلسطن تلخص أزمة الثورة العربية وتجسدها. ولم تتجلّ أبعاد هذه الأزمة، بكل وضوحها وعمقها، كما تجلت في قضية فلسطين والموقف العربي التراجعي أمام الصهيونية».

ويرى أيضاً «أن الحل النهائي لقضية فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني لن يأتي إلا عبر الثورة العربية وبموازاتها. لذا كان تضليلاً ديماغوجياً محاولة تصوير قضية فلسطين وكأنها قضية معزولة عن معركة الشعب العربي العامة الشاملة الهادفة إلى التحرر من نفوذ الإمبريالية وإرساء أسس مجتمع عربي اشتراكي، حديث، موحد»[٣].

أما الاتجاه الثاني، ويحظى الآن بالرواج، فيعتبر، أن تحرير فلسطين عتلة الثورة العربية ومقدمتها وطليعتها، أي تحرير فلسطين أولاً.

هذا الاتجاه هو ضرب من عملية وضع العربة أمام الحصان. وهو ليس خاطئاً فحسب، بل يشكل عاملاً معوقاً لتطوير استراتيجية وتكتيك سليمين بين الجماهير العربية، وقد أدى هذا الاتجاه إلى الازورار عن قضية الوحدة العربية وتعهيرها، في الوقت الذي ينبغي أن تبقى فيه الوحدة العربية بوصلة للثورة العربية.

---

(٣) في محاولة لنقد الدعوات الرومانسية إلى تحرير فلسطين، التي انطلقت مع الانفصال وصولاً إلى هزيمة حزيران/يونيو، كتبت عام ١٩٦٥ ما يلي: «لقد أثبتت تطورات الأحداث، منذ هزيمة ١٩٤٨ وحتى اليوم، أن قضية فلسطين لم تطرح في أبعادها الحقيقية، باعتبارها جزءاً من الثورة العربية، بل على العكس، استخدمت، بأساليب ديماغوجية، لصرف الشعب العربي عن ثورته الحقيقية (. . .) إن معركة الشعب العربي في فلسطين هي معركة شعب لشعب، يأتي الحل العسكري فيها كمجرد نتيجة لمعركة شاقة وطويلة ومعقدة على مختلف الجبهات. إن الحل العسكري الهجومي يصبح حلاً ممكناً عندما يأتي تتويجاً لتفوق عربي ساحق. هذا التفوق سيوفره النضال الوحدوي والاشتراكي، ستوفره نهضة عربية شاملة وعميقة (. . .) إن الواقعية الثورية هي، وحدها، الطريق إلى تحرير فلسطين. لذا ينبغي النضال على جبهتين معاً: ضد الواقعية المحافظة الاستسلامية وضد الثرثرة المغامرة. الأولى تدفع بقضية فلسطين إلى الموت البطيء والثانية إلى الانتحار (. . .) إن الانتقال إلى موقف هجومي، في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا يتم بالجعجعة أو الهيجانات المراهقة، ولكن بتوفير ظروفه الموضوعية. . .» انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

إن اعتبار تحرير فلسطين مقدمة الثورة العربية وعتلتها يؤدي، موضوعياً، وعلى رغم كل الرغبات «اليسارية» في إضفاء طابع طبقي على الكفاح العربي ضد الصهيونية، إلى تجميد الصراع الطبقي سواء داخل الأقطار العربية أم في ما بينها. إن تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني قد أكد على الدوام هذه الحقيقة، وإن أبلغ دليل قريب على ذلك هو مؤتمرات القمة وظروف الركود التي تخيم على الوطن العربي بعد ٥ حزيران/ يونيو.

وتجميد الصراع الداخلي لا يعني ـ في النتيجة ـ سوى شيء واحد: تجميد الثورة العربية، وبالتالي الإبقاء على مواقع اليمين العربي، وجمود مواقع اليسار أو تخلخلها، وبقاء التجزئة، وتقوية السيطرة الإمبريالية في النهاية.

ومن الطبيعي أن تربط الجماهير النضال الطبقي بالنضال القومي في حالات بروز أخطار أو معارك مصيرية، وذلك لأن النضال القومي مع الأجنبي يصبح في مثل هذه الحالة التناقض الرئيسي والحاسم الذي ينبغي أن يخضع له ويحل بوحيه ولصالحه كل التناقضات الأخرى التي تصبح ثانوية.

ليس ثمة ما يدعو إلى الابتئاس أو التردد لو أن تجميد الثورة العربية يفتح الطريق فعلاً لتحرير فلسطين. ولكن يبدو أن تجميد الثورة العربية يؤدي على صعيد الواقع الموضوعي، لا إلى شلل النضال العربي وعجزه إزاء الصهيونية فحسب، بل يؤدي إلى تراجعات وهزائم جديدة أمام الصهيونية أيضاً.

بل إن الواقع يطرح الأمور على نحو أشد قسوة وأكثر حدة: إن أية مواجهة هجومية مع الصهيونية لا تكون الثورة العربية قد بلغت أثناءها نسبة في القوى تمكّنها من الصمود علي الأقل، لا بد أن تتحول إلى ضربة قاسية، وهزيمة كهزيمة ٥ حزيران/ يونيو. وهنا تكون الهزيمة مزدوجة: هزيمة على صعيد النضال الطبقي وهزيمة على صعيد النضال القومي.

هنا تتضح على أجلى صورة العلاقة بين النضالين الطبقي والقومي: إن النضال الطبقي هو الذي يشيّد الأرض الصلبة الراسخة للنضال القومي ضد الصهيونية، ولكن النضال القومي، الهجومي طبعاً، الذي لا يستند إلى قواعد طبقية عمالية فلاحية صلبة لا يلغم النضال الطبقي ويجمده ويضربه فحسب، بل يعجز عن تحقيق الهدف القومي بالذات، ويدفعه إلى ويلات وكوارث جديدة.

من الخرق والتبسيط فهم هذه الموضوعات على أساس أنها محاولة لوضع جدول أفضليات زمنية لكل من النضالين الطبقي والقومي، بل هي محاولة لتأطير النضال

القومي العربي ضد الصهيونية كجزء لا يتجزأ من الثورة العربية الوحدوية الاشتراكية.

إن التقدم في طريق الثورة العربية هو في الوقت نفسه تقدم في طريق تصفية الاستعمار الصهيوني. وهذه الموضوعة ليست من قبيل جعل انتصار الثورة العربية الشرط المسبق للنضال الهجومي ضد الصهيونية، أي ينبغي أن نرى إلى كل تقدم تحرزه الثورة العربية كتقدم وظفر للنضال القومي العربي ضد الصهيونية.

إن كل تقدم جدّي تحرزه الثورة العربية، ويتترجم بالطبع في نسبة القوى بين العرب وإسرائيل، لا يمكن إلا أن يحمل معه تصعيداً للنضال ضد الصهيونية. وعلى هذا فإن نضالاً واعياً موزوناً ضد الصهيونية يترجم ويعبر عن مدى التقدم الذي أصابته الثورة العربية. لذا يمكن القول إن تقدم الثورة العربية الوحدوية الاشتراكية هو الذي يشكل عتلة النضال العربي ضد الصهيونية وحلقته الأساسية.

لا سبيل إلى انتصار النضال العربي ضد الوجود الصهيوني الاستعماري إلا إذا اندرج في الثورة العربية الشاملة.

٥ ـ إن فشل التيار القوموي البرجوازي الصغير في تحقيق خطوات ناجحة في اتجاه الوحدة وفي تهيئة الأسس الموضوعية لمجابهة صامدة للعدوان الصهيوني، قد جر البعض لا إلى إعلان إفلاس أو عجز هذا التيار فحسب، بل وضع المضمون الوحدوي للثورة العربية على الرف.

المصابون بمرض صف الكلام الثوري، الذين انقطعوا عن نبض الجماهير العربية، الذين لم تلامس أقدامهم الأرض التي يعيشون عليها، الذين أصبحت الوحدة تهدد مراكزهم ومصالحهم، الذين أعمارهم هوس مشكلتهم الإقليمية... كل هذه الأصناف والنماذج التقت على إفراغ الثورة العربية من مضمونها الوحدوي، بل اندفع بعضهم إلى تعهيره أيضاً.. وتفتقت أذهان البعض عن الشعار: «تحرير فلسطين طريق الوحدة»، الذي لا يعني عملياً ولا يؤدي موضوعياً سوى إلى استمرار الوجود الصهيوني واستمرار التجزئة واستمرار الهيمنة الإمبريالية.

ما يفضح هذه الثوراوية هو التقاؤها الموضوعي مع مواقف الرجعية العربية ومع الإمبريالية في موقفهما من الوحدة العربية. الكتابات الصهيونية والاستعمارية، في حديثها عن الأسباب العميقة لأزمة الشرق الأوسط الدائمة، تشير إلى «الإمبراطورية العربية التي يريد ناصر بناءها من جديد»، أي المضمون العربي الوحدوي للسياسة الناصرية. وهذه هي فعلاً حجر الزاوية في استراتيجية الإمبريالية

وإسرائيل: تثبيت التجزئة وتعميقها. وبدلاً من أن تكون الاستراتيجية الثورية في القطب المقابل لهذه الاستراتيجية، أي استراتيجية محورها وبوصلتها الوحدة العربية، تدعو الثوراوية الذاتية، تحت ألف ستار وستار، إلى «تحرير فلسطين طريق الوحدة»، دونما اعتبار لنسبة القوى العربية الإسرائيلية.

لم تمسك إسرائيل أنفاسها، إلا عندما قامت وحدة عام ١٩٥٨، على رغم أنه لم يكن في برنامج عبد الناصر القيام بمجابهة مع إسرائيل، ولم يخيم السواد على إسرائيل بقدر ما خيم عندما لاح، وهماً وخداعاً، شبح الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣.

هل المواجهة العسكرية النظامية للصهيونية فاشلة حتماً؟

٦ ـ آخر الآراء الثوراوية هي التأكيد على أن أية مواجهة عسكرية نظامية مع إسرائيل، لاستنزاف القوة العسكرية الإسرائيلية بهدف تصفية آثار العدوان، لا بد أن تكون فاشلة. دعاة هذا الرأي يتوهمون أنهم يدافعون عبر هذا الرأي عن العمل الفدائي. ولكن الواقع ليس كذلك، لأن النتيجة الوحيدة لمثل هذا الرأي هي إبقاء الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو في أيدي إسرائيل لأمد غير معلوم، أو الرضوخ لتسوية في صالح إسرائيل، تكون نتيجتها اللاحقة مباشرة تصفية العمل الفدائي.

نحن لا نزعم أن المواجهة العسكرية ستأتي، بين يوم وليلة، بالأعاجيب، كما أننا لم ندَّع أنها ستسحق الجيش الإسرائيلي. لا، فنحن نعتقد أن الهدف في البداية، أكثر تواضعاً. إننا نريد الحد الأدنى في هذه المرحلة، أي إننا نريد عمليات استنزاف حقيقية لقوى إسرائيل العسكرية. لقد كسبت إسرائيل حرب حزيران/ يونيو دونما عناء حقيقي، لذا ليس من المستغرب أن تتشبث إسرائيل بإحراز المزيد من المكاسب. إن عمليات الاستنزاف، المصحوبة بعمل فدائي متعاظم، هي التي تكسر أسطورة التفوق الإسرائيلي وتفتح الطريق لتصفية آثار العدوان تصفية حقيقية وجدية.

٧ ـ هل من تناقض بين اعتبار تحرير فلسطين جزءاً من الثورة العربية وبين الدعوة في هذه المرحلة إلى التضامن العربي؟ هل من سبيل إلى استعادة اليمين العربي، في هذه المعركة، إلى الصف المعادي للحلف الصهيوني ـ الإمبريالي؟ هل يمكن تحقيق ضرب من التضامن العربي، في أبسط مستوياته (مؤتمرات قمة)، كأحد أشكال النضال لتصفية آثار العدوان؟ ألا يمكن الضغط الجماهيري أن يجبر قوى اليمين العربي، التي كانت غير مستاءة من نتائج حرب حزيران/ يونيو، على الإسهام إلى هذا المدى أو ذاك في معركة تصفية آثار العدوان؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي تناول الموضوع من عدة جوانب.

أ ـ قبل ٥ حزيران/ يونيو كان التناقضان الأساسيان اللذان يحكمان الثورة العربية هما: التناقض مع الحلف الإمبريالي ـ الصهيوني والتناقض مع الرجعية العربية. ولكن في مرحلة ما بعد ٥ حزيران/ يونيو، أي في ظل الخطر المصيري الراهن الذي يهدد لا الثورة العربية فقط بل الوجود العربي كله، قفز التناقض الأول إلى مرتبة التناقض المحوري، وتحول التناقض الثاني إلى مركز ثانوي وتابع. وهذا هو إطار موضوعة ماوتسي تونغ القائلة بربط النضال الطبقي بالنضال القومي وإخضاعه له في مرحلة مقاومة الغزو الياباني للصين.

سيبقى، وينبغي أن يبقى، التناقض بين الشعب العربي والرجعية العربية في مركز ثانوي وتابع طوال المرحلة التكتيكية التي يواجه فيها النضال العربي تصفية آثار العدوان.

ب ـ كان لينين يقول: قبل الإقدام على عمل، ينبغي التساؤل عمّن يجني فائدته! ونحن بدورنا نتساءل: لمن، في هذه المرحلة، غُنْم التضامن العربي ولمن غرمه؟ إن الغنم الحقيقي والأساسي هو للأمة العربية بأسرها أولاً، وهو لقوى التقدم العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ثانياً. كما أن الغُرم لن يصيب إلا الإمبريالية والصهيونية.

ج ـ الثوري هو الذي يكيّف تكتيكه باستمرار وفقاً لتغير نسب القوى. ومن صالح قوى التقدم العربي أن ترد على التكتيك المرن الذي تسير عليه الرجعية العربية، في سعيها الحثيث للهرب من المعركة، بتكتيك لا يقل عن تكتيك الرجعية مرونة وفاعلية وذلك لحشرها في مواقف لا يمكنها إلا الإسهام في المعركة. إن على الثوري أن يميز بين الجوهري وغير الجوهري في الفترة الراهنة، والأمر الجوهري هو قهر الموج الصهيوني الإمبريالي وتحرير الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو.

لقد أدركت الجماهير العربية هذه الحقائق التي طرأت على الوضع العربي وعلى موازين القوى نتيجة عدوان ٥ حزيران/ يونيو. ولكن مواقف اليمين العربي (ما كان يميناً خالصاً + ما كان يساراً شكلاً، ويميناً موضوعاً) لم تكن كذلك. وما يفرّق بين طرفي هذا اليمين هو الألفاظ فحسب، ولكن كليهما سواء على صعيد التصرف وأثره الموضوعي على المعركة. كلا اليمينين يخرب شعار التضامن العربي لإزالة آثار العدوان، وكلاهما يهيئ، بالنتيجة، لاستسلام أمام الصهيونية، وقاسمهما المشترك هو: كره الجمهورية العربية المتحدة والحقد على عبد الناصر، والخوف من الحرب مع إسرائيل.

إن التضامن العربي الحق خطوة فعلية نحو جولة استنزاف مع إسرائيل. ورفض التضامن العربي إنما ينبعث من الخوف من الجولة الجديدة، هذه الجولة التي ستصبح حقيقة إذا تحقق التضامن العربي الحقيقي.

- ٣ -

تحرير فلسطين هدف استراتيجي أم تكتيكي؟!(*)؟!

إن الإلحاح على تحرير فلسطين، عندما لا يوضح للجماهير، بلا لبس وبلا تحايل، على أنه موقف استراتيجي، بل بخاصة عندما يطرح كموقف تكتيكي مباشر وقريب، فإنه في هذه الحالة لا يسهم في إعطاء مزيد من الوعي للجماهير، بل على العكس فإنه يساعد على مزيد من الانحطاط فيه.

إن محاذير، بل مخاطر، شعار تحرير فلسطين كشعار تكتيكي مباشر، إنما تتجلى في مواقف اليأس التي يمكن، بل من المرجح، أن تستولي على الجماهير العربية عموماً والفلسطينية منها خصوصاً، عندما ترتطم تطلعات الجماهير البعيدة بنكسة جديدة، أو وقفة قد تطول، في المعركة ضد الاستعمار الصهيوني.

لقد غُذيت الجماهير العربية، إلى هذا الحد أو ذاك، في هذه الفترة أو تلك، خلال الأعوام العشرين الماضية، على أن تحرير فلسطين آت في غد قريب، ولكن الجماهير استفاقت على هول نتائج حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بمشاعر يخالطها اليأس والذعر والخيبة. وما يجري بعد ٥ حزيران/يونيو، وخصوصاً ما يلقى في أذهان الجماهير الفلسطينية، هو دعاوة من هذا النوع تماماً، وإن بصيغ وأقوال جديدة فييتنامية أو صينية أو كوبية.

إن الجماهير الفلسطينية، التي أخذت تهجر يأسها وعزوفها، بعد أن تلقت الكثير من الصدمات والخيبات، بحاجة إلى تبصيرها، ببرود، بحقيقة معركة فلسطين، الطويلة، المريرة، التاريخية. إن هذا الضرب من التبصير لن يضير حماسها: قد يجعله أقل حدة، ولكن سيجعله أكثر عمقاً. قد يجعله أقل تأججاً على المدى القريب، ولكه سيجعله أكثر تصميماً وأشد رسوخاً على المدى البعيد. والفارق الوحيد بين التوعية الثورية والتوعية الذرائعية هو الفارق في حدود الرؤية: الرؤية الثورية رؤية بعيدة المدى وشاملة، أما الرؤية الذرائعية فرؤية قصيرة المدى، محدودة وجزئية.

(*) نيسان/أبريل ١٩٧٠.

وفي هذا المجال الدقيق، الحساس والخطير لا تجدي الصيغ العمومية فتيلاً. لا يكفي تعبير «طويلة المدى» وبخاصة عندما يأتي كصفة لحرب معينة، حرب التحرير الشعبية[٤]. إن الجماهير الفلسطينية قد فهمت وأفهمت، من خلال هذه الصيغ بالذات وبواسطتها، أن المعركة قائمة وستستمر «طويلة المدى» وستنتصر. في هذا الكلام العمومي رؤية مثالية، هرب من الواقع وإغراق للجماهير في تفاؤل وردي وهين.

إن الحقيقة ينبغي أن تطرح أمام الجماهير من دون عموميات، وبدقة، وبتفصيل، وببرود أيضاً. هذا هو شأن كل ديمقراطي يثق بحس الجماهير السليم وبطاقاتها الثورية. يجب أن تطرح أمام الجماهير الأهداف التكتيكية بمزيد من الدقة، وكذلك الأهداف الاستراتيجية، وأن تشرح للجماهير المسافة التي تفصل بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي. وفي هذه المسافة سيكون مسار النضال العربي بالغ التعقيد وبالغ التنوع: بالغ التعقيد لأنه سيشهد مساراً لولبياً تارة ومتعرجاً تارة أخرى. سيرتطم بنكسات وسيحرز انتصارات، سيتوقف وسينقطع تارة، وسيندفع ويتصاعد تارة أخرى. وسيكون بالغ التنوع: يوماً مسلحاً وآخر سياسياً، في فترة كفاح شعبي مسلح وفي فترة أخرى كفاح نظامي مسلح. في يوم على هذه الساحة، وفي يوم آخر على الساحة تلك. إن الثورة، كما يقول لينين ليست شارع «نيفسكي»[٥]. والحال أن الصرخة التي تسمعها الجماهير الفلسطينية تقول لها بالضبط: «إن الثورة الفلسطينية تسير في شارع نيفسكي وصولاً إلى تل أبيب».

وفي هذه الفترة بالذات إن الجماهير الفلسطينية بحاجة، بل بحاجة ملحة، إلى أن تعي الأهداف التكتيكية للثورة العربية بدقة وحزم، بلا أدنى خوف من ردود الفعل. هذه الأهداف التكتيكية تتلخص بتصفية آثار العدوان. إن تحقيق هذا الهدف، ليس انحرافاً أو نكوصاً على التحرير، بل خطوة، وخطوة متواضعة أيضاً، في الطريق الطويل إلى التحرير. إن كيفية تحقيق هذا الهدف التكتيكي ستحكم إلى حد بعيد الأهداف التكتيكية اللاحقة. قد يحتقر أو يستخفّ البعض بشعار تصفية آثار العدوان، ولكن الجماهير بحسها العفوي السليم تعطي هذا الشعار أهمية حاسمة في

---

(٤) ولعل أخطر ما في التأكيد على حرب التحرير الشعبية هو إعفاء الحكومات العربية الهاربة من المعركة من مهماتها في معركة تصفية آثار العدوان وتبرير هذا الهرب «ثوراوياً» أمام الجماهير، التي لم تخدعها هذه الثوراويات. وبالفعل فمن الملاحظ أنه كلما كانت دولة ما أكثر هروباً من المعركة وأكثر تقصيراً، ازداد تغنيها بحرب التحرير الشعبية من جهة، وازداد «رفضها» للحل السياسي وقرار مجلس الأمن من جهة أخرى.

(٥) شارع عريض ومستقيم في مدينة بطرسبورغ (لينينغراد).

المرحلة التكتيكية الراهنة، لأنها تعي بغريزتها الثورية صدق وصحة رأي لينين: «يترتب على الماركسي، عند تقرير وضع من الأوضاع أن ينطلق من الواقع لا من الممكن»، ونضيف: المرغوب.

إن تسوية سياسية، مهما تكن، ستكون مجرد فصل من فصول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ستكون وقفة بين الحروب القادمة:

١ ـ لأن قضية فلسطين معركة تاريخية طويلة ومديدة بين العرب من جهة، واليهود والصهيونية والإمبريالية عموماً والإمبريالية الأمريكية خصوصاً من جهة أخرى. ولقد تضمنت هذه المعركة ثلاثة حروب كبيرة (مع انتصار إسرائيل وتوسعها)، ويمكن في المستقبل أن تتضمن عدة حروب أخرى. إن السكوت عن هاتين الحقيقتين، أو عدم إعطائهما ما يلزم من الأهمية، في ما يتعلق برؤية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، إنما يعني إسقاط أو نسيان الجانب الأساسي من مسألة النضال العربي كلها. إن الاتجاه إلى تجاهل ذلك (على الرغم من بعض الألفاظ المعاكسة أحياناً) واضح وطاغ وغالب. حتى شعار «الطويلة الأمد»!! لا يأتي إلا كصفة، مجرد صفة لـ «حرب التحرير الشعبية» و«المقاومة» و«حرب العصابات».

٢ ـ لأن التعايش بين العرب واليهود «كأمتين»، «كشعبين»، مستحيل. كما أن السلم، مبدئياً، مستحيل. ما يبرهن على هذه الحقيقة هو واقع نصف القرن الماضي، والواقع الراهن (ثلاثة حروب خلال عقدين من الزمن ـ ولم يشهد التاريخ تواتراً كهذا في الحروب التي شبّت بين أشد الأمم تعادياً)، وواقع اتجاه إسرائيل التوسعي الراسخ. كما يلقي الضوء على هذه الحقيقة مفهوم وتحليل لينين للإمبريالية.

كثُر الحديث خلال السنة المنصرمة، ولا يزال، عن «أزمة» يعيشها العمل الفدائي. وذهب النقد إلى حدود لم نكن نسمح لأنفسنا بالذهاب إليها، على الرغم من أننا كنا نعي دوماً حجم العمل الفدائي وحدود إمكانياته وشروطها. إن الاعتراف بهذه «الأزمة» لم يقتصر على منظمة دون أخرى: «فتح» تتحدث عنها على استحياء[٦]، والجبهة الشعبية تتحدث عنها بصراحة كاملة[٧]، والجبهة الديمقراطية تعطي عنها صورة غير متفائلة البتة: «لقد انحسر العمل الفدائي إلى ما وراء نهر الأردن شرقاً»، و«حركة المقاومة تعيش مرحلة انحدارها»[٨].. إلخ. فتح ترى

(٦) انظر: حديث أبو إياد في: **الطليعة** (القاهرة)، العدد ٦، (حزيران/يونيو ١٩٦٩).

(٧) انظر: حديث المسؤول العسكري في الجبهة الشعبية في: **الهدف** (٧ شباط/فبراير ١٩٧٠) و(١٤ شباط/فبراير ١٩٧٠).

(٨) انظر: **حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات)**، قدم له نايف حواتمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٤٢، ١٤٥ ـ ١٤٧.

الأزمة مجرد ظرف طارئ دونما تحليل. ويسار المقاومة يركز على الظروف الذاتية لحركات المقاومة، وإن كان لم يهمل (طبعاً لم يعط الأهمية الكافية) الظروف العربية المحيطة.

قبل أن نناقش الظروف التي يقال إنها سبب «أزمة» المقاومة، علينا أن نسجل أن هذه الظروف ليست جديدة مطلقاً. وبالتالي فلم يكن ثمة من مبرر جدّي للتفاؤل والتضخيم، لكي يكون ثمة من مبرر للتشاؤم والتصغير.

لنفترض أن كل هؤلاء أعداء. العدو هو العدو. والمسؤولية إنما تقع على عاتق الوعي الذي لم يستطع أن يرصد هذا العدو، ويقيّم على أساسه دور المقاومة الفلسطينية. هذا التنقل من الرؤية الوردية والتفاؤل المفرط إلى رؤية سوداء متشائمة إن دل على شيء فإنما يدل على غياب الوعي عموماً، الوعي العياني التفصيلي، أي غياب الاستراتيجية والتكتيك في آن معاً.

الجبهة الديمقراطية تكاد تلخص هذه «الأزمة» بعامل ذاتي يتعلق بالطبيعة الطبقية الايديولوجية لقيادات العمل الفدائي، ولا يفوتها الاستشهاد بالتجارب الفييتنامية والصينية والكوبية الخ. . . هذا الضرب من التحليل هو، إلى حد كبير، هروب ذاتي من الواقع. لا شك أن قيادة تمتلك، فعلاً، ايديولوجية ماركسية لينينية أكثر اقتداراً بكثير، في ما يتعلق بشحذ طاقات الجماهير وتعبئتها وتنظيمها، من أية قيادة أخرى لا تمتلك هذه الايديولوجيا. إلا أن امتلاك هذه الايديولوجيا ليس «خاتم سليمان» الذي يحل كل مشاكل المقاومة، ويجعلها قادرة بالتالي على تحرير فلسطين. ولو كان الأمر بهذه السهولة، لما كان أسهل من صياغة التاريخ وفق مشيئة البروليتاريا ومصالحها. فالفييتكونغ ليسوا إياهم لو لم تتوفر في فييتنام الجنوبية بالإضافة للشرط الايديولوجي، شروط سكانية وجغرافية (تتعلق بالطبيعة من جهة وبالمساحة من جهة أخرى)، وبالتالي لو أن الفييتكونغ أو الصينيين قد حاربوا في ضيعة كالأردن، لما كانوا أعلى فعالية بكثير من مقاومتنا الفلسطينية نفسها. والفييتكونغ ليسوا إياهم لولا فييتنام الشمالية، وفييتنام الشمالية ليست إياها لو لم يكن وراءها الصين والاتحاد السوفياتي معاً.

أما الجبهة الشعبية، فتضيف عاملاً آخر، يتعلق بأوضاع الضفة الغربية المحتلة وتحسن الأوضاع الاقتصادية فيها بتخطيط مقصود من قبل إسرائيل. ولكن حتى إذا افترضنا أن هذا الرأي «الاقتصادي» ينطوي على بعض الحقيقة إلا أنه لا يلقي نوراً جديداً على المشكلة، مشكلة محدودية تأثير العمل الفدائي. وكما قلنا قبلاً إن العدو هو العدو. والمطلوب من التنظير الفدائي، في تقويمه لظروفه أن يفهم ويحدد استراتيجية العدو وتكتيكاته، تحديداً عيانياً وتفصيلياً.

هذا الشعور الوهمي بما يسمونه «أزمة» المقاومة الفلسطينية يجد له تعويضاً نفسياً أو تغطية وهمية معينة تتمثل في شكلين رئيسيين: **الأول** هو «مطاردة» الحلول السياسية، و**الثاني** هو العمل على شرشحة النضال العسكري النظامي، وبخاصة نضال الجمهورية العربية المتحدة.

إن المقاومة الفدائية ليست في أزمة مطلقاً، إذا كان يراد من كلمة «أزمة» تشخيصاً لمحدودية فاعليتها على الصعيد العسكري. هذا هو الحجم الطبيعي للمقاومة، في ظل الظروف العربية القائمة، خصوصاً أن العرب راكعون، وليس ممكناً للفلسطينيين أن يقفوا والعرب ركَّع. فمن يريد للفلسطينيين أن يقفوا، فليعمل على إنهاء الركوع العربي. تلك هي الحقيقة ببساطة ووضوح. ومع ذلك فلا بد من إيضاحات تفصيلية لتبديد أي التباس، في ما يتعلق بدور المقاومة في تحرير فلسطين، تحرير الأراضي المحتلة قبل ٥ حزيران/يونيو من جهة، ودورها في تحرير الأراضي المحتلة نتيجة لحرب حزيران/يونيو من جهة أخرى.

أ ـ إن المقاومة الفلسطينية، العمل الفدائي... الخ، إذا ارتفعت وعياً وتنظيماً ووحدة، وإذا بلغت مستوىً مثالياً في الوعي والتنظيم، فإنها لا تستطيع أن تحرر فلسطين، أي أن تزيل الكيان الإسرائيلي. هذه الحقيقة إنما تنبع من سبب بسيط: إن قوة المقاومة الفلسطينية، مهما لقيت من دعم، هي نقطة من بحر القوة العربية. وإن تحرير فلسطين لا تكفيه نقطة، بل هو بحاجة إلى هذا البحر. هذه الحقيقة: «المقاومة لا تستطيع أن تحرر»، يقرّها عدد من قادة العمل الفدائي، كما أنها واردة في بعض المقالات، إلا أنها لم ترد إلا أحياناً، بل نادراً. أما الخط العام الجوهري للصحافة «والايديولوجيا» الفدائية فهو العكس، في القواعد هو العكس.

ب ـ أما في ما يتعلق بدور المقاومة الفلسطينية في تحرير الأراضي المحتلة نتيجة لحرب حزيران/يونيو، فإن دورها، ونمو هذا الدور، منوط أساساً بنمو القوى العربية عموماً، وبنمو قوة العربية المتحدة خصوصاً. إن انتقال العمل الفدائي إلى ما بعد النهر، غرباً، متوقف أساساً على تحرك الجماهير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، وتحرك هذه الجماهير يتوقف بدوره، ونعيد: أساساً، على نمو القوى العربية عموماً، وقوة العربية المتحدة خصوصاً. هذه الحقيقة، حقيقة ارتباط نهوض العمل الفدائي بنهوض القوة العربية عموماً (والقوة المسلحة النظامية بخاصة) ارتباطاً عضوياً، تفرض على المقاومة الفلسطينية إعادة صياغة استراتيجيتها وتكتيكاتها انطلاقاً من هذه الحقيقة العيانية.

ج ـ إعادة الصياغة هذه، صياغة الاستراتيجية والتكتيك، إنما تبدأ من تحديد

مكان العمل الفدائي في الثورة العربية. هل القضية الفلسطينية هي الكل أم أن القضية العربية هي الكل؟ هل ينبغي تنظير المشكلة الفلسطينية من خلال الثورة العربية، أم ينبغي تنظير الثورة العربية من خلال القضية الفلسطينية؟ وبتعبير واضح: هل ينبغي أن ننظر مشكلة البيت من خلال مشكلة إحدى غرفه، أم ينبغي أن ننظر مشكلة هذه الغرفة من خلال مشكلة البيت كله؟ هذا هو السؤال الذي تنبغي الإجابة عنه بلا لَبس وبلا تحايل. ومن قبيل هذا التحايل، في رأينا، الاكتفاء بالقول العمومي بأن ثمة علاقات تفاعل جدلي بين الثورة العربية (وما يعني فعلياً هو الثورات العربية) والثورة الفلسطينية.

حقاً إن قضية احتلال فلسطين تمثل الجرح الأكثر إيلاماً والأكثر نزيفاً، حقاً إن الاحتلال الصهيوني، بتحالفه العضوي مع الإمبريالية، يمثل الخطر الأكثر جدية، حقاً إن قضية فلسطين تشكل «القرحة» الخطيرة في الجسم العربي، إلا أن ذلك لا يجعل الساحة الفلسطينية تكفّ عن كونها جزءاً، مجرد جزء، من قضية الثورة العربية. إن كل قضية عربية أخرى قد تحمل، إلى هذا الحد أو ذاك، ملامح قطرية، إلا القضية الفلسطينية، فإنها لا تحمل سوى ملامح قومية عربية خالصة. ولا ينال من هذه الحقيقة مطلقاً كون الكارثة قد نزلت على الفلسطينيين قبل غيرهم.

والحال، إن منظمات المقاومة الفلسطينية عموماً، مع تفاوت في إبراز العامل العربي والتأكيد عى أهميته، تميل إلى تنظير الثورة العربية من خلال المشكلة الفلسطينية. هذا الجدل الذي نثيره ليس جدلاً حول عبارات وألفاظ، وهو ليس جدلاً مجانياً، بل يطرح سلسلة من المواقف والمسائل المبدئية والاستراتيجية والتكتيكية الجديدة. أول هذه المواقف والمسائل الجديدة هو تحديد موقف واضح ودقيق من مسألة وحدة الثورة العربية. فالقبول بمبدأ وحدة الثورة العربية ينطوي بالبداهة على ضرورة تفنيد مفهوم الثورة الفلسطينية وتجاوزه جدلياً: أي إن مفهوم وحدة الثورة العربية لا يلغي فكرة الثورة الفلسطينية كهدف، وإنما يدحضها ويفندها كرؤية ايديولوجية من جهة، ويؤطرها ويستوعبها وينجزها كعمل من جهة أخرى. وبكلمة: إن الشرط الأول لتحقيق الثورة الفلسطينية هو تجاوزها عربياً. وبهذا المعنى فحسب، فإن المقاومين مدعوّون إلى دحض وتفنيد فكرة الثورة الفلسطينية. إن «فلسطنة» الثورة الفلسطينية عقبة أمامها، بل مقتلها بالذات.

بعض المقاومين يقولون[٩] إن فلسطنة المشكلة الفلسطينية إنما جاءت رداً على

---

(٩) انظر: «تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر،» كراس أصدرته «فتح».

«الترهل القطري» الذي أصيبت به البلدان العربية، وبالتالي فإن تحرير فلسطين إنما يبدأ، وقد بدأ فعلاً، عندما أمسك الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم، بل إن البعض من المقاومين يبرز ويشدّد على جانب من نتائج حرب حزيران/ يونيو، ويصفه بالإيجابية، ألا وهو توفير الظروف التي مكنت الفلسطينيين من أخذ قضيتهم بأيديهم.

لم نكن لنتوقف عند هذه التفاصيل، إلا لأنها تتصل بمسألة وحدة الثورة العربية. لذا فإننا عندما نتناولها الآن بالنقد والتحليل، إنما نرمي أساساً إلى إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة، بسبب من أهميتها الكبيرة.

«الترهل القطري»: بأي معنى هو صحيح، وبأي معنى هو مخطئ؟

هو صحيح بمعنى أن العرب قد عجزوا عن التقدم خطوة إلى الأمام في طريق تحرير فلسطين، بل على العكس فقد عجزوا عن كبح التوسع الصهيوني. وهنا أيضاً لا بد من إيضاح المشكلة بدقة ووضوح لكي لا يبقى أي التباس أو وهم في عرض الحقيقة على الجماهير: إن مسؤولية المسؤولين هي انهيارهم الهش السريع أمام الغزوات العسكرية الصهيونية، تراجعهم أمام المكاسب التوسعية الصهيونية التي ما برحت مستمرة منذ عشرين عاماً وحتى اليوم. مسؤولية العرب هي أن ما حققوه في طريق التحرر والتقدم كان أقل بكثير من القدر الكفيل بكبح المد الصهيوني، ما حققوه كان أقل بكثير من المطلوب والضروري. لذا فإن ما «حققه!!» العرب لأنفسهم هو عين ما «حققوه!» لقضية تحرير فلسطين. أما مسألة اقتدار العرب على تحرير فلسطين، عندما يحققون تفوقاً على إسرائيل، فهي كمسؤولية ماوتسي تونغ (الذي يملك قوة مادية ومعنوية أكبر بآلاف المرات من قوة العرب) إزاء تحرير فرموزا مثلاً، أو مسؤولية كيم إيل سونغ إزاء كوريا الجنوبية.

وفي المقابل فإن تهمة «الترهل القطري» خاطئة مخطئة، إذا كان المقصود بذلك أن العرب قد فقدوا الاهتمام بمعركة فلسطين. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن العرب قد فقدوا هذا الاهتمام، فإن إسرائيل لم ولن تفقد الاهتمام بمعركتها مع العرب. فخلال عشرين عاماً، كما ذكرنا قبلاً، كانت المعارك بين العرب وإسرائيل (وإذا شئنا الدقة: المعارك التي فرضتها إسرائيل على العرب) أكثر تواتراً من تواتر المعارك التي شهدها التاريخ بين أشد الأمم تعادياً. لقد وضع عبد الناصر، بعد هزيمة عام ١٩٥٦ العسكرية (وهذا لا ينفي الانتصار السياسي الجزئي الذي أصابه في معركة السويس)، مسألة تحرير فلسطين، كمعركة تكتيكية مباشرة، على الرف. إلا أن إسرائيل، التي ترسم بذكاء وتخطيط سياستها، لم تضع عبد الناصر على الرف. ففي عام ١٩٦٧ كان صراخ إسرائيل يعلو على سوريا، إلا أن ضربتها الفعلية نزلت على

مصر، لماذا؟ لأن إسرائيل تعرف جيداً أين مركز الثقل، تعرف تماماً كيف تميز بين الأقوال والأفعال. فالسياسة، كما تعلّمنا الماركسية، ليست نيات، بل قوى موضوعية، وعلاقات وإمكانيات موضوعية. إذاً فالترهّل القطري، بهذا المعنى، غير وارد، والسبب في ذلك (إذا شئتم!!) هو إسرائيل التي لم ولن تسمح بهذا الترهل.

أما أن يكون حزيران/ يونيو «مبارك!!»، لأنه مكّن الفلسطينيين من أخذ قضيتهم بأيديهم، فهو رأي ينبغي أن يمحّص ويقلّب على جميع وجوهه.

لا شك أن بروز الفلسطينيين، كقوة ثورية، هو أمر إيجابي ومهم أشرنا إلى دلالاته وتأثيراته في بيان صادر في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٦٩. ولكن هل أخذ الفلسطينيون، فعلاً، قضيتهم بين أيديهم؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فهل يمكن بناء على ذلك، ونتيجة لذلك اعتبار حزيران/ يونيو «مباركاً»؟

كنا نتمنى لو أن جواب السؤال يمكن أن يكون إيجابياً. ولكن الواقع هو غير ذلك فعلاً، لسببين بسيطين: **الأول** لأن قضية تحرير فلسطين أكبر من أيديهم، **والثاني** لأن الشرط الموضوعي لهذا الانتقال هو انتقال قضية الشعب العربي برمتها إلى أيدي الشعب العربي نفسه. وفي هذا السياق فإن قضية الفلسطينيين ككل مقترنة وملازمة لقضية التقدم العربي، لقضية الثورة العربية، وليست خارجة عنها. ولهذا تصبح موضوعة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى» (وهذه الموضوعة على الرغم من أنها تنسب إلى «فتح» فقط، إلا أنها تشكل إجمالاً قاعدة التصرف، العمل على الأقل، لسائر منظمات المقاومة) لا مجرد موقف ذرائعي ضيق الأفق فحسب، بل طوبوية سترتطم وهي ترتطم في هذا القطر أو ذاك، بصخرة الواقع. إن مكان الفلسطينيين ككل (عدا العملاء طبعاً)، في السياق التاريخي لسير الثورة العربية، هو مع الجماهير العربية الكادحة، في نضالها التاريخي الطويل في سبيل الوحدة والتحرر والاشتراكية. وعلى هذا فإن مهمة الفلسطينيين لا أن يأخذوا هم، وحدهم، قضيتهم بين أيديهم، بل أن يسهموا بنقلها إلى أيدي الجماهير العربية. وشرط هذا الانتقال هو أن يأخذ الشعب العربي عموماً قضيته بين يديه. لذا فإن القول بأن قضية فلسطين قد انتقلت إلى أيدي الفلسطينيين لا تزال حتى الآن في حدود الأماني والرغبات.

حزيران/ يونيو مبارك؟! الإجابة عن السؤال الأول قد انطوت على نصف جواب هذا السؤال. فلنكمله إذاً حزيران/ يونيو «مبارك» لأنه أتاح للفلسطينيين أن يمسكوا قضيتهم بأيديهم؟! لقد أجبنا بالنفي عن هذا السؤال. حزيران/ يونيو مبارك لأنه دفع قضية تحرير فلسطين خطوة إلى الأمام؟ بعضهم يجيب بنعم. أما نحن فنعتقد أن المسألة واضحة إلى درجة تجعلنا في غنى عن الوقوف حولها، ونكتفي بجواب

قصير جداً: إن نتائج حرب حزيران/ يونيو كانت خطوة إلى الوراء بل خطوات بالنسبة إلى قضية تحرير فلسطين. حزيران/ يونيو مبارك لأن الحرب قد قدمت للعرب «فاتورة» عجزهم وقصور تقدمهم؟ بهذا المعنى نعم إنه مبارك. لقد قدم لهم دافعاً جديداً للتحرك. ولكن مهلاً!! إنه مبارك بحدود حصاة، وإنه لكارثة بحدود جبل. إنه عرس بحدود قطرة، وهو مأتم بحدود بحر.

د ـ ما هي المهام التكتيكية التي تفرضها هذه الفترة على المقاومة الفلسطينية؟

إننا عندما نتصدى لهذه المسألة المهمة والشائكة في آن، نتصدى لها كمواطنين عرب، نرى أنفسنا مسؤولين عن قضية فلسطين، لا انطلاقاً مما يسمى «جبهة المساندة»، بل انطلاقاً من شعور بأن قضية فلسطين، بطابعها القومي العربي العميق والشامل، هي قضيتنا كمواطنين عرب، على المستوى نفسه من الإلحاح والمسؤولية المفروضين على الفلسطينيين بالذات. ومن جهة أخرى، فإننا عندما نتصدى لهذه المسألة الشائكة عبر هذه الأطروحات التي صغناها، نرمي من ورائها طرح فكرات قد تغني الجدل والحوار الايديولوجي والسياسي الذي يدور الآن في أوساط المقاومة الفلسطينية خصوصاً، وفي الأوساط التقدمية العربية عموماً. إن أهمية الجدل والحوار، الذي تثيره هذه الموضوعات، إنما يكمن في أن ايديولوجيا المقاومة الفلسطينية لا تزال في حدود الرفض فحسب، كما أن مرتكزاتها مختلفة ومتباينة. أهدافها الاستراتيجية، وإن كانت واضحة ومتفق حولها، إلا أنها ما زالت مجرد رفض أيضاً. رؤيتها التكتيكية مفقودة تقريباً، وتختلط إلى هذا الحد أو ذاك مع الرؤية الاستراتيجية. ونظريتها العسكرية لم تتبلور بعد.

المهمة الأولى أمام منظمات المقاومة هي صياغة تكتيك المرحلة، صياغة واضحة ودقيقة ومحددة. لم تعد العموميات كافية، بل على العكس فإن العموميات أصبحت حاجزاً يمنع رؤية الواقع، الواقع المعقد، فلسطينياً وأردنياً وعربياً. إن مستقبل المقاومة الفدائية مرتبط بالوعي، وعيها للواقع. ومن دون هذا الوعي المحدد والتفصيلي، فإن مستقبل المقاومة يغدو مسألة في ضمير الغيب. إن الرفض العام والعريض، والشعارات العمومية الرافضة ليس وعياً، بل قد يكون تعبيراً عن انحطاط في الوعي. إن صياغة تكتيكات الفترة الراهنة، هو الذي يوضّح للمناضلين مهماتهم اليومية، وهو الذي يجعلهم قادرين على استباق الأحداث، ورؤيتها بوضوح عند وقوعها، ومجابهتها بجدارة، ويخلّص هذه المقاومة من المسار العفوي الذي يطبع تصرفها ويربك رؤيتها ويشل تحركها، والمثال القريب على ذلك هو أحداث ١٠/ ٢/ ١٩٧٠.

المسألة المهمة التي نريد توضيحها هي مسألة الأفق العربي الراهن للمقاومة

الفلسطينية. لقد قلنا من قبل إن مقتل المقاومة الفلسطينية هو فلسطينيتها، وإن الحديث النظري المجرد عن التفاعل الجدلي بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة العربية لا يكفي ولا يمسّ الواقع.

إن مهمة المقاومة الفلسطينية هي أن تعانق الواقع العربي، تذوّبه وتذوب فيه، تصهره قومياً ووحدوياً وتنصهر فيه. إن العنصر الفلسطيني أمام خيار واضح: إما أن يصبح عنصر توحيد ودمج، وإما أن يصبح عنصر تكليس للواقع المجزأ وقطرنته نهائياً. وقطرنة الواقع إنما تعني في النتيجة بقاء إسرائيل.

من قبيل هذه القطرنة الحديث، بل التأكيد، على ما يسمى بـ «الجبهة المساندة». لقد أصبحت هذه الفكرة الخطيرة وسيلة تبرير لهرب الهاربين من المعركة، وسيلة تبرير لاعتبار العرب في الصف الثاني من المعركة. إن النضال في سبيل زج الشعب العربي كله في المعركة (ومعركة فلسطين غير معركة الجزائر جملة وتفصيلاً)، إنما يقتضي التخلي عن هذه الفكرة القطرية الذرائعية، فكرة جبهة المساندة، ورفع شعار جديد: كل العرب في المعركة.

إلا أن شعاراً كهذا الشعار لا يمكن الفلسطيني أن يرفعه كفلسطيني، بل يمكنه أن يرفعه كعربي فحسب. ومن هنا يتعين على المقاومة الفلسطينية أن تنداح كبقعة الزيت في الأقطار العربية، لكي تكون من عوامل الصهر والتوحيد في حركة النضال الشعبي العربي، ونشوء تيار جماهيري يواجه قضية تحرير فلسطين كجزء من قضية الثورة العربية. وليس المقصود بهذا الانداياح أن يغدو هذا التيار ضرباً جديداً من الجبهة المساندة، أي ليس المقصود بهذا الانداياح أن تنشأ حركة جماهيرية لا تكون سوى مجرد شراشر وفروع للمقاومة. فهذا أمر مستحيل، بل المقصود أن تنشأ حركة عربية لها فرع فلسطيني. ومن دون ذلك ستبقى المقاومة الفلسطينية في طريق مسدود.

نحو وعي مطابق في السياسات الدولية

الاستراتيجية والقرار السوفياتيان

السياسات السوفياتية إزاء القضايا العربية، هي أيضاً، تواجه بالعمس، بوعي شعوري، تقريبي، عمومي، مضبَّب: جهة تضفي عليها طابعاً وردياً، وجهة أخرى تطليها بالسخام. جهة تحكمها عقدة هوى إزاء سياسات الاتحاد السوفياتي، وجهة أخرى تحكمها عقدة كره ضدها. والشعور وحده، الموجّه إيمانياً أحياناً، يبقى في النهاية، «الأداة التحليلية» لكلا الطرفين.

العرب، ذوو الهوى السوفياتي، يقيمون السياسات العربية لا من زاوية المصلحة القومية العربية مفهومة فهماً عقلانياً، بل بالأحرى من زاوية سوفياتية، ما داموا يرون الاتحاد السوفياتي أممياً في مواقفه السياسية وصديقاً مبدئياً ثابتاً للنضال في سبيل التحرر والتقدم. وبالتالي لا يطالبون الاتحاد السوفياتي بأكثر مما يقرر أو بغير ما يقرر حول المشكلات العربية المطروحة، بل بالأحرى يطالبون السياسات العربية، سواء سياسات الدول او الأحزاب، بأن تكون منسجمة مع السياسات السوفياتية، في الميدانين الدولي والعربي على السواء.

العرب، ذوو الهوى الغربي أو اليميني، الذي يتوهمون احتمالات ثورية للتقارب العربي ـ السوفياتي القابعون تحت مظلة الهيمنة الغربية السياسية، يقيمون السياسات السوفياتية إزاء العالم العربي بالأحرى من زاوية تأثيرها السلبي على علاقات العرب السياسية والاقتصادية بالغرب. من هنا، فإنهم يشككون بجدواها تارة أو يطالبونها، مستخدمين بمكر التصور الرومانسي الوردي الذي يبثه العرب ذوو الهوى السوفياتي، بأن تكون نقالة العرب إلى النصر على إسرائيل وإلى تحقيق التنمية الكفيلة بتحديث الاقتصاد العربي. ولأن النصر لا يأتي بنقالة ولا التنمية تأتي بالمساعدة، يتهمون الاتحاد السوفياتي بـ «خيانة» المصالح القومية العربية ويصنفونه عدواً، هو أيضاً، للشعب العربي.

والحق أن السياسة العربية قد تجاوزت هاتين النظريتين على يدي عبد الناصر، الذي خطا خطوة كبيرة إلى الأمام: مع خروجه وإخراجه السياسة الخارجية العربية من الصدَفة الغربية (وهذا فتح تاريخي يجهل قيمته ومغزاه من لم يعش نزع الاستعمار)، كان يكتشف، من خلال تلمّس براغماتي تخالطه تجربة الإذلال الاستعماري، جوانب معينة من السياسات السوفياتية ومزايا التحالف العربي - السوفياتي.

ولكن بما أن البراغماتية ترى إلى النجاح معياراً للحقيقة، ولأن الجهود السوفياتية لم تثمر لا في درء العدوان الإسرائيلي في ٥ حزيران/ يونيو ولا في تصفية آثاره بعد وقوعه، اتجهت السياسة العربية، بعد غياب عبد الناصر، إلى ممارسة براغماتية باتجاه آخر معاكس، باتجاه السياسة الأمريكية.

إن سياسة واقعية ثورية تتطلب، قبل كل شيء، وعياً مطابقاً. وهذا الوعي المطابق يتطلب، بدوره، الانتقال من البراغماتية إلى العقلانية، التي تستلزم، أول ما تستلزم، التخلص من عقدة المستعمر. إن تقييماً كهذا للسياسات السوفياتية يقتضي إلقاء ضوء على:

(١) مراحل إعداد الاستراتيجية السوفياتية.

(٢) محددات هذه الاستراتيجية.

(٣) مركز القرار السياسي السوفياتي.

(٤) خاصيات القرار السوفياتي.

١ ـ غداة ثورة تشرين الأول/ أكتوبر، دشنت الدولة السوفياتية الوليدة سياستها الدولية بحملة على الدول الاستعمارية وقامت بفضح ونشر ما في أرشيف وزارة الخارجية القيصرية من اتفاقات ومعاهدات سرية تتعلق بالشعوب المستعمرة والتابعة، وعلى رأسها اتفاق سايكس ـ بيكو. وطيلة الفترة التي كانت تتوفر على مناخ تفاؤل ثوري، كانت السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي في خدمة الثورة العالمية، وحماية الاتحاد السوفياتي، الضعيف، المهدد والمعزول، كانت تبدو ضرباً من خدمة لقضية الثورة العالمية فقط. في هذه الحقبة، وفر السياق التاريخي اتساقاً بين الواجب القومي والواجب الأممي للبلاشفة، بين الايديولوجية الثورية والمصلحة القومية.

بعد غياب لينين وانطفاء الآمال في احتمالات ثورية سواء في أوروبا أو في الشرق، وبعد تصفية الأممية الرومانسية التي عبّر عنها تروتسكي، وبعد تحول الاتحاد السوفياتي إلى مركز للقرار الأممي، بعد اليأس من الإمكانات الثورية للحركات

الاشتراكية والقومية على حد سواء ـ بعد ذلك كله أخذت سياسات الاتحاد السوفياتي، تستعيد بعدها القومي وعاد السياق الجيوسياسي (Géopolitique) ليلعب، وإن مقنعاً بالايديولوجيا، دوره المؤثر في تكييف سياسات الاتحاد السوفياتي الدولية. وما دام الاتحاد السوفياتي مركز الثورة العالمية ومعقد رجائها، وما دام الصراع مع العالم الرأسمالي ـ الإمبريالي هو التناقض الرئيسي الوحيد الذي يتوقف عليه مصير الثورة، تضاءل أكثر فأكثر دور الايديولوجيا الثورية الأممية، وبرزت أكثر فأكثر المصلحة القومية للاتحاد السوفياتي. لكن، في هذه الحقبة، الحقبة الستالينية، لم يكن، نظرياً على الأقل، قد تم التخلي عن الثورة العالمية كهدف، وإن غير وشيك أو غير راهن. والتوفيق بين هذا الزعم النظري والممارسة سوّغ على هذا النحو: الاتحاد السوفياتي هو محرك الثورة الاشتراكية وضامنها، وبالتالي فإن ثمة تطابقاً بين مصلحته ومصلحة الثورة العالمية.

مع الحرب العالمية ونتيجة لها انتقلت السياسات الخارجية السوفياتية إلى مرحلتها الثالثة، حيث برزت اتجاهات جديدة، بدت إرهاصاتها في السنوات الأخيرة للمرحلة الستالينية، واتضحت حوالى العام ١٩٥٥، ثم تبلورت وصيغت في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (عام ١٩٥٦). العوامل التي أفرزت وحكمت هذه الاتجاهات الجديدة تتمثل بما يلي: (١) التطور الداخلي لكتلة البلدان الاشتراكية، حيث لم تعد الاشتراكية قائمة في بلد واحد. (٢) التعديل الذي أصاب توازن القوى الاستراتيجية في العالم، إذ أصبح المعسكر الاشتراكي، على الصعيد العسكري، أوزن بكثير من ذي قبل. (٣) مجيء العالم الثالث إلى المسرح الدولي، كقوة سياسية مستقلة. العوامل الثلاثة هذه فتحت إمكانيات جديدة أمام الاتحاد السوفياتي، الذي كان من قبل غائباً تقريباً عن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، للتأثير في السياسات والأوضاع الدولية تأثيراً فعالاً. هذه الإمكانيات التي انفتحت، وهي عبء في الوقت نفسه، أملت تغييرات جوهرية في المقولات النظرية والتصورات الاستراتيجية، دفعت بالسياسات السوفياتية إلى دائرة السياسات الواقعية والكلاسيكية لدولة كبرى (ولكن التي تلطفها وتسوغها في آن ايديولوجيا اشتراكية وأممية)، الأمر الذي يوفر لها مرونة وواقعية تكفلان لها مزيداً من الفاعلية، بخاصة في العالم الثالث: الاعتراف بتعدد طرق الانتقال إلى الاشتراكية، الطريق اللارأسمالي للتطور، الديمقراطية الوطنية. وإذا كان التطور التقنولوجي، بوسائل الدمار الشامل التي خلقها، قد لعب دوراً ما في دفع الاتحاد السوفياتي إلى الاعتراف بإمكانية وضرورة التعايش السلمي، فإن مصالحه القومية، تغزوها ذكريات آلام ودمار الحرب العالمية الثانية، كانت العامل الحاسم الذي أملى مثل هذه السياسة، هذه المصالح القومية لا

تسند فقط التوجه الاستراتيجي والتحرك التكتيكي لسياساته، بل وجهت التخطيط والتنمية أيضاً، حيث أخذت تنمية الاقتصاد السوفياتي، بموجب قرارات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وجهة قومية واستهلاكية. طبعاً لم يجر التخلي نظرياً عن الأهداف الأممية التي لدولة تنتسب إلى الماركسية ـ اللينينية، والعون كان يقدم حيثما لا يهدد جدياً سياسات التعايش السلمي (لم يصبح هذا التعايش لا أكيداً ولا شاملاً، فبقي، بالتالي، التنافس قائماً بين الغرب والاتحاد السوفياتي) وينسجم مع المصالح القومية للاتحاد السوفياتي ويتساوق مع مقولاتها المذهبية والسياسة الجديدة.

٢ ـ إذاً، ثمة ثلاثة محددات تكيف الاستراتيجية السوفياتية الحالية، محددات متداخلة، ولا شك، إلا أنه لا بد من التمييز بينها، إذ يلعب كل منها بدرجات متفاوتة الأهمية، تبعاً لكل مسألة ولكل ظرف.

المحدِّد الأول، يتمثل في المصلحة القومية. ويأتي العامل الجغرافو ـ تاريخي، فيعطي المصلحة القومية لا الاعتبار المهيمن فحسب، بل العاري والمباشر والمتصلب أيضاً (مثلاً: علاقات الاتحاد السوفياتي مع دول أوروبا الشرقية، منغوليا). كما يتجلى، وعلى أوضح ما يكون، من خلال مسألة الاستمرارية، رغم التحولات والتغيرات في النظام السياسي والاجتماعي، في الميل السياسي الروسي فالسوفياتي. خارج هذا السياق، يمكن أن يزداد وزن المحددات والعناصر الأخرى بهذه النسبة أو تلك، كما يمكن أن يكون القرار السوفياتي، تبعاً للظروف ونسب القوى تسويوياً.

المحدد الثاني، يتمثل في الصراع أو التنافس مع الغرب بوجه عام ومع الولايات المتحدة بوجه خاص. إن الطرفين الدوليين المتنافسين رغم متابعتهما سياسة تعايش، لا يترددان في إحداث أو احتضان تبديلات متدرجة، دقيقة، محسوبة، مقبولة (أو لا تدفع إلى مجازفة الطرف الآخر بحرب)، في الأوضاع والأنظمة السياسية والاجتماعية في العالم.

المحدد الثالث، ويتمثل في الاعتبار الايديولوجي. نعم، إن المصلحة القومية قد شرطت أو علّبت الايديولوجيا الأممية الاشتراكية للدولة السوفياتية، إلا أن هذه الايديولوجيا لا تزال، على رغم كل تحوير، تملك وزناً ما وتلعب دوراً ما، فضلاً عن أنها تلوّن، في ظروف معينة، المصلحة القومية. الاتحاد السوفياتي على درجة من الواقعية في علاقاته الدولية بحيث يقبل، بل يسعى، إلى إقامة علاقات منفعة متبادلة مع النظام الأردني أو السعودي أو التونسي، إلا أن علاقاته مع عبد الناصر ستكون أكثر وثوقاً بكثير وأكثر استعداداً للمساعدة والتعاون.

٣ ـ في الحقبة الستالينية، كان ستالين يسيطر، منفرداً، على عملية صنع القرار

السوفياتي المتعلق بالسياسة الخارجية. في الحقبة التالية، توسع مركز القرار، وإن في حدود جزئية، وأصبح المكتب السياسي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي مركز القرار، بل أصبح للأخيرة رأي استشاري وازن. هذا التوسع الذي أصاب مركز القرار السوفياتي، وفر إمكانية ظهور آراء متعارضة فيه. أضف إلى ذلك، أن المجتمع والنظام السوفياتيين أصابا درجة معينة من التطور والنضج بلورت وأبرزت جماعات ونخباً أخذت تزن على عملية صنع القرار. هذان العاملان وضعا، من جهة، حدوداً للقرار السوفياتي، ووسماه بالبطء من جهة، وجعلاه عرضة للتردد والتسوية والتأرجح من جهة ثالثة.

٤ ـ القرار السوفياتي، شأن قرار كل دولة حديثة، هو، أولاً، قرار عقلاني، أي لا مكان فيه للشعور ولا لأحكام مسبقة. لا شك أن الدوغمائية السوفياتية قد تلوي وتحور صورة الواقع في المرآة السوفياتية (وهذا أحد مصادر الخطأ الرئيسية في القرارات السوفياتية)، إلا أنها تبقى ابنة ايديولوجيا عقلانية حديثة، الماركسية ـ اللينينية. وهو ـ أي القرار السوفياتي ـ قرار قومي، ثانياً، أي تمليه المصلحة القومية للاتحاد السوفياتي، مفهومة من زاوية سياسية وايديولوجية معينة. لذا لا ينبغي الركون إلى المثل المثالوية ومطالبة السياسة السوفياتية، كما نفعل نحن العرب، بأن تحملنا على ظهرها أو تتخذ قرارات تمليها مصالحنا وحدها. وهو، ثالثاً، قرار يأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية. من هنا فهو لا يتعامى عن نسبة القوى، يدرك مفاعيل الزمن، يمرحل، عند الاقتضاء، المسيرة إلى الهدف.

محددات السياسات السوفياتية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي

هذه المحاولة تتيح التقاط جوهر وأبعاد السياسات السوفياتية في الوطن العربي وبالتالي، حدود وشروط الدعم الذي قدمه ويمكن أن يقدمه الاتحاد السوفياتي للقضايا العربية، أو، بالعكس نقاط الافتراق أو التخالف الممكنة بين السياسات والمواقف والأهداف السوفياتية، وبين السياسات والمواقف والأهداف العربية.

طبعاً، لا يسع حتى المكابرين إنكار أن السياق التاريخي ـ الجغرافي السوفياتي لا يدفع إلى تعارض بين المصالح العربية والمصالح السوفياتية، فضلاً عن أن النابض الايديولوجي للسياسات السوفياتية يدفع، بوجه عام، إلى معاضدة النضال الذي يخوضه الشعب العربي، بما هو شعب يعاني سيطرات وهيمنات تلعب ضد تحرره وتقدمه.

في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بخاصة، يتساوق الموقف السوفياتي مع الموقف العربي: نقاط الاختلاف، ولا نقول التخالف، بين الموقفين تتمثل، بصورة رئيسية، أولاً، في أن القضية الفلسطينية قضية عربية وليست قضية سوفياتية، وثانياً، في كون السياسات السوفياتية سياسات عقلانية، واقعية وحديثة، في حين أن السياسات العربية سياسات شعورية، متخلفة ورومانسية تارة وخانعة تارة أخرى. كيف؟!

في قاع الموقف السوفياتي من إسرائيل يكمن الموقف المبدئي، النظري والعملي، للحزب الشيوعي السوفياتي من الحركة الصهيونية بوجه عام. في السعي وراء الخلاص اليهودي، حيث العداء للسامية في روسيا القيصرية كان شديداً واضطهاد الأقلية اليهودية كان فظاً ومتواتراً، شهدت الساحة السياسية الروسية انقساماً حاداً بين الاشتراكيين اليهود (البوند)، الذين كانوا يتجهون إلى حل عقلاني يرمي إلى دمج اليهود بالمجتمعات التي يعيشون فيها، والصهيونيين الذين اتجهوا إلى حل بدا في ذلك الحين لاعقلانياً ورومنسياً وطوبوياً، حل وضعوا بموجبه أملهم في الخلاص في وطن قومي يهودي. هذا الصراع بين الكسرين اليهوديين، الاشتراكي والصهيوني، بلغ درجة من الحدة والضراوة جعلته عنصراً حاسماً في الرؤية السوفياتية للحركة الصهيونية بوجه عام، ولإسرائيل بوجه خاص. في المنظور البولشفي (وكذلك البوند)، الحركة الصهيونية حركة رجعية، فهي، فضلاً عن كونها تصرف الجمهور اليهودي عن معارضة القيصرية، تهدف إلى إقامة دولة قومية شوفينية، في وقت تتجه فيه البشرية إلى الأممية والعالمية، كما أنها حركة يقودها رأسماليون يهود لاستثمار الشغيلة من أبناء دينهم، وهي، بالتالي، حركة ترمي إلى تجزئة وتفتيت نضال بروليتاريا الإمبراطورية الروسية، بعزلها الشغيلة اليهود عن الشغيلة الروس وشغيلة القوميات الأخرى. وعندما أُعلن وعد بلفور، عزز هذا الإدانة السوفياتية للصهيونية، بوصفها أداة للاستعمار البريطاني.

هذا الموقف السوفياتي المبدئي من الصهيونية لم يتغير إلا على نحو استثنائي، أي في حدود معينة وفي فترات محدودة: مع أن السوفيات كانوا بَرِمين بالغلاف التقليدي ـ الديني للنضال السياسي العربي ضد الصهيونية، وكانوا متضايقين من واقع أن حد هذا النضال كان غير موجّه ضد الانتداب الإنكليزي، إلا أنهم استمروا يشجبون ويدينون النشاط الصهيوني في فلسطين، داعين «البروليتاريا اليهودية إلى القضاء على الغول الصهيوني»، وتجلى ذلك سواء في اصطدامات العام ١٩٢٩ أو ثورة العام ١٩٣٩. وعندما طرحت لأول مرة في العام ١٩٣٧، من خلال مقترحات

لجنة «بيل»، فكرة تقسيم فلسطين، عارضها السوفيات بحزم وصراحة. ومع أن تأييد المحور، لنضال العربي المسلح ضد الصهيونية قد صدم السوفيات، ومع أن انخراط اليهود بنشاط في المجهود السياسي والعسكري المعادي للنازية والفاشية أحدث تعديلاً ما في الموقف السوفياتي، ففترت حدة الهجمات السوفياتية على الصهيونية بعد العام ١٩٣٨ وتوقفت خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن الموقف المبدئي، الايديولوجي والسياسي، للاتحاد السوفياتي من الحركة الصهيونية لم يتغير بوصفها حركة رجعية.

في عام ١٩٤٦، تصدر في موسكو، نشرة بقلم ف. لوتسكي، ما يلي: «. . . ما تريده الصهيونية حقاً ليس الاستقلال وإنما ديمومة الانتداب الأجنبي، وإن نظريتها القائلة أن ليس لليهود مستقبل في أوروبا إنما هي نظرية استفزازية (. . .) لقد ربط الصهيونيون القضية الفلسطينية بالمسألة اليهودية في الغرب الرأسمالي ربطاً مصطنعاً، ولا حاجة إلى القول إن هذه المشكلة لم تقم في البلدان الاشتراكية. . .»[١] بل ذهب لوتسكي إلى القول: «إن فلسطين بلد عربي». الانتقال من مواقف كهذه إلى موقف التأييد لتقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، هل ينطوي على تناقض؟ أولاً، وما هي أسبابه؟ ثانياً، ولماذا عاد الاتحاد السوفياتي، بعد فترة قصيرة، إلى اتخاذ موقف سلبي من إسرائيل، ثالثاً؟

الإجابة عن هذه المسألة، وهدفها التفسير لا التبرير، ستكشف، ولا شك، تهافت «النظرية» الميتافيزية، الدرامية، «نظرية» المؤامرة الشيطانية التي تواطأ فيها معسكران متعاديان، الرأسمالي والاشتراكي، ضد العرب، كما أن هذه الإجابة ستلقي ضوءاً على منطق السياسة الحديثة، بوصفها سياسة قومية أولاً وعقلانية ثانياً، وبالتالي، متغيرة تأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية ونسب القوى.

لنقلْ، بادىء ذي بدء، إن السياسة السوفياتية قد تغيرت بالفعل، تغيراً ملحوظاً. بيد أن هذا التغير جاء، في حدود معينة، نتيجة للتغير الذي حدث في الواقع، كما انعكس في المرآة السوفياتية، على الأقل، أو ربما، نتيجة تصحيح صورة الواقع في المرآة السوفياتية: (١) لم يَسعْ الاتحاد السوفياتي، وهو الذي يتخذ من العداء للاستعمار دفة موجهة لسياساته الخارجية، إلا أن يأخذ بالاعتبار التناقض الصهيوني ـ الإنكليزي، الذي ظهر مع **الكتاب الأبيض** عام ١٩٣٩، والذي تفاقم إلى

(١) انظر، نشرة بقلم ف. لوتسكي تصدر في موسكو، ١٩٤٦، ص ٢٨.

صدامات دامية وصولاً إلى العام ١٩٤٨، في وقت اتخذت فيه الحركة السياسية العربية الفلسطينية موقف المتفرج إزاء الاستعمار الإنكليزي في فلسطين، ناهيك عن أن سياسات الدول العربية كانت سياسات خانعة، تابعة، تدور في فلك السياسات الاستعمارية. (٢) لم يَسعْ الاتحاد السوفياتي إلا أن يأخذ بالاعتبار حقيقة واقعية متمثلة في واقع أن اليهود كانوا يشكلون، عند التصويت على قرار التقسيم، ٣٥ بالمئة من سكان فلسطين. (٣) هذه الحقيقة الواقعية دفعت، في أول الأمر، الاتحاد السوفياتي إلى تبنّي مشروع دولة اتحادية عربية ـ يهودية، لكن عندما اندلعت أعمال الإرهاب اليهودية، «التي أقنعت العالم، ومنه الاتحاد السوفياتي، أن تعايش اليهود السلمي مع العرب مستحيل في دولة واحدة ضرب من الطوبوية»، اتجه إلى تأييد مشروع التقسيم، باعتبار أنه، بحسب قول غروميكو (المندوب السوفياتي (. . .) وأن روسيا غير مقتنعة بأن التقسيم غير عملي». (٤) عندما كان مشروع التقسيم قيد البحث في هيئة الأمم المتحدة كان المسرح السياسي الدولي يشهد بدايات الحرب الباردة بين المعسكرين، الأمر الذي جعل توتر العلاقات بين بريطانيا والحركة الصهيونية وتردد موقف الدول الغربية إزاء مشروع التقسيم يدفعان بالاتحاد السوفياتي إلى موقف دعم فعلي، وليس سياسياً ومعنوياً فحسب، للدولة الصهيونية الوليدة، دعم تجلى، في بيعها السلاح واعتباره حرب العرب ضد إسرائيل عملاً عدوانياً، بل، كما يقول رودنسون: «إن ستالين نفسه فكر لحظة في أن يراهن على الييشوف (اليهود المقيمون في فلسطين في عهد الانتداب) كقوة مناهضة لبريطانيا، وربما فكر في أن يجعل الاتحاد السوفياتي يخلف بريطانيا كحام لها». (٥) ربما كانت القيادة السوفياتية تشارك في اقتناع رائج آنئذ تقول بأن شيئاً ما يجب أن يعمل لصالح اليهود، الذين لاقى ستة ملايين منهم حتفهم على يدي النازية في أوروبا.

بيد أن سياسة الاتحاد السوفياتي لم تستمر في هذا الاتجاه: الموقف الإيجابي إزاء إسرائيل لم يدم سوى شهور قليلة، وأخذت العلاقة، منذ خريف ١٩٤٨، تتجه إلى البرود فالتدهور، الذي بلغ أقصاه مع اعتقال أطباء الكرملين (وهم أطباء يهود) في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣. العوامل الرئيسية الثلاثة التي لعبت لتعديل الموقف السوفياتي هي:

(١) لم يعد الاتحاد السوفياتي يرى إلى إسرائيل تلك الدولة المستقلة الديمقراطية التي أرادها، بل أصبح ينظر إليها، بعد عودة علاقاتها الطبيعية مع الغرب بوجه عام، وبعد توثق هذه العلاقات مع الولايات المتحدة بوجه خاص، كأداة بيد «وول ستريت» وبلداً رأسمالياً رجعياً.

(٢) أدى قيام إسرائيل، وهذا أمر لم تكن تتوقعه القيادة السوفياتية، إلى مقاطعة النزوع التصعيدي الانشقاقي، المبعد عن المركز الروسي، لدى يهود الاتحاد السوفياتي، في وقت كان يظن أن المشكلة اليهودية قد حلت بتمثل اليهود في المجتمع الاشتراكي[٢]. وفاقم الاستياء السوفياتي الضغوط والدعايات الإسرائيلية، التي كانت تطالب بالسماح لليهود السوفيات بالهجرة من الاتحاد السوفياتي، ضغوط ودعايات اعتبرها الاتحاد السوفياتي، لا من دون وجه حق، تشهيراً به، عملاً عدائياً ضده وتدخلاً في شؤونه الداخلية.

(٣) انتقال مركز النضال ضد الاستعمار والإمبريالية إلى الشعب العربي: لم يعد اليهود في فلسطين هم العنصر التحرري، الديمقراطي المعادي للإمبريالية، بل العرب.

والواقع أن العامل الأخير هو العامل الأكثر أهمية في بلورة الخيار السوفياتي، الذي أصبح أكثر دينامية في المرحلة ما بعد الستالينية، لصالح العرب ضد إسرائيل: في حقبة الحرب الباردة التي أعلنها الغرب، بقيادة الإمبريالية الأمريكية، بروز العرب، المدافعين عن استقلالهم في وجه مشروعات الأحلاف الاستعمارية كقوة حليفة، موضوعياً، للاتحاد السوفياتي، الذي كان يعمل، من جانبه، لإفشال هذه المشروعات، التي تهدف، في ما تهدف، إلى محاصرته أو صده. إلى هذا العامل، ينبغي أن نضيف عاملاً آخر، يتمثل في السياسات الإسرائيلية إزاء العرب، سياسات كانت، في الواقع وفي نظر الاتحاد السوفياتي في آن، ذات طابع توسعي وعدواني ضد العرب.

مع العرب وضد إسرائيل، لكن كيف؟ وضمن أية حدود؟!

---

(٢) الواقع أن هذه المسألة تطرح، على الدوام، احتمال سماح الحكومة السوفياتية بهجرة يهودية من الاتحاد السوفياتي. هذه الهجرة تنزل ضرراً بالمصلحة العربية ولا شك، لكن ينبغي أن نضع الشعور جانباً وأن نعي أن منطق السياسات الحديثة عند زوال اعتبارات ليست دائمة، تتعلق بالفصل الحالي من الصراع العربي - الإسرائيلي، ليس من غير المتوقع ألا يسمح الاتحاد السوفياتي (الذي يولي بالطبع مصلحته القومية الاهتمام الأسمى، والذي، بالتالي، لن يأبه بأي احتجاج أو نقد عربي قد يواجه به) بمثل هذه الهجرة إذا اعتبرها أحد منافذ حل مشكلة اليهود في الاتحاد السوفياتي. المهم أن نعي، نحن العرب، أن الاتحاد السوفياتي، إذا فعل ذلك، فإنما يتصرف انطلاقاً من مصلحته القومية وفي سبيلها وأنه لا يعتبر نفسه يحوك «مؤامرة إمبريالية سوفياتية» على قضية فلسطين. والمهم أيضاً أن نعي، نحن العرب، أن التقدم العربي هو، وحده، الذي يبطل مفعول هذا الوزن الذي سيأتي إسرائيل من وراء هذه الهجرة وليس الهجوم على الاتحاد السوفياتي وشتمه، وأن الزيادة السكانية في مصر وحدها خلال ثلاث سنوات أكثر من مجموع سكان إسرائيل.

ما دام الاتحاد السوفياتي يرى إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالأحرى من زاوية الصراع بينه وبين الغرب، لذا فإنه لا يذهب إلى أساس المشكلة، أي إلى مشكلة الأرض العربية التي انتزعت والشعب العربي الذي شرد، بل يقف عند حدود إدانة عدوانية وتوسعية إسرائيل.

ثم إن السياسة السوفياتية، شأن كل السياسات الحديثة، سياسة واقعية، أي سياسة تعطي الاعتبار للواقع القائم أو الأمر الواقع، ولا ترى أن الحق التاريخي يجبُّ بحد ذاته الواقع القائم، الذي يتحوّل، بمرور الزمن، إلى واقع شرعي، بصرف النظر عن الطريقة الاغتصابية التي تحقق عبرها. وأخيراً، ما الذي يدعو الاتحاد السوفياتي إلى التشكيك في الواقع الإسرائيلي القائم، في الوقت الذي يرى فيه نسبة القوى في غير صالح الحق التاريخي العربي؟! إن نسبة قوى راجحة عربياً هي وحدها القادرة على دفع الآخرين، السوفيات مثلاً، إلى التشكيك في الواقع أو الوجود الإسرائيلي، ونبش الحق التاريخي العربي، ومن دون ذلك سيبقى حوارنا مع الآخرين حوار طرشان. لأن مشكلة فلسطين مشكلة غير سوفياتية، ولأن نسبة القوى في غير صالح العرب، لم يكن من غير الطبيعي أن يدعو الاتحاد السوفياتي العرب، منذ بدايات صداقاته معهم، إلى أن «يضبطوا أعصابهم وأن يستمعوا إلى صوت العقل» (من خطاب لشيبيلوف، ٢٤/٦/١٩٥٦) وأن يقبلوا «تسوية أو حلاً وسطاً للنزاع العربي ـ الإسرائيلي على أساس مقبول من قبل الطرفين» (٢٦/ ٤/ ١٩٥٦، من بلاغ مشترك سوفياتي ـ بريطاني).

والواقع أن سياسة الاتحاد السوفياتي هذه، وبالتحديد سياسته حول أساس المسألة الفلسطينية، لم تتغير منذ ذلك الحين وحتى اليوم. البعض سيقول: كيف؟! عند قرار التقسيم كان الاتحاد السوفياتي ضدنا، وها هو الآن معنا، هذا البعض، وما أكثره، يغفل واقع أنه بقي في كلتا الحالتين عند موقفه الأصلي من دولة إسرائيل كأمر واقع، وأنه في الحالة الثانية (التي تصاعد فيها دعمه للعرب إلى مدى جعله يرسل أكثر من ١٢ ألف سوفياتي إلى مصر بعد حرب الـ ١٩٦٧ للدفاع عنها وعوّض العرب مجاناً ما فقدوه في هذه الحرب) كان يقف في وجه توسع إسرائيلي فحسب. وإلا ما مغزى قبوله بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يشكل تراجعاً كبيراً، إقليمياً وسياسياً، عن قرار تقسيم فلسطين.. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧؟!

ترى ألم يكن الاتحاد السوفياتي يأخذ في الاعتبار ميزان القوى المحلي (العربي ـ الإسرائيلي) عندما كان يطالب العرب، الذين يقابلون ذلك بالنقد حيناً وبالتجريح حيناً آخر، بـ «ضبط أعصابهم وسماع صوت العقل»؟! قبل هزيمة حزيران/ يونيو

كان العرب مطالبين بالاعتراف بإسرائيل، بعد الهزيمة أصبحت إسرائيل هي المطالبة بالاعتراف بالعرب: هذا هو المغزى الحقيقي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ما زال العرب يطالبون، عبثاً، منذ عشرة أعوام تقريباً، بتنفيذه، وترفض إسرائيل ذلك، لأنها ترى أن نسبة القوى الفعلية المحلية أميل بكثير لصالحها. ترى ألم يكن الاتحاد السوفياتي يقول للعرب: ما دامت نسبة القوى غير مؤاتية لكم، تجنبوا الهزيمة، التي قد تقودكم إلى أكثر من اعتراف بالأمر الواقع. لكن الفوات العربي (الذي عجز عن تعديل نسبة القوى المحلية)، والعمس العربي (الذي عجز عن رؤية نسبة القوى الفعلية) رفضا الاستسلام إلا عبر هزيمة.

محددات السياسات الأمريكية
إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي

في تفسير الموقف الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي تكتفي طريقة الشلف التأويلي، التي ركبت الثوراوية العربية، بوسمه بالوسم الاستعماري ـ الإمبريالي.

هذه توتولجيا، أو، في أحسن الأحوال، حقيقة عامة تغطي على نحو تقريبي جزءاً من مسألة الموقف الأمريكي من إسرائيل: عناصر ونوابض هذا الموقف كثيرة، فضلاً عن أن مستويات القرار الأمريكي متعددة.

١ ـ على المستوى المبدئي، أو التاريخي ـ الثقافي.

يشكل التقليد اليهودي ـ المسيحي قاعاً مشتركاً للمجتمعين الأمريكي والإسرائيلي، ناهيك عن أنه لم يكن ثمة، كما هو الحال بالنسبة إلى الكاثوليكية، عداء تاريخي بين البروتستانتية[٣]، وهي مذهب الغالبية الأمريكية، واليهودية، أضف إلى ذلك الخاصيات الليبرالية لبنيات المجتمعين الإسرائيلي والأمريكي: المؤسسات السياسية (الأحزاب، الدولة، الصحافة، الخ)، الثقافة، الموقف من المرأة، من الإنسان، علمنة المجتمع، علاقات الإنتاج، إلخ.

على هذا الحيّز، يجد الأمريكي (والأوروبي، بالطبع) نفسه غريباً أو مذهولاً

(٣) في حفل أقامه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تكريماً لإسحق رابين في ١٩٧٧/٣/٨ في البيت الأبيض قال: «إن الروابط الخاصة التي تربط بين البلدين مستلهمة من روح الحرية نفسها والإيمان المتبادل بالديمقراطية والرغبة في مواصلة السلام والسعادة... إن الطابع الفريد للعلاقات بين البلدين إنما يعود إلى حد بعيد إلى تراثهما الديني. إن لهذا التراث معنى خاصاً بالنسبة إلي».

عندما يكون في حضرة مجتمع عربي: لا أحزاب تصطرع، لا صحافة تعكس الواقع أو تنقد، لا انتخابات ليبرالية، لا ثقافة إنسانوية، لا امرأة في الحياة العامة، الخ. بل نقول: يكفي أن يتجول غربي في شوارع تل أبيب ومقاهيها ثم في شوارع واحدة من العواصم العربية، ويطل على عدد من المقاهي العربية، حيث يكتشف إحدى تظاهرات الذكورة في المجتمع العربي التقليدي، حتى يأخذ جانب إسرائيل، (أو، على الأقل، لا يأخذ الجانب العربي وإن كان متفهماً عدالة المطالب العربية).

والواقع أن هذا المستوى التاريخي - الثقافي هو الذي يفسر، مع عوامل أخرى بالطبع، كيف ولماذا يختلف الهوى الأمريكي إزاء إسرائيل عنه إزاء الأردن. فعلى الرغم من أن الحلف السياسي الأردني - الغربي ليس أقل متانة من الحلف الإسرائيلي - الغربي، وعلى الرغم من أن السياسة الأردنية أكثر طواعية للغرب من السياسة الإسرائيلية (بل: السياسة الإسرائيلية سياسة مستقلة + متحالفة. السياسة الأردنية بالأحرى تابعة لا متحالفة)، تعامل إسرائيل كدولة من «أهل البيت» الغربي، في حين أن الأردن يعامل كدولة تابعة وبرانية، كدولة من «خارج السور» الغربي. يكفي، لالتقاط هذه الحقيقة، مقارنة حجم المساعدات المالية والعسكرية المقدمة لكل من البلدين. والأعمق مغزى من المساعدات هي الواقعة التالية: كيف ولماذا لم تحل الولايات المتحدة دون احتلال إسرائيل الضفة الغربية؟ هذه الواقعة تبين ما يلي:

(١) العنصر الإمبريالي ليس العنصر الوحيد في السياسات الأمريكية (وكذلك الأوروبية)، وإلا لعومل الأردن مثل أو أفضل من معاملة إسرائيل.

(٢) تتمتع السياسة الإسرائيلية باستقلالية هي التي تفسر لماذا أقدمت إسرائيل على احتلال أراضي دولة حليفة استراتيجية للغرب، على رغم أن أمريكا لم تكن، على الأرجح، موافقة على هذا الاحتلال (بالطبع، كانت موافقة أو متواطئة على ضرب مصر عبد الناصر).

(٣) الدور شبه الحاسم لميزان القوى المنطقي، أي العربي - الإسرائيلي، في العلاقات بين دول المنطقة، منطقة الشرق الأوسط.

لعل السياسات الأمريكية بخاصة إزاء إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي هي التي تكشف، وعلى نحو أوضح، قصور وضيق أفق التصور الاقتصادي الخالص للسياسات الإمبريالية: الاستغلال الإمبريالي، سواء في صورته الكلاسيكية أو عبر المبادلة غير المتكافئة (وتمارسها جميع البلدان الصناعية في إطار السوق الدولية) حقيقة واقعة. لكن ما أبعد هذا عن الأطروحة القائلة إن المصالح الاقتصادية هي وحدها التي تملي وتصوغ السياسة الخارجية للدول الصناعية. في منطقة الشرق الأوسط،

مصالح أمريكا الاقتصادية قائمة، أساساً، في الوطن العربي، لا في إسرائيل. لماذا، إذاً، تنهج السياسة الأمريكية، بمحاباتها إسرائيل، خطأً يوسع احتمالات تعرض هذه المصالح؟! ألم يكن أكثر مؤاتاة لهذه المصالح أن تتخذ جانب العرب أو، على الأقل تأخذ جانب الحياد؟!

كان ممكناً أن يتعدل، في حدود معينة، اتجاه السياسات الأمريكية هذه لو أن السياسات والبنى العربية قادرة على إصابة المصالح الاقتصادية الأمريكية (علماً بأن شركات البترول العربية في العالم العربي أممت أو شريت أو تشرى)، أو لو أن ميزان القوى (العسكري، تحديداً) كان آخر. هنا أيضاً، تأتي هذه الملاحظة لتفند التصور الاقتصادي للسياسات الإمبريالية، التي تبقى مركباتها معقدة ومزيجاً من عناصر اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأخيراً، وعلى نحو لا يقل أهمية عن المصالح الاقتصادية عنصر النزوع إلى الهيمنة لدى الدول الكبرى (وإلا كيف نفسر الخلاف اليوغوسلافي ـ السوفياتي، والخلاف الصيني ـ السوفياتي؟ الخ.). هنا، في السياسات الأمريكية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، نلتقط بوضوح كيف تلعب عوامل غير اقتصادية ضد المصالح الاقتصادية.

ثمة قول: الإمبريالية الأمريكية، بحكم طبيعة الأشياء، تحقق مصالحها وتبسط نفوذها في الوطن العربي من خلال سحق العرب لا التفاهم معهم. هذه حجة أشبه بالرأي الذي يقول: من الأفضل هكذا مجاناً، اجتياز النهر سباحة لا سيراً على جسر. ثم، بافتراض أن إسرائيل مجرد أداة إمبريالية (والأمر ليس كذلك البتة)، لو أن البنية العسكرية العربية كانت أقل تأخراً بنسبة ٢٠ بالمئة، هل كان ممكناً أن يسحق العرب بواسطة إسرائيل؟!

٢ ـ على المستوى الاستراتيجي

العنصر الإمبريالي في السياسات الخارجية الأمريكية يلعب، مع عناصر أخرى، كما سنرى، لصالح سياسة أمريكية محابية إلى هذا الحد أو ذاك لإسرائيل: الإمبراطورية الأمريكية، التي تخوض صراعاً متفاوت الحدة مع الاتحاد السوفياتي لبسط وتثبيت هيمنتها على العالم، الحريصة على تأمين مصادر المواد الأولية التي تفتقر إليها، المعانية همّ حصر وصد الحركات الشيوعية (وبخاصة الموالية للاتحاد السوفياتي)، وجدت في الدولة الإسرائيلية حليفاً منطقياً (الحليف المنطقي الثاني: إيران) انسجمت رغم كل تناقض تكتيكي، مصالحها مع الأهداف البعيدة والمتوسطة للإمبراطورية.

إذاً، لماذا اختيار إسرائيل بالذات، في الوقت الذي يجر فيه هذا الاختيار إلى عداوات وصعوبات ونزاعات مع الأمة العربية؟ لماذا، مثلاً، لم يجر اختيار مصر، مركز الثقل العربي، حليفاً منطقياً، بدلاً من إسرائيل؟!

لنقلْ أولاً، إن هذا التحالف، ما بقي التأخر العربي قائماً، عميق الجذور ومتين البنيان، ولن يهزه جدياً تناقض تكتيكي ما، مهما بلغت حدته، بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية.

ولقد شق له الطريق القاع الثقافي والبنية الليبرالية المشتركين. لكن ما كان لهذا الخيار الأمريكي أن يأخذ هذه الصورة (شديدة المحاباة لإسرائيل ومهينة للعرب تارة ولا مبالية بهم تارة أخرى)، لو كان الاعتبار الخارجي هو المحدد الحاسم للسياسات الخارجية الأمريكية، كما هو عليه الحال، مثلاً، بالنسبة إلى السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية. لا يزال الاعتبار الداخلي (الذي حاول كيسنجر إنزاله إلى المرتبة الثانية) هو ذلك المحدد، وهو اعتبار تحكمه إلى درجة بعيدة الحظوة الاستثنائية التي تتمتع بها إسرائيل لدى الرأي العام الأمريكي. هذه الحظوة نجمت **أولاً**، عن النظرة الأمريكية التقليدية وتثمينها للمشروع الصهيوني وطابعه الإعماري (Colonial) الاقتحامي (ثمة شيء مشابه في التاريخ الأمريكي) **ثانياً**، عن قدرة إسرائيل الصغيرة على تحدّي وقهر هذا البحر العربي، **ثالثاً**، (وهذا العامل الأهم) عن سطوة اللوبي (جماعة الضغط) المؤيد لإسرائيل وتأثيره، في ظل نظام الأحزاب الأمريكي غير الانضباطي، على الإدارة الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية (اللوبي البترولي يحاول أن يلعب، خدمة لمصالح شركات البترول، دوراً ما لصالح العرب، فضلاً عن أن وزارة الخارجية تحاول توجيه السياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي على هدي مصالح أمريكا القومية. الدور الحاسم للرئيس الأمريكي، الذي يتأثر بهذه النسبة أو تلك بضغوط اللوبيات، يبطل أو يضعف إلى حد بعيد تأثير اللوبي البترولي واتجاهات وزارة الخارجية). إلى هذا العامل، ينضاف عاملان يعطيان هذا التحالف أساساً أرسخ ويسوغان للرأي العام الأمريكي الثمن الذي يدفعه: **الأول**، ثبات السياسات الخارجية الإسرائيلية إذ إن التحالف بين إسرائيل وأمريكا بخاصة، والغرب بعامة ليس صنيع حكومات أو أنظمة (شأن الحال في البلدان العربية)، بل صنيع مجتمع بوجه عام وصنيع النخبة الإسرائيلية بوجه خاص، وهي النخبة ذات الهوى والثقافة الغربيين. **الثاني**، قوة الردع الإسرائيلية، التي ثبت لأمريكا أن من الممكن الاعتماد عليها واستخدامها.

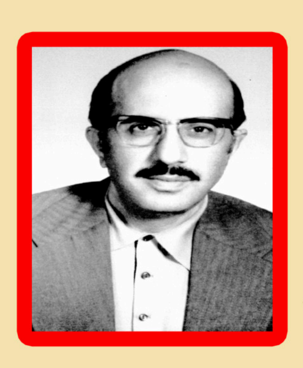
٣ ـ على المستوى التكتيكي

يؤثر في القرار الأمريكي اعتباران رئيسيان:

(١) ميزان القوى المنطقي، أي العربي ـ الإسرائيلي. ليس صحيحاً أن القرار التكتيكي الأمريكي يبقى على الدوام منطبقاً بصورة تامة، أو تكاد، مع اتجاهها الاستراتيجي أو ميلها المبدئي. فإذا شهد ميزان القوى بفضل تقدم الإنتيليجنسيا العربية، تعديلاً لصالح العرب، فسيؤثر ذلك بالتأكيد على القرار التكتيكي الأمريكي.

(٢) التناقض الأمريكي ـ السوفياتي خصوصاً، ميزان القوى الدولي عموماً واتجاهات الرأي العام الدولي بوجه أعم. بقدر ما يخف هذا التناقض يخف الهم الإسرائيلي لدى أمريكا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى: كلما انحسر عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعده الدولي، أي بقدر ما ينسلخ عنه طابع مواجهة أمريكية ـ سوفياتية، أصبح القرار التكتيكي للسياسات الأمريكية أقل انغماراً بالصراع.

محتويات



Mouyn

ليست الهزيمة التي مُني بها العرب حادثا عابرا اوطارئا . ولم تلحق الهزيمة بالقيادات السياسية او العسكرية دون غيرها . امتحنت الهزيمة السياسة العربية بأركانها ودعائمها كافة . امتحنت مقدرتها على استخدام موازين القوى ، وعلى الاستمرار بوسائل اخرى عنيفة، وعلى بلورة صورة فاعلة لحيوية المجتمعات العربية وعصريتها .

ان ما يسعى هذا الكتاب اليه هو الاحاطة بالهزيمة بما هي امتحان شامل لجُماع البُنى العربية السياسية والاجتماعية .

دارُالطّليعة للطّباعة وَالنشر
بيروت

الثمن : ١٨٫٥٠ ل. ل.
أو ما يعادلها